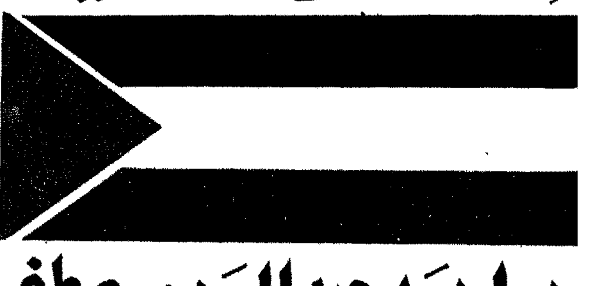


بريطانيا وفلسطين

١٩٤٥ - ١٩٤٩

دراسة وثائقية



د. احمد عبد الرحيم مصطفى

دار الشروق


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بريطانيا وفلسطين

١٩٤٥ - ١٩٤٩

دراسة وثائقية

الطبعـــة الأولى

١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

القاهرة: ١٦ شارع جواد حسني - هاتف ٧٧٤٨١٤ - ٧٧٤٥٧٨ - برقيا شروق - تلكس 93091 SHROK UN
بيروت: ص.ب ٦٤ - ٨ - هاتف ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧١٥ - ٨١٧٢١٣ - برقيا داشروق - تلكس SHOROK 20175 LE
SHOROUK INTERNATIONAL 316/318 REGENT STREET LONDON W1, UK, TEL 637 2743/4 TELEX SHOROK25779G

بريطانيا وفلسطين

١٩٤٥ - ١٩٤٩

دراسة وثائقية

د. احمد عبد الرحيم مصطفى

دار الشروق



مقـــدمـــة

اشتدت الخلافات بين الكتاب والمؤرخين والساسة حول طبيعة السياسة البريطانية تجاه فلسطين فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . فالعرب يحملونها مسئولية التطورات التى أدت إلى ظهور الدولة اليهودية وهزيمتهم فى حرب ١٩٤٨ . فى حين أن الكتاب الصهيونيين يتهمونها بالتنكر لوعودها والتحيز للعرب خدمة لأهدافها النفطية والاستراتيجية والسعى إلى وأد مشروع الدولة اليهودية . وبين هذا وذاك تحيط العواطف والنوازع والأحقاد بتفسير الأحداث بحيث يجد المؤرخ صعوبة كبرى فى استشفاف الحقيقة النسبية . لهذا سعيت إلى الاطلاع على الوثائق البريطانية غير المنشورة بعد السماح للباحثين بذلك عقب انتهاء فترة الحظر التقليدية ومداها ثلاثون عاما ، وجعلت منها العمود الفقرى لهذا البحث الذى أظن أنه أول بحث موضوعى حول السياسة البريطانية إزاء فلسطين خلال الفترة الممتدة ما بين عامى ١٩٤٥ و ١٩٤٩ . وقد وافقت لجنة دعم البحث العلمى بكلية الآداب ــ جامعة الكويت ، وبخاصة مقررتها الدكتورة نجاة عبد القادر الجاسم القناعى ، على مشروعى وأوفدانى فى صيف عام ١٩٨٢ إلى لندن حيث أمكننى الاطلاع على الوثائق البريطانية والكتب المطبوعة التى تتصل بالبحث فللجنة ومقررتها جزيل الشكر ــ إذ بدون تعضيدهما ماكان هذا البحث أن يخرج إلى حيز النور بشكله الحالى .

ومن الطبيعى أن تصدم بعض الحقائق الواردة فى الصفحات التالية بعض القراء العرب وبخاصة أولئك الذين يشككون ، عن جهل بطبيعة الوثائق ومن سطروها ، فى مدى دقتها فى تصوير الأحداث . وأحب أن أنبه هؤلاء ومن على شاكلتهم إلى أن الوثيقة الرسمية غير موجهة إلى أى قارئ ، بل إنها تكتب فى وقتها لتبادل الرأى والمعلومات بين مسئول وآخر حول قضية

ما . ولا شك أن الأجهزة البريطانية فى المشرق العربى كان لها من الوسائل ما ساعدها على الحصول على أدق المعلومات ، خاصة وأن كثيرًا من الساسة العرب كانوا حينئذ يدورون فى فلك بريطانيا إما عن قناعة أو لأنهم لم يكن أمامهم سبيل آخر للبقاء فى الحكم . ولما كانت الحكومات العربية لم تقم حتى الآن بترتيب أوراقها الرسمية والسماح بالاطلاع عليها ، فإن الوثائق البريطانية لاغنى عنها لكل مِن يسعى إلى دراسة مختلف الموضوعات المتصلة بالتاريخ العربى الحديث والمعاصر.

وأخيرًا أرجو أن أكون قد وفقت فى عرض موضوعى عرضا علميا وألقيت ضوءا على فترة هامة من فترات التاريخ العربى الحديث لم تنل حتى الآن حقها من الدراسة بحكم أن كثيرا مما كتب عنها لا يعدو كونه انطباعات عاطفية تردد شعارات قد لا تخدم الحقيقة أو المسار القومى . ناهيك عن تلاطم أمواج ما سطره الكثيرون من العرب الذين لعبوا أدوارهم فى صياغة الأحداث : فهم يبررون مواقفهم ويلقون باللوم والاتهام على الآخرين . وأحب أن أنبه الجميع إلى أن الحقيقة وحدها ، على مرارتها ، هى التى تمهد لنا الطريق السوى لفهم الأصول التاريخية لمشاكلنا ورسم المسار الذى من شأنه أن يساعدنا ، ولو بعد لأى ، على حل قضايانا القومية على الوجه الصحيح .

وعلى الله قصد السبيل .

الكويت فى مايو ١٩٨٤ **أحمد عبد الرحيم مصطفى**

الفصل الأول

سياسة حكومة العمال

حين لاحت بوادر الحرب العالمية الثانية حاولت بريطانيا ــ فى أعقاب الثورة الفلسطينية الكبرى ــ أن تتوصل إلى حل للمشكلة الفلسطينية ، وذلك حرصا على مصالحها فى الشرق الأوسط الذى كان لابد أن تكون له أهمية قصوى بالنسبة إلى مجرى الحرب التى لاحت نذرها فى الأفق . لهذا دعت الحكومة البريطانية مندوبين عن العرب [١] والصهيونيين إلى مؤتمر انعقد فى لندن فى أوائل عام ١٩٣٩ (مؤتمر سان جيمس) . وحين تبينت أن الطرفين المتنازعين لا يقبلان بأى حل وسط آثرت تهدئة العرب خاصة وأن موقف اليهود من النزاع الدولى المقبل كان معروفا سلفا نظرا للسياسة اللاسامية التى اتبعها النازيون . لهذا أصدرت الكتاب الأبيض (مارس ١٩٣٩) الذى كانت أهم نقاطه كالآتى :

١ ــ عدم تقسيم فلسطين بين العرب واليهود وفق ما أوصت به اللجنة الملكية فى عام ١٩٣٧ . وقد أعلنت الحكومة البريطانية فى الكتاب الأبيض أنها لا تسعى إلى جعل فلسطين دولة عربية أو دولة يهودية ، بل تهدف إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة بعد عشر سنوات على أن يتأكد قبل هذا قيام علاقات حسنة بين عنصرى السكان وأن تعقد معاهدة جديدة بين هذه الدولة وبريطانيا وأن تتمتع كل جماعة بكيان مستقل فى الشئون الثقافية والاجتماعية والإدارية فى ظل الدولة الجديدة .

(١) ممن اشتركوا من الجانب العربى فى مباحثات لندن ممثلون عن عرب فلسطين والأمير عبد الله حاكم شرق الأردن ونورى السعيد وزير خارجية العراق والأمير فيصل ابن العاهل السعودى وشخصيات سياسية مصرية هامة .

٢ ــ تحديد رقم نهائى للهجرة اليهودية إلى فلسطين وهو ٧٥,٠٠٠ خلال السنوات الخمس القادمة ، على ألا يجوز بعد ذلك قبول المهاجرين اليهود إلا بعد موافقة العرب وبعد التأكد من قدرة البلاد الاقتصادية على استيعابهم . وحينئذ تقوم هيئة ملائمة من ممثلى سكان فلسطين والحكومة البريطانية بوضع الترتيبات الدستورية خلال فترة الانتقال ــ وإذا ظهر لها بعد انقضاء عشر سنوات أن الظروف تتطلب إرجاء تشكيل الدولة الفلسطينية المستقلة فإنها تستشير ممثلى سكان فلسطين وعصبة الأمم والدول العربية قبل اتخاذ قرار بشأن هذا الإرجاء ، ولكن إذا ما قررت الإرجاء فإنها فى هذه الحالة تدعو هؤلاء الفرقاء للتعاون معها فى وضع السياسة المقبلة .

٣ ــ تقسيم أراضى فلسطين إلى ثلاث مناطق لا يجوز فى الأولى منها انتقال ملكية الأراضى من عنصر إلى آخر ، وفى الثانية يوضع انتقال الملكية تحت إشراف سلطات الانتداب ويظل الباب مفتوحا فى الثالثة لشراء الأراضى وبيعها ، على أن يتم كل ذلك طبقا للوائح التى يصدرها المندوب السامى فى فلسطين .

وبرغم مبادرة الصهيونيين إلى رفض الكتاب الأبيض لأنه لم ينص على قيام دولة يهودية فى فلسطين ، فقد عكفت الدوائر العربية على دراسة السياسة البريطانية الجديدة ، فوجدت أن موضوع التطور الدستورى وإعلان الدولة الفلسطينية جاء غامضا مما جعل تنفيذه رهنا بموافقة اليهود أولا واقتناع بريطانيا أخيرًا ، لهذا وقفت الدول العربية المشتركة فى المؤتمر موقفا متحفظا من المشروع فى حين نددت اللجنة العربية العليا الناطقة باسم الفلسطينيين بغموض السياسة البريطانية وتعليقها تنفيذ السياسة الجديدة على موافقة اليهود .

وما لبثت أن نشبت الحرب العالمية الثانية التى شهدت هدوءا نسبيا فى فلسطين ، بحكم أن الحركة الوطنية الفلسطينية كان قد أصابها الشلل نتيجة لسياسة القمع التى اتبعتها الحكومة البريطانية قبيل نشوب الحرب والخسائر الاقتصادية المترتبة على الثورة ، فى الوقت الذى لجأ فيه القادة الفلسطينيون ــ الذين أعلن الإنجليز خروجهم على القانون ــ إلى الفرار من فلسطين إلى البلدان العربية المجاورة ، وانحلت فيه اللجنة العربية العليا . أما اليهود فقد وافقوا ، باستثناء أعداد قليلة من المتطرفين ، على الوقوف إلى جانب بريطانيا ، وإن ظلت العلاقات بين الطرفين يشوبها شىء من التوتر نتيجة لمواصلة الحكومة البريطانية تنفيذ سياسة الكتاب الأبيض . وهكذا فحين صدرت فى فبراير ١٩٤٠ قوانين تنص على التشدد فى التضييق على شراء اليهود للأراضى

جرت مظاهرات كبرى واصطدامات بالبوليس البريطانى . وبعد أن تبين الصهيونيون أن الولايات المتحدة قد تخلت عن سياسة العزلة واشتركت فى الحرب العالمية عقدوا آمالهم عليها ، معتمدين على الضغط الذى كان يمكن أن يمارسه اليهود الأمريكان الذين كانت أعدادهم تزيد على الخمسة ملايين ، فعقدوا مؤتمرا فى مايو ١٩٤٢ فى فندق بلتمور بنيويورك كانت مقرارته بمثابة انتصار لاتجاه بن جوريون الخاص بالإسراع فى إقامة الدولة اليهودية على سياسة التدرج التى كان يتبعها الزعيم الصهيونى حييم وايزمان . وكانت مقررات مؤتمر بلتمور تنص على إلغاء الكتاب الأبيض وفتح أبواب فلسطين أمام الهجرة اليهودية تحت إشراف الوكالة اليهودية وإنشاء جيش يهودى وأن يقوم فى فلسطين «كومنولث يهودى يشكل جزءا لا يتجزأ من كيان العالم الديمقراطى الجديد» .

وعاد بن جوريون إلى فلسطين حيث حصل على موافقة المجلس الصهيونى الداخلى ، وهو أعلى هيئة للتخطيط السياسى فى المنظمة الصهيونية ، على برنامج بلتمور . ولم تكن هذه الموافقة بالأمر السهل بحكم أن كثيرا من يهود فلسطين كانوا أميل إما إلى دولة مشتركة أو إلى التقسيم ولا يقرون قيام دولة يهودية فى كل فلسطين فى ذلك الوقت . إلا أن استغلال المعلومات المبالغ فيها عن سياسة النازيين الخاصة بالعمل على إبادة اليهود قد مكنت بن جوريون من الحصول على التأييد لبرنامج بلتمور الذى كان من ورائه تأثير الصهيونيين الأمريكان الذين كان أغلبهم ينادون منذ عام ١٩٣٠ بضرورة قيام دولة يهودية . ومنذ ذلك الوقت كان الجناح الأمريكى فى الحركة الصهيونية هو الذى يتزعم الضغط فى سبيل إقامة هذه الدولة . وهكذا انتقل مركز النشاط الصهيونى منذ الحرب العالمية الثانية إلى الولايات المتحدة حيث تشكل الأقلية اليهودية ، التى اعتنق معظم أفرادها أهداف الصهيونية ، قوة ضغط سياسية لا يستهان بها .

وحين بدا فى عام ١٩٤٣ أن زمام المبادرة فى الحرب العالمية قد انتقل إلى أيدى الحلفاء لجأ المتطرفون اليهود فى فلسطين إلى العنف معترضين على سياسة الكتاب الأبيض ـ فنشطت المنظمات الإرهابية (وعلى رأسها شتيرن والإرجون) فى القيام بأعمال العنف ضد الإدارة البريطانية . وشهد عام ١٩٤٤ م سلسلة من إلقاء القنابل على الأملاك الحكومية والبوليس ، كما شهد مقتل وزير الدولة البريطانى ـ لورد موين ـ فى القاهرة على أيدى الإرهابيين اليهود[١] .

(١) اعتقدت المنظمات الإرهابية اليهودية أن موين يدبر مؤامرة معادية للصهيونية . خاصة وأن الاجتماعات العربية فى =

وحين انتهت الحرب العالمية ازدادت الهجرة اليهودية غير الشرعية إلى فلسطين واعتبر المتطرفون اليهود أن القضاء على القوى الفاشية يسجل بداية حربهم ضد دولة الانتداب ، مما أدى إلى ازدياد أعمال التخريب والقتل التى شكلت ملمحا روتينيا للحياة فى فلسطين . وعلى حين أن مرتكبي هذه الأعمال كانوا فى البداية لا ينتمون إلا إلى الجماعات الإرهابية المتطرفة ، فقد اكتسب مبدأ اصطناع العنف أنصارًا متزايدين بالتدريج ، ومن بينهم قادة مسئولون للجماعة اليهودية والتنظيم شبه العسكرى المعروف باسم الهاجاناة (الدفاع) الذى كانت تنظمه وتموله وتوجهه المؤسسات الصهيونية فى فلسطين . وقد ازداد الموقف سوءا بعد امتناع الوكالة اليهودية عن التعاون مع الإدارة البريطانية ضد الإرهابيين . وحين بدأ اشتراك الهاجاناة فى هذه النشاطات أخذت الجماعات المتطرفة تشترك فى العمل داخل الجماعة اليهودية ولوحظ اتجاه كل المنظمات غير المشروعة الثلاث (الهاجاناه ـ شتيرن ـ الإرجون) إلى تنسيق العمل فى سبيل القيام بأعمال عنف واسعة النطاق يربطها توجيه مركزى[١] .

أما بريطانيا فلم تجر ، خلال الحرب ، أى تغيير على سياستها الخاصة بفلسطين . ومنذ أواخر عام ١٩٤٢ عهد إلى لجنة التخطيط المشتركة بوزارة الحرب بالقيام بدراسة متطلبات بريطانيا فى الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب . وحين استعرضت اللجنة كل دولة من دول الشرق الأوسط رأت أن الانتدابات تفسح المجال لأنظمة مستقلة ترتبط بمعاهدات مع بريطانيا ، كما رأت أن احتياجات بريطانيا الاستراتيجية فى فلسطين ، فى حالة إجراء أى تعديل للانتداب ، ترتكز على ميناء حيفا مما يستلزم الحصول على تسهيلات لحماية طريق حيفا ـ بغداد وأنابيب النفط الممتدة من كركوك إلى حيفا ، بالإضافة إلى المنشآت البترولية فى حيفا ذاتها . كما أشارت

= الإسكندرية التى انعقدت فى أكتوبر ١٩٤٤ تمخضت عن بروتوكول الإسكندرية الذى فسر ـ فيما يتعلق بفلسطين ـ على أنه يدعو الحكومة البريطانية إلى التعاون على أساس الكتاب الأبيض وتنفيذ الوعود التى قطعتها بخصوص وقف الهجرة اليهودية . وقد ربط الصهيونيون بين فكرة الجامعة العربية وبين المشروعات البريطانية فى الشرق الأوسط وظنوا أن موين هو العقل المدبر لنشاطات الساسة العرب .

(1) **Cabinet Papers**127/281,as amended by teleg. no. 2053 from the Foreign Secretary to sir Orme Sargent (Palestine) pp. 3-4.

وقد كلف الإرهاب الصهيونى بريطانيا ٣٣٨ قتيلا فى الوقت الذى أنفقت مائة مليون جنيه استرلينى على قواتها المسلحة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية .

Sune O Persson, **Mediation and assassination: Count Bernadotte's Mission to Palestine, 1948** (Ithaca Press, London, 1979) P.56.

اللجنة إلى حاجة بريطانيا إلى تطوير قاعدة بحرية فى حيفا وضرورة الإشراف على خط حديد حيفا ــ القنطرة وعلى قواعد جوية وبرية فى المنطقة . وفى يولية ١٩٤٣ شكل مجلس الوزراء البريطانى لجنة مهمتها دراسة أوضاع فلسطين بعد انتهاء الحرب والتوصل إلى حل لمشكلتها على المدى البعيد وإبلاغه إلى رؤساء الأركان . وحين دعى الجنرال ويفل للإدلاء بوجهات نظره المستمدة من خبرته الطويلة بفلسطين والشرق الأوسط تنبأ بأن اليهود سيلحقون الهزيمة بعرب فلسطين إذا ما سارت الأمور فى مجراها الطبيعى مما يواجه بريطانيا بكارثة . فعلى حين أنه رأى أن الوعود التى قطعت للعرب قد أوجدت موقفا صعبا ، فإنه أبدى تخوفه من أطماع اليهود فى فلسطين التى « تشكل خطرا على أمن الكومنولث والإمبراطورية البريطانية » . ونحن نستشف من الوثائق البريطانية غير المنشورة أن الحكومة البريطانية كانت حينئذ تعارض التقسيم على اعتبار أنه سيثير عداء العرب الشديد ، ولهذا آثرت تأجيل اتخاذ أى قرار إلى ما بعد انتهاء الحرب . إلا أن لجنة مجلس الوزراء قررت فى عام ١٩٤٤ ضرورة المحافظة التامة على مصالح بريطانيا الاستراتيجية فى فلسطين ــ فإذا ما نفذ التقسيم لسبب أو آخر وجب توقيع معاهدتين مع الدولتين الجديدتين تلزمهما بأن تمنحا الحكومة البريطانية حق إبقاء قوات مسلحة على أراضيهما فضلا عن حق إقامة مطارات ومنشئات أخرى وأن يتم تحريك هذه القوات دون عوائق داخل حدود الدولتين . كما اقترحت اللجنة أن تتمتع دولة القدس باستقلال ذاتى فيما يتعلق بمعظم نشاطها على أن يكون المندوب السامى البريطانى مسئولا عن مسائل معينة بما فى ذلك شئون الدفاع وأن يضم القسم العربى من فلسطين إلى دولة شرق الأردن وأن تحصل بريطانيا فيه على التسهيلات الاستراتيجية التى تتمتع بها فى شرق الأردن[1] .

على أن خطط الحكومة البريطانية الخاصة بالتوصل إلى حل للمشكلة الفلسطينية على المدى البعيد كانت متأثرة بعوامل خارجة عن نطاق فلسطين ذاتها ومنها بدء تنبه بريطانيا إلى ضعف مركزها الاستراتيجى فى الشرق الأوسط الذى ازدادت أهمية نفطه خلال الحرب وخشيتها التدخلين السوفيتى والأمريكى فى منطقة جرى اعتبارها حكرا على النفوذ البريطانى المتفوق واعتراض مخططى الاستراتيجية البريطانية على تقسيم فلسطين الذى ظل منذ عام ١٩٣٧ حجر الزاوية بالنسبة إلى الخطط المتعلقة بمستقبل فلسطين[2] . وتدل آخر مذكرة وزارية كتبها

(1) **Cab. pap.** 127/281, from sir George Gater to Major - General sir Leslie Hollis, dated 21-12-46.

(2) Evan Wilson, **Decision on Palestine** (Hoover Institution Press, Stantford, 1979), P.46.

ونستون تشرشل عن فلسطين فى ٦ يولية ١٩٤٥ ـ أى بعد يوم واحد من إجراء الانتخابات العامة ـ على الإحباط والإجهاد اللذين حلا به بحيث تحولت حماسته لأهداف الصهيونية إلى ألم شديد فيما يتعلق بإحدى مشاكل ما بعد الحرب التى لم يكن يبدو لها حل واضح . وقد سأل رؤساء الأركان عن السبب الذى يدعو بريطانيا إلى التمسك «بهذا المكان شديد الصعوبة» فى الوقت الذى لا تقتصر فيه الولايات المتحدة على موقفها السلبى بل توجه الانتقاد تلو الانتقاد ، ملمحا بذلك إلى أن تتحمل الولايات المتحدة مسئولية المشكلة ـ وبهذا الصدد صرح بما يلى : «لا أظن أن بريطانيا قد حصلت على أدنى ميزة من تحمل هذا العبء المضنى الذى لم تشكر عليه ، وعلى الآخرين الآن أن يلعبوا دورهم» . ولكن تلميحه إلى احتمال تسليم فلسطين للولايات المتحدة واجه معارضة شديدة : فقد ذهب الجنرال إسماى Ismay إلى أن فلسطين هى مفتاح الأمن فى منطقة الشرق الأوسط ، كما أقرت وزارة الخارجية وجهة نظر هارولد بيلى ، الخبير بالشئون العربية وبالقضية الفلسطينية بوجه خاص (وسيأتى تفصيل الكلام عنه فيما يلى) الذاهبة إلى أن «الانسحاب من فلسطين سيفسر فى الشرق الأوسط على أنه دليل على تخلينا عن دورنا باعتبارنا دولة عظمى ، وقد يستتبع انهيار نفوذنا فى شتى أنحاء هذه المنطقة» خاصة وأن الحكام العرب المعتدلين المتحمسين لمساعدة بريطانيا كانوا لا يزالون يعتبرون الكتاب الأبيض بمثابة وعد صريح بأن بريطانيا لن تسمح لوافدين جدد من أوروبا بأن «يغرقوا عرب فلسطين» .[1]

وعلى أى حال فقد جرى تنسيق الخطط البريطانية ـ الأمريكية بصدد فلسطين من حيث المبدأ بتوجيه من روزفلت وتشرشل . فعلى حين أن رئيس الوزراء البريطانى كان معروفا طيلة جيل من الزمان بتعاطفه مع أهداف الصهيونيين فإن الرئيس الأمريكى كان يعتقد أن ارتباط العرب بفلسطين واه لدرجة أنه تحدث فى أوائل الأربعينيات عن نقل عرب فلسطين إلى جهة أخرى ـ بل إنه فى الحملة الانتخابية التى أدت إلى تبوئه الرئاسة للمرة الثالثة أبدى تأييده لفكرة الدولة اليهودية . وإن كانت حماسته بهذا الصدد قد خفت حدتها حين تبين مدى أثر تبنى الولايات المتحدة لإقامة هذه الدولة على مصالح بلده المرتبطة بالنفط العربى ، خاصة وقد اقتنع بأن استدامتها لن تتحقق إلا باصطناع القوة ـ ولهذا وضع الخطوط العريضة للوصاية على

---

(1) Nicholas Bethell, **The Palestine Triangle: The struggle between the British, the Jews and the Arabs; 1935-1948** (André Deutsch, London, 1979), P.201.

فلسطين بعد انتهاء الحرب العالمية . وليس هنا مجال مناقشة سياسة روزفلت الخاصة بفلسطين ـ ولكن مما يجدر ذكره أنه كان يتبع سياسة ذات وجهين فى هذا المضمار : فهو لأسباب انتخابية معروفة كان يتملق الزعماء الصهيونيين فى الولايات المتحدة ، إلا أنه حرصا على مصالح بلاده النامية فى العالم العربى تعهد بعدم اتخاذ قرار حاسم بصدد المشكلة الفلسطينية إلا بعد التشاور مع العرب . وكان موظفو مكتب الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية ينبهون باستمرار إلى ضرورة عدم إغضاب العرب الذين تقع فى أراضيهم ذات الأهمية الاستراتيجية آبار النفط وأنابيبه ومخارجه ، مما أدى إلى اتهامهم بالتحيز إلى جانب العرب ضد اليهود ، بل واتهام بعضهم باللاسامية ، وهو ما سجله الرئيس ترومان مرارا فى مذكراته فى الوقت الذى اعتقد فيه العرب أحيانا أن رجال المكتب منحازون للصهيونيين بحكم أن عملهم كان يقتضى احتكاكهم باليهود[1] . ولم تقتصر معارضة أطماع الصهيونيين فى الولايات المتحدة على رجال مكتب الشرق الأدنى ، بل كان يشاركهم وجهات نظرهم العسكريون وبخاصة الاميرال ليهى رئيس أركان القائد العام للقوات المسلحة الأمريكية فى عهدى روزفلت وترومان ، وكذلك وزير البحرية جيمس فورستال ، بالإضافة إلى الهيئات التنفيذية فى شركات النفط وأعضاء مكتب المخابرات (مكتب الخدمات الاستراتيجية السابق على وكالة المخابرات المركزية) والمبشرون البروتستانت والمستشرقون فى كبريات الجامعات الأمريكية وكثير من الصحف والدوريات الكبرى مثل تايم ولايف والنيويورك تايمز والكرستيان ساينس مونيتور والمجلس الأمريكى لليهود الأمريكان[2] .

وما لبث التعاون الأمريكى ـ البريطانى بصدد فلسطين أن تأثر باختفاء روزفلت وتشرشل عن المسرح . فقد توفى الرئيس الأمريكى فى إبريل ١٩٤٥ وخلفه نائبه هارى ترومان المعروف بميوله الصهيونية فى الوقت الذى بدأت تنتشر فيه الأخبار المبالغ فيها عن معسكرات الموت النازيه وغرف الإبادة وغير ذلك من الفظائع ، ويهيم فيه عشرات الألوف من المشردين اليهود فى أوروبا المحتلة . وإلى جانب تعاطف ترومان العميق مع المشردين اليهود ، كان على استعداد للاستجابة لنصائح كثير من اللبراليين الموالين للصهيونية الذين كان بإمكانهم أن يزودوا الحزب الديمقراطى بالأموال والأصوات اليهودية . ومن الشخصيات التى كان لها تأثير قوى على ترومان

(1) Zvi Ganin, **Truman, American Jewry and Israel, 1945-48** (Holmes and Meier Publishers Ltd., London, 1979),P. 7.
(2) **Ibid,** PP. 23-4.

فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية مساعده اليهودى ـ الصهيونى ديفد نايلز[1] الذى سبق له العمل مع روزفلت الذى عهد إليه بشئون اليهود والزنوج والأقليات الأخرى . وقد أقر ترومان نايلز فى منصبه ، وما لبث هذا الأخير أن أصبح أداة الاتصال بين الرئيس والدوائر الصهيونية بحيث لم يكترث ترومان كثيرًا بوجهات نظر وزارتى الخارجية والدفاع اللتين نظرتا إلى المشكلة من زاوية مصالح الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط وبالتالى كانتا تعارضان قيام الدولة اليهودية حرصًا على عدم إغضاب العرب ، خاصة وأن الكونجرس ـ بتعضيد من الحزبين الجمهورى والديمقراطى ـ كان قد اتخذ فى يناير ١٩٤٤ قرارًا بتعضيد قيام وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين وتشجيع الهجرة اليهودية غير المحدودة ، وقيام دولة يهودية . ومن الإجراءات الأولى التى اتخذها ترومان بعد توليه الرئاسة أنه أرسل إلى أوروبا لجنة برئاسة إيرل هاريسون ـ عميد كلية الحقوق بجامعة بنسلفانيا وعضو اللجنة الحكومية المشتركة الخاصة باللاجئين ـ لبحث أوضاع المشردين اليهود . وقد خلص تقرير هاريسون ـ بعد أن قام بجولته ـ إلى تردى أوضاع اليهود الناجين من معسكرات الموت ويأسهم وتحرقهم لمبارحة أوروبا ، وإلى أنه لا يوجد أى حل مقبول بالنسبة إلى مستقبل بعض اليهود الأوروبيين إلا فى فلسطين[2] .

وفى الوقت الذى حدث فيه التغيير فى منصب الرئاسة الأمريكية أحرز حزب العمال البريطانى فى أواخر يولية ١٩٤٥ نصرًا مؤزرا على المحافظين وحل كلمنت أتلى محل ونستون تشرشل ـ وكان ذلك مؤذنا بتعديل مسار العلاقات الأمريكية ـ البريطانية فيما يتعلق بفلسطين . فكل من أتلى وترومان لم يحظ بالمكانة المرموقة التى تبوأها سابقاهما ، وبالتالى فإن مواجهتهما للمشكلات السياسية الضخمة التى خلفتها الحرب كانت تتصف بالتردد والمخاوف المأثورة عن الساسة عديمى التجربة فى الوقت الذى تحتاج فيه المواقف إلى الشجاعة والحسم ، خاصة وأن الحلف الثلاثى الروسى ـ الأمريكى ـ البريطانى كان يوشك على الانهيار بعد أن ظهرت

---

(١) اهم ممثلو بريطانيا فى الولايات المتحدة وفى الأمم المتحدة برصد تحركات نايلز وتتبع نشاطاته ـ انظر ملف وزارة الخارجية البريطانية رقم ٦٨٦٤٩/٣٧١ : مكاتبة من السفارة البريطانية فى واشنطون إلى وزارة الخارجية بتاريخ أول أغسطس ١٩٤٥ ـ ومكاتبتان من الوفد البريطانى فى الأمم المتحدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٦ و ٩ مايو ١٩٤٨ .

(٢) تأثر هاريسون حين وضع تقريره بالمعلومات التى قدمها له الموظفون الصهيونيون .

CF. Joseph Heller, The Anglo-American Commission of Enquiry in Palestine (1945-6)-in :E. Kedourie and S.Haim (eds.), **Zionism and Arabism in Palestine and Israel** (Frank Cass, 1982), pp. 136-170.

الخلافات ـ بل والصراعات ـ بين حلفاء الأمس وأن ترومان ورث عن روزفلت سياسة فلسطينية غامضة فى الوقت الذى هزَّت فيه مآسى اليهود الرأى العام الأمريكى ، وهو ما استغله الصهيونيون أحسن استغلال . ولو بقى روزفلت وتشرشل فى الحكم لربما أمكنهما التوفيق بين ادعاءات كل من العرب واليهود . إلا أن الحكومة الأمريكية فى عهد ترومان لم تبادر إلى التوصل إلى سياسة فلسطينية شاملة تحظى بقبول الرأى العام فى الولايات المتحدة والمشرق العربى . وكان ترومان حين التقى بتشرشل وأتلى فى مؤتمر بوتسدام قد أبلغهما بأن حكومته تحبذ أن يدخل إلى فلسطين أى عدد من اليهود يمكن إسكانهم فيها سلميا ، وذلك رغم معارضته لاستخدام القوات الأمريكية فى قمع القلاقل ، خاصة وأنه كان من المحتمل أن يعارض الكونجرس استخدام القوات الأمريكية فى الوقت الذى كان ثمة اتجاه إلى تخفيف التزامات الولايات المتحدة العسكرية فى الخارج بالإضافة إلى ضغط الرأى العام فى سبيل تسريح القوات المسلحة وعودة المجندين إلى أرض الوطن .

وحين تولى حزب العمال الحكم فى بريطانيا بدا أن الحركة الصهيونية توشك أن تحقق أهدافها ، خاصة وأن سياسة الحزب كانت تعكس اقتناعات قوية بأن إقامة الوطن القومى لليهود تتمشى إلى حد كبير مع العقيدة الاشتراكية . فمنذ صدور وعد بلفور فى عام ١٩١٧ أكد الحزب مساندته للصهيونية ، وكانت قيادته مجمعة على التنديد بمساندة حزب المحافظين «للباشوات والأفندية خربى الذمة» وتعد بإلغاء كل القيود المفروضة على الهجرة اليهودية فى حالة وصول الحزب إلى الحكم[1] . وكان من الطبيعى أن يشتد حزب العمال فى معارضته لسياسة الكتاب الأبيض ـ وفى المؤتمر الذى عقده فى يونية ١٩٤٣ أكد من جديد ما سبق أن صرح به بالنسبة إلى الوطن القومى لليهود ، وفى مؤتمره المنعقد فى ديسمبر ١٩٤٤ صرح أتلى بأن الوطن القومى لليهود لن يكون له معنى إلا إذا تمكن اليهود من دخول فلسطين بأعداد تكفل لهم الأغلبية وبأن من الواجب تشجيع العرب على ترك البلاد وتعويضهم بسخاء عن أراضيهم وإسكانهم فى «مكان ما» وتمويل نقلهم . وفى التقرير الخاص «بحل المشكلة الفلسطينية أعقاب الحرب» الذى وضعته اللجنة التنفيذية للحزب بعد انتهاء المؤتمر دعت إلى أغلبية يهودية فى فلسطين ونقل العرب الذين يرغبون فى مبارحتها إلى البلدان المجاورة ، وذلك على اعتبار

Richard Crossman, **Palestine Mission; A Personal Record (Hamish Hamilton, London, 1947), PP. 61-2.**

لدى العرب ـ آخر الأمر ـ مساحات واسعة من الأراضى ولا يجب عليهم أن يدعوا إلى حرمان اليهود من مساحة فلسطين الصغيرة . وبالإضافة إلى ذلك فقد حث التقرير بريطانيا على احتمال توسيع حدود فلسطين بالاتفاق مع مصر وسوريا وشرق الأردن ، وهو ما لم يطالب به الصهيونيون حتى ذلك الوقت[1] . وبمناسبة الانتخابات التى جرت فى مايو ١٩٤٥ وأوصلت العمال إلى الحكم بأغلبية كبيرة أكدت اللجنة التنفيذية القومية للحزب من جديد سياسة الحزب السابقة الداعية إلى إلغاء الكتاب الأبيض والسماح بالهجرة اليهودية غير المحدودة وتوسيع رقعة فلسطين وتهجير سكانها العرب إلى الخارج .

ولكن ما أن استقر حزب العمال فى الحكم حتى ووجه بحقائق الموقف وأخذ يسير فى خط مخالف لكل تصريحاته ووعوده السابقة . فالحرب كانت قد ضعضعت اقتصاد بريطانيا بحيث لم يكن بوسع الحكومة الجديدة أن تقوم بمغامرات باهظة التكاليف فى الشرق الأوسط فى الوقت الذى انقسم فيه العالم إلى معسكرين متصارعين وتطلعت روسيا إلى تدمير الإمبراطورية البريطانية وعمدت الولايات المتحدة إلى تسريح قواتها . ولما كان حزب العمال يدرك مدى أهمية علاقات بريطانيا الإمبراطورية فى آسيا بالنسبة إلى اقتصادها ، ولما كان اقتصاد بريطانيا وأجور العمال الإنجليز تتصل اتصالا وثيقا بالحصول على نفط الشرق الأوسط وضمان تأمين المواصلات الإمبراطورية عبر قناة السويس ، فقد وقع على عاتق حكومة العمال عبء إعادة تنظيم سياسة بريطانيا فى الشرق الأوسط على ضوء موقف روسيا المعادى وقرب توقف الاستعانة باحتياطى الهند البشرى نتيجة لوعدها بالحصول على الاستقلال وتطلع دول الشرق الأوسط إلى استكمال استقلالها . ولهذا كله شكل مجلس الوزراء البريطانى لجنة تضم وزراء وخبراء فى وزارة الخارجية لبحث سياسة الحكومة الخاصة بالشرق الأوسط بوجه عام وبفلسطين بوجه خاص . وقد بدأت هذه اللجنة عملها فى أغسطس ١٩٤٥ وقدمت تقريرها لمجلس الوزراء فى سبتمبر ـ وكانت خلال مداولاتها متأثرة بتقرير خاص أصدره المعهد الملكى للشئون الدولية فى فبراير السابق وفيه أكد على أهمية المحافظة على صداقة العرب من زاوية المتطلبات الاستراتيجية . وضرورة توحيد المشرق العربى فى ظل ميثاق أمن إقليمى يقوم على أساس المشاركة بين الأنداد .

---

(1) **Richard Allen, Imperialism and Nationalism in the Fertile Crescent** (Oxford University Press, 1974), PP. 364-5.

William Polk, David M. Stamler and Edmond Asfour, **Bockdrop to Tragedy: The struggle for Palestine** (Beacon Press, USA, 1957), P.189.

ولم يمض وقت طويل حتى بدت دلائل على أن حكومة العمال لا تقل عن سابقتها تصميما على المحافظة على السيطرة البريطانية على المشرق العربي ولكن بصورة تتناسب مع حكومة عمالية وبطريقة لا تستلزم نفقات باهظة من جانب دولة أثقلت الديون كاهلها وعلى أن هدفها الرئيسي هو إزالة الشكوك في نيات بريطانيا . لهذا كله صرح وزير الخارجية الجديد ـ إرنست بيفن ـ بأن حكومته ترغب في «المحافظة على علاقاتنا بدول الشرق الأوسط على أساس من المشاركة الحرة والمتساوية ... لهذا لا نرغب في التدخل في السياسات المحلية لمختلف البلدان[1] » . وكان الهدف المباشر من هذه السياسة هو حرمان الروس من استغلال عداء العرب لبريطانيا إذا ما تخلت بريطانيا عن سياسة الكتاب الأبيض التي اعتبرها العرب تعهدًا جديا يوازن وعد بلفور . ولما كان بيفن يرى أن الوطن القومي لليهود يشكل أحد جوانب الحرب الباردة بين الشرق والغرب ، فإنه اتجه منذ البداية إلى ضمان إرضاء العرب فيما يتوخاه من حلول للمشكلة الفلسطينية[2] .

وكان كثير من وزراء العمال وأنصار الحكومة ، وأغلبهم من رجال الحركة النقابية بحيث لم تدان خبراتهم في مجال الدبلوماسية الدولية خبرات المحافظين ، من أقوى مساندي الصهيونية خلال السنوات السابقة على وصول الحزب إلى الحكم ، في حين كان بعض الوزراء شديدي المعارضة لأهداف الصهيونية مع وجود فريق ثالث محايد . ففي حين كان هربرت موريسون وآرثر جرينوود وهيو دولتون ووليم جويت وكريتش جونز وأنيورين بيفان ووليمز من المتحمسين لأهداف الصهيونية كان إرنست بيفن وستافورد كريبس وألكسندر يقفون منها موقفا مناوئا يفوق في تطرفه موقف كلمنت أتلي وإديسون وامانويل شنويل الأقرب إلى المعارضة . لكن حين احتدم الموقف لم تعد ثمة أية معارضة حقيقية في مجلس الوزراء للسياسة التي اتبعها بيفن بوجه خاص[3] . فلم يكن من المتوقع أن تساند حكومة العمال الصهيونيين إذا ما أدت هذه المساندة إلى تعريض مستقبل الشرق الأوسط كله للخطر ـ إذ لم يكن من السهل على أتلي وزملائه الذين كانوا ينوءون تحت أعباء السياسة الداخلية ويزعجهم خطر التوسع الروسي أن يتفقوا على

(1) J.C.Hurewitz, **The Struggle for Palestine** (Greenwood Press, New York, 1968), PP. 225-48.

(2) Norman and Helen Bentwich, **Mandate Memories; 1918-1948** The Hogarth Press, London, 1965), pp. 176-7.

(3) Jon and David Kinche, **Both Sides of the Hill: Britain and the Palestine War** (London - Secker and Warburg, 1960), PP. 28-29.

المبادئ الأساسية لسياسة فلسطينية جديدة . خاصة وأنهم كانوا يعولون إلى حد كبير على مهارة بيفن فى وضع الخطط ويتأثرون إلى حد كبير بوجهات نظر موظفى وزارة الخارجية ورؤساء الأركان التى كانت تساند سياسة الكتاب الأبيض ولو بشىء من التردد مرجعه الوعود التى سبق للحزب أن قطعها للصهيونيين .

ولما كانت وزارة المستعمرات لا تتناول سوى الإدارة اليومية لشئون فلسطين فقد انتقلت مسائل السياسة الخارجية الخاصة بفلسطين إلى وزارة الخارجية وبخاصة القسم الشرقى الذى كان يرأسه س . و . باكستر C.W. Baxter ورغم انتقال الحكم من المحافظين إلى العمال فقد ظل خبراء شئون الشرق الأوسط يشغلون وظائفهم السابقة ـ ومن هؤلاء المؤرخ هارولد بيلى الذى كان يشرف على قسم فلسطين بوزارة الخارجية . ولم يكن بيلى فى الأصل من موظفى وزارة الخارجية ، بل كان محاضرا سابقا فى جامعة أكسفورد ثم نقل إلى الخارجية فى عام ١٩٤٥ من المعهد الملكى للشئون الدولية (تشاتهام هاوس) الذى عمل فيه قبل الحرب وكتب له الاستعراض السنوى (Annual Survey) الخاص بفلسطين . وخلال الحرب كان بيلى عضوا فى لجنة جامعية مهمتها إسداء النصح لوزارة الخارجية حول مختلف ملامح تسوية آثار الحرب ، خاصة وأن خبرته لم تقتصر على شئون فلسطين ، بل إنه كان خبيرا بأبعاد المشكلة اليهودية ككل ـ وكان من مساعديه فى هذه الدراسة مثالى يهودى ـ هو ولفرد إسرائيل ـ كان قد لجأ إلى بريطانيا بعد خروجه من ألمانيا . وكان بيلى من أنصار الكتاب الأبيض ومن المعجبين بالحضارة العربية[١] ، بحيث أنه بعد أن أصبح مستشارا لبيفن لشئون فلسطين لم يخف ميله للعرب ، وكان يشبه رئيسه فى شدة معارضته لقيام دولة يهودية ، ولهذا كان يحث وزير الخارجية باستمرار على عدم اتخاذ أى خطوة من شأنها أن تضعف مركز بريطانيا فى الشرق الأوسط . وأما وزارة المستعمرات فقد شغلها فى حكومة العمال جورج جلنفل هول الذى خلفه بعد وقت قصير (أكتوبر ١٩٤٦) أرثر كريتش جونز الذى كان فى السابق من موظفى النقابات . وبالتالى كان يسلم قياده لبيفن الذى رأسه عدة سنوات فى الحركة العمالية . ومنذ ذلك الوقت قيل فى بعض الأحيان أن بيفن وبيلى كان لهما الرأى الحاسم فيما يتعلق بسياسة بريطانيا الخاصة بفلسطين[٢] .

---

(1) Crossman, **op. cit**. P.25 .
(2) Evan Wilson, **op. cit.**, P.20 .

وبالإمكان تلخيص موقف كل من وزارتى الخارجية والمستعمرات من المشكلة الفلسطينية على الوجه التالى : فعلى حين أن الأولى كانت أميل إلى تناول التطورات من زاوية وجهة النظر العربية خلال فترة ما بعد الحرب ، فإن وزارة المستعمرات لم تيأس من إمكان إيجاد تفاهم بين الطرفين[1] . وكما كان عليه الحال خلال بداية الانتداب كانت وزارة الخارجية تضطلع بالمسئولية عن فلسطين فى الواقع إن لم يكن من الناحية النظرية الصرف . فقد ظل وزيرا المستعمرات العماليان جورج هول وسكرتيره البرلمانى ثم خلفه آرثر كريتش جونز ــ وكان هذا الأخير شديد الحماسة للصهيونية ــ يتحملان مسئولية الإدارة الفلسطينية فى الوقت الذى كان فيه بيفن يضطلع بمهمة تناول المشكلة فى المجال الدولى . ولما كان من العسير فصل المهمتين إحداهما عن الأخرى على محك الواقع فقد وقعت فلسطين تحت إشراف ثنائى . فى حين تحتم اضطلاع وزارة الخارجية بالعبء الأكبر بعد أن ازداد اهتمام الولايات المتحدة بالمشكلة. ولما كان أتلى قد ترك معظم المبادرة فى يد بيفن فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية فقد ظل هذا الأخير حتى نهاية الانتداب هو صاحب الرأى الأول والأخير فى الجانب البريطانى[2] . ورغم نزاهة بيفن وذكائه وقوة شخصيته فإنه لم يتلق قدرًا كبيرًا من التعليم النظامى وبالتالى كانت معلوماته عن العالم الخارجى قاصرة ولم يكن على كبير دراية بغموض المسائل الدولية . ومع أن الكثيرين يبالغون فى تصوير «جهل» بيفن بالسياسة والمشاكل الدولية فإنه أثبت ــ رغم ذلك ــ أنه من أعظم وزراء خارجية بريطانيا فى القرن العشرين ، خاصة وأنه قد سبق له التصدى للتفاوض فيما يتعلق بكثير من المشاكل العمالية والنقابية بحيث تمرس بمسائل التحكيم وحل الخلافات . وبالإضافة إلى هذا فقد كان بيفن الشخص الوحيد فى الوزارة الذى ينقاد له أتلى ، خاصة وأنه كان يملأ فراغا فى حياة رئيس الوزراء الذى لم يسبق له الاحتكاك على مدى واسع بنقابيى حزب العمال والذى كان يكن له كثيرًا من الاحترام فى الوقت الذى كان فيه بيفن ذا خبرة واسعة بشئون النقابيين وأرباب الأعمال . ونحن نستشهد على ذلك بما يورده هارولد ولسون[3] ــ الرئيس الأسبق لحزب العمال : «فلمدة تقرب من أربع سنوات فى وزارة أتلى لم أصادف على الإطلاق تساؤلاً من جانب أتلى حول أى سياسة يتقدم بها بيفن أو تشككا من جانبه بصدد مسألة

---

(1) **Ibid.**

(2) Christopher Sykes, **Cross - roads to Israel** (Collins, London, 1965), PP. 327-28.

(3) Harold Wilson, **The Chariot of Israel : Britain, America and the State of Israel** (Weidenfeld and Nicolson and Michael Joseph, Londom, 1981), PP. 125-6.

داخلية تتصل بالصناعة والنقابات» . فقد أثبت حزما وذكاء ، بالإضافة إلى كونه مفاوضا ماهرًا ذا قدرة عظيمة على السيطرة على المشاكل المعقدة . ومن أهم المشاكل التى واجهته بدء ظهور الخطر الروسى فى أوروبا والشرق الأوسط والاضطرابات المرتبطة بسعى الهند إلى الحصول على استقلالها . والتزامات بريطانيا العسكرية فى شتى أنحاء العالم ، وأخيرا وليس آخرا ضعف مركز الجنيه الإسترلينى وما ترتب على ذلك من اعتماد بريطانيا على الولايات المتحدة فى دعم اقتصادها المهتز .

ورغم كل هذه المشكلات فقد أثبتت سياسة بيفن الخارجية أنها سليمة وأحيانا ملهمة . فقد كان فى طليعة الساسة الذين فهموا المشاكل السياسية على ضوء الاقتصاد والتنبؤ بانهيار أوروبا الغربية فيما لو لم تتخل الولايات المتحدة عن سياسة العزلة القديمة . وفيما يتعلق بالشرق الأوسط وفلسطين بوجه عام نجده لا يقر الالتزامات التى ارتبط بها حزب العمال فى مؤتمراته ووعوده الانتخابية ولا يبدى فى أى مناسبة احتراما لوعد بلفور . وقد شغل منصبه الجديد وهو يكن عداء شديدا للشيوعية فى حين كان يشارك مواطنيه فى اتجاهاتهم ومفاهيمهم الخاصة باليهود[1] ، ولو أن رتشارد كروسمان[2] ــ العضو اليهودى بمجلس العموم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ــ ينفى اتهام الصهيونيين لبيفن باللاسامية ويقطع بأن هذا الاتهام لا أساس له من الصحة فيما يتعلق باتجاهات بيفن فى عام ١٩٤٥ [3] . ومهما يكن الأمر فقد كان بيفن على اقتناع بأن اليهود قوم دعائيون أذكياء ذوو صداقات واسعة ، ومن ثم كان من واجب كل سياسى بريطانى محايد أن يأخذ كل أقوالهم بأقصى درجات الشك وأن ينصف العرب بتفسير وجهات نظرهم تفسيرا مواتيا . فاليهود ــ فى نظره ــ لا يعدون كونهم مجموعة دينية مثلهم فى ذلك مثل المسلمين والمسيحيين فى حين أن للعرب حق تقرير المصير القومى باعتبارهم يشكلون أمة ، وهو مالا ينطبق على اليهود باعتبارهم جماعة دينية . وبعد أن هاجمه الصهيونيون وناوءوه اشتد غضبه وبخاصة حين تبين أن الروس يستغلون الموقف لإحراجه بالاشتراك مع اليهود وبالتالى ازداد اقتناعه بأن اليهود ينظمون مؤامرة دولية ضد بريطانيا وضده شخصيا[4] مما جعله على

---

(1) Zvi Ganin. **op. cit.**, P.49

(2) **op. cit.**, P.67.

(٣) شكك الوزير البريطانى اليهودى إمانويل شنويل فى حقيقة هذا الاتهام .

(٤) يبدو أن بيفن كان يعتقد أن الحركة الصهيونية تشكل جزءًا من خطة شيوعية عامة يوجهها الكرملين ــ راجع كتاب كرستوفر سايكس السابق ، ص٣٨٠ .

استعداد للمجازفة بنجاح المبادرات البريطانية ـ الأمريكية ذات الأهمية الكبرى بالنسبة لأوروبا واحتمال مساعدة الولايات المتحدة لأوروبا . وبخاصة حين أعلن مشروع مارشال لإنعاش أوروبا فى يونيه ١٩٤٧ . والسبب فى كل ذلك هو كون بيفن نقابيا مناضلا ومن ثم تعمده مهاجمة أى جماعة تعترض على ما يعتقده صوابا . خاصة وأنه لم يكن على استعداد للتخلى عما يتخذه من قرارات . بل إنه كان يزداد تشددًا كلما اشتد انتقاد سياسته .

وقد سبق أن ألمحنا إلى أن حكومة العمال بادرت بعد أقل من شهر من توليها الحكم (٢٢ أغسطس) إلى تشكيل لجنة تابعة لمجلس الوزراء يرأسها هربرت موريسون مهمتها تقديم تقرير شامل لمجلس الوزراء حول الشرق الأوسط بوجه عام وفلسطين بوجه خاص . وقد بحثت اللجنة فى جلستها الأولى عدد المهاجرين الذين يسمح لهم بدخول فلسطين فى المستقبل القريب ، ثم أصدرت توصياتها الخاصة بالسماح بالهجرة خلال الفترة الفاصلة مابين استهلاك حصة الكتاب الأبيض وإقرار سياسة جديدة تتعلق بالمستقبل البعيد على أساس الترتيبات التى نص عليها الكتاب الأبيض . كما أوصت بأن أقصى مايمكن التفكير فيه هو السماح مؤقتًا بالهجرة بنسبة قريبة من تلك المعمول بها فى ذلك الوقت ، أى بمعدل حوالى ١.٥٠٠ شهريا ـ ومعنى ذلك تجاوز الحد الأقصى (٧٥.٠٠٠) الذى نص عليه الكتاب الأبيض بشرط أن يكون هذا التجاوز قليلا نسبيا . وأشارت اللجنة إلى أن ثمة حلين ممكنين هما :

(ا) مواصلة تطبيق سياسة الكتاب الأبيض مؤقتا على ألا يسمح بمزيد من الهجرة بعد استهلاك حصة الكتاب الأبيض إلا بموافقة العرب .

(ب) مواصلة السماح بالهجرة اليهودية بعد استهلاك حصة الكتاب الأبيض بعد استشارة العرب .

ثم أشارت اللجنة إلى أنه على الرغم من أن الكتاب الأبيض يشير بوجه خاص إلى ضرورة استشارة عرب فلسطين فإن الدول العربية هى التى سيكون لها الرأى الغالب فى الواقع ، ومن ثم ما أوصت به من ضرورة إحالة المسألة إلى الجامعة العربية التى يمثل فيها عرب فلسطين على اعتبار أن ذلك أدعى إلى استبعاد معارضة الفلسطينيين لأى قرار تتخذه الجامعة العربية . واستبعدت اللجنة مواصلة الهجرة اليهودية دون استشارة العرب ، خاصة وأن تشرشل وروزفلت وترومان قد أكدوا جميعا للحكام العرب أنه ستجرى استشارتهم قبل إجراء أى

تعديل على الموقف القائم فى فلسطين وأن نائب الملك فى الهند وأغلبية ممثلى بريطانيا فى الشرق الأوسط أكدوا جميعا أن الاستشارة خير من عدمها حتى ولو لم تتمخض عن شىء . وحذرت اللجنة من احتمال ارتكاب اليهود أعمالا إرهابية فيما لو جرى إعلان مقترحات لا يقبلونها ، وسجلت تحذيرات مماثلة فيما يتعلق بعرب فلسطين وأشارت إلى أن نائب الملك فى الهند قد حذر من احتمال نشوب ثورة فى البلدان الإسلامية . وأخيرا أوصت بما يلى :

(أ) تواصل الحكومة سياسة الكتاب الأبيض فيما يتعلق بالهجرة خلال الفترة الفاصلة ما بين استهلاك الحصة التى نص عليها وبين إصدار سياسة جديدة للمستقبل البعيد وتبذل كل جهد ممكن لإقناع العرب بالموافقة على استمرار الهجرة خلال فترة الانتقال هذه طبقا للنسبة المسموح بها فى ذلك الوقت .

(ب) تبلغ حكومة الولايات المتحدة قبل الاتصال بالعرب بحقيقة الموقف وبأن الحكومة البريطانية تدرس وضع سياسة جديدة فيما يتعلق بفلسطين على المدى البعيد وبأنها تزمع إلى جانب ذلك عرض هذه السياسة على المنظمة العالمية فى الوقت المناسب .

(جـ) يطلب من رؤساء الأركان اتخاذ الخطوات المباشرة لتعزيز القوات البريطانية فى الشرق الأوسط بحيث يمكنها مواجهة الالتزامات العسكرية الواردة فى البند (أ) .

وبينما الحكومة العمالية تدرس الأوضاع فى فلسطين عقب تسلمها الحكم انعقد مؤتمر صهيونى فى لندن أصدر تحذيرا مفاده أن يهود فلسطين سيلجئون إلى العنف ضد الحكم البريطانى إذا لم تتخل الحكومة البريطانية عن سياسة الكتاب الأبيض . وما أن اتضح أنها لن تعدل موقفها حتى قرر زعماء يهود فلسطين زيادة الهجرة غير الشرعية بالشكل الذى يهدم هذه السياسة . كما قرر قادة الهاجاناه أن الوقت قد حان لتحدى الحكم البريطانى . ولم تعد الهاجاناه تقتصر على الأعمال الإرهابية بل إنها دعت إلى فتح أبواب فلسطين بأى ثمن أمام ضحايا معسكرات الاعتقال . وفى نفس الوقت تجاوب الرئيس ترومان مع مطالب الهيئات الصهيونية فى الولايات المتحدة ومع تقرير هاريسون الذى سبقت الإشارة إليه فطالب رئيس الوزراء البريطانى فى ٣١ أغسطس ١٩٤٥ بالسماح لمائة ألف مشرد يهودى أوروبى بالهجرة إلى فلسطين دون أدنى تأخير .

وقد تميز رد الفعل البريطانى إزاء العرض الأمريكى بالبرود ، خاصة وأن الولايات المتحدة لم تقترح تقديم قوات عسكرية لمساندة اقتراحها . بل إن السخط البريطانى كان فى الواقع أعمق من ذلك بكثير . فممتلكات الولايات المتحدة البترولية فى الشرق الأوسط كانت قد نمت نموا مذهلا فى الوقت الذى ارتخت فيه قبضة بريطانيا على المنطقة . لهذا لم تكن بريطانيا ، وقد اضطرت إلى الوقوف موقف الدفاع فى مواجهة الحركات الوطنية فى مصر والمشرق العربى ، بحاجة إلى تلقى نصائح أمريكية لا تضمن تقديم الأموال والقوات المسلحة . وهكذا كان رد بريطانيا على العرض الأمريكى هو اقتراح تشكيل لجنة إنجليزية ـ أمريكية مشتركة . وكان الهدف من الاقتراح البريطانى هو تأجيل اتخاذ قرار على الأقل لمدة أربعة أشهر يمكن خلالها للولايات المتحدة أن تقدم لبريطانيا مساندة قوية فى الشرق الأوسط بما يمكنها من تنفيذ برنامج صهيونى معتدل لا يؤدى إلى مزيد من التعقيدات . بالإضافة إلى أن هذه المرحلة كانت كفيلة بتخفيف حدة الضغط المرتبط بالهجرة اليهودية إلى فلسطين خاصة إذا ما أمكن توطين بعض المشردين اليهود فى أوروبا وقبلت الولايات المتحدة دخول عدد منهم إلى أراضيها[1] .

وما أن اجتمع مجلس الوزراء البريطانى فى ٤ أكتوبر ١٩٤٥ لمناقشة طلب الرئيس الأمريكى حتى اعترض عليه كل من أتلى وبيفن وإن لم يحصلا على موافقة إجماعية على هذا الاعتراض . وقد طالب بيفن بأن تتاح له فرصة بحث منطلق جديد للمشكلة بعد استشارة وزير المستعمرات . ثم تمخضت مقترحاته عن طلب تشكيل لجنة برلمانية إنجليزية ـ أمريكية تكون مهامها كالآتى :

١ ـ بحث الإجراءات الكفيلة بتحسين أوضاع اليهود فى البلدان الأوروبية التى تعرضوا فيها للاضطهادين النازى والفاشى .

٢ ـ بحث الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى فلسطين من حيث علاقتها بمشكلة الهجرة اليهودية والنظر فى الإجراءات الكفيلة بالسماح بنسبة كبيرة معقولة من الهجرة اليهودية إلى فلسطين فى المستقبل القريب .

---

(١) Ganin, P.51 كانت الولايات المتحدة فيما يتعلق بالهجرة تطبق نظام الحصة الذى كانت لوائحه تعطى الأولوية للمهاجرين من أصل آرى . بحيث لم يسمح خلال الفترة الممتدة ما بين عامى ١٩٣٣ . ١٩٤٤ إلا لعدد لا يتعدى ١٦٠٠٠٠ يهودى بدخول الولايات المتحدة بالرغم من اضطهاد النازيين لليهود . وحين تقدم ترومان باقتراح إدخال مائة ألف يهودى إلى فلسطين فى أقرب وقت كانت الولايات المتحدة ترفض تعديل قوانين الهجرة .

٣ ــ بحث احتمال حل مشكلة المشردين اليهود الأوروبيين بفتح أبواب الهجرة إلى بلدان أخرى منها الولايات المتحدة أو دول الكومنولث البريطانى . وفى حالة رفض ترومان الاستجابة لمقترحات بيفن كان من رأى وزير الخارجية أنه فى حل من المضى وحده فى حل المشكلة .

وقد واجه اقتراح بيفن الخاص بتشكيل لجنة مشتركة الرئيس ترومان بمشكلة بالغة الدقة ، فالرأى العام الأمريكى ، سواء أكان يهوديا أو غير يهودى ، كان يساند الصهيونيين فى الوقت الذى كانت فيه البلاد مقبلة على انتخابات مجلس النواب والتجديد الجزئى لمجلس الشيوخ . وبالتالى كان اتباع سياسة لا ترضى الصهيونيين كفيلا بزعزعة مركز الحزب الديمقراطى فى ولاية نيويورك وفقدان الديمقراطيين لأغلبيتهم فى مجلس النواب . ولهذا فما أن أن قدمت الحكومة البريطانية اقتراحها حتى لمس الرئيس ومستشاروه خطره بالنسبة إلى وضع أمريكا فى الشرق الأوسط وبالنسبة إلى وضع الحزب الديمقراطى فى البلاد . وعلى أى حال فقد وافق ترومان على الاقتراح البريطانى ــ وفى ١٣ نوفمبر أوضح بيفن سياسته فى مجلس العموم وأعلن تشكيل لجنة إنجليزية ــ أمريكية مهمتها دراسة مشكلة اللاجئين فى أوروبا وكل جوانب الموقف فى فلسطين وتقديم المقترحات لكلتا الحكومتين . وصرح بأنه سينفذ توصياتها إذا ما جاءت بالإجماع . كما أعلن القرار الذى اتخذته حكومته حول مشكلة الهجرة اليهودية : فقد قررت استشارة العرب حول اتخاذ إجراء من شأنه ضمان المحافظة على عدد المهاجرين المسموح به ، أى ١٥٠٠ شهريا . وكان هذا القرار مرتبطا بقرب استهلاك تصاريح الهجرة التى نص عليها الكتاب الأبيض ، وعددها ٧٥.٠٠٠ تصريح (وكانت الحكومة البريطانية قد تعهدت بمقتضى الكتاب الأبيض بعدم تخطى هذا الرقم دون موافقة العرب) ، كما أشار فى مؤتمره الصحفى الذى عقده بعد الإدلاء بتصريحه فى البرلمان إلى أنه سيرهن مستقبله السياسى على إمكانه التوصل إلى تسوية لمشكلة فلسطين . ولكنه لم يشر سواء فى مؤتمره الصحفى أو فى تصريحه البرلمانى إلى المادة الثالثة (الدستورية) الواردة فى الكتاب الأبيض والمتضمنة نقل السلطة فى فلسطين إلى دولة عربية مستقلة .

وقد تشكلت اللجنة المشتركة من اثنى عشر عضوا نصفهم من الإنجليز ونصفهم الآخر من الأمريكان . وأعطيت مهلة مدتها ١٢٠ يوما لإنجاز عملها . وكانت التعليمات الصادرة إليها كالآتى :

١ ــ بحث ظروف فلسطين السياسية والاقتصادية والاجتماعية من حيث علاقتها بمشكلة هجرة

اليهود وإسكانهم فيها ، فضلا عن مستوى معيشة السكان الذين يقطنونها فى ذلك الوقت .

٢ ـ الاستماع إلى وجهات نظر شهود أكفاء واستشارة ممثلى العرب واليهود حول مشاكل فلسطين وتقديم التوصيات المتصلة بالحل المؤقت لهذه المشكلات وبحلها الدائم إلى الحكومتين البريطانية والأمريكية .

وقد عقدت اللجنة أول اجتماع لها فى واشنطون فى ٤ يناير ١٩٤٦ ثم أجرت مشاورات مع كل من العرب واليهود فى الولايات المتحدة وبريطانيا وفلسطين والمشرق العربى . وفى بداية الأمر كان كل من الأعضاء الانجليز والأمريكان يشكون فى وزارة خارجية بلدهم شكهم فى زملائهم الآخرين ، خاصة وأن كل وفد كان يعكس موقف حكومته من التحقيق : فالحكومة البريطانية كانت تعتبر اللجنة وسيلة لجر قدمى الولايات المتحدة صوب سياسة مشتركة ، فى حين أن الحكومة الأمريكية كانت مهتمة بأوضاع اليهود الأوروبيين . ورغم ذلك فقد أنجزت اللجنة عملها على خير وجه وبمرور الوقت نمت بين أعضائها روح التضامن . مما جعل أحد الأعضاء يصرح بأنهم قاموا جميعا بعملهم وكأنهم لجنة واحدة لا لجنتان[1] . وفى ٢٠ إبريل ١٩٤٦ وقع أعضاء اللجنة تقريرهم الجماعى[2] بلوزان بسويسرا . ولما كانوا لا يهدفون إلى التوصل إلى حل للمشكلة الفلسطينية على المدى البعيد بحكم إدراكهم أن هذا الحل من اختصاص الأمم المتحدة وريثة عصبة الأمم التى أقرت الانتداب البريطانى ، فقد أعلن التقرير المجموعة التالية من المبادئ التى كان من المتوخى أن تحظى بموافقة عامة :

١ ـ عدم سيطرة اليهود على العرب ولا العرب على اليهود فى فلسطين .

٢ ـ ألا تصبح فلسطين دولة يهودية ولا دولة عربية .

٣ ـ أن يوفر شكل الحكومة التى ستقوم فى فلسطين فى نهاية المطاف ـ وفقا لضمانات دولية ـ الحماية التامة للديانات الإسلامية والمسيحية واليهودية فى الأراضى المقدسة وأن تتم المحافظة على مصالح هذه الديانات .

---

(1) Evan Wilson, **op. cit.**, P.71 وكان إيفان ولسون أحد الأعضاء الأمريكان الستة .

(2) CF. **Report of the Anglo-American Committee of Enquiry regarding the Preblems of American Jewry and Palestine,** Lausanne, 20 April, 1946. (H.M. Stationery Office - Miscellaneous no. 8 (1946).

وأوضحت اللجنة أنها ترفض تقسيم فلسطين وانتهت إلى أن أى محاولة فى ذلك الوقت وفى المستقبل القريب «لإقامة دولة فلسطينية مستقلة أو دولتين فلسطينيتين مستقلتين لابد أن تؤدى إلى حرب أهلية قد تهدد السلام العالمى» . وخلصت من ذلك إلى ضرورة بقاء إدارة فلسطين تحت الانتداب إلى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه إقرار تسوية تنص على فرض الوصاية على البلاد . ورغم أنها لم تقدم توصية محددة حول النظام الإدارى أو حول تطوير مؤسسات الحكم الذاتى خلال فترة الحكم البريطانى التى ارتأتها ، فقد تقدمت بعدد من المقترحات الخاصة بالتطوير الاقتصادى والاجتماعى وأوصت بإصدار ١٠٠,٠٠٠ رخصة هجرة «تمنح بقدر الإمكان خلال عام ١٩٤٦» وبإسراع خطى الهجرة بالشكل الذى تسمح به الظروف .

وأهم ما يلفت النظر فى التقرير أن التوصيات العشر التى تقدمت بها اللجنة قد صيغت بشىء من الحذر الهادف إلى أن تكون هذه التوصيات جزءا من كل لا يتجزأ ، بحيث جرت موازنة التنازلات المقدمة لأحد الطرفين بتنازلات للطرف الآخر . وهكذا جرت موازنة التوصية الخاصة بالسماح لمائة ألف يهودى بالدخول إلى فلسطين فى أقرب وقت بالتأكيد على أنه لا يمكن لفلسطين أن تستوعب كل اليهود المشردين وعلى ضرورة رفع مستوى حياة السكان العرب ، وبخاصة ما يتعلق بالتعليم الذى صدمت أوضاعه أعضاء اللجنة حين قاموا بتحرياتهم فى فلسطين . وقد سعت اللجنة إلى حسم ادعاءات اليهود والعرب المتعارضة وذلك حين أعلنت وجوب عدم تحويل فلسطين إلى دولة يهودية ولا إلى دولة عربية ، وذلك برغم أنها لم تشر إلى ما كان يجول بخاطر أعضائها فيما يتعلق بوضع البلاد السياسى فى المستقبل باستثناء رفضها التقسيم . وكانت نقطة الضعف الأساسية فى التقرير هى حرص واضعيه على الإجماع ، بحيث كان لابد من تضمنه حلا وسطًا بين وجهات نظر متعارضة وبالتالى غموضه بصدد القضايا الرئيسية . وأهم من هذا أنه لم يتصف بالتحديد فيما يتعلق بمستقبل فلسطين بالرغم من اتضاح أن معظم الأعضاء كانوا أميل إلى قيام دولة مشتركة [1] وبرغم إصراره بصورة لا لبس فيها على إدخال مائة ألف يهودى إلى فلسطين فى القريب العاجل مما جعل توصياته متطابقة مع رغبة الرئيس ترومان . وبالإضافة إلى ذلك فإنه حث فى الواقع على إلغاء الكتاب الأبيض حين أوصى باستمرار الهجرة اليهودية وإلغاء لوائح الأرض الماسة باليهود . وقد تناولت التوصية

(1) Evan Wilson, **op. cit.**, PP. 87-8.

الأخيرة وضع الأمن فى فلسطين الذى كانت تزعزعه نشاطات المجموعات اليهودية المسلحة ـ ولهذا طلبت اللجنة من الوكالة اليهودية أن تبادر إلى «التعاون الفعال مع دولة الانتداب فى قمع الإرهاب والهجرة غير الشرعية» . أما فيما يتعلق بفرض الوصاية على فلسطين فلم يتضمن ميثاق الأمم المتحدة ما ينص على انتقال أراضى الانتداب آليا إلى نظام الوصاية تحت إشراف المنظمة الدولية، فى حين نصت المادة (٨٠) من الميثاق ـ باستثناء ما يتم الاتفاق عليه فى اتفاقيات الوصاية الفردية وحتى يتم التوصل إلى مثل هذه الاتفاقيات ـ على أن تسرى فاعلية الترتيبات الدولية القائمة (ومنها الانتدابات) . ومن المنطق أن تفسر الحكومة البريطانية ما نص عليه التقرير فيما يتعلق بوضع فلسطين تحت الوصاية على أنه يعنى استمرار انتدابها على فلسطين باعتبارها سلطة الإدارة الوحيدة فى البلاد . وذلك بحكم أنه لم يتم حتى ذلك الوقت وضع أية أراضٍ تحت الوصاية ، برغم أن ميثاق الأمم المتحدة قد أشار إلى الخطوط العريضة لهذا النظام واشترط الخطوات التالية لكى يتحول الانتداب إلى وصاية :

١ ـ أن تقترح دولة الانتداب الخطوط العريضة للوصاية .

٢ ـ موافقة «الدول التى يعنيها الأمر بصورة مباشرة» على شروط الوصاية .

٣ ـ موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة (أو مجلس الأمن فى حالة «المناطق الاستراتيجية») على شروط الوصاية[1] .

ورغم أنه كان من المتوخى أن يصدر التقرير فى لندن وواشنطون فى نفس الوقت (أول مايو ١٩٤٦) فقد حث بيفن وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيرنز (وقد التقيا فى مؤتمر وزراء الخارجية المنعقد فى باريس) على تأخير الموعد ، مشيرًا إلى أن الحكومة البريطانية ، برغم استعدادها لنقل المائة ألف يهودى إلى فلسطين ، لا تستطيع نقلهم فورًا ، وشكا من أن اليهود يهربون إلى داخل فلسطين أسلحة اشتروها بنقود أمريكية وأن الوكالة اليهودية كانت تنتقى من اليهود المشردين الصالحين منهم للخدمة العسكرية . وحث على أن تتعاون الدولتان على إرغام الوكالة اليهودية على وضع حد لأساليبها العدوانية . وفى خلال هذه المحادثة هدد بيفن للمرة الأولى بأنه طالما أن على بريطانيا أن تتحمل عبء إبقاء فرق عسكرية فى فلسطين فإنها بدأت

---

(1) **Cab. P.**, 133/83 - Copy no. 52 (Secret) dated 12 July 1946: Palestine - Combined study of Report of the Anglo - American Committee; Application of the International Trusteeship to Palestine, Note by the British Delegation.

تفكر فى الانسحاب من البلاد ، وهو ما قد يؤدى إلى تغلغل روسيا فى الشرق الأوسط وبأن الوضع لن يتحسن إلا إذا قبلت الولايات المتحدة قدرًا من المسئولية ــ بمعنى أن ترسل بعض قواتها العسكرية إلى فلسطين[١] .

ورفض ترومان تأجيل نشر التقرير[٢] ، فأعلن فى لندن وواشنطون فى آخر إبريل . ورغم أن التقرير حظى بترحيب وزارة الخارجية الأمريكية لأنها رأت أنه سيؤدى إلى تقدم صوب حل المشكلة ، فقد تجاهل ترومان رغبة الحكومة البريطانية فى العمل المشترك وأصدر تصريحا كتبه له مساعداه نايلز وكروم رحب فيه بما قررته اللجنة حول دخول المائة ألف يهودى إلى فلسطين ، وبنقطة أو نقطتين أخريين ، وأضاف أن بقية التقرير تستلزم دراسة متأنية . وكان هذا القبول الجزئى للتقرير ، وهو ما حاولت اللجنة تجنبه ، مدعاة للأسف خاصة وأن الدوائر البريطانية بادرت إلى إبداء تخوفها من دلالاته حين اتضح أن تنفيذه رغم أنف سكان فلسطين من العرب واليهود لن يتم إلا باللجوء إلى القوة . وبعد أن توصلت لجنة خاصة فى وزارة الخارجية البريطانية ، شكلت لبحث التقرير ، إلى هذه النتيجة قررت الحكومة البريطانية السعى إلى الحصول على تعاون الولايات المتحدة تعاونا تاما إذا ما تقرر تنفيذه . لهذا اقترحت على واشنطن أن تتبع الحكومتان خطة مشتركة لتنفيذه . وصرح أتلى فى مجلس العموم فى أول مايو بأن التقرير يتضمن التزامات على المدى البعيد لا ترغب الحكومة البريطانية فى الاضطلاع بها قبل أن تتأكد من مدى استعداد الولايات المتحدة للاشتراك فى تحمل المسئوليات العسكرية والمالية المترتبة عليها . كما صرح بأن بريطانيا لن تسمح بالهجرة المكثفة إلى فلسطين إلا إذا جرى نزع سلاح المقاتلين العرب واليهود وحل المنظمات الإرهابية الصهيونية وأبدت الوكالة اليهودية بوجه خاص استعدادها للتعاون فى هذا المضمار . وأغضب هذا التصريح عددًا كبيرًا من اليهود وآذن ببدء فترة إرهاب على يد الهاجاناة التى قررت الضغط على بريطانيا من أجل الحصول على بعض التنازلات . وهكذا تم فى ١٦ يونية تدمير معظم الجسور التى تربط فلسطين بجاراتها ، مما

---

(1) Ganin. op. cit., P.62.

(٢) أشار كثير من المؤرخين إلى أن تقرير اللجنة كان يوفر فرصة عظيمة للصهيونيين قضى عليها بيفن اللاسامى . وأول من أصدر هذا الحكم هو رتشارد كروسمان العضو البريطانى فى اللجنة الذى انحاز إلى الصهيونيين ثم بادر إلى تسجيل وجهة نظره عن الأحداث بعد عودته إلى بريطانيا فى كتابه **Palestine Mission**

راجع : **Mid. E. Studies, Vol. 19 no. 3, dated July 1983**

مقال لمايكل كوهين . ص ٣٨٦ ــ ٩٢ .

أدى إلى إصرار الإنجليز على مواجهة القوة بمثلها ـ فجرى اعتقال ما يقرب من كل زعماء الوكالة اليهودية فى اللطرون ، وتفتيش المستوطنات اليهودية بحثا عن الأسلحة واتباع القوات البريطانية إجراءات متشددة فى بعض الأحيان . وبنسف فندق الملك داود فى ٢٢ يولية على أيدى الإرهابيين اليهود وصلت الحالة إلى ما يقرب من إعلان الحرب فى الوقت الذى ازداد فيه الشعور اليهودى المعادى لبريطانيا نتيجة لوصول سفن المهاجرين التى اعترض الأسطول البريطانى معظمها ورحل ركابها إلى قبرص .

وبعد أن بدا فشل تقرير اللجنة الإنجليزية ـ الأمريكية ألف الرئيس ترومان لجنة خاصة على مستوى مجلس الوزراء لمعاونته فى صياغة سياسته وعين هنرى جريدى وكيل وزارة الخارجية رئيسا لها . ورغم عدم استعداد الولايات المتحدة للتعاون مع بريطانيا ماليا وعسكريا[1] ، فيما يتعلق بفلسطين ، ورغم استياء الحكومة البريطانية بسبب ما أبداه ترومان من عدم قبول التقرير فى مجموعه ، بل إصراره على إدخال المائة ألف مشرد يهودى إلى فلسطين فى أسرع وقت وبسبب اتجاه الأمريكان إلى التدخل فى شئون فلسطين دون أن يبدوا أى استعداد للاضطلاع بمسئولية ما[2] ، فقد اتفقت الحكومتان على اتخاذ الإجراءات التالية التى قد تساعدهما على تحديد موقفها من توصيات اللجنة الإنجليزية ـ الأمريكية :

١ ـ تستطلع كل من الحكومتين رأى الحكومات العربية وبعض الهيئات العربية واليهودية حول تقرير اللجنة المشتركة .

٢ ـ يتقابل بعض موظفى الحكومتين لبحث دلالات التقرير وبخاصة ما يتعلق منها بالالتزامات العسكرية والمالية التى يقتضيها العمل به .

---

(١) بعد ما يقرب من سنة على صدور التقرير أخبر بيفن عضوين فى الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية (إمانويل نيومان وموشى شرتوك ـ شاريت فيما بعد) ـ بأنه كان على استعداد لقبول كل التوصيات العشر التى تقدمت بها اللجنة المشتركة لولا موقف الحكومة الأمريكية من التقرير (E.Wilson, P. 89) .

(٢) ناقشت هيئة الأركان المشتركة الأمريكية مسألة إرسال القوات الأمريكية إلى فلسطين . ثم نصحت فى ٢١ يونية بعدم اشتراك الولايات المتحدة عسكريًا فى تنفيذ التقرير. فإلى جانب أنها كانت تعوزها القوات الكافية رأت أن ظهور قواتها فى الشرق الأوسط كفيل «بأن تعم الفوضى المنطقة وتجعلها الشرارة التى تنفجر منها الحرب العالمية» وبأن تحل روسيا محل الولايات المتحدة وبريطانيا باعتبارها الدولة ذات النفوذ الأعلى . كما أشارت الهيئة إلى أن الحاجة إلى السيطرة على احتياطيات النفط فى المنطقة تملى عدم اتخاذ هذه الخطوة Ganin, op. cit., P.71

٣ ـ تضع الحكومة الأمريكية نصب عينيها اقتراح الحكومة البريطانية الخاص بأن المرحلة الثالثة من المشاورات تقتضى عقد مؤتمر تمثل فيه كل الأطراف المعنية .

وقد طارت لجنة جريدى إلى لندن حيث تباحثت مع وفد بريطانى يرأسه هربرت موريسون . وبدأت المباحثات المكثفة بين الجانبين فى الوقت الذى ازدادت فيه القلاقل فى فلسطين ووصل فيه الإرهاب اليهودى مداه . وإن كان الوفد الأمريكى لم يخول إلا مناقشة التوصية الثانية من توصيات التقرير المشترك ، وهى التوصية الخاصة بإدخال مائة ألف يهودى إلى فلسطين فى أقرب وقت . وفى الواقع فإن تشكيل لجنة موريسون ـ جريدى قد أوضح للعيان أن لجنة التحقيق الإنجليزية ـ الأمريكية قد فشلت نتيجة لعدم اتفاق الحكومتين البريطانية والأمريكية على المبادئ الأساسية لسياسة فلسطينية أو حتى على حل وسط . وفى خلال أسبوعين توصل الطرفان إلى الموافقة على نصوص تقرير يقدم إلى كل من الحكومتين جرى نشره فى ٣٠ يولية ١٩٤٦ وعرف باسم خطة جريدى ـ موريسون . وفيما يتعلق بفلسطين ذهب الوفدان إلى أن وسيلة تنفيذ التوصية الثالثة (الدستورية) يقتضى العمل بخطة الاستقلال الذاتى الإقليمى التى تقدم بها الوفد البريطانى . ولم تكن هذه الخطة جديدة ، بل سبق اقتراحها خلال الحرب ، وكانت تقضى بتقسيم فلسطين إلى أربع مناطق : منطقة يهودية وأخرى عربية والقدس والنقب ـ وكان من المؤمل أن يؤدى تنفيذها إما إلى توحيد فلسطين أو إلى تقسيمها . وكان من المتوخى طبقا لهذه الخطة أن تشرف الحكومة المركزية على القدس والنقب وشئون الدفاع والسياسة الخارجية والجمارك ورسوم الإنتاج . على أن تشرف الحكومتان العربية واليهودية على شئون الإدارة المحلية والزراعة والصحة العامة والتجارة والصناعة . ولم تكن المقترحات البريطانية تختلف عن التقسيم برغم اختلافها عنه من حيث المبدأ . فرغم أنها لم تتضمن التحديد النهائى الذى يتضمنه التقسيم ، فقد كانت كفيلة بتلافى كثير من الصعوبات التى يستتبعها التقسيم أو إقامة دولة اتحادية مستقلة . وذلك بأن تستبدل بالنظام الحكومى القائم نظاما يقوم على الاستقلال الذاتى المحلى بحيث يقوم كل إقليم بإدارة شئونه الداخلية وبتنظيم الهجرة داخل منطقته . على أن يكون للحكومة المركزية حق فرض ضوابط إذا ما أسىء استخدام هذه السلطة وحق مواجهة المسائل التى تهم [illegible] ككل . أما القدس فباعتبارها مركزًا دينيا ذا أهمية بالنسبة إلى الأديان السماوية الثلاثة فقد رئى استبعادها من منطقة الحكم المحلى وأن تتولى حكومة الانتداب الإشراف عليها باعتبارها إقليمًا مستقلا . وجريًا وراء سياسة عدم التدخل خولت الإدارة المحلية (أو دولة الانتداب فيما يتعلق بمنطقة القدس) إجراء

ترتيبات تحدد حقوق الأشخاص ـ الذين ليسوا من سكانها يوم تنفيذ الخطة ـ فى شراء الأراضى أو الإقامة الدائمة تحت سلطتها .

وكانت بريطانيا ترى أن خطة الاستقلال الذاتى المحلى تتضمن المزايا التالية :

١ ـ يحقق ثلاثة أرباع السكان العرب بصورة مباشرة وضعا شبيها بالاستقلال الذاتى مع احتمال حصولهم على الاستقلال التام فى المستقبل .

٢ ـ ونظرا لعدم حتمية تحديد الحدود يمكن وضع الحدود الإدارية بحيث يمكن إدخال ١٨٦،٠٠٠ من العرب (بمن فى ذلك سكان يافا) إلى المنطقة العربية .

٣ ـ توفير ضمانات فعالة للأقلية العربية فى المنطقة اليهودية .

٤ ـ بالرغم من دخول أحسن أراضى فلسطين ومعظم الحمضيات العربية فى المنطقة اليهودية لم يكن من المتوقع أن يؤثر ذلك تأثيرًا سيئا على الأوضاع الاقتصادية للمنطقة العربية . فلما كان من المستحيل تقسيم فلسطين إلى دولتين مكتفيتين ذاتيا ، فلم يكن ممكنا تطبيق المبدأ الذى يتضمنه التقسيم من حيث إنفاق الدخول المتحصلة فى المنطقة وحدها فيما لو جرى تحقيق الاستقلال الذاتى الإقليمى . وذلك على اعتبار أن الحكومة المركزية كانت تحصل نسبة كبيرة من موارد فلسطين ، بما فى ذلك الجمارك ، التى يمكن استغلالها فى الإنفاق على أى مكان يحتاج إليها . وبهذه الطريقة كان يمكن مواجهة أى عجز فى موارد فلسطين ككل وهو ما يستحيل تنفيذه فيما لو قسمت البلاد .

٥ ـ يمكن طبقا لهذه الخطة تلافى مشكلة إدارة مناطق الجزر التى كانت تشكل حجر عثرة فعلية فى وجه التقسيم .

٦ ـ يمكن طبقا لهذه الخطة منح اليهود قدرًا كبيرًا من الإشراف على الهجرة داخل المنطقة اليهودية بحيث يمكنهم التمتع بكامل الحرية فى شراء الأراضى وتطوير مشروع الوطن القومى .

٧ ـ يمكن تنفيذ الخطة تحت إشراف دولة الانتداب وبالتالى يمكن تلافى اللجوء إلى الأمم المتحدة .

٨ ـ تتضمن الخطة نواة التطور الدستورى على اعتبار أن بالإمكان توسيع منطقة الحكم الذاتى المحلى بالتدريج وذلك بنقل الرعايا من سيطرة الحكومة المركزية إلى سيطرة الحكومة المحلية وإلغاء القيود غير الضرورية .

٩ ـ تستهدف الخطة على المدى البعيد إنهاء نظام الانتداب . وقد يتخذ تنفيذ هذا الهدف شكل التقسيم أو شكل دستور فدرالى يشمل كل المناطق . ومن الممكن ترك تقرير الخيار فيما يتعلق بذلك على ضوء تنفيذ الخطة[1] .

وعلى أى حال فقد تقدم الوفدان البريطانى والأمريكى باقتراح يتضمن إدخال ١٠٠,٠٠٠ يهودى إلى المنطقة اليهودية على ألا ينفذ ذلك إلا بعد أن يتقرر تنفيذ البنود الدستورية . واحتوى التقرير المشترك خطة تقضى بتطوير فلسطين والبلدان المجاورة اقتصاديا ، واقترح الوفد الأمريكى أن يطلب الرئيس ترومان من الكونجرس تشريعا يقضى بتقديم منح وقروض تصل إلى ٣٠٠ مليون دولار وترصد لهذا التطوير .

وقد رفض الرئيس ترومان الخطة البريطانية ـ الأمريكية الجديدة (٧ أغسطس ١٩٤٦) ، فى الوقت الذى كان فيه بيفن شديد التخوف من آثار إدخال المائة ألف يهودى إلى فلسطين على وضع بريطانيا فى المنطقة العربية : فقد حذر جون باجوت جلوب قائد الفيلق العربى (الجيش الأردنى) من أن السماح بإدخال هؤلاء المهاجرين سيؤدى إلى ارتماء سوريا والعراق فى أحضان روسيا مما يهدد النخاع الشوكى للإمبراطورية البريطانية[2] ، كما أبرق السفير البريطانى فى بغداد سير ستونهيور بيرد مشيرا إلى أن مثل هذا القرار كفيل بنشوب قلاقل خطيرة والتنديد بالمعاهدة البريطانية ـ العراقية وقطع العلاقات الدبلوماسية ، مما يرغم بريطانيا على التدخل العسكرى[3] . إلا أن أتلى أعلن تمسكه بخطة الاستقلال الذاتى الإدارى باعتبارها أحسن وسيلة لإدخال عدد كبير من المشردين اليهود إلى فلسطين دون أن يستتبع ذلك نتائج ضارة بالنسبة إلى سلام الشرق الأوسط وأعباء بريطانيا العسكرية ، ولوح بأن بريطانيا ستلجأ فى حالة تقاعس الولايات المتحدة واضطلاع بريطانيا وحدها بالمسئولية إلى إجراء تعديلات على معدل الهجرة (بمعنى عدم السماح بدخول المائة ألف يهودى)[4] . ورفض ترومان العروض البريطانية

---

(1) **Cab. p. 127/281 as amended by the teleg. no. 2053 Supra.**

(2) F.O. 371/52542 (3) F.O. 371/52539.

(٤) أوضح بيفن فى ١٠ يولية لنورمان بروك وهارولد بيلى أنه لا يعارض تماما فى إدخال المائة ألف يهودى إلى فلسطين ، ولكنه أشار إلى أن بريطانيا ستحتاج فى هذه الحالة إلى تعاون الولايات المتحدة التام وإلى تقديم مقابل ما للعرب : كأن تقبل واشنطون عددًا كبيرًا من المهاجرين اليهود ، ملمحًا إلى أنه لا يمكن لبريطانيا أن تتعاون فى هذا المضمار بسبب قطعها وعدًا لعشرات الآلاف من البولنديين الذين رفضوا العودة إلى بلادهم بالبقاء فى بريطانيا وإلى أن من الواجب منح العرب استقلالا ذاتيا محليا على أن تتعاون الولايات المتحدة مع بريطانيا فى رفع مستوى معيشتهم بتقديمها الدعم المالى .

بصورة قاطعة (١٢ أغسطس) دون أن ينفض يده من المشكلة برمتها . فقد ذهب إلى أنه لا يمكنه قبول توصيات الخبراء الإنجليز والأمريكان دون إجراء مزيد من التشاور مع لجنة مجلس وزرائه[1] ومع الأعضاء الأمريكان فى لجنة التحقيق الإنجليزية ـ الأمريكية . وفى ١٦ أغسطس أدلى بتصريح جاء فيه ما يلى : «يرغب الرئيس رغبة حقيقية ... فى التوصل إلى تسوية عادلة للمشكلة الفلسطينية وفى أن تتخذ الخطوات المباشرة لتحسين أوضاع اليهود المشردين فى أوروبا . ومن الواضح أنه لا يمكن التوصل إلى تسوية للمشكلة الفلسطينية من شأنها أن ترضى كل الأطراف المعنية وأنه إذا ماكان من المتوخى حل هذه المشكلة حلا يتيح لفلسطين السلام والرخاء فمن الواجب أن يتم ذلك بروح المصالحة» . وأوضح ترومان فى تصريحه أن الحكومة الأمريكية ليست على استعداد للارتباط بالحكومة البريطانية فيما يتعلق بطرح توصيات الوفدين للمناقشة . وكان معنى ذلك أن الولايات المتحدة قررت السير فى طريق منفصل عن بريطانيا وأنها لن تشترك فى المرحلة التالية الخاصة بعقد مؤتمر عربى ـ بريطانى فى لندن تناقش فيه خطة الاستقلال الذاتى الإدارى بوجه خاص . فقد آثر ترومان إرضاء الأقلية اليهودية الأمريكية ذات الأهمية الكبرى فى السياسات المحلية وذلك بالإصرار على إدخال المائة ألف من المشردين اليهود إلى فلسطين فى أقرب وقت دون أى اعتبار لمخاوف بريطانيا من نتائج اتخاذ هذه الخطوة . وحينئذ قرر بيفن السير على خطته الخاصة بإرضاء العرب حرصا على مشروعات أحلافه مع البلدان العربية، مع السعى إلى إرضاء اليهود بالتخلى الجزئى عن سياسة الكتاب الأبيض . وهكذا ترك ترومان بريطانيا تتخبط وحدها وتجنى الثمار المرة لقطعها وعد بلفور ودعمها لمشروع الوطن القومى اليهودى .

(١) أعلن البيت الأبيض فى ١١ يونية أن مسئولية المشكلة الفلسطينية قد انتقلت من وزارة الخارجية إلى هيئة جديدة هى لجنة مجلس الوزراء المختصة بفلسطين وما يتصل بها من مشاكل . وكانت هذه اللجنة تضم وزراء الخارجية والمالية والحربية .



الفصــل الثانــى

فشـل الـحـلول البريطانيـة
وقـرار إنـهــاء الانتــداب

أعلنت الحكومة البريطانية فى ٣١ يولية خلال المناقشات البرلمانية حول فلسطين الخطوط العريضة لتوصيات لجنة الخبراء الإنجليز والأمريكان . ولكنها نظرًا لموقف الولايات المتحدة آثرت إخفاء بعض تفاصيل الخطة وأشارت إلى ضرورة إجراء بعض التعديلات ، ثم قررت التشاور مع كل من العرب واليهود . وكانت الدول الأعضاء فى الجامعة العربية قد تلقت من الحكومتين البريطانية والأمريكية طلبًا بأن تبدى آراءها حول تقرير اللجنة الإنجليزية ـ الأمريكية الذى أثار نشره سخطًا شديدًا فى العالم العربى الذى كانت أهم اعتراضاته كما يلى :

١ ـ اعتبر العرب إدخال المائة ألف يهودى إلى فلسطين تحديًا صريحًا لهم ، خاصة وأن التقرير لم يقترح إيقاف الهجرة اليهودية .

٢ ـ لم تتوصل اللجنة إلى حل نهائى، وبالتالى لم يكن ثمة احتمال لحسن نية العرب إزاء السكان اليهود فى فلسطين طالما لم توقف الهجرة اليهودية .

٣ ـ عارض العرب إلغاء قوانين ملكية الأراضى . ولم يكن الهدف من هذه القوانين أن تشكل إجراء سياسيًا ، بل إنها صدرت بقصد ضمان استمرار تمتع المزارعين العرب فى بعض المناطق بمستوى معيشتهم والحيلولة دون وجود عدد كبير من السكان العرب الذين لا يمتلكون أرضًا .

٤ ـ اعترض العرب على التوصيات الخاصة « بمبادئ الحكومة » . فقد افترض التقرير أن فلسطين ملك للعرب واليهود على حد سواء فى حين اعتقد العرب منذ عام ١٩٣٩ ـ حين صدر الكتاب الأبيض ـ أنه لم يعد من المحتمل قيام دولة يهودية أو فرض السيطرة اليهودية على فلسطين .

وكان الاقتراح الوارد فى التقرير والخاص بأن فلسطين ليس بلدًا عربيا وبأن العرب لا يمكنهم ممارسة القسط المعقول من المسئولية السياسية الذى تؤهله لهم أعدادهم فى ظل الإجراءات الديمقراطية العادية مما يتعارض مع كل ماكان يجول بخاطرهم من أفكار . ولم يخفف من سخطهم ما ورد فى التقرير حول عدم قيام دولة يهودية بأى حال من الأحوال .

٥ ـ اعترض العرب على استمرار الانتداب ، خاصة وأن التقرير لم يشر إلى كيفية وتوقيت التوصل إلى الحكم الذاتى .

٦ ـ لم يصدق العرب أسطورة الأمل المعقود على حسم النزاع بين العرب واليهود بفعل المصالح الاقتصادية ، خاصة وأن هذا الاتجاه كان يتضمن تجاهلاً للعامل الأساسى المرتبط بالشعور القومى العربى الذى لا يمكن أن يتأثر بالعروض المادية .

وملخص الأمر أن العرب شعروا بأن التقرير يلغى كتاب ١٩٣٩ الأبيض الذى انعقدت عليه آمالهم حتى ذلك الوقت ، خاصة وأنهم أيقنوا من أنه مؤذن بتدخل الولايات المتحدة ـ التى كان من المعتقد أن سياستها عرضة للنفوذ الصهيونى بوجه خاص ـ فى شئون فلسطين [(١)]

ولم يقل سخط اليهود عن سخط العرب على تقرير اللجنة الإنجليزية ـ الأمريكية بحيث تعرض الإنجليز منذ صدوره حتى أواسط يونيه ١٩٤٦ لأحداث دموية ، ثم ازداد الوضع خطورة واستمرت الهجرة غير الشرعية . وكانت أهم أوجه اعتراضات اليهود على الوجه التالى :

١ ـ عدم الاعتراف بقيام دولة يهودية فى فلسطين .

٢ ـ فرض قيود على الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتصريح اللجنة بأنها لا تقبل مبدأ إمكان دخول كل يهودى إلى فلسطين باعتبار ذلك حقا له .

---

(١) **Cabinet Papers,** 133/84.
Combined study of Report of the Anglo - American.
Committee, Note by the Cabinet Office dated 3-7-1946

٣ ـ الإشارة إلى ضرورة حل المنظمات شبه العسكرية[١] .

وحتى يتسنى للدوائر الصهيونية كسب عطف الولايات المتحدة ضد بريطانيا نشرت تقريرًا يتعلق بخطة وضعتها بريطانيا للعمل ضد المنظمات الصهيونية غير الشرعية العاملة فى فلسطين. ولما كان بيفن يواجه الهجرة غير الشرعية والتمرد فقد عمل على زيادة أعداد القوات البريطانية فى فلسطين والاشتداد فى إجراءات القمع . وحين أثارت الاحتجاجات اليهودية فى فلسطين والولايات المتحدة غضبه اتهم الأمريكان فى مؤتمر حزب العمال بأنهم « يحاولون مساعدة اليهود على الهجرة إلى فلسطين لأنهم لا يرحبون بدخولهم إلى نيويورك » . ولم تتردد الصحافة الأمريكية فى تشبيهه بهتلر ـ وحين توجه إلى نيويورك لحضور اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة اضطر البوليس إلى تهريبه من ملعب بسبول إنقاذًا له من غضب الجماهير[٢] .

وعلى أى حال فقد وجهت لندن الدعوات فى ٢٥ يولية إلى حكومات الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية وإلى كل من الوكالة اليهودية والهيئة العربية العليا . ثم وجهت الدعوة إلى فلسطينيين بارزين آخرين وإلى الأمين العام للجامعة العربية وإلى ممثلين للرأى العام اليهودى فى كل من بريطانيا وفلسطين. وقد وافق وزراء الخارجية العرب المجتمعون فى الإسكندرية على قبول الدعوة ، واشترطوا السماح للعرب بعرض مقترحاتهم واستبعاد اليهود. ورفض عرب فلسطين قبول الدعوة طالما لا يسمح للمفتى السابق (الحاج أمين الحسينى) برئاسة وفدهم كما رفض اليهود تلبية الدعوة ، واعتذرت حكومة الولايات المتحدة عن أن يمثلها فى المحادثات

Ibid .

(١) وقد قدرت الدوائر البريطانية قوة الهاجاناه بحوالى ٧٥٫٠٠٠ مقاتل والپالماخ (القوة الضاربة فى جيش الهاجاناه السرى) بخمسة آلاف مقاتل . كما قدرت قوة الإرجون بحوالى ٥٫٠٠٠ إلى ٦٫٠٠٠ مقاتل مدربين تدريبًا جيدًا على حرب الشوارع وأعمال التخريب وقوة شتيرن بحوالى ٣٠٠ إلى ٤٠٠ شخص تخصصهم القيام بأعمال الاغتيال . وفى نفس الوقت قدر أنه لا يمكن لعرب فلسطين أن يقدموا ما يزيد على ١٣٫٠٠٠ مقاتل وذلك على اعتبار أن عدد العرب الناشطين باستمرار بصورة فعالة خلال ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ لم يزد على الألفين . انظر الوثيقة السابقة Michael Bar - Zohar, **Ben Gurion**, P.139 .

(٢) حين نقيم دور بيفن يجب أن نتذكر أنه كان بإمكانه فى عام ١٩٤٦ أنه يقضى على المقاومة اليهودية ويفرض الحكم البريطانى على فلسطين لمدة أخرى تمتد من عشر سنوات إلى خمس عشرة سنة . ولكنه لم يأخذ بوجهات نظر مستشاريه العسكريين خاصة وأنه كان مقتنعًا بأن بريطانيا لم تعد فى وضع يسمح لها بالعمل المنفرد وفرض إرادتها على الشرق الأوسط بقوة السلاح .

مندوبون بصفة مراقبين . وفى ٩ سبتمبر جرى افتتاح مؤتمر لانكستر هاوس الذى حضره ممثلون عن كل الدول العربية المستقلة ، كما حضره الأمين العام للجامعة العربية .

وبادر الوفد البريطانى إلى طرح خطة الاستقلال الذاتى الإدارى[١] على المؤتمر باعتبارها أول بنود المناقشة ، ولم تتردد الوفود العربية فى إبداء اعتراضها على هذه الخطة من حيث المبدأ ولم تقبلها باعتبارها أساسا للمناقشة . ورغم نقد هذه الوفود لكثير من ملامح هذه الخطة فقد اتضح أن رفضها لهذا الحل يرجع إلى اقتناعها بأن أى خطة تهدف إلى تحقيق الاستقلال الذاتى الإدارى لابد أن تؤدى إلى التقسيم ، وبأن إقامة منطقة يهودية تتمتع بالاستقلال الذاتى وتشرف على الهجرة كفيلة بتحقيق آمال الصهيونية السياسية وبأنه سيسمح للمهاجرين اليهود بالدخول إليها بأعداد كفيلة بأن توفر للجماعة اليهودية أغلبية بالنسبة إلى سكان فلسطين ككل . وكان من رأى الوفود العربية أن اصطلاح «الطاقة الاقتصادية للاستيعاب» لا يكفى للحيلولة دون حدوث ذلك ، بحكم أنه كان باستطاعة اليهود أن يوجدوا اقتصادًا صناعيا وتجاريا يؤدى إلى كثافة سكانية تزيد على كثافة المنطقة العربية بحيث يبرز فى فلسطين خلال فترة قصيرة موقف لا يمكن للحكومة البريطانية أو للعرب إزاءه مقاومة المطالبة بإقامة دولة يهودية مستقلة . كما كان من وراء تشدد العرب فى رفض قيام دولة قومية يهودية فى فلسطين اعتقادهم بأنها ستوفر رأس جسر للتغلغل اليهودى ، سياسيا واقتصاديا ، إلى داخل ما تبقى من فلسطين أول الأمر ثم إلى داخل شرق الأردن وسوريا فالعالم العربى بأسره . وذلك على اعتبار أن اليهود سيملئون دولتهم بالمهاجرين القادمين من أوربا ، وبالتالى سيخلقون أوضاعًا تستلزم مطالبتهم بمزيد من المجال الحيوى lebensraum ثم يستغلون ذلك فى مزيد من العدوان على أراضى الدول العربية المجاورة . وحتى على المدى القصير كان العرب يعتقدون أن إيجاد دولة يهودية مستقلة فى فلسطين لابد أن يشكل تهديدًا لسلام وأمن العالم العربى ــ وكانت مخاوفهم من هذه النتائج من القوة بحيث كان لا يمكنهم الحيلولة دون لجوء عرب فلسطين إلى العنف بهدف عرقلة التوسع اليهودى

(١) فى محادثة جرت فى أوائل يناير ١٩٤٧ بين بيفن والمندوب السامى البريطانى فى فلسطين أشار وزير الخارجية إلى أنه كان يعتبر تنفيذ الاستقلال الذاتى الإدارى إجراء مرحليًا من شأنه أن يؤدى إلى التقسيم خلال فترة قصير نسبيا . كما أوضح الصعوبة التى ستنشأ فى الأمم المتحدة إذا ما تقدمت الحكومة البريطانية باقتراحات خاصة بالتقسيم الفورى . وفى هذه الحالة كان بيفن يرى ضرورة إقناع حكومة الولايات المتحدة بأن تتقدم بالاقتراح فى أول فرصة ثم يلتزم بعد ذلك بمساندة بريطانيا فى الأمم المتحدة . **Cab. Pap.:**

مضبطة اجتماع جرى بين وزير الخارجية والمندوب السامى فى فلسطين فى ٤ يناير ١٩٤٧ .

فى مراحله الأولى قبل أن يستفحل بالصورة التى تجعل مواجهته مستحيلة ـ وحينئذ لم يكن معدى عن حصول عرب فلسطين على عطف كل حكومات الدول العربية وعلى المساندة الفعالة من جانب بعض هذه الحكومات .

وفى البداية صرح الوفد البريطانى بأن الحكومة البريطانية ليست ملزمة بصفة نهائية بالأخذ بخطة الاستقلال الذاتى المحلى وبأنها على استعداد لبحث أى مقترحات بديلة . وحين اتضح أن المندوبين العرب يجمعون على مهاجمة خطة الاستقلال الذاتى ورفض مناقشتها بالتفصيل طلب منهم أن يتقدموا بمقترحات بديلة وجرى لفت نظرهم إلى أن أى حل عملى يجب أن يضع فى الاعتبار العوامل التالية المؤثرة فى الموقف :

١ ـ أن فلسطين تضم بالفعل ٦٠٠٫٠٠٠ يهودى منظمين تنظيمًا قويا[1] . ولابد أن يصروا على الحصول على حقوقهم السياسية ليس فقط باعتبارهم أفرادًا بل أيضًا باعتبارهم جماعة .

٢ ـ برغم عدم إمكان توفير فلسطين حلا شاملاً لمشكلة اللاجئين اليهود كان لا يمكن قبول أى تسوية للمشكلة الفلسطينية لا تسمح بمزيد من الهجرة اليهودية .

٣ ـ عدم إمكان بقاء فلسطين تحت الإشراف الخارجى لأجل غير مسمى . بالتالى كان يجب أن يبدأ تطورها صوب الاستقلال .

٤ ـ ولهذا كان من الواجب إيجاد مؤسسات تتيح لكلا الشعبين القاطنين فى فلسطين أن يطَّرد قيامها بحكم نفسيهما .

٥ ـ عدم إمكان السماح باستمرار حالة التوتر التى عانى منها سكان فلسطين خلال السنوات العشر الأخيرة ، مما يحتم إنهاءها ليس فقط لأنها تجعل الحكم الذاتى مستحيلاً ، بل لأنها تؤدى أيضًا إلى تهديد البلدان المجاورة .

---

(١) يذكر إيفان ولسون (ص ١٣) أن يهود فلسطين كانوا يكادون يشكلون دولة داخل الدولة ـ فقد كانت لهم هيئة تنفيذية (الوكالة اليهودية) ومجلس تشريعى (فعاد ليومى ـ أو المجلس الوطنى) ونظام نقابى (الهستادروت) . بل وتنظيمهم العسكرى السرى الخاص (الهاجاناه ـ أى الدفاع) . وقطع ولسون بأن هؤلاء اليهود كانوا شديدى التنظيم ولهم قياداتهم وبأنهم . فرديًا وجماعيًا . كانوا من حيث القدرات يبزون معظم وزراء أوروبا فى ذلك الوقت .

وطلب من الوفود العربية أن تضع هذه النقاط موضع الاعتبار حين تضع مقترحاتها البديلة . ثم قدمت الوفود العربية حلها الذى يمكن تلخيصه على الوجه التالى :

١ ـ تقوم فى فلسطين دولة اتحادية تضم أغلبية عربية دائمة وتحصل على استقلالها بعد فترة انتقال قصيرة (سنة أو سنتين) تحت الانتداب البريطانى .

٢ ـ يحصل اليهود داخل هذه الدولة الاتحادية ممن يتمتعون بالمواطنة الفلسطينية الكاملة (وشرطها الإقامة لمدة عشر سنوات داخل البلاد) على الحقوق المدنية الكاملة على قدم المساواة مع مواطنى فلسطين الآخرين .

٣ ـ توفير ضمانات خاصة لحماية حقوق الجماعة اليهودية دينيا وثقافيا .

٤ ـ ضمان سلامة الأماكن المقدسة وتوفير ضمانات لحرية الممارسات الدينية فى شتى ربوع فلسطين .

٥ ـ تمنح الجماعة اليهودية عددًا من المقاعد فى المجلس التشريعى يتناسب مع عدد المواطنين اليهود فى فلسطين ، على ألا يتخطى عدد ممثلى اليهود بأى حال ثلث مجموع الأعضاء .

٦ ـ يجب أن يحصل كل تشريع خاص بالهجرة وانتقال ملكية الأراضى على موافقة عرب فلسطين التى تعبر عنها أغلبية الأعضاء العرب فى المجلس التشريعى .

٧ ـ لا يمكن تعديل الضمانات الخاصة بالأماكن المقدسة إلا بموافقة الأمم المتحدة ، ولا يمكن تعديل الضمانات التى تتمتع بها الجماعة اليهودية إلا بموافقة أغلبية الأعضاء اليهود فى المجلس التشريعى .

وطالب المندوبون العرب بدستور ديمقراطى يستند إلى هذه الأسس خلال فترة الانتقال ، على أن يقتضى تنفيذ ذلك أن يقوم المندوب السامى فى بداية الأمر بتعيين حكومة مؤقتة تضم سبعة من الأعضاء العرب وثلاثة من الأعضاء اليهود . وعلى هذه الحكومة أن تضع الترتيبات اللازمة لانتخاب مجلس تأسيسى يكلف خلال ستة أشهر بوضع دستور مفصل يتمشى مع المبادئ العامة السابقة ، على أن تصدر الحكومة المؤقتة دستورًا إذا لم ينجز المجلس التأسيسى عمله خلال فترة الشهور الستة ـ والهدف من ذلك هو ضمان تنفيذ الخطة حتى ولو قاطع اليهود هذه الإجراءات . وكان من المتوخّى ألا يتعرض الدستور لاعتراض دولة الانتداب ، وما أن يتم إقراره حتى ينتخب مجلس دستورى ويعين أول رئيس للدولة الفلسطينية المستقلة ، ثم يقوم

المندوب السامى بنقل سلطته لرئيس الدولة وتعقد معاهدة تحدد العلاقات المستقبلية بين الحكومة البريطانية وحكومة فلسطين . وقد افترض أعضاء الوفود العربية أن هذه المعاهدة ستبرم فى الوقت الذى يعقد فيه اتفاق عسكرى يتيح للحكومة البريطانية التمتع بالتسهيلات العسكرية التى تحتاج إليها داخل أراضى الدولة المستقلة ، كما افترضوا أن تظل العلاقات بين الحكومة البريطانية وبين فلسطين وثيقة وودية . وقد نصت الخطة العربية فى نهاية المطاف على إيقاف الهجرة اليهودية وترك مسألة استمرار الهجرة فى المستقبل فى يد الأعضاء العرب فى السلطة التشريعية بعد أن تقف على قدميها .

أما اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية التى اجتمعت فى باريس فى ٧ أغسطس ١٩٤٦ فقد قررت رفض الدعوة التى وجهت إلى الدكتور وايزمان فى ٢ أغسطس للاشتراك فى المؤتمر. إلا أن المشاورات استمرت بين الطرفين بصفة غير رسمية ـ وفى ١٥ أغسطس اقترح الزعماء الصهيونيون الشروط التالية لاشتراكهم :

١ ـ أن يكون أساس المناقشة إقامة دولة يهودية بإمكانها الوقوف على قدميها فى منطقة كافية من فلسطين .

٢ ـ أن يسمح لأعضاء اللجنة التنفيذية المعتقلين أو المعرضين للاعتقال بالاشتراك فى وفد الوكالة إلى المؤتمر.

٣ ـ أن توجه أى دعوة إلى أى من ممثلى اليهود غير الأعضاء فى الوكالة عن طريقها .

ولم يكن فى وسع الحكومة البريطانية أن تقبل هذه الشروط واقترحت أن يكون بإمكان الوكالة أن تطرح أمام المؤتمر خطتها الخاصة بالتقسيم أو أى خطة أخرى تفضلها كما أكدت للوكالة أنها فى حالة قبولها الاشتراك ستستشار قبل توجيه الدعوات إلى ممثلين آخرين لليهود . وفى ٤ سبتمبر ـ أى قبل خمسة أيام من افتتاح المؤتمر ـ تم تبليغ الوكالة بأنه طالما أنها لم ترد على الدعوة التى وجهت إليها فلا بديل أمام الحكومة البريطانية عن إصدار دعوات لممثلين آخرين عن اليهود. على أن هؤلاء الأخيرين شعروا بعدم إمكانهم الاشتراك فى المؤتمر خلال هذه المرحلة مراعاة لموقف الوكالة اليهودية التى كان القرار الخاص باشتراكها فى نهاية المطاف فى يد المجلس الصهيونى الداخلى فى القدس وهو المجلس الذى قرر فى ٢٠ سبتمبر رفض الدعوة مع تخويل اللجنة التنفيذية للوكالة فى نفس الوقت مواصلة جهودها للتوصل إلى « الشروط اللازمة لاشتراك الوكالة اليهودية فى المؤتمر » .

وجرت مقابلة فى وزارة الخارجية البريطانية فى أول أكتوبر ١٩٤٦ بين بيفن وبين وفد صهيونى يرأسه حييم وايزمان . وفى هذه المقابلة أشار بيفن إلى أن الإرهاب يعرقل المساعى التى بذلها منذ أن تولى وزارة الخارجية من أجل التوصل إلى تسوية نهائية ، وصرح بأن بريطانيا تقف فى مفترق الطرق إزاء علاقتها مع اليهود ــ فهو منذ عام ١٩٢٩ غير راض عن وعد بلفور الذى لوح لشعبين بنفس الشىء . ووجه بيفن اللوم إلى الرئيس ترومان لإصراره على دخول المائة ألف يهودى إلى فلسطين فى أقرب وقت فى الوقت الذى كان فيه هو ووزير المستعمرات على وشك التوصل إلى حل ، وذهب إلى أنه « إذا رفض العرب التقسيم فإنه غير مستعد لفرضه عليهم بالحراب البريطانية » وأنه فى هذه الحالة سيحيل المشكلة إلى الأمم المتحدة . وأبدى سروره لموافقة العرب واليهود على ضرورة قيام مرحلة انتقال وأشار إلى شكه فى أن يختلف اليهود والعرب معا باستمرار نتيجة لعوامل دينية ، وتوقع أن تقوم بعد سنتين أو ثلاث سنوات دولة فلسطينية يستطيع العرب واليهود أن يعيشوا فيها سويا ، ورفض قبول أن تكون فلسطين هى الوطن القومى للشعب اليهودى ، وعبر عن أمله فى أن يشكل الناجون من الشعب اليهودى قوة عظيمة تسهم فى بناء القارة الأوروبية ، وطلب منح الشعب اليهودى حرية الاختيار فى أن يبقى فى أوروبا إذا ما آثر ذلك ، وأقر أن العرب واليهود لا يوافقون على الخطة البريطانية ــ فإذا ما استمر هذا الوضع ورفض العرب التقسيم فلن يكون لبريطانيا أى حق ــ طبقًا للانتداب ــ فى أن تقسم أراضى فلسطين . وخلص إلى أن أحسن حل فى نظره هو إقرار فترة انتقال تجريبية على أساس دولة اتحادية تؤكد الحقوق المعقولة لكل مواطن .[١]

وفى تلك الأثناء رفضت الحكومة البريطانية مسألة الإفراج عن الزعماء اليهود المعتقلين باعتباره شرطًا لاشتراك وفد الوكالة اليهودية فى مؤتمر لانكستر هاوس ، على اعتبار أن الإفراج عن المعتقلين يرتبط بإعادة القانون والنظام إلى فلسطين ، ورفضت أن تبحثه مرتبطًا بأى شىء آخر . لهذا تم الاتفاق على وجوب إجراء محادثات بين وزير المستعمرات وممثلى الوكالة اليهودية للبحث فيما إذا كانت الوكالة على استعداد لاتخاذ إجراءات من شأنها أن تزيل التوتر فى فلسطين بالصورة التى تمكن الحكومة البريطانية من بحث مسألة الإفراج عن المعتقلين . ولم تتمخض المحادثات التى بدأت فى ٤ أكتوبر عن أى اتفاق واضح ، وإن اتضح أن الوكالة اليهودية

---

(١) يوجد محضر هذه المقابلة فى : **Cabinet Papers** 127/280

ستكرر تنديدها بالإهارب وستسخر نفوذها بوجه عام لإيقافه . إلا أن الحكومة البريطانية لم تلتزم بشىء وإن أوضحت أن الأمن والنظام فى فلسطين غير قابلين للتفاوض وأنها ستهتم اهتمامًا شديدًا بمشكلة الزعماء المعتقلين إذا ما أوضحت الوكالة استنكارها للإرهاب وساعدت على إيجاد أوضاع مرضية فى فلسطين . وبعد أن صدر التصريح أفرج عن الزعماء اليهود المعتقلين ، كما أفرج عن بعض المعتقلين العرب وفقًا للالتماس الذى تقدم به ممثلو الدول العربية فى مؤتمر لانكستر هاوس . فأتلى وبيفن كانا يعتقدان حتى ذلك الوقت أن ترضية أمريكا وإقناع الحكام العرب المعتدلين والزعماء اليهود المعتدلين بقبول صيغة ما ، كفيلان بعدم الحاجة إلى الحصول على موافقة رسمية من جانب الهيئة العربية العليا أو من جانب اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية .

إلا أنهما لم يلبثا أن أدركا خطأهما ، فأفرج عن زعماء يهود فلسطين المحتجزين أو الذين كان البوليس يبحث عنهم . كما آثر مجلس الوزراء البريطانى الانتظار حتى ينتخب المؤتمر الصهيونى الثانى والعشرون هيئة تنفيذية جديدة كان من المؤمل أن تكون أكثر اعتدالاً من سابقتها . وفى نفس الوقت تمكن الدبلوماسيون البريطانيون فى القاهرة من إثناء الحاج أمين عن ترؤس وفد الهيئة العربية العليا ، وبذلك أفسحوا المجال لاشتراك فلسطينين كانوا قد تخلفوا عن الاشتراك فى المحادثات التى جرت فى شهر سبتمبر .

ثم تأجل مؤتمر لانكستر هاوس لمدة شهرين بدا خلالها عدم وجود احتمال للتوصل إلى اتفاق . وفى خلال هذه الفترة التى واجهت فيها بريطانيا مزيدًا من الإرهاب الصهيونى تعرضت السياسة البريطانية لنقد شديد فى كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . ففى الولايات المتحدة أخذ عليها ما يلى :

١ ـ أن سياستها لا يحكمها أى مبدأ ثابت ـ فمثلا فيما يتعلق بالهجرة اليهودية ـ بدت الحكومة البريطانية للأمريكان وكأنها لا تعارضها على أساس أنها ضد رغبات الأغلبية العظمى من السكان وبالتالى ضد « حق تقرير المصير » وهو مبدأ يجد قبولا واسع النطاق فى الولايات المتحدة . وأنها وافقت على الهجرة الفورية ولكنها علقتها على دخول القوات الأمريكية إلى فلسطين أو على عوامل أخرى لم تتضح بما فيه الكفاية .

٢ ـ أن بريطانيا تتمسك بالانتداب لأنها بحاجة إلى فلسطين باعتبارها « مخزنًا للسلاح » فى الشرق الأوسط ، مما ينم عن نزعات إمبريالية .

٣ ـ أن بريطانيا لم تبد تقديرًا حقيقيا للجانب الإنسانى من المشكلة ، وأنها تفضل « تهدئة » العرب لأسباب تتعلق بالصراعات الدولية .

٤ ـ أنها تتهرب من « الوعد » الذى قطعته بصدد تنفيذ توصيات اللجنة الإنجليزية ـ الأمريكية[١] .

أما الدوائر السوفيتية ، فرغم تنديدها التقليدى « بالإمبريالية » البريطانية واعتبار الصحافة السوفيتية للقضية الفلسطينية نموذجًا لمحاولات بريطانيا الحصول على قواعد فى المنطقة ومناصرتها الواضحة للقضية العربية ، وتأكيدها أن العرب قد تقدموا بالهيكل العام للحل الذى تصوروه لمستقبل فلسطين ، فقد حولت صحيفة برافدا هجومها من الإنجليز إلى الأمريكان . ورغم أن الصحافة السوفيتية كانت قد أشارت أحيانا إلى خطط الولايات المتحدة الخاصة بالتغلغل فى الشرق الأوسط ، فقد اتهمت برافدا الأمريكان بمحاولة السيطرة على الشرق الأوسط عن طريق مساندة الهجرة اليهودية إلى فلسطين[٢] .

وقبل أن يستأنف مؤتمر لانكستر هاوس أعماله فى ٢١ يناير ١٩٤٧ عقد مجلس الوزراء البريطانى جلسة لدراسة الموقف . وقد وزع على المشتركين فى الجلسة تقرير تقدم به رؤساء الأركان[٣] كان يتضمن تعليقًا على مذكرة كان وزير الخارجية قد درس فيها أهمية فلسطين

---

(1) **Cabinet Papers** 197/280, Signed M. Butler, dated 7-10-46.

(2) **Ibid** no. 3473, from sir M. Peterson (Moscow) to F.O., dated 11-12-48.

وقد طالبت صحيفة ترود السوفيتية فى ٢٢ سبتمبر ١٩٤٦ بإحالة المشكلة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة بهدف إفشال خطة التقسيم . وفى أول نوفبر أبدت برافدا وقوفها فى صف العرب ، وأعلنت أن « الدول العربية الصديقة تطالب بالحرية والاستقلال وسلامة حدودها ولا ترضى بأن يتقرر مصيرها ضد رغباتها ودون أخذ رأيها » .

Bethell, op. cit., p. 284

(٣) كان من رأى السير جورج جاتر ضرورة بذل كل جهد ، فى حالة مناقشة التقسيم فى المؤتمر حين يستأنف أعماله ، لكى تضمن الحكومة البريطانية الحصول على أى تسهيلات استراتيجية عملية ، ولمح إلى أن مثل هذه التسهيلات قد تقتصر على المناطق المخصصة للدولة اليهودية . كما رأى أن من المستبعد أن يصل المؤتمر إلى أى حل يسمح ببقاء الإدارة البريطانية فى فلسطين لمدة طويلة ، وبالتالى كان يجب الحصول على أى تسهيلات استراتيجية ترغب فيها بريطانيا بالتفاوض الحر مع دولة مستقلة أو مع دولتين مستقلتين . (من سير جورج حاتر إلى الميجر جنرال سير لسلى هوليس فى ٢١/ ١٢/ ١٩٤٦ . **cab. P.,** 127/281.

بالنسبة إلى وضع بريطانيا الاستراتيجى فى الشرق الأوسط . كما استعرض المجلس مذكرة وضعها وزير الخارجية حول الحلول الثلاثة المحتملة لما ستكون عليه فلسطين فى المستقبل وهى :

١ ـ تنفيذ التقسيم وفق ما طالب به اليهود دون حاجة إلى فترة انتقال يقوم خلالها نظام الاستقلال الذاتى الإدارى .

٢ ـ إقناع المندوبين العرب بقبول حصة نهائية ، وإن كانت كبيرة ، من المهاجرين اليهود فى مقابل إقامة دولة اتحادية مستقلة وفق ما طالب به المندوبون العرب فى المؤتمر .

٣ ـ تطبيق نظام الاستقلال الذاتى الذى كانت قد أوصت به اللجنة الإنجليزية ـ الأمريكية خلال فترة انتقال يتم بعدها تقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية . وبين بيفن أن كلا من هذه الحلول الثلاثة كان يتضمن قدرًا من الخطورة وطلب من مجلس الوزراء أن يقرر أيها أقرب إلى المحافظة على مصالح بريطانيا فى فلسطين ـ فإذا ما تقرر الأخذ بالتقسيم فإن مستشاره القانونى كان قد أشار إلى أن على بريطانيا ـ بصفتها الدولة المنتدبة ـ أن تحصل على موافقة الأمم المتحدة قبل تنفيذه ، وفى هذه الحالة سيبذل العرب كل ما فى وسعهم فى الأمم المتحدة لكى يعرقلوا حصول المشروع على ثلثى أصوات الجمعية العامة ، كما ستعارض روسيا أى حل يحافظ على مصالح بريطانيا . أما إذا ما تقرر الأخذ بخطة الاستقلال الذاتى الإدارى فإن الأمر لم يكن يحتم عرض المشكلة على الأمم المتحدة . وإزاء معارضة كل من العرب واليهود لهذا الحل ، فإنه ذهب إلى أن فُرصَ فرضه بالقوة فى مواجهة مقاومة الطرفين ستتعدل إذا ما أشير بوجه خاص إلى أن هدفه النهائى هو إقامة دولة اتحادية مستقلة ـ فإذا ما قرر مجلس الوزراء الأخذ بوجهة نظر رؤساء الأركان الخاصة بضرورة المحافظة على حق بريطانيا فى التوصل إلى حل سياسى يضمن المحافظة على مصالحها ، فإنه كان يرى إمكان ذلك فى حالة الأخذ بخطة الاستقلال الذاتى الإدارى الذى من شأنه أن يمكنها من حكم البلاد إلى أن يحين الوقت الذى يتحقق فيه الاستقلال ، وبعد ذلك يتم عقد معاهدتين مع الدولتين المستقلتين تمكنان بريطانيا من تحقيق أهدافها العسكرية . وفى هذه الحالة يمكن مواجهة النقد الموجه إلى إبقاء قوات فى الشرق الأوسط بالقول بأن الهدف من وضع هذه القوات هو أن تكون فى خدمة الأمم المتحدة من أجل المحافظة على القانون والنظام فى الشرق الأوسط وأن

بإمكانها أن تشكل جزءا من القوات اللازمة للدفاع الإقليمى عن الشرق الأوسط فى نطاق الأمم المتحدة .

وأشار أتلى إلى أن التخلى عن الانتداب يتطلب مزيدًا من الدراسة المكثفة بحكم أنه يستتبع أخطر النتائج بالنسبة إلى علاقات بريطانيا مع الدول العربية ووضعها السياسى العام فى الشرق الأوسط ووضعها الاستراتيجى بما فى ذلك مواردها النفطية ، كما يحتمل أن يؤثر على استقرار الأمم المتحدة التى ستتأثر إلى حد كبير فيما لو تصدت لمعالجة هذه المشكلة المعقدة ، خاصة وقد انحاز الاتحاد السوفيتى صراحة إلى الدول العربية مما جعل من المحتمل أن تصطدم موسكو والدول العربية من جهة ببريطانيا والولايات المتحدة من جهة أخرى . وكان من رأى أتلى أن من واجب بريطانيا أن تفكر جديا فى خطورة الاتجاه إلى فرض حل يقبله العرب ويعطى ضمانات معقولة لليهود باعتبارهم أقلية فى فلسطين ويوفر قاعدة للهجرة اليهودية المستمرة والمعقولة ـ فمثل هذا الحل لايمكن فرضه دون موافقة الأمم المتحدة وإن كانت له ميزة تتضمن تجنب التعرض لموقف يقف فيه الاتحاد السوفيتى إلى جانب العرب ضد بريطانيا[١] وفى ٤ يناير ١٩٤٧ ناقش بيفن مع المندوب السامى البريطانى فى فلسطين اقتراحين من شأنهما أن يجعلا التقسيم أكثر قبولاً لدى دول عربية معينة وهما يتضمنان ترك ميناء العقبة لابن سعود الذى يمكنه أيضا أن يستولى على بعض الأراضى الواقعة فى جنوب شرق الأردن وذلك فى مقابل إضافة بعض أجزاء فلسطين إلى المملكة الأردنية . ومن ناحية أخرى اقترح أن يضاف إلى سوريا الركن الشمالى الشرقى من فلسطين بما فى ذلك حوض الحولة فى مقابل أن يضيف اليهود إلى منطقتهم أجزاء من الجليل الغربى[٢] .

وفى صبيحة يوم ٧ يناير ١٩٤٧ وزعت على أعضاء مجلس الوزراء البريطانى مذكرة سرية جدًا عن «نفط الشرق الأوسط» كان قد قام بكتابتها كل من بيفن وإمانويل شنويل وزير الوقود والطاقة بينا فيها « الأهمية الحيوية لموارد نفط هذه المنطقة بالنسبة إلى بريطانيا العظمى والإمبراطورية البريطانية ». وفى مذكرة « سرية جدًا » بتاريخ ١٤ يناير بذل بيفن محاولة أخيرة

---

(1) **Cab. P.** 127/281 (top secret)- Prime Minister, signed N.B. dated 24-12-46.

(٢) نفس المصدر السابق :

مضبطة اجتماع وزير الخارجية بالمندوب السامى البريطانى فى فلسطين فى ٤/ ١/ ١٩٤٧ .

لتحذير زملائه من التقسيم الذى كان يرى أنه سيغضب العرب بالصورة التى تضع حدا للنفوذ البريطانى فى المناطق الإسلامية الممتدة ما بين اليونان والهند ويعرض المصالح البريطانية النفطية للخطر. ولهذا زكى لزملائه إقامة دولة اتحادية مع السماح ببعض الهجرة اليهودية. وبين بيفن أن قيام دولة يهودية معناه عدم قبول حدود التقسيم باعتبارها نهائية، بل إن هذه الدولة ستسعى إلى توسيع حدودها بالصورة التى تجعلها عاملاً للتوتر المستمر فى الشرق الأوسط. لهذا ذهب بيفن فى اجتماع مجلس الوزراء المنعقد فى صبيحة يوم ١٥ يناير إلى أن إقامة دولة اتحادية على أساس الاستقلال الذاتى الإدارى، على أن يكون لكل قسم حق الانفصال بعد مضى بعض السنين، من شأنها أن تؤدى إلى الضغط فى سبيل قيام دولة منفصلة. إلا أن كريتش جونز ودولتون وبيفان عارضوا هذه الخطة وإن ذهب ألكسندر وزير الدفاع إلى أنه لا مفر أمام بريطانيا، إذا لم تقم بترضية العرب واليهود، من كسب ود العرب من زاوية الدفاع[١] وعلى أى حال فقد وافق مجلس الوزراء البريطانى على أن تكون خطة الاستقلال الذاتى الإدارى أساسًا للمناقشات التالية مع الوفد العربى على أن يكون مفهومًا أن هذا الحل سيؤدى فى نهاية المطاف إلى الاستقلال بشرط تجنب احتمال الحصول على موافقة الأمم المتحدة ومحافظة بريطانيا فى نفس الوقت على حقها فى وضع قواتها فى فلسطين[٢].

وفى تلك الأثناء أبدت الحكومة الأمريكية من جديد تمسكها بالتقسيم باعتباره «أسهل الحلول من حيث التنفيذ وأقلها ضررًا»، وإن كان وزير الخارجية دين أتشيسون أوضح أن حكومته على استعداد لمساندة قيام دولة ثنائية «تمهد للتقسيم» إذا ما فشلت بريطانيا فى الحصول على موافقة كل من العرب واليهود وأن من الواجب الأخذ بأحد هذين الحلين خلال المناقشات التالية على اعتبار أن الفشل يعنى استمرار الحالة القائمة التى لابد أن تلحق الأضرار ليس فقط بفلسطين بل بالشرق الأوسط برمته. وذهب أتشيسون إلى أن الأخذ بأحد هذين الحلين لابد أن ينهى المشكلة على اعتبار أن العرب واليهود سيسلمون بالأمر الواقع دون لجوء إلى القتال[٣]. وبعد أن تشاور أتشيسون مع خبيره فى شئون الشرق الأوسط حول ردود الفعل المحتملة من جانب العرب خلص إلى أنهم سيقاومون التقسيم بدرجات متفاوته من العنف وإن

(1) Martin Gilbert, **Exile and Return: The Emergence of the Jewish Statehood** PP. 297-9.
(2)**Cab. P.** 127/281, dated 13-1-47 and War Office, dated 14-1-47.
(3) **Ibid**, Inverchapel to F.O., dated 21-1-47.

أبدى هذا الخبير أن لجوء العرب إلى القتال لا يدعو إلى القلق بشرط أن تبدى بريطانيا والولايات المتحدة صلابة موقفها وأن يتعاون رجال الدولتين فى المنطقة[١] . كما كان من رأى المندوب السامى البريطانى فى فلسطين أن مقاومة العرب للتقسيم ستقتصر على نشوب الاضطرابات فى المدن فى حين أن جلبرت كلايتون المستشار السياسى بمكتب الشرق الأوسط البريطانى فى القاهرة كان يرى أن عددًا كبيرًا من رجال الحكومات العربية كانوا لا يعارضون التقسيم فى دخائل أنفسهم رغم أنهم لم يساندوه صراحة ، وإن كان ممثلو بريطانيا فى الشرق أكثر تشاؤمًا .[٢] وأخيرًا أبدت الحكومة الأمريكية مساندة حل وسط مابين خطة التقسيم وبين الخطة التى توصل إليها الخبراء الإنجليز والأمريكان بخصوص إقامة كنتونات . فهى سيصعب عليها إلى حد ما أن تساند خطة الكنتونات وفق ما اقترحه الخبراء الإنجليز والأمريكان نتيجة لموقف الرأى العام الأمريكى ، وكان من الأصعب عليها أن تساند أى حل لا ينص على دخول مائة ألف مشرد يهودى إلى فلسطين فى أقرب وقت وعلى الهجرة اليهودية المعقولة بعد ذلك ، خاصة وأن الرئيس ترومان كان يخطط فى المستقبل القريب لأن يزكى للكونجرس إصدار تشريع يسمح بهجرة عدد كبير من مشردى أوربا إلى داخل الولايات المتحدة ــ فإذا ما صدر مثل هذا التشريع كان من شأنه أن يوضح لكل من العرب واليهود أن الولايات المتحدة على استعداد من ناحيتها لأن تقبل نسبة من المشردين اليهود . وحذرت الحكومة الأمريكية من تسليم الانتداب إلى الأمم المتحدة على اعتبار أن ذلك سيؤدى إلى كثير من الخلط والعنف فى فلسطين وغيرها من أقطار الشرق الأدنى[٣]

وأخيرًا قرر بيفن إطراح فكرة التقسيم نهائيا على اعتبار أنه سيواجه بمقاومة الكتلتين العربية والسوفيتية ولأنه لم يستطع تصور أن بإمكان بريطانيا تنفيذ التقسيم بالحصول على الأغلبية اللازمة فى الأمم المتحدة حتى ولو وقفت الولايات المتحدة إلى جانبها .

كما أنه كان أميل إلى دولة فلسطينية اتحادية باعتبارها أحسن وسيلة تتمشى مع رغبته فى الإبقاء على فلسطين باعتبارها قاعدة عسكرية فى حالة الانسحاب من مصر ــ فقد كانت حيفا

---

(1) **Ibid,** Inverchapel to F.O., dated 26-11-46.

(2) **Ibid,** despatch dated 18-10-46 and no. 2564 dated 28-11-46 from F.O. to the British delegation to the Council of Foreign Ministers.

(3) **Ibid,** no. 571 (Secret), Inverchapel to F.O., dated 29-1-47.

توفر ميناء ممتازًا (يحل محل الإسكندرية) وخط أنابيب نفط ومصفاة تكرير ، بالإضافة إلى إمكانية الدفاع عن قناة السويس من قواعد فى النقب . كما كان بيفن قد توصل إلى عدم إمكان إقامة دولة يهودية فى فلسطين والإبقاء عليها إلا باستعمال القوة وهو ما كان يلقى منه معارضة شديدة .

ولكنه من ناحية أخرى كان يواجه إصرار ممثلى الوكالة اليهودية على التقسيم الذى وافقت عليه أغلبية المنظمة الصهيونية العالمية . لهذا بذل كل ما فى وسعه لإرضاء الطرفين المتنازعين خلال مقابلاته مع اليهود فى وزارة المستعمرات ومع العرب فى مؤتمر لانكستر هاوس . وأخيرًا تفتق ذهنه عن صيغة رأى أنها ترضى كلا الطرفين أطلق عليها اسم « خطة بيفن » التى سمحت بهجرة ٤,٠٠٠ يهودى شهريا إلى فلسطين لمدة سنتين مما يوصل المجموع إلى ما يقرب من المائة ألف ، ثم يتلو ذلك مزيد من الهجرة بموافقة العرب أو بتحكيم الأمم المتحدة فى حالة رفضهم . وقد نصت « خطة بيفن » على الحكم الذاتى الإقليمى المباشر تحت وصاية بريطانيا على أن يتم استقلال الدولة الاتحادية بعد خمس سنوات بشرط إيجاد ضمانات معينة للأقلية اليهودية .

وفى ٦ فبراير حظيت « خطة بيفن » بالموافقة بعد أن أقرها وزير المستعمرات كريتش جونز . وفى حين أن رؤساء الأركان كانوا لا يزالون مصممين على التمسك بالشرق الأوسط باعتباره لازمًا لكل خطط بريطانيا الخاصة بالدفاع عن الكومنولث ، فإن لجنة الدفاع ورئيس الوزراء بوجه خاص كانوا قد تخلوا فى أواخر عام ١٩٤٦ عن وجهة النظر هذه[1] إلا أن رؤساء الأركان كانوا لايزالون يصرون على حق بريطانيا فى وضع قواتها فى فلسطين ويبدون اقتناعهم بأن من الضرورى ، خلال فترة الانتقال التى تقوم فيها الوصاية وبعدها ، أن تحافظ بريطانيا على حقوقها العسكرية فى فلسطين . كما كان من رأيهم أن وضع حد زمنى لفترة الوصاية (خمس سنوات) يشكل مخاطر من وجهة النظر العسكرية . فلا يحتمل خلال هذه الفترة أن تقوم دولة مستقرة فى فلسطين يمكن التفاوض معها حول معاهدة مرضية ، ومن ثم تفضيلهم بقاء فترة الوصاية بدون تحديد بشرط أن يعاد النظر فيها خلال خمس سنوات[2] .

ثم عرضت خطة بيفن على الصهيونيين فى ١٠ فبراير وعلى العرب بعد ذلك بيومين . وقد

---

(1) **Ibid,** top Secret and private (Sir Norman Brook) dated 24-12-46.

(2) **Ibid** top Secret, signed Hollis, dated 6-2-47.

رفضها كلا الطرفين دون نقاش ـ وحين عاد الصهيونيون إلى اختيارهم الثانى وهو العودة إلى انتداب ما قبل عام ١٩٣٩ طالب بعض العرب بريطانيا بالانسحاب فورًا من فلسطين وأكدوا أنهم سيضعون حلا نهائيا للمشكلة خلال الصدام المحتوم . (١) ورفض مجلس الوزراء البريطانى الخطة اليهودية على اعتبار أنها ستؤدى إلى استلام اليهود للسلطة كما رفض المقترحات العربية .

وحين اجتمع مجلس الوزراء البريطانى من جديد فى ١٤ فبراير كان يواجه عوامل ضغط فى سبيل تخفيف مسئولية البلاد فى الشرق الأوسط . فبريطانيا كانت تواجه أسوأ أزمات عام ١٩٤٧ الاقتصادية ، كما كانت تواجة شتاء قاسيا لم يسبق له مثيل فى الماضى المنظور . فقد حطمت العواصف مناطق ساحلية شاسعة فى الوقت الذى نقصت فيه كميات الفحم والغاز والكهرباء وأصيبت المواصلات بالشلل وتزعزعت الصناعة نتيجة لنقص الطاقة والمواد الخام . وقد قدمت لمجلس الوزراء خلال هذه الجلسة ورقة عمل اشترك فى وضعها وزيرا الخارجية والمستعمرات جاء فيها أنه يستحيل التوصل إلى تسوية سلمية فى فلسطين على أى أساس أيا كان دون مساندة الأمم المتحدة .

وقد افتتح بيفن المناقشة حول ورقة العمل المشتركة هذه فأشار إلى أنه يعتقد أن ممثلى اليهود لم يصدقوا أن بريطانيا ستقدم المشكلة إلى الأمم المتحدة ، وكان يرى أن اليهود والعرب حريصون على تجنب مناقشات المنظمة الدولية وأن من المحتمل أن يصطنع الطرفان مزيدا من التعقل فيما لو صرحت بريطانيا بأنها ستطرح المشكلة على الجمعية العامة للأمم المتحدة . وأشار إلى أن إدلاءه بهذا التصريح لن يثنيه عن مواصلة الجهود من أجل التوصل إلى حل يتضمن الاتصال بحكام الدول العربية كما أشار إلى أن بالإمكان بعد طرح المشكلة على المنظمة الدولية أن يجرى سحبها بعد ذلك من جدول الأعمال إذا ما أمكن خلال الفترة الممتدة حتى سبتمبر (حين تبدأ دورة الجمعية العامة) التوصل إلى حل يقبله الطرفان . أما رئيس أركان القوات الجوية ـ لورد تيدر ـ فقد أكد باسم رؤساء أركان الدفاع حاجة بريطانيا إلى المحافظة على

---

(١) أوضحت الهيئة العربية العليا للبريطانيين أنها لن تتخلى عن المطالبة بقيام دولة عربية فى كل فلسطين وإيقاف الهجرة اليهودية . ولهذا امتنع أمين عام الجامعة العربية ـ عبد الرحمن عزام ـ عن التوجه إلى لندن معتذرًا عن عدم الحضور بأسباب صحية . وفى نفس الوقت كان المؤتمر الصهيونى المنعقد فى بال بسويسرا قد تمخض عن انتصار المتطرفين الذين كان يتزعمهم بن جوريون وقد فضل بن حوريون أن تتم المحادثات مع المسئولين البريطانيين على المستوى الخاص والسرى وأصر على أن تمثل الوكالة اليهودية الجانب اليهودى . ووافقت الهيئة التنفيذية للهيئة الصهيونية على وجهات نظر بن جوريون .

قواعدها فى فلسطين مشيرا إلى أن وضعها العسكرى فى الشرق الأوسط يقتضى تعاون الدول العربية .

وتدل مضابط المناقشات التى تلت ذلك على وجود اتجاه عام فى مجلس الوزراء أميل إلى طرح المشكلة برمتها على المنظمة الدولية ، على ألا يعنى اللجوء إليها التخلى الفورى عن الانتداب على أن يكون مفهوما أن الحكومة البريطانية غير ملزمة بتنفيذ أى حل قد تقره المنظمة الدولية . فإذا لم توافق بريطانيا على التسوية التى تتوصل إليها الأمم المتحدة فإنها تكون حينئذ فى حل من التخلى عن الانتداب وأن تترك للأمم المتحدة اتخاذ ما تراه من الإجراءات الخاصة بإدارة فلسطين فى المستقبل . ويرجع اتجاه مجلس الوزارء البريطانى إلى طرح المشكلة الفلسطينية على الأمم المتحدة إلى سببين هامين هما :

١ ـ فى حالة تنفيذ تقرير اللجنة الإنجليزية ـ الأمريكية ستسعى الدول العربية أو روسيا إلى تقديم القضية الفلسطينية إلى المنظمة الدولية .

٢ ـ أن الحكومة البريطانية كانت قد تعهدت ، فى خطبة بيفن التى أدلى بها فى ١٣ نوفمبر ، بأن تقدم للأمم المتحدة الحل الذى يمكن الاتفاق عليه .

وقد طرح أتلى احتمال نقل الانتداب إلى الولايات المتحدة فى إطار المنظمة الدولية . فإذا رفض الأمريكان قبول الانتداب الذى تحملت بريطانيا عبئه فترة طويلة لن يكون أمام الحكومة البريطانية بديل عن طرح المشكلة على الأمم المتحدة[1] وكان أتلى هو الذى عارض بيفن ورؤساء الأركان حول ما كانوا يرونه من أهمية الشرق الأوسط التى تلزم بريطانيا بإبقاء قواتها والمحافظة على نفوذها فيه ـ فهو الذى ضغط فى سبيل جلاء القوات والتوصل إلى إنهاء الانتداب وأمكنه الحصول على مساندة مجلس الوزراء لا تجاهه هذا .[2] وأخيرا قرر مجلس الوزارء البريطانى ما يلى :

١ ـ أن تعلن الحكومة البريطانية فى أقرب وقت نيتها عرض المشكلة على الجمعية العامة للأمم المتحدة .

---

(1) **Cab. P.** 127/281- Prime - Minister, top secret (Palestine) date unclear.
(2) Jon and David Kimche, **op. cit.**, P.24.

٢ ـ تخويل وزير الدومنيون تبليغ هذا القرار إلى حكومات الدومنيون على أن يتولى وزير الخارجية تبليغه إلى حكومة الولايات المتحدة .

٣ ـ يعلن قرار الحكومة فى البرلمان فى أوائل الأسبوع التالى .

٤ ـ أن يبحث وزير الخارجية فيما إذا كان تجنب مزيد من التأخير يقتضى أن تتخذ الأمم المتحدة إجراءات تمهيدية لضمان إمكان قيام الجمعية العامة بإجراء مناقشة محددة حين تجتمع فى سبتمبر.[١]

وفى ١٨ فبراير أعلن بيفن قرار مجلس الوزراء فى مجلس العموم غير مكترث بأسف الحكومة الأمريكية على اتخاذه ، موضحًا أن إحالة المشكلة إلى الأمم المتحدة مترتبة على فشل محادثات مؤتمر لانكستر هاوس . وفى ٢٥ فبراير أدلى بتصريح آخر لم يسبق إعداده أعاد فيه طرح حله الخاص بالإستقلال الذاتى الإدارى وأعلن فيه رفضه للتقسيم الذى لمح إلى أستحالته من الناحيتين الاقتصادية والأخلاقية وأشار إلى اليهود بإعتبارهم دينا لا أمة . وبدا كل ذلك باعتباره محاولة من جانبه للتأثير فى الأمم المتحدة رغم ما أدلى به منذ أسبوع من أن بريطانيا لن تسعى إلى طرح أى توصية ـ مع ما يتضمنه ذلك من تلميح إلى أن طرفا آخر هو الذى سيتقدم بها . كما هاجم الرئيس ترومان شخصيا لإصراره على التقسيم وعلى إدخال مائة ألف يهودى إلى فلسطين فى القريب العاجل ـ وكل ذلك مما وسع شقة الخلاف بين الحكومتين البريطانية والأمريكية . أما الصهيونيون فقد اعتقدوا بأن بيفن يناور ، خاصة وأنهم لم يسلموا بأصالة اقتراحه الخاص بتقديم المشكلة إلى المنظمة الدولية ، بل ظنوا أن هدفه لا يعدو حملهم على التنازل عن أهدافهم . فقد كانوا يعلمون أن بريطانيا لن تتنازل عن مزاياها الاستراتيجية فى فلسطين وأنها لن تفى بالتزامها « بحق » اليهود فى بناء وطنهم القومى . ورغم عدم استطاعتهم التنبؤ بما سيكون عليه قرار الأمم المتحدة ، فإنهم شاركوا الإنجليز وجهة نظرهم الخاصة بعدم إمكان التوصل إلى أغلبية الثلثين فى الجمعية العامة ، وذلك على اعتبار أن الاتحاد السوفيتى كان قد أعلن مرارا وتكرارا معارضته لأهداف الصهيونية وان انضمام الكتلة الشرقية إلى العرب وإلى الدول الإسلامية كفيل بعرقلة التوصل إلى حل يرضى الصهيونيين[٢] وقد أكد حييم

(1)CF., Harold Wilson, op. cit., PP. 181-197.
(2)Bethell, op. cit., P.309.

وايزمان[1] أن بريطانيا كانت تعمد إلى التعويق حين دعت إلى تشكيل لجنة التحقيق الإنجليزية ـ الأمريكية ثم حين دعت إلى مؤتمر لانكستر هاوس ، وعبر عن اعتقاده بأن نفس الخطة كانت من وراء عرض المشكلة على الأمم المتحدة خاصة وأن بيفن كان لا يتوقع أن توافق الأمم المتحدة على قيام دولة يهودية . فهل كان بيفن يهدف ، حين تقرر عرض المشكلة على المنظمة الدولية ، إلى إفهام ترومان أن بريطانيا على استعداد للانسحاب من فلسطين فى حالة عدم مساندته لقرارها النهائى ، مستهدفًا بذلك إخافة الولايات المتحدة من خلق فراغ فى فلسطين مما يمهد السبيل للخطر الروسى ويثير مسألة الدفاع عن قناة السويس وعن النفط ؟ وهل كان يتوقع أن تحيل الأمم المتحدة المشكلة الفلسطينية من جديد إلى بريطانيا وتطلب منها البقاء فى فلسطين لتنفيذ مقترحاتها وتخولها صلاحية فرض حل يتمشى مع مصالح الغرب الاستراتيجية ؟[2] إننا نستشف اتجاه بيفن فى هذه الآونة من الخطاب الدورى[3] التالى الذى أرسله فى ١٦ أكتوبر ١٩٤٧ إلى ممثلى بريطانيا فى الشرق العربى وواشنطون وموسكو والأمم المتحدة ـ وقد جاء فيه مايلى : « لقد أدى هذا القرار (الانسحاب) إلى جعل اليهود والعرب والحكومات الأخرى أقرب إلى مواجهة الحقائق . فهدفنا المباشر يحتم علينا الآن أن نؤكد ما سبق أن صرحنا به من حيث إقناع كل من يهمهم الأمر بأننا جادون فى الانسحاب فى حالة عدم التوصل إلى تسوية يقبلها كل من الغرب واليهود أو فى حالة فشل الجمعية العامة فى التوصل إلى تسوية .... وإذا ما اتضح أننا لن نكون مسئولين عن فرض تسوية كريهة وأن صعوبات القيام بذلك ستكون كبيرة فإن ثمة احتمالا أكبر للتوصل إلى حل وسط يتضمن تنازلات من كلا الطرفين وإدراك نيويورك (الأمم المتحدة) للموقف . ونحن نرى أن أحسن حل يقتضى اتفاق العرب واليهود ومطالبتهم لنا بالبقاء فى فلسطين خلال فترة انتقالية محددة يمكننا خلالها أن نعينهم على تنفيذ الاتفاق . وعلى حين أن مساندة الأمريكان والروس للتقسيم من شأنها أن تجعل اليهود أقل استعداد لتقديم تنازلات ، فمن واجبنا أن نتبين أى دليل على تقدم أى من الطرفين بحل وسط ... وقد تتوفر لنا فرصة بذل مساعينا الحميدة للجمع بين اليهود والعرب ، وهو ما لم يتوفر حتى الآن ـ ومن واجبنا أن نهتم بشدة بعدم الارتباط قبل

(1) Ch. Weizmann, **Trial and Error** P.452.
(2) Dan Kurzman, **Genesis 1948** P.5 Jon and David Kimche, P.29.
(3) F.O. 141/1233, no. 1925, dated 16-10-47.

الأوان باقتراح أى حل وسط . ولا يبدو من المرغوب فيه أن يكون رد فعلنا قويا إزاء تهديدات الدول العربية بالعمل المباشر ، إذ يبدو أن الكلام الصادر عنها يهدف إلى تطمين النفس والمحافظة على الشجاعة . ونحن نرى أن من المهم جدا ألا يحاول (العرب) القيام بأى تدخل مباشرة فى فلسطين فى الوقت الذى نضطلع فيه بالمسئولية . وعليك ـ إذا رأيت ذلك مناسبًا ـ أن تذكر الحكومة التى تمثلنا لديها بأننا يتحتم علينا أن نواصل الاضطلاع بمسئوليتنا عن إدارة فلسطين حتى إشعار آخر وبأن أى عمل يرتكب فى تلك الأثناء بالشكل الذى يمس سلطة الإدارة هناك سيكون فى الواقع موجها ضدنا . وعليك أيضا ـ إذا رأيت ذلك مناسبًا ـ أن تكذب أى إشاعات تذهب إلى أننا نخفى أى ترتيبات مع أى حكومة عربية فيما يتعلق بالعمل الذى تقوم به القوات العربية فى فلسطين على أثر انسحابنا » .

ولا شك أن الدوائر البريطانية كانت مقتنعة بفشل الأمم المتحدة فى حل المشكلة التى فشلت بريطانيا فى حلها ثلاثين عامًا . ولما كان مجلس الوزراء البريطانى تعوزه سياسة خاصة مترابطة ولما كانت القرارت فى المنطقة فى أيدى العسكريين إلى حد كبير ، ولما كانت إدارة فلسطين مستقلة إلى حد كبير عن إشراف وزارة الخارجية فقد بدا إفلاس سياسة بريطانيا فى الشرق الأوسط ولو أن فشل الأمم المتحدة كان لا بد أن يقوى مركز بريطانيا إلى حد كبير ويضعف من ضغط الولايات المتحدة ويسمح لها بمحاولة مواصلة إدارة فلسطين كما يحلولها .[1] وعلينا أن ندرك أن الحكومة البريطانية حين قررت عرض المشكلة على الأمم المتحدة لم تكن تنوى التخلى عن الانتداب ، بل كل ماكانت تسعى إليه هو أن تزكى للأمم المتحدة حلا ما ـ وقد أوضح كريتش جونز ذلك خلال المناقشات التى جرت فى مجلس العموم فى ٢٥ فبراير ١٩٤٧ حين قال : «لماذا لا تقدم توصيات إلى الأمم المتحدة ؟ .... لن نتخلى عن الانتداب . ستوجه إلى الأمم المتحدة لنعرض المشكلة ونطلب النصح حول كيفية إدارة الانتداب » . وهناك ما يدل على احتمال كون الصهيونيين ـ الذين كانوا متشددين حتى ذلك الوقت ـ على استعداد للتراجع

---

(1) Polk, Stamler and Asfour, op.cit., p. 193.

صرح بيفن فى ١٠ فبراير ١٩٤٨ فى البرلمان بعد صدور قرار التقسيم بما يلى : « لا أعتقد حتى الآن أننى فشلت فيما يتعلق بفلسطين ـ إن المسألة لم تنته بعد » ـ ومعنى ذلك أنه لم يكن قد فقد الأمل بعد فى إمكان تنفيذ خططه .

Aharon Cohen, **Israel and the Arab World,** P.239.

قبل تصريح بيفن فى مجلس العموم بأن المسألة ستعرض على الأمم المتحدة . وكان هذا التحول فى موقفهم موضعًا للتجاهل إلى حد كبير حتى وقت قريب . ولكن يبدو أنهم كانوا على استعداد لتقديم تنازلات بهدف الحيلولة دون انهيار المحادثات بعد أن تبينوا أن الخطوة التالية هى عرض المشكلة على الأمم المتحدة وهو ما لم يكونوا راغبين فيه حتى ذلك الوقت . فقد عرض بن جوريون فى ١٣ فبراير ١٩٤٧ الموافقة على فرض الوصاية على فلسطين لمدة خمس سنوات تمتنع خلالها الوكالة اليهودية عن مباشرة أى ضغط فى سبيل إقامة الدولة اليهودية بشرط السماح بدخول المائة ألف يهودى فى أقرب وقت بالإضافة إلى شروط أخرى . وقد جاء هذا العرض متأخرًا ــ وحين قدم إلى مجلس الوزراء فى اليوم التالى صرح بيفن بأنه تقرر بالفعل عرض المشكلة على الأمم المتحدة .[1]

.والحق أن الحكومة البريطانية قد انقسمت حول فلسطين بصورة لم تحدث حين جرت مناقشة انسحاب بريطانيا من الهند : فقد وجد فريق يحبذ الانسحاب وفريق آخر يود البقاء بأى ثمن وفريق يدعو إلى التدرج وغير ذلك . ويبدو أن بيفن كان يواجه صراعا داخليا حادا ــ فقد ضغط فى سبيل الانسحاب بصورة أكثر تحديدا وقوة من ضغط وزير المستعمرات ولكنه صرح لزملائه فى مؤتمر الحزب فى صيف ١٩٤٧ بأنه غير ملزم بالأخذ برأى الأمم المتحدة ، إلا إذا اتخذ شكل قرار جماعى وهو ما لم يكن محتملا على الإطلاق . ويبدو أن ما كان يجول بخاطره وخاطر مستشاريه هو اعتقاد بأنه أيا كان تشددهم فى المطالبة بالانسحاب فإن اليهود أو العرب أو كليهما سيطلبون من الإنجليز أن يبقوا وينقذوا البلاد من الفوضى . على أن مجلس الوزراء البريطانى قد اقتنع بدون استثناء بأن الانسحاب هو الوسيلة الوحيدة التى تتيح للحكومة فك ارتباطها ــ فقد رأوا فى قسوة هجمات الإرهابيين اليهود على القوات البريطانية وتشدد الزعماء الصهيونيين فى رفض أى حل وسط مقترح مؤشرًا قويا إلى تبرير سياستهم الجديدة المتشددة إزاء أمانى الصهيونية . ولكن يخطئ فى هذا المجال من يذهب إلى أن سياسة مجلس الوزراء البريطانى كانت منحازة سواء إلى العرب أو إلى الصهيونيين ، بل إنها كانت استجابة للظروف القائمة دون أى تخطيط[2] . فكل من اليهود والعرب يتهمون الحكومة البريطانية بالانحياز إلى

(1) Evan Wilson, **op. cit.**, P.105.

(2) Christopher Sykes, **Cross - Roads to Israel,** PP.377-78 Jon and David Kimche, **op. cit., p.28.**

الجانب الآخر ، فى حين يعتقد الجميع ـ باستثناء الجانب العربى ـ أنها كانت منحازة إلى جانب العرب . والواقع أنها كانت منحازة إلى مصالحها الخاصة : فحكومة العمال رفضت التقسيم لأن فرضه كان يقتضى اللجوء إلى القوة وهو ما كان الرأى العام البريطانى لا يميل إليه فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . وفى بحث بيفن عن بديل حاول كل الحلول : فقد أشرك الأمريكان على أمل أن يستطيعوا إقناع الصهيونيين بقبول الحلول الوسط ثم آثر الانفصال عنهم حين أخذوا يتهمون بريطانيا بعدم الإنسانية لرفضها تحمل مسئولية حل مشكلة اليهود . وقد سعى أحيانا إلى الاتصال المباشر باليهود أوبالعرب ، وفشل فى كل ذلك ـ إذ اتضح أنه كان يفضل قيام دولة اتحادية بحاجة إلى حكم بريطانى لا لأن ذلك كان يتمشى فقط مع خطط بريطانيا الدفاعية بل لأنه كان يرى خطأ خلق دولتين لا تستطيع كل منهما الوقوف على قدميها . وبمرور الزمن أصبح أتلى أميل إلى الانسحاب من منطقة تعود على بريطانيا بمتاعب تفوق أى فائدة تحصل عليها منها ، فى حين أن دوائر وزارة المستعمرات كانت أميل إلى خطة توفر الاستقلال الذاتى لكلا الشعبين بحيث يتاح لها أن تحافظ على إنجازاتها العظيمة فى المجال الإدارى خلال فترة الانتداب ، وأن وزارة الحرب كانت بحاجة إلى قواعد فى فلسطين وكانت تعمل بنشاط على نقل مستودعاتها إلى أراضيها ، وأن وزارة الخارجية ـ التى كان ممثلوها فى البلدان العربية يحذرون من أن تجاهل العرب يعرض خطط الدفاع وتدفق النفط للخطر ـ كانت مشتدة فى معارضتها للتقسيم . ولما يئس بيفن من التوصل إلى حل للمشكلة أعلنت الحكومة أنها ستحيلها إلى المنظمة الدولية دون أن تهدف إلى التخلى عن الانتداب . إلا أن تزايد الإرهاب الصهيونى هو الذى أرغمها فى نهاية المطاف على الانسحاب [1]

وبعد أن قرر مجلس الوزراء البريطانى تقديم مشكلة فلسطين إلى الأمم المتحدة لم يعد يهتم بما ستكون عليه النتيجة. فقد بنى سياسته على عدم الاضطلاع بأية مسئولية أو اتخاذ أية مبادرة فى الأمم المتحدة وعلى عدم مساندة بريطانيا بقوتها أو بسلطتها لأى قرار تتخذه الأمم المتحدة دون أن يحظى بقبول العرب واليهود . وقد فسر وزير المستعمرات كرتش جونز، فى خطاب أرسله إلى المؤرخة البريطانية إليزابيث مونرو ، أسباب الانسحاب من فلسطين على الوجه التالى : «لم يكن ممكنا تخفيف حدة الإرهاب الذى كان يرتكبه كلا الطرفين ، ورئى أنه لا يمكن تحمل

---

(1) **Elizabeth Monroe, Britain's Moment in the Middle East; 1914-56, PP. 163-5.**

استنزاف مواردنا المحدودة . وكان الرأى العام العالمى والأمريكى وفى البرلمان شديد السخط . وأيا كانت الاعتبارات الاستراتيجية واعتبارات القواعد فلم يعد بإمكان بريطانيا أن تقاوم مسائل الهجرة والأمن والأشخاص المشردين فى أوروبا . وبسرعة متزايدة وجد مجلس الوزراء نفسه وقد أرغم على التوصل إلى النتيجة الخاصة بأنه لم يعد يستطيع تحمل الانتداب ـ فقبل أربعة أسابيع كانت أعمال الانتقام وشنق العريفين البريطانيين على أيدى الإرهابيين اليهود قد وجهت ضربة قاتلة إلى صبر بريطانيا وكبريائها[1] » .

وقد أشار هارولد بيلى فى تقرير كتبه فى ٣١ مارس إلى ادعاء صهيونى واسع الانتشار مفادة أن بريطانيا قد حولت المشكلة إلى الأمم المتحدة بهدف كسب الوقت والاحترام وأنها لم تكن تنوى التخلى عن فلسطين .[2] وكان هذا الرأى واسع الانتشار خارج بريطانيا حيث لم يصدق الكثيرون أنها تنوى الانسحاب من فلسطين حقيقة . إلا أن الوثائق البريطانية التى رجعنا إليها تفصح عن إصرار بيفن على التخلى عن السيطرة البريطانية ، ولكن ربما دون التخلى عن النفوذ البريطانى . فقد كان يتمنى أن يحتفظ بشىء ما ، ولو أنه كان على استعداد للمخاطرة بفقد كل شىء : القواعد والنفوذ والسيطرة فى سبيل التحلل من الأعباء التى كان يفرضها الانتداب على بريطانيا . فإذا ما ساعدت الأمم المتحدة بريطانيا وأقرت بقاءها فى فلسطين فلا شك أنها كانت ستقبل القيام بذلك ، وإلا فإنها كانت تؤثر الانسحاب وتركز على إنقاذ ما يمكن إنقاذه من معاهداتها ومصالحها فى أماكن أخرى فى الشرق الأوسط . وهناك من يذهب[3] إلى أن الحكومة البريطانية . وقد أجهدتها المشكلة الفلسطينية ، قد انتابتها لوثة من الجنون شبيهة بتلك التى أصابت النمسا عقب مقتل الأرشيدوق فرانز فرديناند فركبت رأسها فيما يتعلق بتشددها فى مطالبها إلى الصرب ـ فكانت الكارثة العالمية التى زجت العالم فى أتونها ودفعت الإمبراطورية النمساوية ثمن حماقة مسئوليها على شكل تمزق إمبراطوريتها شذر مذر . وهكذا جازفت دوائر هوايتهول بكل شىء حين انتابها الضيق من الموقف دون أن تقدر آثار انسحابها بالنسبة إلى وضعها فى الشرق الأوسط . وفى أوائل إبريل ١٩٤٧ طالبت بريطانيا رسميا بعقد اجتماع خاص للجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث المشكلة الفلسطينية . وحين اجتمعت الجمعية العامة فى

---

(1) **Sune O Persson, op. cit.,**P.27.
(2) F.O. 371/61873.
(3) Sykes, **op. cit.,** P. 287.

٢٨ إبريل وبدأت مناقشة عضوية لجنة التحقيق المقترحة لبحث المشكلة الفلسطينية اقترح الروس قصر الاشتراك فيها على الخمسة الكبار ، إلا أن الوفدين الأمريكى والبريطانى أبديا اعتراضهما على ذلك واقترحا تشكيل لجنة من الدول الصغرى التى ليست لها «مصالح خاصة» . واخذ بالاقتراح الأمريكى ـ الإنجليزى وتقرر أن تتألف اللجنة من مندوبى إحدى عشرة من الدول الصغرى (أستراليا ـ كندا ـ تشيكوسلوفاكيا ـ جواتيمالا ـ الهند ـ إيران ـ هولنده ـ بيرو ـ السويد ـ أوروجواى ـ يوغسلافيا) . وبعد أن قامت اللجنة بتحرياتها فى كل من ليك سكسس والقدس وبيروت وضعت تقريرها فى جنيف فى ٣١ أغسطس متضمنا إنهاء الانتداب واستقلال فلسطين فى أقرب وقت ممكن والحفاظ على وحدتها الاقتصادية وعلى سلامة الأماكن المقدسة وضمان الوصول إليها وزكى توصل الجمعية العامة فى أقرب وقت إلى إجراء يتيح حل المشكلة الملحة التى يواجهها ربع مليون لاجئ فى أوربا . إلا أن اللجنة اختلفت حول طريقة تنفيذ هذه التوصيات بأغلبية ٧ ضد ٣ ـ فقد أوصت الأغلبية بالتقسيم على أن تكون إدارة مدينة القدس منفصلة عن الدولتين ، على حين أوصت الأقلية بقيام دولة اتحادية تشمل كيانين يتمتع كل منهما بالاستقلال الذاتى ـ وتقرر بعد ذلك عرض الأمر على الجمعية العامة للبحث فى التقريرين .

ثم قررت الأمم المتحدة فى ٢٣ سبتمبر تأليف لجنة خاصة لدراسة التقرير والبحث فى مختلف المشروعات التى تضمنها ، وجرى تأليف هذه اللجنة من ممثلى الدول المنتمية إلى الهيئة الدولية وعددهم ٥٥ . وفى ٢٦ سبتمبر أدلى كرتش جونز أمام هذه اللجنة بتصريح جاء فيه أن بريطانيا توافق على التوصيات العامة وأنها تطرح المبادئ الثلاثة الآتية بوجه خاص : ١ ـ إنهاء الانتداب على فلسطين ٢ ـ منح فلسطين استقلالها التام . ٣ ـ على الأمم المتحدة أن تبادر إلى اتخاذ إجراءات دولية لمعالجة مشكلة الأوروبيين المشردين من يهود وغير يهود . ثم أضاف أن بريطانيا لا ترغب فى أن تقوم قواتها بتنفيذ أى قرار يتعلق بمصير فلسطين ، وأنها على استعداد لتنفيذ أى حل يقبل به العرب واليهود وأنها غير مستعدة لتنفيذ أى حل لا يقبلان به ، بل ترى ضرورة إيجاد سلطة أخرى تتولى تنفيذه . ولما كان من الواضح أنه لا توجد خطة تفى بكل هذه الشروط ، فلا يمكن تفسير تصريح كريتش جونز إلا باعتباره دليلا على عدم استعداد بريطانيا لتنفيذ خطة الأغلبية فيما لو أخذت بها الجمعية العامة . فقد قرر رؤساء الأركان أنه يستلزم إرسال فرقة بريطانية جديدة على الأقل ، وأن الدول العربية ستعتبر ذلك نقضا من جانب بريطانيا لعهودها السابقة .

وشكلت الجمعية العامة لجنتين فرعيتين ـ وفى ١٩ نوفمبر نوقشت توصيات اللجنة الفرعية ـ ٢ ـ التى كانت قد أوصت بعرض المشكلة على محكمة العدل الدولية لتدلى برأيها حول صلاحية الأمم المتحدة «لاقتراح أو فرض أى حل لا يتمشى مع رغبات سكان فلسطين» ثم أوصت بحل مشكلة اللاجئين اليهود ومن لا مأوى لهم على أساس دولى « وبإنشاء حكومة مؤقتة تمثل شعب فلسطين » . ثم صوتت الجمعية العامة على كل من التوصيات على حدة : فرفضت عرض المشكلة على محكمة العدل الدولية وقررت أن للأمم المتحدة صلاحية فرض حل لا يتمشى مع رغبات سكان فلسطين . وتم قبول توصيات اللجنة الفرعية . وكان تقرير الأغلبية فى نظر بيفن والحكومة البريطانية يشكل تقدما صوب فكرة كانت تبدو مستحيلة تمامًا . وقد كتب بيفن فى ١٨ سبتمبر ما يلى : « من الواضح أن اقتراح الأغلبية يتضمن ظلمًا للعرب بحيث يصعب علينا أن نقر بإمكان جعله يرضى ضميرنا ـ إذ ماذا يمكن لبريطانيا أن تعمل إزاء ما أصبح محتملاً من حيث تأكيد الجمعية العامة لوجهة نظر اللجنة وتصويتها بالتقسيم » ؟ . وقد لاحظ بيفن أن الدولة اليهودية التى أوصت بها اللجنة أكبر بكثير من تلك التى اقترحها لورد بيل فى عام ١٩٣٧ ولجنة مجلس الوزراء فى عام ١٩٤٤ . فقد كان من المتوقع أن تضم نصف مليون يهودى وعددًا مقاربًا (٤٥٠,٠٠٠) من العرب ، وأن تشتمل على معظم بيارات الموالح التى كانت الركيزة الأساسية لاقتصاد فلسطين وكان حوالى نصفها ملكا للعرب . كما لاحظ أن أراضى الدولة العربية ستكون أقل خصوبة بكثير وأن القسم اليهودى أكبر من الدولة اليهودية التى ناقشها مؤتمر لانكستر هاوس فى فبراير .

وبعد مزيد من مناقشة خطة التقسيم صوتت الجمعية العامة فى ٢٩ نوفمبر على الاقتراح ووافقت عليه مع التوصية بإجراء بعض التعديلات على المنطقة اليهودية بحيث تعطى يافا ونصف مليون فدان فى النقب (فى بئر السبع وعلى طول الحدود المصرية) للدولة العربية وذلك بهدف تقليل حجم الأقلية العربية داخل الدولة اليهودية التى تقلصت مساحتها إلى حوالى ١٤,٩٠٠ كيلو متر مربع أى حوالى ٥٥ ٪ من مساحة فلسطين . وقد حصل قرار التقسيم على ٣٣ صوتا فى مقابل ١٣ صوتا مع امتناع عشرة أعضاء عن التصويت وبذلك حصل على نسبة الثلثين اللازمة لإقراره فى الجمعية العامة . وقد التقى الاتحاد السوفيتى مع الولايات المتحدة فى مساندة التقسيم مما أذهل الإنجليز والعرب . ورغم ما هو معروف عن إلقاء الولايات المتحدة ثقلها إلى جانب التقسيم والضغوط والرشوة والخداع والمراوغة التى اصطنعتها الوكالة اليهودية

والصهيونيون الأمريكان ومن وَالأَهَمْ بمن فى ذلك بعض موظفى الحكومة الأمريكية، فإن موقف الاتحاد السوفيتى الذى كان يقف فى صف العرب حتى هذه الآونة كان مفاجأة للجميع . وكان مندوب الاتحاد السوفيتى فى الأمم المتحدة ـ أندريه جروميكو ـ قد خاطب الجمعية العامة فى ١٤ مايو بكلمات صدمت مستمعيه من الإنجليز والعرب ـ فقد طرح وجهة النظر السوفيتية الجديدة الذاهبة إلى أن فشل أوروبا الغربية فى ضمان الحقوق الأساسية لليهود هو السبب الرئيسى فى سعيهم لإقامة دولتهم الخاصة ، ومضى قائلا : «وليس هناك ما يبرر إنكار هذا الحق على الشعب اليهودى خاصة وأنه قاسى الكثير أثناء الحرب العالمية الثانية» . وساند جروميكو فى خطابه قيام دولة اتحادية فى فلسطين يتساوى فيها العرب واليهود فى الحقوق ، إلا أنه أردف قائلاً إنه قد يكون من الضرورى ، فيما لو قررت اللجنة الخاصة استحالة ذلك ، دراسة خطة ثانية تقضى بتقسيم فلسطين إلى دولتين تتمتعان بالاستقلال الذاتى إحداهما يهودية والأخرى عربية . وقد صدم هذا التصريح كلا من العرب واليهود ، رغم أن جروميكو لم يلزم بلاده بمساندة التقسيم ، ولو أن إشارته إليه كانت كفيلة بفتح مجال جديد كامل من الاحتمالات أمام لجنة فلسطين التى ظهرت إلى حيز الوجود فى ١٥ مايو ١٩٤٧ . ولم يلبث أن اتضح أن الروس قد صمموا على مساندة قيام دولة يهودية تلعب دورها فى زعزعة النفوذ الغربى فى الشرق الأوسط ، مما سيجعل جروميكو يساند التقسيم علنا فيما بعد (١٣ أكتوبر) ويصوت إلى جانبه هو ومندوبو الدول الاشتراكية الأخرى فى ٢٩ نوفمبر ، والاعتبارات السياسية المحضة لا الأيديولوجية ، هى التى جعلت الاتحاد السوفيتى يقف هذا الموقف . فطالما ندد المنظرون الشيوعيون منذ أيام كارل ماركس بالصهيونية وبالقومية اليهودية ـ ومنذ عام ١٩١٧ كان الشيوعيون يعتبرون الصهيونية حركة عنصرية بورجوازية ، ولكن نظرة موسكو إلى اليهود تعدلت بعض الشيء حين اشترك الكثيرون منهم فى حركات المقاومة السرية للنازيين فى أوروبا وحين تصدى يهود فلسطين لمقاومة الانتداب البريطانى بحيث بدت الحركة الصهيونية مؤقتا وكأنها منفصلة عن الاستعمار. ولا بد أن الاتحاد السوفيتى قد قارن بين المجتمع اليهودى فى فلسطين الذى كان يؤسس المزارع الجماعية وبين الحكومات «الرجعية» العربية التى كان بعضها يرتبط بمعاهدات تحالف مع بريطانيا ، وتوقع انتشار الشيوعية فى هذا المجتمع اليهودى بصورة أسهل من انتشارها فى بلدان الشرق العربى الأخرى[1] ، خاصة وأن ستالين كان لا يكن كثيرا من

---

(١) صلاح العقاد : **المشرق العربى المعاصر** (مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٩) ، ص ٣٦٤ .

الاحترام للأحزاب الشيوعية العربية [١] . وبالإضافة إلى ذلك فقد كان الاتحاد السوفيتى يضع نصب عينيه الاعتبارات التالية :

١ ـ أن اليهود سيلعبون الدور الأكبر فى زعزعة النفوذ البريطانى فى الشرق الأوسط ، خاصة وأن الاتحاد السوفيتى كان لا يثق كثيرًا فى قدرات العرب .

٢ ـ أن مساندة قيام الدولة اليهودية من شأنها أن توجد هوة بين الإنجليز أنصار العرب والأمريكان أنصار الصهيونية ، وبذلك يمكن تمزيق الحلف الإنجليزى ـ الأمريكى المناوئ للاتحاد السوفيتى فى الحرب الباردة .

٣ ـ إذا ما أرسلت الأمم المتحدة قوات للمحافظة على السلام والأمن فى فلسطين ، فمن المحتمل أن تضم قوات روسية وبذلك يحصل الاتحاد السوفيتى على وسيلة للتأثير فى شئون فلسطين بوجه خاص وشئون الشرق الأوسط بوجه عام .

٤ ـ احتمال اتخاذ الدولة اليهودية الجديدة التى ولد معظم قادتها والمهاجرين إليها فى أوروبا الشرقية والتى كانت توجد بها حركة اشتراكية قوية وكانت نسبة كبيرة من المهاجرين إليها تعتنق المذهب الشيوعى ، اتجاهًا فى سياستها الخارجية أميل إلى الاتحاد السوفيتى من باب العرفان بالجميل .

٥ ـ أما إذا ما اتجهت الدولة اليهودية إلى الغرب فإنها ستكون بذلك مصدرًا مستمرا للصراع مع الدول العربية التى قد تضطر إلى طلب المساعدة السوفيتية [٢] .

٦ ـ أن مساندة الاتحاد السوفيتى لقيام دولة يهودية من شأنه أن يضعف الوحدة الغربية ويجعل الولايات المتحدة الهدف الرئيسى لسخط العرب .

٧ ـ احتمال سيطرة الاتحاد السوفيتى على الدولة اليهودية بمجرد قيامها .

٨ ـ احتمال قيام الأمم المتحدة بتنفيذ التقسيم مما يوفر فرصة لتواجد القوات الروسية على سواحل البحر المتوسط .

---

(1) CF. Walter Laqueur, **Communism and Nationalism in the Middle East**; by the same author. **The Soviet Union and the Middle East.**

(2) Arnold Krammer, **The Forgotten Friendship: Israel and the Soviet Bloc; 1947-53,** Chap. II, pp. 32-53. Opersson, **op. cit.**, pp. 98-9.

وعلى أى حال فقد شكلت الجمعية العامة بعد صدور قرار التقسيم لجنة[1] مهمتها التوجه إلى فلسطين وبدء تنفيذ القرار والاضطلاع بإدارة فلسطين خلال فترة الانتقال . وكان من المتوخى أن تنتقل مسئولية كل مهام الحكومة باطراد من دولة الانتداب إلى اللجنة . ثم عينت بريطانيا والوكالة اليهودية ممثلين فى اللجنة للإدلاء بالمعلومات ومد يد المساعدة فى الوقت الذى رفضت فيه الهيئة العربية العليا أن تتعاون مع اللجنة بأى شكل من الأشكال ولم يلبث أن بدا عجز لجنة الأمم المتحدة عن الاضطلاع بمسئولياتها فى فلسطين وإيقاف الحرب الأهلية التى ما لبثت أن نشبت فى البلاد . إلا أن موقف الحكومة البريطانية القائم على الحياد وعدم عمل شىء قد عوّق عمل اللجنة إلى حد كبير ـ فقد أعلن مندوب بريطانيا فى الأمم المتحدة ـ سير الكسندر كادوجان ـ مرارًا وتكرارًا أن السلطات البريطانية لن تسمح للجنة بالوصول إلى فلسطين قبل أول مايو ، كما أفهم اللجنة أنه يستحيل على البريطانيين أن يوفروا ميناء لتسهيل هجرة اليهود . وذلك برغم ما نص عليه قرار التقسيم . وهذا الموقف البريطانى كان يتمشى إلى حد كبير مع الاتجاه السلبى الذى أبدته بريطانيا خلال شهور الانتداب الأخيرة . ويبدو أن الإنجليز ـ على حد قول إيفان ولسون[2] ـ لم يهدفوا إلى ما هو أكثر من تحقق رغبتهم الشديدة فى الخروج من فلسطين . وإن كانوا قد واصلوا إرسال الأسلحة لعدد من الدول العربية وفقًا للالتزامات التى نصت عليها معاهدات التحالف مما ساعد الحكومات العربية على تسليح عرب فلسطين . ويذهب حييم[3] وايزمان وغيره من الصهيونيين وأنصارهم إلى أن بريطانيا رفضت دخول اللجنة إلى فلسطين فى الوقت الذى سمحت فيه بدخول القوات العربية غير النظامية التى تسللت عبر جسر اللنبى الواقع على نهر الأردن . وهو نقطة من السهل حراستها ، مستهدفة بذلك ترك اليهود والعرب وجهًا لوجه بحيث ينشب القتال بينهما ، ويعلق على ذلك بأن «من الواضح أن الإنجليز توقعوا أن يضم العرب قسطًا طيبًا من الأراضى المخصصة لليهود ـ وعلى أساس الموقف الذى ينشأ نتيجة لذلك يمكن التوصل إلى حل جديد يحابى العرب سياسيا وإقليميا» .

وقد فسر موقف بريطانيا على أنه كان يستهدف عرقلة تنفيذ قرار الأمم المتحدة ومحاباة

---

(١) عرفت اللجنة باسم «لجنة الحجاج الخمسة المنعزلين»

Weizmann, op. cit., pp. 469-70
(2) op. cit., p.131.
(3) op. cit., p.474.

العرب . وأحيانا ما ذهب نقاد السياسة البريطانية إلى أنها نظمت الفوضى لأنها كانت تريد نشوب القتال وأن تعقد ألوية النصر للعرب فى نهاية المطاف ـ إلا أن الذاهبين هذا المذهب يتجاهلون أن انتصار العرب ـ وهو انتصار بعيد المنال على أى حال ، وهو ما ستتناوله بالتفصيل فيما بعد ـ كان من شأنه أن يضع على عاتق بريطانيا نتيجتين لا قبل لها بهما وهما :

١ ـ المسئولية أمام الرأى العام العالمى عن حدوث شتات يهودى آخر.

٢ ـ إغضاب الولايات المتحدة فى الوقت الذى كان فيه حسن نية واشنطون يشكل مسألة حياة أو موت بالنسبة إلى بريطانيا ليس فقط فى المجال المالى بل أيضا فيما يتعلق بألمانيا .

وهناك رأى آخر يذهب إلى أن الإنجليز قد نظموا الفوضى حتى يتسنى لهم البقاء فى فلسطين[١] . والعكس هو الصحيح ـ فقد كانوا يودون التخلص من مأزق كان يعكر صفو علاقاتهم مع حلفائهم من العرب بحكم أن اشتراك بريطانيا فى تنفيذ قرار التقسيم كان كفيلاً بإغضاب العرب بالشكل الذى لابد أن يستتبع القضاء على وضع بريطانيا المتفوق فى الشرق الأوسط . خاصة وأن بيفن ـ كما سنرى ـ كان طيلة عام ١٩٤٧ يفاوض مصر والعراق حول المحافظة على التسهيلات البريطانية وحماية قناة السويس وامتيازات النفط وإيجاد كتلة دفاعية عربية تشمل مصر والمشرق العربى بأسره . وكان من رأى بيلى أن كل المشروعات البريطانية ستنهار فيما لو لعبت بريطانيا دورًا فى قيام الدولة اليهودية ، ومن ثم تصميم بيفن على انسحاب بريطانيا من فلسطين دون قيد أو شرط[٢] . فبريطانيا كان لا يمكنها أن تساند خطة التقسيم سواء من وجهة نظر مصالحها أو من وجهة نظر ضميرها ، وبالتالى كان عليها أن ترفض تنفيذها وأن تستعرض حيادها حين يبدأ الصدام المحتوم ، وبالتالى كان عليها أن تقرر أن يكون الانسحاب كاملاً حتى يتبين العرب أنها لا تشترك بأى حال فى تقسيم فلسطين . وقد وافق مجلس الوزراء البريطانى على هذه

---

(١) وينفى : الكاتب الإسرائيلى مايكل كوهين شتى المقولات الصهيونية السابقة التى شككت فى نيات بريطانيا فى أواخر عام ١٩٤٧ وأوائل ١٩٤٨ . ويقرر أن الإنجليز ما كانوا يهدفون إلى ما هو أكثر من الانسحاب من فلسطين ويدلل على وجهة نظره بأنه لو كانت فلسطين حيوية بالنسبة إلى بريطانيا لما جازفت بتقديم مشكلتها للأمم المتحدة حيث الباب المفتوح أمام المداخلات الخارجية .

مراجعة مايكل كوهين لكتاب
Middle Eastern Studies, Vol. 19, no. 3 (July 1983)-
Zionism and Arabism in Palestine

(٢) راجع :
Amitzur Ilan, Withdrawal without recommendations
فى :
Kedourie and Haim, op. cit., pp. 183-209

الخطة فى ٤ ديسمبر وقرر إنهاء الحكم البريطانى فى ١٥ مايو ١٩٤٨ ، على أن تحكم بريطانيا فلسطين خلال الشهور الخمسة حكمًا اسميا مع استعمال قواتها فيما لا يتعدى الدفاع عن النفس دون أن تشترك فى القتال الذى كان من المتوقع أن ينشب .[١]

وتقر المؤرخة البريطانية إليزابيث مونرو[٢] بأن تشبث بريطانيا بعدم السماح للجنة محايدة بحكم البلاد بعد جلائها وإصرارها على عدم دخول مندوبى الأمم المتحدة إلى فلسطين إلا قبل أيام قليلة من الانسحاب هو الذى أدى إلى نشوب الفوضى فيها . وتفسر ذلك ـ وهو ما سبق أن فسر على أنه خطة مدبرة تخفى نوايا أخرى ـ على أنه ناتج عن الاصطدام بين وزارات الحرب والمستعمرات والخارجية بحيث لم يتمكن مجلس الوزراء من التوفيق بين وجهات نظرها المتعارضة . ورغم ما شاب السياسة البريطانية من اضطراب خلال هذه الفترة ، وهو ما سبق أن تناولناه بالتفصيل ، فلا شك أنها كانت تستهدف خدمة المصالح البريطانية فى ظل الظروف العربية والدولية القائمة مما جعلها موضعا للاتهام من جانب كل من العرب واليهود . وقد نجحت هذه السياسة مؤقتا فى إنقاذ ما يمكن إنقاذه : فقد أمكن لبريطانيا بعد أن قررت الانسحاب من فلسطين أن تتخلص من الالتزامات التى قطعتها للصهيونيين وأن تتجنب فى نفس الوقت إغضاب العرب الذين لا شك كانوا سيحملونها كل التبعات فيما لو ساعدت على قيام الدولة اليهودية . وهكذا أمكنها المحافظة على نفوذها فى الشرق الأوسط على المدى القصير من خلال المعاهدات وعلاقات الصداقة مع كثير من الدول العربية : فقد سيطرت على قناة السويس حتى عام ١٩٥٦ وعلى قواعدها فى العراق حتى عام ١٩٥٨ ، وأبقت قواتها فى ليبيا حتى عام ١٩٦٩ وفى منطقة الخليج العربى حتى أوائل السبعينات ثم اضطرت بعد ذلك إلى الانسحاب بسبب ضعفها الاقتصادى وازدياد المقاومة المحلية لسياساتها . وإزاء كل ذلك يمكن القول بأن سياسة بيفن كانت بمثابة عملية إنقاذ ناجحة إلى حد ما .[٣]

---

(1) CF. Bethell, **op. cit.,** pp.344-51

(2) **Britain's Moment,** pp. 167-9.

(3) Bethell, **op. cit.,** pp. 357-8

الفصــل الثالــث

فلسطين فى إطار الدفاع المشــترك

فى خلال الحرب العالمية الثانية واجهت الحكومة البريطانية الخطر الفاشى على الشرق الأوسط ـ وفى ٢٩ مايو ١٩٤١ ألقى وزير الخارجية البريطانى أنتونى إيدن خطبة أشار فيها إلى أن بريطانيا تشجع تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين الدول العربية وأنها ستؤيد بكل قوة أى خطة عربية تحظى بالموافقة العامة . وبعد أن تحول مجرى الحرب فى عام ١٩٤٢ لصالح الحلفاء استهدفت سياسة بريطانيا فى الشرق الأوسط تشجيع التعاون العربى وتحقيق الاستقرار الإقليمى والتطور الاقتصادى بالعمل على قيام جامعة عربية ، على اعتبار أن اتحاد الدول العربية كفيل بتخفيف حدة مخاوفها من السيطرة البريطانية ـ فقد رأت لندن أن المصالح البريطانية ستتعزز إذا ما أمكن إعلاء المنافسات القائمة بين الدول العربية التى كانت تستهلك طاقاتها الشكوك المتبادلة . وفى فبراير ١٩٤٣ أعلن إيدن فى البرلمان أن «الحكومة البريطانية ستنظر بعين العطف إلى أى خطوة يخطوها العرب نحو تشجيع الوحده الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية» . وكان الأمير عبد الله حاكم شرق الأردن قد حاول التباحث مع الإنجليز فى عام ١٩٤٠ حول تحقيق مشروع توحيد سوريا الجغرافية تحت حكمه ، إلا أن الوزير البريطانى فى الشرق الأوسط ـ أوليفر ليتلتون ـ حذره من القيام بأى نشاط حول هذا المشروع إلى أن تنتهى الحرب وتستقر الأوضاع فى العالم . ولكنه انتهز التصريح الذى أدلى به إيدن فى عام ١٩٤١ وأرسل له فى ٢ يولية ١٩٤١ مذكرة يطلب فيها تحقيق وحدة أقطار سوريا الكبرى . وفى أوائل عام ١٩٤٢ عبر السياسى العراقى نورى السعيد عن وجهات نظره الخاصة بالوحده العربية ـ كتابة ـ فى مذكرة تقدم بها إلى وزير الدولة البريطانى فى الشرق الأوسط ـ رتشارد كيسى ،

وكان عنوان هذه المذكرة هو « استقلال العرب ووحدتهم » . وكانت خطة نورى السعيد تتضمن مرحلتين :

أولا : توحيد سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن فى دولة واحدة يقرر الشعب ذاته شكلها سواء أكان ملكيا أم جمهوريا ، متحدًا أو اتحاديا ، وإعطاء ما يشبه الاستقلال الذاتى ، تحت ضمانات دولية ، للأقلية اليهودية فى فلسطين والمسيحية فى لبنان .

ثانيًا : وما أن يتم توحيد سوريا الكبرى حتى تنضم إلى العراق فى جامعة عربية تنضم إليها الدول العربية فيما بعد بمحض إرادتها . ويدير شئون الجامعة مجلس تختاره الدول الأعضاء ويرأسه أحد حكامها « بشرط أن يجرى اختياره بطريقة تقبلها الدول المعنية » . ويكون المجلس مسئولاً عن الدفاع والشئون الخارجية والعملة والمواصلات والجمارك وحماية الأقليات .

وعلى حين أن مشروع نورى السعيد كان يتضمن ارتباط العراق وسوريا برابطة « هلال خصيب » يتسع فيشمل دولا عربية أخرى فى نهاية الأمر ، فقد أرسل الأمير عبد الله فى عام ١٩٤٢ مذكرة سياسية إلى الحكومة البريطانية بشأن « حل المسألة السورية بوجه خاص والمسألة العربية بوجه عام » وطالب بأن ينفذ فورًا أحد المشروعين الآتيين :

أولا : مشروع الوحدة السورية (الدولة السورية الموحدة) والاتحاد العربى ـ ويتضمن الاعتراف باستقلال الدولة السورية الموحدة التى تضم سوريا وشرق الأردن وفلسطين ولبنان ، وبعد قيام الدولة السورية الموحدة يتم الانتقال إلى إعلان قيام اتحاد عربى تعاهدى يتألف من سوريا والعراق (الهلال الخصيب) دون أن تقام أية عوائق فى سبيل انضمام الدول العربية الأخرى إليه .

ثانيًا : مشروع الدولة السورية الاتحادية والاتحاد العربى ، وذلك فى حالة عدم قيام الدولة السورية الموحدة

ويتضح من مشروع الأمير عبد الله أن الوحدة العربية فى نظره كانت تتضمن توحيد أقسام سوريا الأربعة تحت زعامته ، وحل مشكلة يهود فلسطين بمنحهم الاستقلال الذاتى الإدارى ، فإذا ما تعذر توحيد بلاد الشام الجغرافية فيمكن البدء بتوحيد سوريا وشرق الأردن ، مع انضمام فلسطين ولبنان فيما بعد لتشكيل اتحاد على نمط الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السويسرى .

وقد لعب مشروعا سوريا الكبرى والهلال الخصيب[1] دورًا هاما فى مشاورات الوحدة العربية وشغلا أذهان الزعماء العرب ، وذلك بسبب مقاومة كل من الملك عبد العزيز آل سعود ــ العدو التقليدى للهاشميين ــ لها ، وكذلك الحال بالنسبة إلى الساسة السوريين واللبنانيين ، مما جعل التسوية الأخيرة فى خدمة السياسة الفردية لكل دولة من دول الجامعة ، خاصة وأن العرب كانوا يعتبرون الأمير (الملك فيما بعد) عبد الله ألعوبة فى يد بريطانيا ولا يطمئنون إلى محاولات التوحيد الصادرة عنه . ولكن ربما كان من أهم نتائج قيام الجامعة العربية توجيه ضربة قاضية لمشروعات الوحدة العربية المقتصرة على المشرق العربى ــ فقد عبر ميثاق الجامعة الموقع فى عام ١٩٤٥ عن قيام ارتباط بين دول ذات سيادة تلتف حول « الأخت الكبرى » مصر . فالضمانات الواردة فى الميثاق حول سيادة كل أعضاء الجامعة (سوريا ــ العراق ــ لبنان ــ شرق الأردن ــ مصر السعودية ــ اليمن) قد شلت أى محاولة من جانب العراق وشرق الأردن للاندماج مع سوريا أو لتغيير شكل حكومتها من جمهورية إلى ملكية . فما أن دخلت مصر عضوية الأسرة العربية حتى بادرت إلى إدراك أن مصلحتها تقتضى حصار الهاشميين والحيلولة دون ظهور كتلة إقليمية من القوة بحيث تسعى إلى تحديها فى المشرق العربى ، والمحافظة على الأوضاع القائمة : أى وجود دول وطنية صغيرة تدور فى فلك القاهرة. وكان حجر الأساس فى سياستها الخاصة بالمشرق العربى هو الحيلولة دون وقوع سوريا تحت طائلة نفوذ بغداد أو عمان ، خاصة وأن الملك فاروق كان يتطلع إلى زعامة العرب وتكريس سيطرة مصر على الجامعة العربية ويرى فى تحقيق مشروعات الهاشميين خطرًا على طموحاته وعلى زعامة بلاده للوطن العربى . وكان الأمير (الملك) عبد الله يمقت أول أمين عام للجامعة العربية ــ عبد الرحمن عزام ــ ويرى أنه لن يتردد فى تحطيم كل ما قد يعترض سبيله خدمة لمصلحة وطنه مصر وأنه كان يدير شئون الجامعة وفقًا لما تمليه هذه المصلحة ويميل إلى وجوب إخضاع مصالح العرب لمصلحة مصر حتى وإن اقتضى الأمر تشجيع الانقسامات العربية . هذا إلى أن الملك فاروق قد وثق علاقاته بابن سعود وشكرى القوتلى واستطاع أن يشكل داخل الجامعة العربية جبهة مناوئة للهاشميين[2] . وكان لعزام تأثير قوى على الملك فاروق ، بحيث أقنعه بتبنى حلم إعادة بناء الإمبراطورية العربية القديمة بحيث لا تقتصر على آسيا العربية بل تضم كل الشمال

---

(١) راجع بحثنا عن « **مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية** » حوليات كلية الآداب ــ جامعة الكويت ــ الرسالة الثالثة والعشرون ــ الحولية الخامسة (١٩٨٤ م ــ ١٤٠٤ هـ)

(٢) **مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية** .

الإفريقى وبأن إخراج القوات البريطانية من مصر وإفشال قيام حلف عسكرى بين البلدين يرتبطان بتحقيق هذا الحلم الإمبراطورى. وقد سخر عزام مركزه باعتباره أمينًا عاما للجامعة العربية لإقناع الدول العربية بمساندة أمانى مصر الوطنية الخاصة بجلاء القوات البريطانية عن أراضيها[١] وتوحيد مصر والسودان فيما عرف باسم وحدة وادى النيل ، ومعنى ذلك تسخير الجامعة العربية لإفشال المشروعات البريطانية فى الشرق الأوسط . حقيقة لقد سعت بريطانيا إلى ضم مصر الى منظمة عربية إقليمية مما يمكنها من السيطرة على المنطقة ككل ، إلا أنها ما لبثت أن واجهت منافسًا لنفوذها فى المنطقة ـ إذ بدلاً من ان تصبح الجامعة العربية أداة للسيطرة البريطانية نجدها تتحول إلى إداة للنفوذ المصرى . وليس صحيحًا ما يقال من أن بريطانيا هى التى تبنت إنشاء الجامعة العربية أو إن كان نفوذها قد لعب دوره فى اتخاذ الجامعة شكلها الأخير ويمكن أن يقال إن الضغط البريطانى هو الذى جعل قادة سوريا والعراق يخلعون الزعامة على مصر على اعتبار أن ذلك هو الثمن الذى كان يجب دفعه لإغراء مصر بدخول الجامعة[٢] . وإن كانت مصر ، وقد انعقدت لها ألوية الزعامة ، قد سعت إلى طرد الإنجليز من أراضيها ونشر نفوذها هى فى الشرق الأوسط[٣]

ولقد أدرك بيفن مدى أهمية علاقات بريطانيا الإمبراطورية فى آسيا بالنسبة إلى اقتصادها وذلك بحكم أن الاقتصاد البريطانى وأجور العمال الإنجليز كانت تتصل اتصالاً وثيقًا بضمان الحصول على نفط الشرق الأوسط وتأمين المواصلات عبر قناة السويس وحمايتها من الخطر الروسى . ولهذا وقع على عاتق حكومة العمال عبء إعادة تنظيم سياسة بريطانيا فى الشرق الأوسط على ضوء العداء الروسى واحتمال فقد الاحتياطى البشرى الهندى ونزوع دول الشرق الأوسط إلى تحقيق استقلالها ـ ومن هنا كان لابد من مساندة توحيد العرب باعتباره أساسًا محتملاً للصداقة مع بريطانيا وخلق جدار منيع لمواجهة الخطر الروسى مع محاولة جعل الجامعة العربية بديلاً للحاميات البريطانية التى تتكلف كثيرًا من النفقات . وفى أكتوبر ١٩٤٦ عقد بيفن مؤتمرًا واسع النطاق حضره الجنرالات والدبلوماسيون والمستشارون العاملون فى حقل

---

(1) F.O. 141/1090, Campbell to F.O. dated 16-5-46 and F.O. 141/1173 from campbell to F.O. dated 8-2-47

بريطانيا هى التى تبنت إنشاء الجامعة العربية . وإن يكن نفوذها قد لعب دوره فى إتخاذ الجامعة شكلها الأخير ويمكن أن يقال أن

(2) Patrick Seale, **The Struggle for Syria** ,pp. 20ff.

(3) Howard Sachar, **Europe leaves the Middle East**, pp. 403-4.

الشرق الأوسط وبلغ الحضور أن ثمة تغييرًا فى خطط بريطانيا الإمبراطورية يقتضى سحب القسط الأكبر من القوات البريطانية من الأراضى العربية فى مقابل أن توقع الدول العربية معاهدات تضمن للقوات البريطانية العودة فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم . ولما كانت بريطانيا المفلسة لا تستطيع أن تقدم أموالاً أو أسلحة خشية أن تستعمل هذه الأخيرة فى فلسطين ، فقد أعلن بيفن للمؤتمر أن حكومة العمال كانت تفكر فى دعم الخبرة التقنية اللازمة لرفع مستوى معيشة سكان منطقة الشرق الأوسط . فلقد كان يود أن يطبق نظمه الاشتراكية على السياسة الخارجية ــ وفى تصريح كان قد أدلى به فى ٢٠ سبتمبر ١٩٤٥ ذكر أن سياسة بريطانيا الخارجية ستتجه « إلى تقوية علاقاتها مع بلدان الشرق الأوسط على أساس التعاون المتبادل وتعزيز رخاء سكانه الاجتماعى والاقتصادى » . لهذا استبدل بمركز تموين الشرق الأوسط فى أواخر ١٩٤٥ مكتبا جديدًا اسمه مكتب الشرق الأوسط وأعلن أن تجربة فترة الحرب الخاصة بتوفير المساعدة التقنية للمنطقة ستستمر من خلال هذا المكتب . إلا أن المنافسات والمنازعات بين الدول العربية وتحدى مصر للسيطرة البريطانية ما لبثت أن قضت على هذه الأحلام، وإن كانت وزارة العمال قد أبدت كل الدلالات على رغبتها فى التمسك بالمواقع البريطانية التقليدية التى جعلت بريطانيا تنفرد بالهيمنة على شئون الشرق الأوسط[١] . لهذا اشتدت مقاومة بريطانية لمحاولات السوفيت الخاصة بالحصول على موطئ قدم فى المنطقة ، كما أبدت سخطها على التصريحات العلنية والإجراءات الأمريكية المتصلة بالمشكلة الفلسطينية والتى أثارت سخط العرب على الغرب .

فقد تطرقت الحرب الباردة إلى الشرق الأوسط فى أعقاب الحرب العالمية الثانية بعد أن أحس الاتحاد السوفيتى بضعف بريطانيا وفرنسا فى المنطقة وهو الضعف الذى شجعه على أن يبنى استراتيجيته على أساس القضاء على المصالح المقررة للدولتين فى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية ، والحيلولة دون تدخل الولايات المتحدة فى شئون المنطقة . لهذا ناصرت موسكو كل محاولة تسعى إلى إسراع خطى انسحاب بريطانيا وفرنسا وعزل الولايات المتحدة ، خاصة وأن الاتحاد السوفيتى كان يدرك أنه لا يمكن أن يصبح عاملاً فعالا فى شئون الشرق الأوسط بمراقبة شئونه من بعيد ، ومن ثم استعداد موسكو لاتباع سياسة إيجابية فى

(١) وصف بيفن منطقة الشرق الأوسط فى عام ١٩٤٥ بأنها « القصبة الهوائية » بالنسبة إلى الإمبراطورية البريطانية .
E.A. Speiser, **The United States and the Near East,** p.170.

المنطقة بالضغط على أطرافها لا بالمواجهة ـ ومن ثم مطالبة الاتحاد السوفيتي بالوصاية على ليبيا ومما طلتة فى سحب قواته من إيران . وهذا العامل الروسى كان من وراء تفكير حكومة العمال فى ربط المشرق العربى بسلسلة مترابطة من معاهدات الدفاع الثنائية ، خاصة وقد بدا أن الجامعة العربية الوليدة لا توفر أداة فعالة لمواجهة الخطر الروسى وأن مصر كانت تصر على جلاء القوات البريطانية عن أراضيها .

ولما كانت قاعدة قناة السويس الضخمة هى الركيزة الأسياسية لوضع بريطانيا الإستراتيجى فى الشرق الأوسط ، فقد حظيت مصر بنصيب الأسد فى اهتمام الدوائر العسكرية البريطانية بالمحافظة بشكل أو آخر على تسهيلات استراتيجية فى البلاد . وقد أوضح بيفن تصوره لخطة الدفاع عن الشرق الأوسط على الوجه التالى[1] : يجب تصور الدفاع عن الشرق الأوسط فى إطار مشترك يؤكد المسئوليات المشتركة لكل دول الشرق الأوسط فى أن يلعب كل منها دوره فى التصور الإستراتيجى بما يتناسب مع وضعه . ولكن حتى نكون على يقين فيما يتصل بأى تسهيلات محددة نحتاجها وبأى خدمات محددة تقدمها كل دولة على حدة ، فمن الواجب أن تنص على ذلك إتفاقية ملزمة بين المملكة المتحدة والدولة المعنية . وقد لا يتحمس العرب إلا لخطة دفاع مشترك ضخمة وفعالة تعقد بين الدول العربية مجتمعة وبين المملكة المتحدة . إلا أننا نخشى ألا تتمخض المفاوضات الجماعية عن شىء . ونحن لا نرغب فى التفاوض مع الجامعة العربية من هذا المنطلق ، فهى منقسمة على نفسها فيما يتعلق بالشئون العربية العامة باستثناء ما يتعلق منها بمصر وفلسطين . ونحن غير متحمسين لعمل شىء من شأنه أن يؤدى إلى استدامة وجود هذه الجامعة . يضاف إلى ذلك أن الشعور القومى العربى سيؤثر فى أى نوع من المفاوضات المشتركة وستشعر الدول الصديقة بأنها ملزمة ، لمسائل تتصل بالكبرياء ، بأن تتخذ منا موقفاً تحدده الأغلبية أو أقوى الدول سياسيا . أما الدول الساعية إلى التهرب من مسؤلياتها أو التى قد نطالبها بتسهيلات خاصة ... فبإمكانها رفض مطالبنا بأن تذهب إلى أن نظام الدفاع المشترك يجُبّ الترتيبات الفردية . وحتى يحين وقت حسم المسألة الفلسطينية فمن المحتمل ألا يمكننا إجراء محادثات دفاع مع العرب دون مساس بموقفنا المحايد بين العرب واليهود » . وفى يونيو ١٩٤٦ أشارت لجنة الدفاع بمجلس الوزراء البريطانى إلى أن أدنى متطلبات بريطانيا العسكرية

(1) F.O.. 141/ 1170, no. 2003, F.O. to Cairo, dated 29-10-47.

فى أوقات السلم ، وهى المتطلبات التى تمكنها من أداء مهامها وقت الحرب ، هى كالآتى [1]

(ا) مصر : فى حالة جلاء القوات البريطانية عن مصر ستحتاج بريطانيا إلى ضمان فعال بأن يطور المصريون ويصونوا القواعد البحرية والعسكرية والجوية والتسهيلات وتخزين العتاد وأن يضعوها تحت تصرف بريطانيا بمجرد ظهور حالة طارئة .

(ب) فلسطين : يجب الاحتفاظ بحق وضع أى قوات يُرى لزومها فى فلسطين وأن تكون لبريطانيا السيطرة التامة على تنظيم الدفاع عن هذه المنطقة .

(جـ) برقة : تزداد أهمية برقة فى أوقات السلم نظرًا للانسحاب المقترح للقوات البريطانية من مصر ، بحيث ستحتاج القيادة البريطانية إلى أن تضع فيها نواة قوة للدفاع عن مواصلات بريطانيا البحرية والجوية فى شرقى البحر المتوسط ومؤنًا وعتادًا معينا وجزءًا من قوات قاذفاتها الاستراتيجية ويحتمل جزءًا من احتياطيها الاستراتيجى .

(د) شرق إفريقيا ......

(هـ) مقر القياد : سيتطلب الأمر مركز قيادة مشتركا ــ وإذا لم يمكن وضعه فى مصر ففلسطين هى أحسن بديل فى الشرق الأوسط .

(و) المؤن النفطية : ترى اللجنة أنه نظرًا لاعتماد بريطانيا على نفط الشرق الأوسط وعدم استطاعتها أن توفر للمنطقة الدفاع الكامل فمن المهم جدا :

١ ــ ربط الولايات المتحده بالدفاع عن المناطق المنتجة للبترول .

٢ ــ البحث عن احتمال الحصول على النفط وبناء مصاف كافية فى مناطق شرق أوسطية أقل عرضة للهجوم .

(ز) الدول العربية : تحتاج كل متطلبات بريطانيا الدفاعية فى الشرق الأوسط ، بما فى ذلك المحافظة على مؤنها النفطية ، إلى أن يكون من الملامح الأسساسية لسياستها المحافظة على تعاون الدول العربية .

---

(1) **Cab.p.** 21/ 2086- D.O. (46) 80, dated 18-6-46, copy 46 (Cabinet: Defence Committee: British Strategic Requirements in the Middle East - Report by the Chiefs of Staff).

أما رؤساء الأركان البريطانيون فقد كانوا يعلقون أهمية الشرق الأوسط على العوامل الآتية :[١]

١ ـ الحيلولة دون إلحاق الضرر بأمن المملكة المتحدة والمناطق الرئيسية الأخرى المساندة فى الكومنولث والمواصلات التى تربط بينهما .

٢ ـ الحصول على القواعد الجوية اللازمة للقيام بهجوم على مناطق العدو الحيوية .

٣ ـ ضمان حصول بريطانيا على إمداداتها النفطية .

٤ ـ حرمان روسيا من وسائل ضمان أمن جناحها الأضعف ومن إقامة قاعدة قوية تمكنها من توسيع نطاق عدوانها صوب مناطق مساندة بريطانيا الرئيسية ومواصلاتها .

وقد رأى رؤساء الأركان أن مصر وفلسطين لازمتان للدفاع عن الشرق الأوسط فى حالة الحرب وأنه لا يمكن تحقيق الدفاع عن مصر بشكل فعال من أراضيها وحدها على اعتبار أن الدفاع عنها يستلزم السيطرة على فلسطين ووضع قوات ومنشئات معينة فيها ، فى حين أن القوات العاملة فى فلسطين تحتاج إلى مصر باعتبارها قاعدة التموين المتقدمة . ولهذا رأى رؤساء الأركان أن كلا من مصر وفلسطين لازمة للأخرى ، وأن فلسطين ذات أهمية إضافية بسبب وجود مصافى النفط ونهايات خطوطه فى أراضيها ، بالإضافة إلى أهمية موقعها بالنسبة إلى المواصلات البريطانية فى الشرق الأوسط . وقد لخصت هيئة التخطيط المشتركة (لجنة رؤساء الأركان) فى ٢٦ سبتمبر ١٩٤٧ متطلبات بريطانيا الاستراتيجية فى الشرق الأوسط على الوجه التالى[٢] :

١ ـ الحصول على كامل الحقوق العسكرية فى المنطقة بهدف تنظيم الدفاع .
٢ ـ قدرة بريطانيا على أن تضع فى فلسطين القوات التى تستلزمها مصالح الدفاع .
٣ ـ الحصول على كامل الحرية فى التحرك فى فلسطين .
٤ ـ أوضاع مناسبة تؤكد حرية تدفق النفط إلى نهايات خطوطه الواقعة على البحر المتوسط .

---

(١) الوثيقة السابقة .

(٢) نفس الملف السابق ـ تقرير هيئة التخطيط المشتركة (لجنة رؤساء الأركان) بتاريخ ٢٦ سبتمبر ١٩٤٧ ـ أيضا نفس الملف نسخة رقم ١٧ بنفس التاريخ .

إلا أن خطط بريطانيا الإستراتيجية فى الشرق الأوسط كانت عرضة للتهديد بسبب تطورات المشكلة الفلسطينية وإصرار المصريين على جلاء القوات البريطانية وتعديل معاهدة ١٩٣٦ . وحين أحيا أتلى لجنة مجلس الوزراء الخاصة بفلسطين فإنها غرقت من جديد فى مناقشات « استراتيجية » . وقد تنبأ وزير الدولة البريطانى فى القاهرة بأن الوجود البريطانى فى الشرق الأوسط سوف يعتمد على أربع مناطق استراتيجية : مصر وفلسطين وشرق الأردن والعراق وبأن هذا يتعارض مع تقسيم فلسطين التى هى المنطقة الوحيدة (إلى جانب قبرص) التى يمكن لبريطانيا أن تحتفظ فيها بالسيطرة الإدارية المطلقة وبتسهيلات لا حدود لها فى أوقات السلم . كما رئى أن ترتكز العلاقات مع دول عربية أخرى ذات سيادة على معاهدات دفاع مشترك تبقى فيها القوات البريطانية بعيدة عن الأنظار وأن تبقى فلسطين تحت إشراف بريطانيا وحدها . ولهذا عارضت اللجنة التقسيم ـ وبالتالى فحين وافق رؤساء الأركان فى مايو ١٩٤٦ على إعطاء الأولوية لوجهة النظر السياسية والتسليم باحتمال انسحاب القوات البريطانية من مصر ، فإنهم كانوا على يقين من وجود قواعد بديلة فى الشرق الأوسط ومن أن فلسطين قد قيض لها أن تصبح أحد البديلين الرئيسيين لقناة السويس .

ورغم تصريح بيفن فى مجلس العموم (أغسطس ١٩٤٥) بأن مسألة إعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ ستكون موضع بحث الحكومة البريطانية فى الوقت المناسب بروح الصداقة وتقدير المصالح المشتركة ، إلا أن مصر بادرت بإرسال مذكرة فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ تطلب فيها من الحكومة البريطانية إعادة النظر فى علاقتهما المتبادلة على أساس أن معاهدة ١٩٣٦ قد أمضيت فى إبان أزمة دولية ولم تقبلها مصر إلا تحت وطأة الظروف . وقد جاء فى رد الحكومة البريطانية أن سياستها هى أن « تدعم بروح من الصراحة والود التعاون الوثيق الذى حققته مصر ومجموعة الأمم البريطانية والإمبراطورية فى أثناء الحرب ... وأن تقيم هذا التعاون على أساس المشاركة الحرة بين ندين للدفاع عن مصالحهما ومع احترام استقلال مصر وسيادتها احتراما تامًا » . وفى ٧ مارس ١٩٤٦ بدأت المفاوضات بين الجانبين ، واقترحت الحكومة البريطانية أن تسحب من الأراضى المصرية كل القوات البريطانية بحرية وجوية وبرية وأن تحدد بالمفاوضة أدوار وتاريخ إجراء هذا السحب والإجراءات التى تقوم بها الحكومة المصرية وتجعل فى حيز الإمكان تبادل المساعدة فى حالة الحرب والتهديد بخطر الحرب الداهم طبقًا للمحالفة . وتقدم وفد التفاوض المصرى بمقترحاته التى كانت كالآتى :

١ ـ يشارك الوفد البريطانى رأيه فى أن المعاهدة الجديدة يجب أن تكون اتفاقا على تبادل المعونة فى نطاق الأمم المتحدة .

٢ ـ يجب أن تكون المعاهدة اتفاقا بين دولتين متساويتين تمامًا فى السيادة .

٣ ـ أن هدف المعاهدة الجديدة هو التعاون المشترك ضد كل اعتداء مسلح إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لصون السلام والأمن الدوليين .

٤ ـ أن تتجنب المعاهدة كل نص يمكن أن يؤول على أنه يدل على نية بريطانيا فى التدخل فى شئون مصر .

٥ ـ تتكفل مصر وحدها بقواعد إدارية تشمل مطارات ومنشئات للدفاع البحرى والبرى والجوى .

٦ ـ يوافق الوفد المصرى على قيام تعاون وثيق بين هيئتى أركان حرب الدولتين بشرط ألا تتضمن المعاهدة أية إشارة إلى استخدام الحكومة لخبراء فنيين فى الشئون العسكرية من البريطانيين .

وفى المراحل الاولى من المفاوضات تدخلت الولايات المتحدة التى أبدت اهتمامها « بكافة مسائل الدفاع عن الشرق الأوسط وأمن البلاد العربية » وبنجاح المفاوضات وأملها « أنه مازال ممكنا أن تنهى بطريقة تكفل لمصر الضمانات المرضية لسيادتها التامة دون أن تخاطر فى سبيل ذلك بالقضاء على أمن الشرق الأوسط أو تضعف الدفاع عن هذه المنطقة ضد اعتداء محتمل الوقوع » .[1] وكانت النقاط الرئيسية قيد البحث هى جلاء القوات البريطانية وإدارة قناة السويس بالإضافة إلى مستقبل السودان . وقد قبلت الحكومة البريطانية بالفعل مبدأ الجلاء عن مصر وقناة السويس ، ووافقت على أن يتم الجلاء عن القاهرة والإسكندرية فى عام ١٩٤٧ وعن قناة السويس فى عام ١٩٤٩ . وفى مايو ١٩٤٦ أبلغ أتلى البرلمان بأن حكومته وافقت على سحب قواتها من مصر بالتدريج وإن كان هذا الإنسحاب يتوقف على موافقة مصر على التفاوض حول معاهدة تحالف جديدة من شأنها أن تجعل بريطانيا تشترك فى المسئولية زمن الحرب أو خطر الحرب للدفاع عن مصر وقناة السويس وتضمن للحكومة البريطانية

---

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى : **العلاقات المصرية ـ البريطانية** ، ١٩٣٦ ـ ١٩٥٦ ، ص ٦١

« التسهيلات التى ستتيح لها القيام بذلك » . وأشار أتلى إلى أن حكومته ستتمسك فى حالة فشل المفاوضات بمعاهدة ١٩٣٦ التى كان أجلها ينتهى فى عام ١٩٥٦ . ومما يجدر ذكره أن أتلى قد أثبت فى كثير من المناسبات خلال الفترة الممتدة فيما بين سبتمبر ١٩٤٥ ويناير ١٩٤٧ أنه كان يشك فى جدوى استراتيجية تشمل منطقة البحر المتوسط وأنه كان يعتقد بأن على بريطانيا أن تنسحب من الشرق الأوسط وتقيم خطًا دفاعيًا عبر إفريقيا يمتد من لاجوس إلى كينيا ، فى حين أبدى آخرون قلقهم من أن يكون لفقد المنشئات العسكرية والتسهيلات الإستراتيجية فى الهند أثر سلبى بالنسبة إلى قاعدة القناة التى تزايدت الشكوك فى قيمتها نتيجة للعدد الكبير من القوات المرصودة للدفاع عنها . وحين عرضت الحكومة البريطانية الانسحاب من مصر فى مايو ١٩٤٦ كان قد استقر رأيها على بديلين محتملين فى فلسطين وكينيا . وبرغم عدم استقرار أوضاع فلسطين فقد بدأ الجيش فى نقل الذخيرة والعتاد إليها من مصر، وإن كانت هذه الاجراءات قد توقفت فيما بعد نتيجة لقرار إنهاء الانتداب الذى اتخذ فى سبتمبر ١٩٤٧ ، وحينئذ استقر رأى الحكومة البريطانية على كينيا[1] .

وفى تلك الأثناء أبلغ بيفن (يناير ١٩٤٦) الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن حكومته « ستتخذ فى المستقبل القريب خطوات لجعل ... (شرق الأردن) دولة مستقلة ذات سيادة » . وبعد ذلك بشهرين وقعت معاهدة مع الأردن على نمط المعاهدة المصرية البريطانية الموقعة فى عام ١٩٣٦ والبريطانية ـ العراقية الموقعة فى عام ١٩٣٠ ، وعلى حين أن المعاهدة الموقعة بين بريطانيا وشرق الأردن فى عام ١٩٢٨ نصت على أن يسترشد الأمير عبد الله بنصيحة بريطانيا فى كل المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية والمال والتغيير الدستورى وعلى أن تساعده بريطانيا فى الدفاع عن البلاد وتقدم معونات لقوة الحدود الأردنية وتغطى أى عجز فى ميزانية الحكومة ، فقد نصت المعاهدة الموقعة بين الطرفين فى عام ١٩٤٦ على الاعتراف بشرق الأردن باعتبارها دولة مستقلة واتفق الطرفان على تبادل التمثيل الدبلوماسى . فى حين خلع الدفاع عن البلاد والمحافظة على النظام فيها على (الملك) عبد الله باعتباره حاكمًا مستقلا . وقد كان التغيير فى وضع الأردن شكليا إلى أقصى حد ـ إذ أن جوهر المعاهدة الجديدة كان يتضمن أن يعمل مستشارون وخبراء انجليز فى الحكومة الأردنية وأن يشرفوا على تشغيل تسهيلات مواصلات شرق الأردن ، كما تضمن أولوية بريطانيا فى الحصول على الامتيازات . وأهم من هذا أن

---

(1) Philip Darby, **British Defence Policy east of Suez 1947-1968,** p.36.

المعاهدة نصت على « التعاون فى الدفاع المشترك » فى حالة الحرب أو التهديد بالحرب وعلى أن يُسمح للقوات البريطانية بالبقاء فى الأراضى الأردنية وقت السلم والحرب على حد سواء ، فى حين يقوم الضباط البريطانيون بمواصلة تدريب الجيش الأردنى الذى كان يتلقى معونة من الحكومة البريطانية . وقد عدلت هذه المعاهدة بعد سنتين[١] ، بحيث نص التعديل على تحديد تحريك القوات البرية والجوية البريطانية فى حالة السلم . ولهذا كله اعتبر العرب عبد الله ألعوبة بريطانية ولم يطمئنوا إلى محاولات توحيد العرب التى كان يتبناها .

إلا أن المزايا العسكرية التى حصلت عليها بريطانيا فى شرق الأردن لم توازن احتمال انسحابها من مصر والعراق ، الأمر الذى زاد فى أهمية فلسطين الاستراتيجية بحيث كان يتسنى لبريطانيا أن تستبدل ميناء حيفا بميناء الإسكندرية ، فى حين توفر السيطرة على النقب لبريطانيا السيطرة على الجناح الشمالى لقناة السويس . ومما يدل على عدم رغبة بريطانيا فى التخلى عن فلسطين فى ذلك الوقت بناء معسكر حربى كبير ودائم فى منطقة غزة والقرار الخاص ببناء خط أنابيب جديد ــ تزيد طاقته بمقدار ٦٠٪ عن الخط الموجود بالفعل ــ من حقول النفط العراقية إلى حيفا[٢]

وفى تلك الأثناء كان أعضاء الوفدين المصرى والبريطانى يدرسون مسألة تنسيق الإجراءات الدفاعية المشتركة التى تتخذها الحكومتان فى حالة الطوارئ . وقد ثبت أن هذه المسألة كانت من العقبات الرئيسية التى اعترضت نجاح مفاوضات صدقى ــ بيفن : فقد اقترح الجانب البريطانى ضرورة إنشاء دفاع مشترك مما غطى على أهمية سحب القوات البريطانية من الإسكندرية والقاهرة . فحين طالب المفاوضون المصريون بالجلاء حاول المستشارون العسكريون البريطانيون أن ينبهوهم إلى أن الضغط السوفيتى على إيران وتركيا واليونان يهدد

---

(١) اعترض الاتحاد السوفيتى على عضوية شرق الأردن فى الأمم المتحدة ، مما جعل عبد الله يطالب بتعديل الملحق العسكرى الذى احتوت عليه معاهدة ١٩٤٦ . وذلك على اعتبار أن الصحافة قد أشارت إلى أن من الأسباب التى قدمها الروس لرفض طلب شرق الأردن الالتحاق بالمنظمة الدولية الامتيازات التى حصل عليها الجيش البريطانى فى الأراضى الأردنية . لهذا طالب عبد الله بيفن بتغيير الفقرة الواردة فى الملحق التى نصت على وجود القوات المسلحة البريطانية فى شرق الأردن بفقرة أخرى تتعلق بالدفاع المشترك ، ولم يمانع فى أن يكون التعديل فى الشكل لا فى الجوهر
F.O. 816/110, P. Gorden to Kirkbride, d. 7-7-47
وقد ألحقت بهذه الرسالة رسالة أخرى من عبد الله إلى كيراكبرايد بتاريخ ٥/ ٧/١٩٤٧ .

(2) Horewitz, **The Struggle for Palestine**, p.248.

سلامة الشرق الأوسط برمته ، وأكدوا الأهمية الحيوية لقاعدة الدفاع عن الشرق الأوسط المرتكزة على المنشئات والمواصلات الحربية الموجودة فى مصر السفلى وماتحتويه من أعداد وفيرة من العمال المدربين وغير المدربين . وعلى حين أن المفاوضين المصريين كانوا يتجهون إلى قصر الدفاع المشترك على حالة الاعتداء على مصر وإحدى جاراتها المباشرة سعى الإنجليز إلى أن يشمل الدفاع المشترك بلدان الشرق الأوسط التى تهددها ظروف الحرب الباردة أكثر من غيرها ـ أى إيران وتركيا واليونان ـ بمعنى أن يكون التحالف فى نطاق أوسع ، وأشاروا إلى ضرورة استتباب السلام فى البلدان المجاورة لمصر والشرق الأوسط بمعنى فهم منه الجانب المصرى أن المرغوب فيه هو ايجاد قاعدة تتولى منها بريطانيا وقت العدوان حماية مصر والبلدان المجاورة والشرق الأوسط . ونحن نستنتج من نص المشروع الإنجليزى أن أى عدوان يحدث فى الشرق الأوسط كان من شأنه أن يجعل مصر تتحول بصورة آلية إلى قاعدة حربية ويكون من حق الحكومة البريطانية أن تطالب بإعلان الأحكام العرفية وإصدار التشريعات الاستثنائية لحماية ظهر الحلفاء .

وكانت حكومة العمال خلال هذه المفاوضات تواجه ضغطًا من جانب حزب المحافظين فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة المصرية تواجه ضغط المعارضة ومزايداتها . فالمحافظون كانوا يخشون التهديد السوفيتى ويصرون على أن تنتزع بريطانيا فى المعاهدة الجديدة حقوقًا تمكنها من الدفاع عن قناة السويس فى حين طالبت المعارضة المصرية بالجلاء التام ووحدة وادى النيل . لهذا لم يتسنَّ سوى التسليم بجلاء القوات البريطانية وبقاء هيئة دفاع مشترك تقرر الإجراءات العسكرية الواجب اتخاذها فى ضوء أى أزمة طارئة . ولقى هذا الاتجاه معارضة شديدة من جانب كل من ونستون تشرشل وأنتونى إيدن ــ فقد ذهب تشرشل إلى أن المصريين لن يسمحوا بعودة القوات البريطانية وبأن أى محاولة بريطانية للعودة من جديد ستعتبر عملاً عدائيا ، على اعتبار أن المصريين سيرفضون فى هذه الحالة السماح للإنجليز بالعودة مما يرغم بريطانيا على اللجوء إلى القوة المسلحة ، وبالتالى كان المتشددون الإنجليز ينادون ببقاء القوات البريطانية فى مصر رغم أنف المصريين وبأن يكون ذلك فى إطار الحق القانونى . وهكذا كان الإنجليز يضعون خططهم دون مراعاة لمشاعر المصريين فى الوقت الذى تعدلت فيه الظروف نتيجة للحرب العالمية الثانية التى قضت على الخطر الفاشى الذى كان يتهدد مصر ويسوغ لبريطانيا الظهور بمظهر الحليف المرغوب فيه : أما المصريون فقد رأوا أن الإنجليز والأمريكان يخشون الاتحاد

السوفيتى فى الوقت الذى لم يشاهدوا هم فيه جنديا سوفيتيا أو تعرضوا لأى عدوان من جانب الاتحاد السوفيتى ، وكانت الشيوعية بالنسبة إليهم مسألة سياسية لا حربية ، ولهذا فسروا المحاولات البريطانية لاستدامة القواعد العسكرية والنصوص العسكرية فى المعاهدات على أنها تعنى مساندة الصهيونية ضد العرب لا مساعدة العرب ضد العدوان الخارجى[1] .

والجدير بالذكر أن إسماعيل صدقى رئيس الوزراء المصرى الذى كان يفاوض الإنجليز لوح لبريطانيا بأنه على استعداد لمساعدتها بصدد فلسطين فى مقابل تقديمها تنازلات فيما يتعلق بمفاوضات المعاهدة . فقد كان صدقى من أنصار التقسيم ، وتوقعت الدوائر البريطانية احتمال إمكانه أن يضم إلى صفه العدد الكافى من أعضاء الجامعة العربية لمساندته فى التوصل إلى حل وسط على أساس التقسيم ولو أن ذلك كان كفيلا بتصاعد الاتهامات بالخيانة من جانب المتطرفين ورجال المعارضة[2] . ورغم تأكد صدقى من رفض عرب فلسطين للتقسيم ومن أن مذكرة عرضت على مجلس الوزراء البريطانى أشارت إلى أن التقسيم لن يكون نهائيًا إذا ما قبل به اليهود على اعتبار أنه « لا يوجد صهيونى مستعد للتخلى عن هدف استيلاء اليهود على كل من فلسطين الشرقية والغربية » ، فإنه كان يرى أن عدم التوصل إلى حل من شأنه أن يجعل من فلسطين بؤرة لانتشار الشيوعية فى حين أن السلام ــ فى رأيه ــ كفيل بحصر الخطر الشيوعى . وكان صدقى معجبًا بارتفاع مستوى حياة الجماعات اليهودية فى فلسطين وتعليمها ، كما كان معجبًا بالعلماء اليهود الذين كان يود أن يستفيد منهم فى تعليم المصريين فى مختلف المجالات وهو ما لا يتسنى تحقيقه طالما بقيت المشكلة الفلسطينية دون حل[3] . ولكن صدقى لم يكن يتمتع بما يكفى من النفوذ المباشر لدى الدول العربية بحيث يمكنه إقناعها بالموافقة على التقسيم ، بالإضافة إلى صعوبة العثور على تنازلات فيما يتعلق بالمعاهدة بالصورة التى تجعله يلقى بثقله إلى جانب بريطانيا فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية ، خاصة وأن العرب كانوا يخشون أن تكون الدولة اليهودية ــ فيما لو قامت ــ أداة للتغلغل الصهيونى فى البلدان العربية المجاورة فى المستقبل بحيث

---

(1) M. Ionides, **Divide and Lose** ,pp. 73-5.

(2) **Cabinet Papers,** 127/280: Secret Copy: Note on Jewish - Arab Relations, dated August 1946.

(3) F.O. 141/1090, two despatches from Compbell, one dated 25-4-46 and no. 1416 dated 2-9-46.

وكان تعليق كامبل هو أن صدقى لم يكن يحس بالنبض العربى وبانه شديد الارتباط بالمصالح اليهودية فى مجال الأعمال .

أنهم ماكانوا يتصورون أن يكون التقسيم نهاية المطاف . هذا إلى أن وزير بريطانيا المفوض فى جدة كان يرى أن السبب فى معارضة ابن سعود للتقسيم هو خشيته أن يتمخض عن نمو قوة الهاشميين عن طريق ضم قسم فلسطين العربى إلى شرق الأردن[1] ـ هذا برغم أن الحكومة البريطانية كانت تعتقد أن معارضة ابن سعود لبعض أشكال التقسيم ليست من القوة بمكان ، وكذلك الحال بالنسبة إلى سوريا ولبنان وشرق الأردن ومصر والعراق وأن حكومات هذه البلدان ـ باستثناء السعودية ـ لم تكن من القوة بحيث يمكن للمعارضة الداخلية أن تتهمها بخيانة القضية العربية وبالتالى كان يمكنها أن تطيح بها[2] .

وقد زار إلياهو ساسون ـ أحد رجال الوكالة اليهودية ـ القاهرة وأجرى اتصالات مع صدقى وبعض المسئولين المصريين وحاول إقناعهم بأفضلية التقسيم على الحلول الأخرى ، بحكم أنه سيضع حدا للمشكلة فى حين أن أيا من الحلول الأخرى كفيل بعودة المشاكل بعد وقت قصير . وذهب ساسون إلى أن اليهود ، فى حالة قبول الجامعة العربية لأحد الحلول ، ويفضّل التقسيم ، على استعداد لأن يقدموا للعرب ما يشاءون من الضمانات لإقناعهم بأنهم ليسوا توسعيين . وحين سأله صدقى عما يمكن لليهود أن يقدموه لمصر رد بأنهم سيحركون كل اتصالاتهم داخل حزب العمال وخارجه وبأنهم سيلوحون لبريطانيا بقاعدة فى فلسطين يمكن عن طريقها تعويض أى تنازلات قد تقدمها الحكومة البريطانية حول المعاهدة ، وذلك على اعتبار أن اليهود على أتم استعداد لأن يقدموا للحكومة البريطانية أى تسهيلات فى فلسطين خاصة وأنهم كانوا على اقتناع بأن بقاء القوات البريطانية فى فلسطين لازم لهم. وقد حضر عبد الرحمن عزام إحدى مقابلات ساسون مع صدقى ، وصرح بأنه سيقبل حتى التقسيم إذا ما استطاعت الحكومة البريطانية أن تحل المسألة الليبية على أساس الاستقلال أو الوصاية المصرية وأن تحسم المسألة المصرية وفق شروط مقبولة (من وجهة النظر المصرية)[3] .

ومهما كان الأمر فقد فشلت مفاوضات صدقى بيفن[4] . وحين أعلن بيفن فشلها فى مجلس

---

(1) Cab. p., 127/180, no. 987; Campbell to Bevin dated 4-9-46.

(2) Ibid, Copy (Secret), Memorandum on Jewish - Arab Relations, dated 30-7-46.

(3) F.O. 141/1090 (top secret-immediate) Campbell to F.O. dated 30-8-46.

(٤) وقع صدقى وبيفن على مشروع المعاهدة فى لندن فى ٢٥ أكتوبر ١٩٤٦ . وقد التزم الإنجليز طبقًا للمشروع بالجلاء عن القاهرة والإسكندرية ودلتا النيل بحلول ٣١ مارس ١٩٤٧ وعن باقى مصر بحلول أول سبتمبر ١٩٤٩ . وفى مقابل ذلك

العموم عبر عن أسفه لأن الحكومة البريطانية كانت مضطرة إلى التعامل مع حكومة أقلية . واستؤنفت المفاوضات من جديد مع حكومة محمود فهمى النقراشى الذى حاول كسر الجمود حول المعاهدة بمحاولة إقامة قاعدة إنجليزية ـ أمريكية ـ مصرية ، ولو أن القصر الملكى كان يفضل نظام أمن شامل للشرق الأوسط تدخل فيه التسوية المصرية ـ البريطانية والمعاهدات المعقودة بين المملكة المتحدة والدول العربية الأخرى ، ومن ثم تكون مثل هذه المعاهدة أدعى إلى قبول الرأى العام المصرى الذى كان يشك فى الارتباطات الثنائية مع الإنجليز التى كانت تعنى استدامة الخضوع للسيطرة البريطانية فى حين أن إعلان بريطانيا من ناحيتها عن تاريخ مبكر للجلاء عن منطقة قناة السويس من شأنه أن يمكن أى حكومة مصرية من الموافقة على منح بريطانيا أى متطلبات ترغب فيها وقت السلم ـ وحينئذ لا يعترض الرأى العام المصرى على صيانة المنشئات الواقعة فى منطقة قناة السويس أو على إشراف خبراء بريطانيين يرتدون الملابس المدنية عليها أو على حلول القوات المصرية بالتدريج محل القوات البريطانية بحيث يمكنها أن تشترك مع الإنجليز فى العمل وأن تتلق تدريبها تحت إشرافهم فى المواقع التى ستتولى المسئولية عنها فى نهاية الأمر[١] .

وبعد فشل مفاوضات صدق ـ بيفن . واستقالة رئيس الوزراء المصرى ، دخلت المفاوضات بين البلدين فى طريق مسدود برغم وساطات وزير الخارجية العراق فاضل الجمالى ونورى السعيد والأمير عبد الإله الوصى على عرش العراق وبعض المسئولين السوريين واللبنانيين والسعوديين . وقد رحبت الدوائر البريطانية بكل هذه الوساطات على اعتبار أنها توفر الفرصة لوضع المسألة المصرية برمتها على مستوى إقليمى شرق أوسطى وتقنع الدول العربية بقبول البنود الخاصة بالمساعدة الواردة فى مشروع المعاهدة[٢] .

وفى ١١ يولية ١٩٤٧ قدم محمود فهمى النقراشى ـ رئيس الوزراء الذى خلف صدق ـ

= وافق المصريون ـ فى حالة العدوان على بلدان مجاورة لمصر ـ على أن يدعوا الإنجليز إلى العودة إلى قاعدة قناة السويس ويتعاونوا معهم تعاونًا كاملاً وعلى أن تتشاور الحكومتان ـ فى حالة تهديد سلامة أى من البلدان المجاورة لمصر ـ للاتفاق حول الإجراءات التى قد تكون ضرورية .

(1) F.O. 141/1173, no. 178.

(2) Ibid, Cairo to F.O. (no.410) dated 15-2-47; no, 47 dated 3-2-47, minute from Campbell dated 24-3-47; no. 347 from Cairo dated 11-12-47 and no. 2154, F.O. to Cairo. dated 10-11-47.

مذكرة إلى مجلس الأمن طالب فيها بالجلاء الناجز التام لكل القوات البريطانية عن مصر. واشتدت المذكرة فى التنديد بالسياسة البريطانية وذكرت أن وجود قوات أجنبية على أراضى دولة عضو فى الأمم المتحدة فى وقت السلم وبدون موافقتها الحرة يشكل عقبة فى طريق تطورها الطبيعى كما أنه يعد اعتداء على القواعد الأساسية للمساواة فى السيادة ولميثاق الأمم المتحدة ، ونددت بمعاهدة ١٩٣٦ التى قيل إنها لم تعد تقيد مصر لأنها استنفدت أغراضها فضلا عن أنها لا تتمشى مع ميثاق المنظمة الدولية . وحين عرض النقراشى قضية مصر أمام الأمم المتحدة[١] أعلن أن النزاع بين مصر وبريطانيا يهدد السلام والأمن العالميين . ولكن مجلس الأمن لم يصل إلى قرار حول شكوى مصر ضد بريطانيا التى بنت وجود قواتها فى مصر على معاهدة ١٩٣٦ . وبعد فشل شكوى مصر ضد بريطانيا عادت المفاوضات من جديد ، ولكنها تميزت بالبطء الناتج عن عدة اعتبارات منها التشكك المتعلق بمستقبل فلسطين وبرقة ومشروع المعاهدة البريطانية ـ العراقية . وحين لوح الملك فاروق بجلاء الإنجليز عن الهند واحتمال جلائهم عن فلسطين كسابقتين لقدرة بريطانيا على الجلاء عن مصر مباشرة ، كان رد بيفن أن هاتين السابقتين جعلتا الجلاء الناجز عن مصر أكثر استحالة[٢] . وقد حاول المفاوضون المصريون تكتيل الدول العربية وراء مصر للضغط على بريطانيا على اعتبار أن تصفية الموقف فى مصر تسهل على الدول العربية الأخرى الاتفاق مع بريطانيا التى كانت ـ على أى حال ـ مثارًا لسخط الوطن العربى نتيجة لتطورات القضية الفلسطينية[٣] . بل إن وكيل الديوان الملكى المصرى ـ حسن باشا يوسف ـ اقترح إدخال أمريكا فى التسوية على اعتبار أن ذلك مما يسهل مهمة المفاوض المصرى، كما اقترح نظام أمن شاملا للشرق الأوسط تدرج فيه التسوية المصرية ـ البريطانية ومعاهدات بريطانيا مع الدول العربية الأخرى[٤] . إلا أن الدوائر الأمريكية كانت فى صف المحافظة على وضع بريطانيا فى الشرق الأوسط الذى اعتبرته لازمًا لأمن الولايات المتحدة والسلام العالمى ، وأيدت الإبقاء على الحد الأدنى من التسهيلات الاستراتيجية فى منطقة قناة السويس فى وقت السلم مع حق بريطانيا فى العودة بسرعة إليها فى

---

(١) أشار كامبل إلى أن الهدف الحقيقى من تقديم شكوى مصر إلى الأمم المتحدة هو رغبة النقراشى فى إطالة أمد الائتلاف الوزارى القائم .

(2) F.O. 141/1173,no 2029, F.O. to Cairo dated 1-11-47.

(3) F.O. 816/112, no. 43 (secret) Amman to F.O., dated 30-1-48.

(4) F.O. 141/1233, Cairo to F.O., dated 2-1-48.

وقت الحرب . وقد أيدت وزارة الخارجية وإدارة المخابرات الأمريكية خطة بريطانيا المتعلقة بترتيبات الدفاع المشترك بين دول الشرق الأوسط وبين الحكومة البريطانية وكان من رأيها أن على الحكومة الأمريكية أن تقدم لبريطانيا أى مساعدة لدى دول الشرق الأوسط تمكنها من تحقيق أهدافها[1] .

على أن بطء المفاوضات المصرية ـ البريطانية وعدم توصل القائمين عليها إلى أى اتفاق لم يحولا دون جرى بيفن وراء مشروعه الخاص بربط الدول العربية الأخرى[2] بمعاهدات دفاع مشترك ـ ولهذا اتجه إلى تفضيل إنهاء المفاوضات مع العراق أولاً قبل أن تستأنف المفاوضات من جديد مع مصر[3] . وقد اقترح العراق وجوب وضع خطط الدفاع عن الشرق الأوسط على أساس مفهوم المسئولية المشتركة بين دول الشرق الأوسط وبين بريطانيا ـ فقد أكد رئيس الوزراء العراقى صالح جبر أن الدفاع عن العراق لا يمكن أن ينفصل عن الدفاع الاستراتيجى عن الشرق الأوسط ككل ، وحث على أن تدرس بريطانيا مسألة تنسيق الدفاع عن الشرق الأوسط وأن تعد كل الدول العربية للاشتراك فيه ووعد فى حالة عدم تعاون بقية دول الشرق الأوسط بأن يلعب العراق دوره ، وحذر من أن معاهدة ١٩٣٠ لا تلقى ترحيبًا من جانب الشعب العراقى بحيث يؤدى استمرارها إلى تزايد عدائه لبريطانيا . ويرجع إلحاح الحكومة العراقية الشديد حينئذ على قبول مبدأ المسئولية المشتركة فى الدفاع عن الشرق الأوسط إلى كونها قد أحست بالحرج نتيجة لكون العراق (بالإضافة إلى شرق الأردن) هو الذى يواصل منح تسهيلات عسكرية خاصة لبريطانيا فى الوقت الذى أنهت فيه دول عربية أخرى ـ أو كانت تحاول إنهاء ـ مثل هذه الترتيبات الخاصة المعقودة مع بريطانيا وفرنسا . فالنمو المستمر المطرد للشعور القومى فى العراق هو الذى جعل العراقيين يجدون فى شروط معاهدة ١٩٣٠ دلالة على

---

(1) F.O. 141/1170, no. 2037, F.O. to Cairo, dated 3-11-47.

(٢) فى رسالة وجهها بيفن إلى الملك عبد الله فى ١٢/ ١/ ١٩٤٨ بصدد رغبة هذا الأخير فى تعديل معاهدة ١٩٤٦ أكد له أن بريطانيا لا تفكر فى الانسحاب من الشرق الأوسط بوجه عام ، وأنها ـ على العكس ـ كانت تأمل فى تقوية علاقاتها مع الدول العربية بحيث يمكنها فى نهاية الأمر أن تتوصل إلى ترتيبات دفاعية معها جميعا مما يوفر لها وضعًا قويًا يشبه ذلك الذى تمتعت به حتى ذلك الوقت فى الشرق الأوسط نتيجة لاحتلالها لفلسطين ووضعها قوات كبيرة العدد نسبيا فى مصر :

(F.O. 816/112.no 12, Bevin to Amman, dated 12-1-48)

(3) F.O. 141/1173, no. 2250, Bevin to Cairo, dated 11-12-47.

التبعية وهو ماكانت المعارضة تستغله فى مهاجمة الحكومة لرضاها بمثل هذه الشروط المهينة . وهذا المؤشر الخطير هو الذى حتم على بريطانيا أن تفكر فى أساس جديد لعلاقتها مع العراق فى المستقبل بالشكل الذى يسكت المعارضة ويرضى الشعور القومى . وكانت الحكومة البريطانية من ناحيتها أميل إلى تشجيع خطة الدفاع عن الشرق الأوسط باعتباره مسئولية تشترك فيها كل الحكومات العربية بالاتفاق مع بريطانيا وإن كانت تفضل إرجاء الاتصال بالحكومات العربية إلى أن يتضح الموقف بالنسبة إلى مصر وفلسطين[1] ، على أن يتم مثل هذا الاتصال مع كل دولة على حدة مع تجنب الإشارة إلى الجامعة العربية خشية المزايدات فيما لو شمل الاجتماع كل الأطراف ، وهى مزايدات كانت أميل إلى أن تتخذ شكلاً معاديًا لبريطانيا بسبب متاعبها فى فلسطين .

وفى خلال المفاوضات التى دارت بين صالح جبر والإنجليز نجده يقترح عملاً عسكريا تقوم به الدولتان الهاشميتان فى فلسطين بحجة أن الدول العربية الأخرى لم تكن أوضاعها تسمح لها بالقيام بالكثير : وكان عرضه يتضمن أن تقوم القوات الأردنية والعراقية باحتلال كل فلسطين بحيث تفرض على الدول العربية الأخرى أمرًا واقعًا . كما عرض صالح جبر على الحكومة البريطانية أن يتوصل معها إلى اتفاق حول الانسحاب بالشكل الذى يمكن العراق من حل المشكلة للإنجليز ويسهل التوصل إلى معاهدة بين بريطانيا والإدارة الفلسطينية الجديدة[2] .

Cab. P. 21/2086, copy no. 65 dated 7-7-47.

(١) لجنة رؤساء الأركان : الدفاع عن الشرق الأوسط ـ نسخة من رسالة بتاريخ ٥ يولية ١٩٤٧ من وزارة الخارجية إلى سكرتير لجنة رؤساء الأركان .

F.O. 141/1233, no. 263 dated 13-10-47 from Beirut to F.O.

(٢) فى ٢٠ سبتمبر ١٩٤٧ أرسل فاضل الجمالى ـ الذى كان وزيرًا لخارجية العراق وقت التوقيع على معاهدة بورتسماوث ـ رسالة إلى المؤرخ العراقى عبد الرزاق الحسنى الذى استفسر منه عما إذا كان بالمعاهدة ملحق عن فلسطين . فقد أشار الجمالى إلى مقابلة جرت بين الجانب العراقى (الجمالى ونورى السعيد وصالح جبر) وبين بيفن ومستشاريه وأنه تم الاتفاق حول الأمور الآتية : الإسراع بتسليم الأسلحة والذخيرة المطلوبة من الحكومة البريطانية ـ تزويد البوليس العراقى بأسلحة أوتوماتيكية تكفى لخمسين ألف شرطى لكى تستغل فى تسليح المجاهدين الفلسطينيين الهادفين إلى تحرير بلادهم . كما تم الاتفاق على دخول القوات العراقية إلى كل المناطق التى تنسحب منها القوات البريطانية بحيث يتم الاحتلال العراقى لكل فلسطين بالاشتراك مع المجاهدين الفلسطينيين بالشكل الذى يقضى على احتمال قيام الدولة اليهودية . ويعلق الجمالى على ذلك بأن هذا الاتفاق لم ينفذ نتيجة لفشل معاهدة بورتسماوث ـ فقد أصبحت نصوص مشروع المعاهدة الخاصة بتقديم العتاد الحربى للحكومة العراقية حينئذ لاغية بصورة آلية .

The Chatham House Version, pp. 232-33.

وكانت القوات البريطانية ـ الهندية قد بدأت فى الجلاء عن العراق بالفعل قبل عام ١٩٤٧ باستثناء الوحدات العاملة فى الشعيبة والحبانية وكان الإنجليز يتوقعون أن يكون العراق أكثر تجاوبا من مصر خاصة وأن الاتحاد السوفيتى كان أقرب إلى العراق منه إلى مصر وأن كثيرًا من الساسة العراقيين كانوا على صلة بتركيا وكان صالح جبر على استعداد للسماح للإنجليز بدخول القواعد الجوية العراقية فى حالة نشوب الحرب مع عدو مشترك لا فى وقت السلم فى حين كان بيفن ـ برغم منطلقه السياسى الجديد ـ أميل إلى الإبقاء ، على الأقل ، على الحد الأدنى من الوجود البريطانى فى المطارين وبخاصة مطار الحبانية الذى كان على بعد ٦٠٠ ميل من كل من باكو وقناة السويس وحيفا وبالتالى كان لازما لحماية العراق من أى غزو جوى ، ومن ثم سعيه إلى التوصل إلى حل وسط . وقد استمرت المفاوضات بين الطرفين من ٢٢ نوفمبر إلى ٤ ديسمبر وفى خلالها قبل الإنجليز مبدأ إشراف العراق على القاعدتين فى أوقات السلم ، على أن تحدد التفاصيل فيما بعد خلال لقاء يتم بين رئيس الوزراء العراقى وبين بيفن فى لندن . لهذا طار رئيس الوزراء العراقى إلى بريطانيا فى ٥ يناير يرافقه نورى السعيد ومجموعة من الساسة العراقيين ذوى الخبرة . وقد تم الاتفاق بين الطرفين فى ١٠ يناير وبعد خمسة أيام جرى التوقيع على المعاهدة فى ميناء بورتسماوث .

وكانت معاهدة بورتسماوث تتضمن تحالفا بين الطرفين على أساس استقلال العراق التام والمساواة بين الطرفين ـ فقد نصت على تعهد الطرفين على ألا يقوم أحدهما فى سياسته الخارجية بعمل لا يتمشى مع التحالف أو قد يخلق صعوبات للطرف الآخر . كما نصت ، فى حالة اشتباك أحد الطرفين فى حرب ، على أن يبادر الطرف الآخر بمساعدته طبقا للدفاع المشترك . وتخلت بريطانيا عن مطارى الحبانية والشعيبة للعراق فى أوقات السلم ، على أن يتقرر استعمالها بالتنسيق

= وقد أكد نورى السعيد التوصل إلى مثل هذه الاتفاقية . فى حين أكد الجمالى فى تصريحه لجريدة « الشعب » فى ٢٠ أغسطس ١٩٤٨ أن الاجتماع الخاص بفلسطين قد تم ، ولو أنه أشار إلى أنه لم يتخذ صيغة رسمية . إلا أن السفير البريطانى فى بغداد (سيرجون رتشموند) نفى التوصل إلى مثل هذا الاتفاق ولمح إلى أن رفض معاهدة بورتسماوث لم يؤثر فى سياسة الحكومة البريطانية إزاء فلسطين .

F.O. 141 / 1247 ـ نسخة من الرسالة رقم ٢٥٠ الموجهة إلى بيفن فى ٢٥ أغسطس ١٩٤٨ ، مرفق بها ترجمة للكتيب الذى نشره نورى السعيد حول شئون العراق وفلسطين فى ١٧ أغسطس وظهر فى الصحف المحلية فى ١٨ أغسطس ١٩٤٨ .

الذى تقوم به هيئة دفاع مشترك . وتقرر أن تبقى هيئة فنية بريطانية فى العراق للتأكد من فعالية تشغيل المنشئات والعتاد وأن يواصل العراق الاعتماد على بريطانيا وحدها فيما يتعلق بالتدريب العسكرى والأسلحة بما فى ذلك آخر طرز الطائرات والسفن ، كما تقرر أن يسرى مفعول المعاهدة خلال عشرين سنة إلا إذا جرت إعادة النظر فى بنودها فى غضون خمس عشرة سنة . وحين نشر نص المعاهدة فى ١٦ يناير أثارت شروطها مظاهرات قام بها الطلبة وبعد أربعة أيام انضم إليهم عشرات الألوف من العمال والمتعطلين . وفى ٢٦ يناير عاد صالح جبر إلى بغداد وسعى إلى الحصول على موافقة البرلمان العراقى على المعاهدة . وفى ليلة وصوله إلى مطار بغداد قتل ١٥ طالبًا فى المظاهرات وفى ٢٧ يناير قدم استقالته ، ولم يجرؤ مسئول عراقى على إبرام المعاهدة ـ تمامًا كما حدث بالنسبة إلى مشروع صدقى ـ بيفن فى مصر.

والسبب فى الحالتين هو أن بريطانيا كانت قد أقامت علاقاتها مع كل من مصر وشرق الأردن والعراق فى فترة ما بين الحربين بحيث وضعت فى يدها وسائل الوصاية العسكرية القصوى على سياستها وعلى المصالح الاستراتيجية البريطانية بحيث كان من المتوقع أن يكون التغيير الذى تضمنته العلاقات القائمة على المعاهدات تغييرًا شكليا أكثر منه جوهريا . لذا لم يمض وقت طويل حتى نما اتجاه لدى عدد كبير من العرب هدفه التهرب من الالتزامات الأدبية التى تفرضها المعاهدات أيا كان الكسب المادى المترتب عليها . فلم ينقسم العرب إزاء الهدف ، بل إنهم انقسموا ازاء الوسيلة فقد اعتقد من فضلوا التعاون مع بريطانيا أن بإمكانهم تحقيق الاستقلال التام فى نهاية المطاف بإجراء مفاوضات ودية معهم وأن هذا أدعى إلى تحقيق الهدف من تحديها . أما الوطنيون فقد نادوا بأن الحرية والاستقلال لا يمنحان بل يؤخذان بالقوة ، وذهبو إلى أن بريطانيا لن تتنازل بمحض إرادتها عن الحقوق التى كانت تخلعها عليها المعاهدات . ولما كان الواعون من العرب شديدى الرغبة فى تحقيق الاستقلال ، كان لابد من أن تتمخض الانتخابات الحرة عن حكومات وطنية ترفع شعار الاستقلال ـ وبالتالى فقد حلت البرلمانات الوطنية واتجهت السلطات فى الدول المرتبطة ببريطانيا بمعاهدات من هذا النوع إلى الحكم بمراسيم . وهكذا كانت المعاهدات تلزم الحكام بتعيين رؤساء وزارات موالين لبريطانيا ، مما فرض عليهم اصطناع شتى الوسائل لحشد البرلمانات بأغلبية مطواعة . وهكذا تمخضت السلطات الغامضة التى فرضتها المعاهدات البريطانية عن حشد المجالس النيابية برجال مضمونى الولاء من المحافظين والأغنياء وبعض المعتدلين ، وهؤلاء جميعًا كان بإمكانهم أن

يساندوا نظم الحكم القائمة بدلا من أن ينادوا بالإصلاحات ـ ومن هنا كانت المعاهدات مسئولة بطريق غير مباشر عن تجميد الأوضاع السياسية بالشكل الذى حتم نمو الاتجاهات الثورية التى كانت تهدف إلى ضرب النفوذ البريطانى وإلغاء الارتباط ببريطانيا كإجراء لابد منه لكسر الحلقة السياسية المفرغة التى كانت تدور فيها كل من العراق ومصر بوجه خاص . وقد أضيف إلى هذه العوامل فى أعقاب الحرب العالمية الثانية تحميل بريطانيا مسئولية تعقيد المشكلة الفلسطينية ضد مصلحة سكان فلسطين من العرب بحيث بدا أن كل ما كان يقال عن صداقة بريطانيا للعرب إنما هو من قبيل الضحك على الذقون ـ ومن ثم الشك فى مشروعات المعاهدات الجديدة التى رئى أنها لا تخدم سوى مصالح الاستعمار البريطانى .

ورغم ذلك كله فقد لفت الملك عبد الله نظر بيفن إلى تأثير مصر والصحافة المصرية السيئ على الموقف فى العراق ، وذهب بوجه عام إلى أن الجامعة العربية[1] كانت من وراء المتاعب القائمة بين بريطانيا ودول الشرق الأوسط . ووافقه بيفن على ملحوظته الخاصة بمصر . ولكنه ، فيما يتعلق بالجامعة العربية ، أقر حتمية نوع ما من الوحدة بين الدول العربية واقترح قيام تقارب بين شرق الأردن والسعودية , خاصة وأن من أهم أسباب تفوق مصر فى شئون الجامعة العربية أن كلاً من السعودية وسوريا كانت تخشى مخططات الملك عبد الله وترى أنها ملزمة بتبرير مساندة مصر لحمايتها ـ فإذا ما اختفت هذه المخاوف لن تكون لدى أعضاء الجامعة الآخرين حاجة للتسليم بزعامة مصر لأنها فى هذه الحالة ستكون قادرة تمامًا على الوقوف على أقدامها وعلى أن تحكم على كل مسألة حكمًا مجردًا . وكان من رأى بيفن أن عدم وجود علاقات حسنة بين « أخلص أصدقائنا فى الشرق الأوسط » ـ عبد الله وابن سعود ـ كان يشكل عائقًا من الواجب إزالته ، فاذا ما أمكنهما أن يتعاونا فإنهما يستطيعان مقاومة « أولئك الذين يودون استخدام الجامعة العربية لخدمة مصالحهم بوجه عام وتعكير صفو العلاقات بين المملكة المتحدة والدول العربية بوجه خاص »[2] . ولما كان يعتقد أن الفشل فى إبرام معاهدة بورتسماوث يعرض

---

(١) ذكر عبد الله لرئيس الوزراء البريطانى أثناء وجوده فى لندن للتفاوض حول معاهدة ١٩٤٦ التى منحت الاستقلال لشرق الأردن وأنهت الانتداب البريطانى أنه يشعر بأن الجامعة العربية ليست موالية لبريطانيا بما فيه الكفاية وأنه يزمع إقامة هيئة جديدة (هاشمية صرفة) ذكر أنها ستكون أكثر موالاة لبريطانيا من الجامعة العربية ، محاولا بذلك أن يخلع اسما آخر على مشروع سوريا الكبرى الذى كان قد أزمع إخراجه إلى حيز التنفيذ بعد حصوله على الاستقلال ـ راجع :
F.O. 371/52426, Thayne Henderson to F.O., dated 14-2-46.

(2) F.O. 816/112, no. 76, Bevin to **Kirkbride, dated 7-2-48.**

كل خططه الخاصة بالدفاع المشترك لنكسة كبرى فإنه علق على ذلك على الوجه التالى : « على العرب أن يبدوا استعدادهم للتعاون معنا إذا ما أرادوا منا أن نتعاون معهم . إننا لا نفكر الآن فى حرمانهم من أية مساعدة عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو تقنية من واجبنا أن نقدمها لهم ، ولكن ما اقترفته الدول العربية فى الوقت الحاضر ، وبخاصة رفض العراق لمعاهدة تم التفاوض عليها بحرية ، ودخول عصابات مسلحة من الخارج إلى فلسطين فى الوقت الذى نضطلع فيه بالمسئولية عنها ــ كل ذلك قد أوجد هنا اتجاهًا فكريًا قد يؤدى فى النهاية إلى حرمانهم من مثل هذه المساعدة .... وبالإضافة إلى ذلك فعلى حين أننا لا يمكننا أن نلتزم بأى وعد أيا كان حول موقفنا خلال المناقشة الدولية لمشكلة فلسطين ... ونحن نفهم أن العرب يُعَوِّلون على أن يكون موقفنا أكثر ميلا لهم من اتجاه الدول العظمى الأخرى ، إلا أن عليهم أن يفهموا صراحة أن ثمة اتجاهات قوية .. (فى بريطانيا) أميل إلى اشتراك بريطانيا فى تنفيذ قرار الأمم المتحدة (التقسيم) ــ ومما قوى هذه الاتجاهات عدم استجابة العرب لرغبتنا فى صداقتهم ... وحتى يمكن التغلب على هذه الاتجاهات على الدول العربية أن تقدم الدليل على جدارتها بثقتنا وعلى أن بإمكانها أن تضطلع بالدور الذى عليها أن تلعبه فى المجال الدولى . وحول هذه الناحية الأخيرة نفهم أن العرب أميل إلى الاعتقاد بأن بإمكانهم تجنب الارتباط وبالتالى يمكنهم تجنب المتاعب .... إلا أن فراغًا فى منطقة ذات أهمية استراتيجية لاتبارى مثل الشرق الأوسط لا يوفر ضمانًا ، بل هو يغرى صراحة بالهجوم عليها . ونحن نرى أن العرب سيفضلوننا دون شك حين يقررون الطرف الذى من واجبهم أن ينحازوا إليه ، إلا أن تباطؤهم فى إقرار ذلك قد يجعلهم يجدون أننا قد سئمنا الانتظار »(1) . وقد بين بيفن أن الحكومة البريطانية ليست هى التى تحاول إقناع دول الشرق الأوسط بتوقيع معاهدات جديدة مع بريطانيا التى لها بالفعل معاهدات مع كل من مصر والعراق وشرق الأردن توفر لها التسهيلات التى ترغب فيها ، وأن هذه الدول هى التى تطلب من بريطانيا أن تعيد النظر فى معاهداتها قبل انتهاء أجلها ، وأن بريطانيا قد أبدت استعدادها لبحث مراجعة المعاهدات بالصورة التى ينشدونها بشرط أن توفر لها المعاهدات الجديدة الحد الأدنى من التسهيلات التى يتطلبها أمن

---

(1) F.O. 624/128, no. 161, F.O. to Baghdad, dated 9-2-48.

وقد وجه هذا الخطاب كذلك إلى عواصم عربية أخرى وإلى مكتب الشرق الأوسط بالقاهرة وإلى واشنطون وعمان وأنقرة .

الطرفين المشترك ... « فهدفنا هو الحصول على تسهيلات استراتيجية فى الشرق الأوسط تمكننا من الدفاع الفعال عنه حين نشوب الحرب .. وسيحتاج الأمر إلى بعض هذه التسهيلات فى أوقات السلم فى حين أننا سنحتاج إلى بعضها الآخر فى حالة خطر الحرب الداهم وإلى البعض الثالث حين تنشب الحرب بالفعل . ونحن على يقين من ضرورة ضمان حسن نية السكان لكى تتم هذه التسهيلات على أحسن وجه . ولما كانت متطلباتنا تختلف من بلد إلى آخر فلا بد لنا من عقد اتفاقيات منفصلة مع كل بلد على حدة. وإذا مابدا أننا لن يمكننا ضمان حسن نية السكان إلا بعقد اتفاق عام آخر مع دول مختلفة أو مع مجموعة من الدول ، فعلينا أن نكون على استعداد لبحث مثل هذه الاتفاقية إلى جانب الاتفاقيات الفردية . ولكن من الواضح أن الاتفاقية العامة لا يمكنها أن توفر بديلاً عن الاتفاقيات الفردية ... وبالإضافة إلى ذلك فإن الاختلافات القائـمة بين مختلف بلدان الشرق الأوسط ذاتها تجعل من المستبعد فى الواقع سهولة التوصل إلى اتفاق عام بعيد عن الغموض ،... ونحن على أتم الاستعداد لاجراء التنسيق والربط بين الاتفاقيات الثنائية بحيث تشكل نظامًا أمنيا شاملاً . ومن واجبنا أن نرحب بمثل هذا التنسيق لأننا نرغب فى عدم ازدياد الخلافات فى العالم العربى بصورة تدعو إلى الأسف ... وإذا مابدأنا المحادثات مع الدول العربية كما هو مقترح فيحتمل أن تعمد إلى تعديل التسوية أو تبدى رغبتها فى تقليصها إلى الحد الذى يجعلها عقيمة .. وبدلا من ذلك إذا ماكان علينا أن نقبل مبدأ دخولنا وفقًا لما لايتعدى الدعوة فإن ذلك قد يشكل شرطًا للاتفاق فى حالة دخول أى بلد على وجوب موافقة كل الدول العربية على ذلك . والنتيجة هى إصابتنا بالشلل التام ــ ونحن لا ــ ولن ــ يمكننا أن نتعهد بالتزامات تعرقل تنفيذها .. ونحن نشعر بوجوب حصولنا على أساس واضح يفهمه كل من يعنيهم الأمر[١] » .

وقد أثر مصير معاهدة بورتسموت تأثيرًا سلبيا على المفاوضات الجارية مع عبد العزيز آل سعود لإقناعه بالموافقة على توقيع معاهدة دفاع مشترك . فقد رأى ابن سعود أن بريطانيا منحت اشكالاً مختلفة من المساعدة العسكرية للعراق والأردن، عدويه التقليديين وأن من قبيل الإنصاف أن تقدم له نفس المساعدة[٢] وكان الأساس المقترح أن تقوم عليه المعاهدة أن

(1) F.O. 141/1247, no. 255 (immediate-secret), F.O. to Cairo, d. 14-2 47.

(2) Cabinet P. 21/2086 (Top secret): Cos 268 (o). dated 22-12-47. Chiefs of Staff Committee: Middle East Defence: Note by the Secretary (Ministry of Defence)- Annex of a letter from F.O. to the secretary of the chiefs of staff Commitee. dated 17-12-47.

تتعهد بريطانيا فى مقابل التسهيلات الاستراتيجية التى تقدمها السعودية أن تتعهد بمساعدتها فى ظروف معينة بحيث لا تطلب من ابن سعود وجود هيئة تشغيل بريطانية فى أوقات السلم وإن كان من المحتمل أن تطلب منه ـ حين نشوب الحرب ـ استعمال موانيه ومطاراته مع التسهيلات التى تؤكد صيانتها بما فيه الكفاية فى أوقات السلم. وكان مشروع النص الخاص بمساعدة السعودية وقت الحرب كالآتى :

(ا) إذا ما أدى خلاف بين الطرفين المتعاقدين وطرف ثالث إلى نشأة موقف يتضمن احتمال قطع العلاقات مع هذه الدول ينسق الطرفان المتعاقدان فيما بينهما لحسم هذا الخلاف بالطرق السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحده وأى التزامات دولية أخرى صالحة للتطبيق.

(ب) ولكن إذا ما اشتبك أحد الطرفين فى حرب يبادر الطرف الآخر إلى مساعدته من قبيل الدفاع المشترك، وفى حالة تهديد داهم بنشوب الحرب يبادر الطرفان إلى تنسيق إجراءات الدفاع.

(جـ) لاشىء فى المعاهدة يمس الحقوق والالتزامات المترتبة على ميثاق الأمم المتحدة بالنسبة إلى أى من الطرفين أو على أى مواثيق أو معاهدات دولية قائمة.

وكان مشروع المعاهدة البريطانية ـ السعودية يكاد يشبه معاهدة بورتسماوث مع اختلافات شكلية بسيطة [1]. وفى خلال المفاوضات التى جرت بين بريطانيا وبين ابن سعود جرى استطلاع رأى الحكومة الأمريكية حول المشروع. وكان رد واشنطون أنها ترى أن عقد معاهدة مع السعودية بعد إبرام المعاهدة الجديدة مع العراق سيكون له أثر نافع بالنسبة إلى المصريين فيما يتعلق بإعادة النظر فى معاهدتهم مع الحكومة البريطانية، وأن المعاهدات التى تتمشى مع هذه الخطوط العامة بين المملكة المتحدة والدول العربية تعتبر متمشية مع مصلحة الولايات المتحدة [2] التى تشارك بريطانيا رغبتها فى المحافظة على أمن الشرق الأوسط والدفاع من استقلال كل دول هذه المنطقة ـ بما فى ذلك السعودية ـ وتمامية أراضيها ـ وبالتالى فإن الولايات المتحدة تنظر بعين العطف إلى الترتيبات الأمنية التى يجرى التشاور بشأنها بين السعودية وبريطانيا لتحقيق هذا الهدف وفق الشروط الآتية :

(1) F.O. 905/78, no. 30, Bevin to Jedda (21-1-48, and no. 49 dated 1-4-48.
انظر مشروع المعاهدة فى الملحق.

(2) Ibid, no. 27, F.O. to Jedda, dated 16-1-48.

١ ـ أن تعتبر حكومة السعودية مثل هذه الترتيبات فى مصلحتها .

٢ ـ ألا تتنافى هذه الترتيبات مع الاتفاقية الأمريكية ـ السعودية المتعلقة بقاعدة الظهران [١] .

٣ ـ ألا تستبعد مثل هذه الترتيبات التطور الحر للعلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين الولايات المتحدة والسعودية .

٤ ـ أن تتمشى مثل هذه الترتيبات مع ميثاق الأمم المتحدة [٢] .

وبعد أن واجهت معاهدة بورتسماوث معارضة شديدة فى العراق ، أحجم الملك السعودى عن المصادقة على مشروع معاهدته مع بريطانيا . فقد اعتبر أحداث العراق دليلا على أن الشعوب العربية ككل ترفض مثل هذه الترتيبات ـ والدليل على ذلك ما ترامى إلى سمعه من أن سبعين شخصًا قتلوا وثلاثمائة جرحوا فى بغداد . يضاف إلى ذلك أنه اعتبر مشروع المعاهدة كله معقدًا بالنسبة إلى شعبه « المتخلف » الذى لن يتسنى له فهمها [٣] . وقد حادث الملك الوزير الأمريكى المفوض بشأن المعاهدة وصرح له بأنه يشعر بأن مسودتها شبيهة بالتنازل من جانبه عن سيادته ، كما كان يعتقد بأنها تشبه المعاهدة العراقية المرفوضة إلى أقصى حد . ثم أعرب عن أمله فى استمرار الصداقة الوثيقة القائمة بين السعودية وكل من بريطانيا والولايات المتحدة من أجل الدفاع والمساعدة المتبادلين وأخيرًا قدم فيصل إلى السفير البريطانى فى جدة مذكرة من الملك [٤]

---

(١) نصت هذه الاتفاقية على أن تتمتع الولايات المتحدة بمطلق السيطرة على قاعدة الظهران الجوية حتى مارس ١٩٤٩ (أى بعد مضى ثلاث سنوات من إبرامها فى مارس ١٩٤٦) ـ وبالتالى فإذا ما قررت الحكومة السعودية أنها ترغب فى تشغيل القاعدة بنفسها أو فى أخذها من الأمريكان ، فإنها وعدت فى هذه الحالة بعدم تأجيرها لأى طرف آخر لمدة عشر سنوات . وقد جرى وضع هذا الشرط على اعتبار أن الحكومة الأمريكية كانت قد أنفقت أموالا طائلة فى بناء المطار وأن الكونجرس كان لابد أن يرفض تأجير المطار الأمريكى مباشرة لأى طرف آخر .

F.O. 905/78, no. 27, F.O. to Jedda dated 20-1-48; no.30 Jedda to F.O. dated 22-1-48 and another despatch dated 20-1-48

(2) F.O. 905/79, enclosure in desp. no. 39 dated Jedda 26-2-48 and Copy: Jedda-aide-memoire.

(٣) نفس الملف ـ رقم ٣٧ من جدة إلى وزارة الخارجية بلندن بتاريخ ٣١ / ١ / ٤٨ ورقم ٤٣ بتاريخ أول فبراير

F.O. 905/79, Jedda dated 5-2-48, and no. 26, Jedda d. 5-2-48.

رجح السفير البريطانى فى جدة أن الملك وقع تحت تأثير مستشار وأشخاص آخرين فى الرياض فلم يوقع على المعاهدة . وذهب إلى أن من المحتمل أن يكون من بين هؤلاء الأشخاص وزير الداخلية السورى محسن البرازى والشيخ جمال الحسينى الذى كان فى الرياض فى ذلك الوقت ، هذا بالإضافة إلى الشيخ فؤاد حمزة والأمير فيصل .

(4) F.O. 905/79, no. 39, Jedda, dated 26-2-48.

أشار فيها إلى أن علاقاته مع الحكومة البريطانية ستقوم باستمرار على الصداقة دون حاجة إلى معاهدات ، وإلى أنه قد تعاون مع بريطانيا فى الماضى بغض النظر عن أى معاهدة . وقد فهم السفير البريطانى مما قاله الأمير فيصل أن الملك أصبح عزوفا عن توقيع المعاهدة أيا كان شكلها حتى وإن وقعت بريطانيا معاهدات مع دول عربية أخرى [1] .

وفى نفس الوقت الذى تعثرت فيه مفاوضات بريطانيا مع كل من مصر والعراق والمملكة العربية السعودية حول الدفاع المشترك ، جرت مفاوضات مماثلة بين حكومتى بريطانيا وشرق الأردن حول إعادة النظر فى معاهدة ١٩٤٦ . وقد توجه وفد أردنى ــ برئاسة رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى ويضم وزير الخارجية فوزى الملقى وجون باجوت جلوب ــ إلى لندن فى يناير ١٩٤٨ ــ وفى اجتماع جرى عقده فى وزارة الخارجية البريطانية فى ٢ يناير ١٩٤٨ اقترح أبو الهدى أن تتضمن المحادثات النقاط الأربع الرئيسية التالية : (١) إعادة النظر فى المعاهدة (٢) تعديل الملحق العسكرى والمذكرات الإيضاحية (٣) الفرقة العربية (الجيش الأردنى) (٤) فلسطين ــ وقد أبدى رغبته فى مناقشة هذه المسألة الأخيرة فى محادثات منفصلة وأكثر خصوصية على اعتبار أنها لا تدخل فى صلب المعاهدة . أما فيما يتعلق بالمعاهدة ذاتها فقد اقترح تعديل شروطها بصورة تضع شرق الأردن على قدم المساواة مع الدول العربية الأخرى [2] . ولما كان النقد الذى وجه إلى معاهدة ١٩٤٦ خارج شرق الأردن ، وبخاصة من جانب خصوم الملك عبد الله ، قد انصب على كون نصوصها لا تتمشى مع الاستقلال الصحيح ، فإنه أثار لدى الملك عبد الله اعتقادا بأن فشل مملكته فى ضمان الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة مرتبط بالمعاهدة . ورغم أن وزير بريطانيا المفوض فى عمان ــ ألان كيركبرايد لم يكن متحمسًا لإجراء تعديل على معاهدة ١٩٤٦ على أساس أن من الخطأ تعديل اتفاقية مداها ربع قرن بعد ثمانية عشر شهرًا من توقيعها ، فقد أوجد مصير معاهدة بورتسماوث موقفًا جديدًا على إعتبار أنها لاتتمشى مع السيادة الوطنية وبالتالى كانت شروط معاهدة ١٩٤٦ بالمقارنة عرضة للنقد [3] ، ولكن الملك عبد الله كان لا يكترث بأى نقد مؤكدًا أن شعبه سيقبل دون نقاش أى شىء يقبله

---

(1) Ibid, no. 48, Jedda, dated 2-4-48.

(٢) وثيقة تتضمن محضر المقابلة F.O. 816/112

(3) Ibid, no. 51, Amman to F.O., dated 1-2-48.

هو فى الوقت الذى وصل إلى كيركبرايد تقرير مفاده أن الحكومة السورية تخطط لإثارة القلاقل فى شرق الأردن فى حالة نجاح المحادثات الأردنية ـ البريطانية . وقد قدر كيركبرايد أن التقرير يتمشى مع عدد من الدلالات الملموسة فى عمان حيث عم الشعور بالغضب نتيجة لأحداث فلسطين وبوجوب التخلص من التدخل الأجنبى فى شئون الشرق الأوسط أيا كان الثمن ، وأكد أن محاولات الحكومة السورية هذه مرتبطة برغبتها العامة فى إثارة العراقيل فى وجه الملك عبد الله ومطالبة الصحافتين السورية والمصرية برفض الاتفاقيات الثنائية وحمل الدول الغربية على التعامل مع الجامعة العربية لا مع كل دولة على انفراد[1] . وإزاء هذا النقد فى داخل الدول العربية الأخرى لمعاهدة ١٩٤٦ أصر أبو الهدى على إعادة النظر فى نصوصها وفى ملحقها . وأخيرًا تم الاتفاق على معاهدة جديدة لاتختلف فى جوهرها عن معاهدة بورتسماوث التى رفضتها الحكومة العراقية . وقد توقعت وزارة الخارجية البريطانية أن يكون النقد الموجه إلى المعاهدة الجديدة على الوجه التالى :

١ ـ أن شرق الأردن الخاضع لبريطانيا قد قبل معاهدة رفضها العراق .

٢ ـ أنه لم يتشاور مع الجامعة العربية حول المعاهدة الجديدة .

٣ ـ أن المادة الثالثة من المعاهدة الجديدة تنص على التعاون بين الطرفين فى حالة الحرب وعلى عدم اقتصار هذا التعاون على حرب ناتجة عن الهجوم على شرق الأردن وبريطانيا ، بل إنها تلزم أيا من الطرفين بمساعدة الطرف الآخر إذا ما اشترك فى حرب ، خاصة وأن هذا البند بالذات هو الذى أثار العراقيين ضد معاهدة بورتسماوث لأنهم ذهبوا إلى أن القوات العراقية قد ترغم ـ طبقا للمعاهدة ـ على أن تساند بريطانيا فى حربها حتى ولو كانت فى الصين أو فى أمريكا الجنوبية . وكان من رأى بيفن أن من المحتمل أن إعادة النظر فى معاهدة ١٩٤٦ فى ذلك الوقت بالذات قد تؤدى إلى الاتهام بأن المفاوضات تتستر على خطط تدبر بين الملك عبد الله وبريطانيا فيما يتعلق بفلسطين[2] . وعلى أى حال فقد آثرت الحكومة البريطانية ترضية الملك عبد الله بالتغيير الشكلى الذى أجرى على معاهدة ١٩٤٦ بحيث جاء النص على تبادل المساعدة بين الطرفين وقت الحرب فى نطاق الدفاع المشترك

---

(1) Ibid, no. 59, Amman to F.O., dated 2-2-48.
(2) Ibid, no. 370, F.O. to Amman, dated 19-3-48.

على قدم المساواة ، ولو أن هذا التعديل لم يكن يتعدى كونه أفلاطونيا بالنظر إلى مضمون مثل هذه المعاهدة التى تم التوقيع عليها من جانب طرفين غير متكافئين .

ومن المهم أن نعرض هنا لارتباط المفاوضات حول تعديل معاهدة ١٩٤٦ بتطور المسألة الفلسطينية . وقد سبق أن ألمحنا إلى أن رئيس الوزراء الأردنى قد أبدى رغبته فى مناقشة هذه المسألة فى محادثات منفصلة وأكثر خصوصية على اعتبار أنها لاتدخل فى لب المعاهدة . وفى محضر المقابلة التى جرت بين الوفدين البريطانى والأردنى وجدنا إشارة الى أن اجتماعًا خاصا جرى بين رئيس الوزراء الأردنى ووزير الخارجية البريطانية دون إثبات لفحوى النقاش . إلا أن جلوب الذى اشترك فى الجلسة بصفته مترجمًا يورد سياقها على الوجه التالى[1] : «وقد قدمنا نحن فى شرق الأردن حلنا ـ فقد أيدنا التقسيم ولكننا رأينا ضرورة الإبقاء على حاميات بريطانية فى القدس وحيفا . ولو نفذت هذه الخطة لأمكن تفادى القتال ... وكان من الممكن ضم أجزاء فلسطين المخصصة للعرب إلى البلدان العربية المجاورة : فتعطى الجليل للبنان ويهودا والسامرة (الضفة الغربية) لشرق الأردن وغزة ـ بير سبع لمصر» . ويمضى جلوب فيذكر أن أبا الهدى لمح فى مقابلته الخاصة مع بيفن إلى أن الانتداب كان موشكاً على الانتهاء فى ١٥ مايو ، فى الوقت الذى لم يبد فيه عرب فلسطين استعدادًا لحكم أنفسهم ـ فلم يكن لديهم قادة فى البلاد بإمكانهم تنظيم الإدارة فى الوقت الذى أعد فيه اليهود قوة بوليس وكان لديهم جيش هو الهاجاناه ، فى حين لم يكن لدى العرب جيش أو وسائل إنشاء جيش ، وإلى أن الأمر لو ترك على ما هو عليه لاستولى اليهود على كل فلسطين حتى نهر الأردن أو لعاد المفتى وحاول تنصيب نفسه حاكمًا على فلسطين العربية .... لهذا اقترحت الحكومة الأردنية إرسال الفرقة العربية عبر نهر الأردن على أثر انتهاء الانتداب واحتلال جزء فلسطين المخصص للعرب والملاصق لحدود شرق الأردن » . وكان رد بيفن على الوجه التالى . « يبدو أن هذا هو الشىء الواضح عمله ـ ولكن يجب ألا تذهبوا وتغيروا على المناطق المخصصة لليهود » . ويعلق جلوب على كل ذلك بقوله أنه حين جرت هذه المحادثة لم يكن واردا أن تتدخل الجامعة العربية أو أن تدخل الجيوش العربية إلى فلسطين . ومن ناحية أخرى فإن الدوائر البريطانية كانت ترى ـ بعد صدور قرار التقسيم ـ أن الوقت قد يحين للتفكير فيما إذا كانت بريطانيا ترغب فى الحصول على أى

---

(1) Glubb, A **Sodier with the Arabs**, pp. 62-4

تسهيلات استراتيجية فى الدولة الوريثة أو فى الدولتين الوريثتين . ولكن كانت توجد وجهات نظر سياسية واضحة ضد الحصول على مثل هذه التسهيلات على اعتبار أنها قد تؤدى إن آجلا أو عاجلا إلى جر أقدام بريطانيا من جديد نحو المسألة الفلسطينية . فرغم إصرار بريطانيا على التمسك بقرارها الخاص بالانسحاب من فلسطين ، إلا أنه كان من المفيد بالنسبة إلى تشكيل سياستها المستقبلية معرفة ما إذا كان رؤساء الأركان يرغبون فى الحصول على أى تسهيلات فى فلسطين[1] . ولما كانت هذه الدوائر ترى أن قيام دولة عربية مستقلة فى فلسطين أمر بعيد الاحتمال بحكم أن الدولة اليهودية ستقضى عليها ، فقد كانت أميل إلى أن يضم عبد الله القسم العربى بحيث تسرى عليه معاهدة التحالف الأردنية - البريطانية التى تعوض بريطانيا عن فقدانها قواعدها فى فلسطين ، وبذلك تكون المملكة الأردنية هى الركيزة الأساسية للاستراتيجية البريطانية مع إنقاذ ما يمكن إنقاذه فيما يتعلق بمصر والعراق .

وبالإضافة الى ذلك فقد اقترح رئيس الوزراء اللبنانى رياض الصلح إقامة حلف يشمل سوريا ولبنان والسعودية وفلسطين . إلا أن وزير الدفاع البريطانى كان غير متحمس لهذا العرض خشية أن تعتقد الدوائر الفرنسية أن بريطانيا تفكر فى الافتئات على وضعها المتفوق فى دولتى المشرق ، خاصة وأن سوريا لم تتقدم بعرض مشابه ، ولو أنه كان يرى أن الاقتراح اللبنانى يتمشى جيدًا مع الخطط البريطانية الخاصة بإقامة نظام دفاع مشترك للشرق الأوسط ككل . وبعد فشل المفاوضات البريطانية مع كل من مصر والعراق والسعودية واقتراب موعد الانسحاب البريطانى النهائى من فلسطين، تقدم رياض الصلح إلى الجامعة العربية بمشروع فحواه أن البلدان العربية موقنة بأنها لا يمكنها الدفاع عن حيادها فى حالة نشوب حرب عالمية أخرى ولهذا فإنها توافق على أن تنسق معا الإجراءات الخاصة بمقاومة الشيوعية والعدوان . وقد اقترح الصلح أن توقع كل الدول العربية معاهدة دفاع مشترك تتضمن التنديد بالشيوعية ، وبعد أن يتم التوصل إلى اتفاق بين الدول العربية وبريطانيا والولايات المتحدة حول فلسطين توقع كل دولة عربية اتفاقية دفاع عامة مع الدولتين الغربيتين . وقد لقى اقتراح الصلح استجابة من كل من أعضاء الجامعة العربية باستثناء النقراشى باشا رئيس وزراء مصر[2] . ولم يكن الصلح يحبذ إجراء اتفاق بين بريطانيا والجامعة العربية التى لم تتمتع بالسيادة . ولكنه كان يحبذ

(1) Cab. p. 21/2086 (Top secret), C.O.S. (47) 268 (0) supra.

(2) F.O. 141/1314, no. 237, Baghdad to Cairo, dated 5-5-48.

اتفاق الدول العربية ـ باعتبارها جامعة ـ مع بعضها البعض وإعلان انحيازها إلى الدول الغربية ثم إجراءها محادثات مع الحكومة البريطانية حول معاهدات شبيهة بالمعاهدة البريطانية ـ التركية . ومن الواضح أن الصلح كان يسعى إلى أن يستبدل باتفاقيات الدفاع الثنائية اتفاقية استراتيجية غامضة بين الجامعة العربية والحكومة البريطانية مع تشجيع التوصل إلى ترتيبات دفاعية مناسبة بين الدول العربية والحكومة البريطانية على ان يتمخض كل ذلك عن تسوية عامة بين العالم العربي وبريطانيا ـ وهذه الأخيرة لم تبد استعدادًا لبحث مثل هذه التسوية حتى تتأكد من حصولها على ما تعتبره الحد الأدنى لمتطلباتها الاستراتيجية فى مختلف البلدان المعنية [1] . فقد كان بيفن متمسكا بضرورة أن توفر الترتيبات الدفاعية الثنائية بين بريطانيا وأى من بلدان الشرق الأوسط تسهيلات معينة تمكنها من تحقيق أغراضها الدفاعية ، ويرى أن رياض الصلح لم يتبين حقائق السياسة الحديثة والأساليب التقنية بحيث يضع الدول العربية على قدم المساواة مع تركيا التى كان لديها جيش ضخم تلقى رجاله تدريبًا على مختلف الأسلحة الحديثة . فمن رأى بيفن أن الموارد البشرية لن تكون مفيدة إلا إذا دربت ونظمت بما فيه الكفاية وهذا لايتم بدون مساعدة تقنية خارجية بما فى ذلك الاشتراك فى التدريب مع قوات عسكرية أجنبية وعلى نمطها . فالدول العربية فى نظره لايمكنها الوقوف على أقدامها أو الاعتماد على جهودها الخاصة من حيث استطاعتها أن توقف الغزو الخارجى حتى تجىء القوات البريطانية ولهذا كان يصر على الحصول على تسهيلات معينة فى مناطق محددة وبخاصة فيما يتعلق باستقدام القوات البريطانية فى حالة الطوارئ لا بعد تعرض الشرق الأوسط للغزو [2] .

ويبدو أن مشروع رياض الصلح كان يعكس ما كان يتردد فى دوائر الجامعة العربية قبيل انتهاء انسحاب بريطانيا من فلسطين . ففى محادثة جرت بين السفير البريطانى فى مصر ـ رونالد كامبل ـ وبين عبد الرحمن عزام صرح له هذا الأخير بأنه فى صف عقد سلسلة من المحالفات بين مختلف البلدان العربية (ولو أنه لم يتوصل بعد إلى نوع الصلة بين هذه الدول وبين بريطانيا أو الكتلة الغربية) وبأنه يفضل أن تكون ذات طابع اقتصادى شبيه بمشروع مارشال لإنعاش

(1) F.O. 141/1314, no. 76, F.O. to Cairo, d. 8-4-48 and F.O. 141/1247, Speaight to the British Chancery in Beirut, dated 19-7-48.

(2) Ibid, no. 445, F.O. to Cairo, dated 5-4-48 and no. 292 (immediate - Secret), F.O. to BMEO, dated 12-4-48

أوروبا . وقد بين عزام أن الصعوبة التى تعترض سبيل الاتفاق حول ترتيبات كافية بالفعل بين الدول العربية وبين بريطانيا لمقاومة العدوان الخارجى إنما هى صعوبة نفسية إلى حد كبير . فالحكومات العربية ذاتها كانت تدرك الخطر الذى يهدد أمن الشرق الأوسط فى ظل الموقف الدولى القائم حينئذ ولكنها كانت عاجزة عن التأثير فى الرأى العام بحيث يتقبل الترتيبات اللازمة لمواجهة ذلك الخطر ـ ومن ثم فإن حل هذه المشكلة كان يجب أن يتم بالضرورة بأساليب ملتوية . كما أشار إلى أنه يحتمل أن تكون الجامعة العربية هى أنسب أداة للإعداد لذلك بحكم أن باستطاعتها التأثير فى الصحافة والرأى العام دون أن تثير شكوك الأحزاب داخل الدول العربية . ورغم أن الجهود المبذولة حتى ذلك الوقت لم تتوصل الى إجراء محالفات عسكرية بين الدول الأعضاء فى الجامعة العربية ، فقد بين عزام أن وجود لجنة عسكرية داخل الجامعة العربية كان كفيلاً بقيام تعاون عسكرى فيما يتعلق بفلسطين ، وأبدى أمله فى أن تعرض على اللجنة المشاكل العامة المرتبطة بالأمن العربى وأن تتوصل إلى ضرورة الاعتماد على دولة عظمى هى بريطانيا ، ولو أنه لم يتنبأ بحل سريع بسبب العامل النفسى . كما أشار وزير الخارجية المصرى ـ أحمد خشبة ـ إلى أن اللجنة السياسية للجامعة العربية عارضت بشدة الاقتراح الذى تقدم به رئيس الوزراء السورى جميل مردم بشأن عدم إبرام أى معاهدة بين دولة عضو فى الجامعة العربية وبين دولة أوروبية دون الحصول على موافقة الجامعة . وقد عارضت مصر وشرق الأردن والعراق هذا الاقتراح ـ ورأى الملك فاروق والحكومة المصرية[1] أنه يضع قيودًا على سيادة كل دولة ويعرقل جهود بريطانيا التى كانت تسعى إلى المحافظة على أمن الشرق الأوسط وأن معاهدة بورتسماوث كانت أحسن من معاهدة ١٩٣٠ وكذلك الحال بالنسبة إلى المعاهدة الأردنية الأخيرة . كما كتب إسماعيل صدقى مقالا فى جريدة أخبار اليوم « فى ١٧ إبريل » ذهب فيه إلى أنه ليس ضد الجلاء عن مصر ، ولكنه تساءل عما إذا كانت المطالبة بالجلاء فى ظل الظروف الدولية القائمة من قبيل الصواب ، وذلك بحكم أن مصر لم تكن تستطيع التوسع فى الإنفاق على القوات المسلحة لأنها بحاجة إلى تكريس أموالها للإصلاح الاجتماعى ، وأن من الممكن تجنب الإنفاق عن طريق التحالف مع دولة قوية أو مع مجموعة

(١) صرح وزير الخارجية المصرى أحمد خشبة بأن جميل مردم كان يسعى إلى منع الملك عبد الله من التصديق على المعاهدة الأردنية ـ البريطانية وبذلك يعرقل تحقيق أطماعه الخاصة بأن يكون ملكا على سوريا الكبرى .

F.O. 141/1314, no. 205, Campbell to F.O., dated 21-4-48.

من الدول ذات نفس اتجاه مصر ـ فمن الوهم ، فى رأيه ، الحديث عن سياسة تقوم على الحياد بين الكتلتين الدوليتين بحكم أن مصر ستتعرض للغزو فى حالة نشوب الحرب ، وبالتالى كان يرى ضرورة التوصل إلى اتفاق مع الديمقراطيات ـ وقد أيد وزير الخارجية المصرى وجهات نظر صدق[1] .

مما سبق يتبين لنا أن الحكومات العربية كانت تسعى إلى التوصل الى ترتيبات للدفاع المشترك مع بريطانيا ، ولكنها كانت متخوفة من الرأى العام الذى كان يضغط فى سبيل التخلص من القيود التى فرضتها ارتباطات التحالف السابقة مع بريطانيا وأن تطور القضية الفلسطينية لغير صالح سكان فلسطين من العرب قد لعب دوره فى كشف مدى إخلاص بريطانيا فى الوفاء بوعودها ، مهما حاولت أن تقنع الجميع بحيادها فى أروقة الأمم المتحدة وفى خلال الحرب التى كانت توشك أن تندلع على الأراضى الفلسطينية . حقيقة إن بيفن استطاع أن ينقذ ما يمكن إنقاذه من المحالفات السابقة إلا أن الغليان الجماهيرى ضد المشروعات والارتباطات البريطانية لم يلبث ـ بعد حرب فلسطين ـ أن عصف بالنفوذ البريطانى فى الشرق الأوسط خلال جيل واحد استطاعت خلاله الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى أن يفيدا من أخطاء بريطانيا وأن يعززا وجودهما فى هذا البلد العربى أو ذاك . ولعل الحكومات العربية التى انزلقت أقدامها ، رغما عنها ، إلى خوض القتال فى فلسطين بدون استعداد ، كانت حتى آخر لحظة تعول على أن تجد لها بريطانيا مخرجا ينقذ ماء وجهها فى مواجهة جماهيرها . إلا أن بريطانيا ـ التى لا شك قد أثرت فى مسئوليها ، وبخاصة بيفن ، المقاومة العربية لمشروعات الدفاع المشترك قد فسرت الاتفاقات القائمة بينها وبين كل من مصر والأردن والعراق تفسيرًا يتمشى مع مصالحها وسياساتها بحيث شاركت الولايات المتحدة فى فرض الحظر على تصدير الأسلحة إلى الدول العربية فى الوقت الذى كان فيه اليهود يتلقون الأسلحة من المعسكرين الشرقى والغربى . فهل كانت بريطانيا تهدف ، فيما تهدف إليه ، إلى جعل العرب يدركون قيمة الارتباط معها بروابط الدفاع المشترك ؟

---

(١) نفس الوثيقة السابقة .



الفصل الرابع

المشـكلة الفلسطينيـة
فى المجالين العربى والدولى

فى عام ١٩٣٦ تدخلت الدول العربية المستقلة ، باستثناء مصر ، لإنهاء اضراب عرب فلسطين ، ثم قدم الزعماء العرب لبريطانيا فى عام ١٩٣٧ مذكرات احتجاج على توصيات لجنة بيل الخاصة بتقسيم فلسطين . وكان تعاون الحكومات العربية فى عامى ١٩٣٨ و ١٩٣٩ - قبل وأثناء وبعد مؤتمر سان جيمس - أول فرصة لتعاونها الفعال ، ولما أدت هذه المساعى إلى فشل مشروع تقسيم فلسطين انفسح المجال لمزيد من التضامن العربى ووصاية الدول العربية المستقلة وشبه المستقلة على القضية الفلسطينية ، خاصة وأن الإنجليز اصطنعوا الوحشية فى قمع الثورة الفلسطينية وأعلنوا خروج الزعماء الفلسطينيين على القانون مما أدى إلى فرارهم إلى البلدان العربية المجاورة . وقد انضم كثير من الزعماء الفلسطينيين خلال الحرب العالمية الثانية إلى دول المحور ، فى الوقت الذى استمر فيه الصراع بين الأحزاب السياسية الفلسطينية . أما الحاج أمين الحسينى مفتى القدس فقد لجأ إلى بغداد حيث قام بدور فعال فى انقلاب رشيد عالى الكيلانى (١٩٤١) ، ثم فر بعد فشل الانقلاب إلى المانيا حيث سعى إلى التعاون مع هتلر فى سبيل تحقيق استقلال البلدان العربية ووحدتها وحل المشكلة الفلسطينية لصالح سكانها من العرب [١] .

وكان عرب فلسطين خلال الحرب العالمية يفتقدون الزعامة ، خاصة وأن « اللجنة العربية العليا » التى تزعمت النضال الفلسطينى كانت قد اختفت من الوجود وأن رئيسها - المفتى - كان

(١) عن نشاط الحاج أمين فى ألمانيا وسياسة النازيين إزاء العرب انظر : لوكاز هيرزويز : **ألمانيا الهتلرية والعالم العربى** ترجمة المؤلف (القاهرة - دار المعارف - ١٩٧١) .

خارج البلاد . وقد حاول وجهاء عرب فلسطين إحياء اللجنة المرة تلو الأخرى ، إلا أن أنصار المفتى الغائب ـ الذين تصدوا لأى تحد لزعامته ـ عرقلوا مثل هذه المساعى . ومنذ أوائل عام ١٩٤٣ قام زعماء حزب الاستقلال بمحاولات لتشكيل لجنة موحدة، إلا أن النجاح الجزئى الذى أصابوه أثار غيرة شيعة آل الحسينى وأنصار الأحزاب الأخرى الذين عرقلوا قيام الاتحاد حين كان ذلك ممكنا ، وبالتالى لم يشترك مندوب فلسطينى فى المباحثات التمهيدية التى جرت فيما بين يولية ١٩٤٣ وفبراير ١٩٤٤ لإنشاء الجامعة العربية ، خاصة وأن أنصار المفتى كانوا يعملون على تعزيز مكانته التى تضعضعت نتيجة لتعاونه مع دول المحور المنهزمة والحيلولة دون انتقال زعامة الفلسطينيين إلى أى طرف آخر . وفى إبريل ١٩٤٤ وجدت دلائل على ما يشبه انتعاش شيعة آل الحسينى ـ وأغلب الظن أن هذا الانتعاش كان مرتبطا بازدياد الإرهاب الصهيونى ، ولو انه أدى إلى اكتمال انقسام عرب فلسطين بحيث كادت تضيع عليهم فرصة إرسال مندوب للجولة الثالثة من محادثات الوحدة العربية التى كانت تجرى فى الإسكندرية فى أكتوبر ١٩٤٤ . على أن الزعماء الذين كانوا يسعون إلى إنشاء الجامعة العربية شجعوا فكرة إحياء اللجنة العربية العليا ـ وفى سبتمبر ١٩٤٤ زار فلسطين بعض الزعماء العرب لمحاولة إقناع الزعامات الفلسطينية بإعادة تنظيمها ـ ورغم فشل المحاولة من جديد بسبب معارضة شيعة آل الحسينى فقد أبدى أنصار المفتى آخر الأمر استعدادهم لإرسال مندوب فلسطينى للاشتراك فى مشاورات الوحدة ، وتم تفويض موسى العلمى للقيام بهذه المهمة ـ وكان العلمى محاميًا وصهرًا لأسرة الحسينى معروفا بالاعتدال خاصة وأنه كان قد تلقّى تعليمه فى بريطانيا . وقد رفض العلمى رفضًا قاطعًا أن يحضر اجتماعات الإسكندرية بصفته مجرد مراقب ، بل طلب أن يسمح له بتمثيل عرب فلسطين الذين كان الصراع شديدا بين قادتهم . وفى الاجتماع الذى انعقد فى مارس ١٩٤٥ وأقر ميثاق الجامعة العربية جرت عدة مناقشات حول تحديد وضع مندوب فلسطين ونوعية المهام التى سيضطلع بها . وقد أصر العلمى ومندوبو العراق على أن يتمتع بالعضوية الكاملة ، خاصة وأن بغداد وعمان قد تبنتا العلمى بهدف خلق زعامة جديدة منافسة للمفتى الذى لم يكن الهاشميون راضين عنه . وأخيرًا تم التوصل إلى حل وسط فيما يتعلق بصياغة الملحق الخاص بفلسطين فى المسودة النهائية لميثاق الجامعة ـ وقد جاء فيه أن من واجب مجلس الجامعة أن يعين ممثلا عن عرب فلسطين يشترك فى أعمالها وله حق التصويت فى ظروف

معينة دون أن يوقع على القرارات[1]

أما القرار الخاص بفلسطين فيستشف منه ولاية الجامعة العربية على القضية الفلسطينية ـ وقد أدرج هذا القرار فى بروتوكول الإسكندرية وكان نصه كالآتى :

« ترى اللجنة أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية وأن حقوق العرب لا يمكن أن تمس من غير إضرار بالسلم والاستقرار بالعالم العربى . كما ترى اللجنة أن التعهدات التى ارتبطت بها الدولة البريطانية والتى تقضى بوقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضى العربية والوصول إلى استقلال فلسطين هى من حقوق العرب الثابتة التى تكون المبادرة إلى تنفيذها خطوة نحو الهدف المطلوب ونحو استتباب السلم وتحقيق الاستقرار . وتعلن اللجنة أنها ليست أقل ألما من أحد لما أصاب اليهود فى أوروبا من الويلات والآلام على يد بعض الدول الأوروبية الدكتاتورية . ولكن لا يجب أن يخلط بين مسألة هؤلاء اليهود وبين الصهيونية ـ إذ ليس أشد ظلمًا وعدوانًا من أن تحل مسألة يهود أوروبا بظلم آخر يقع على عرب فلسطين على اختلاف أديانهم » .

وحين انعقدت الدورة الثانية لمجلس الجامعة العربية (٣١ أكتوبر ـ ١٤ ديسمبر ١٩٤٥) تقرر أن يتوجه جميل مردم بك رئيس الوزراء السورى ورئيس دورة المجلس إلى فلسطين ليساعد فى حل مشكلة القيادة الفسطينية . وفى نوفمبر اتصل مردم فى فلسطين بأنصار مختلف الأحزاب الذين فوضوه أن يختار منهم لجنة يراها مناسبة ـ وقد ضمت هذه اللجنة رؤساء الأحزاب الفلسطينية وغيرهم ، واستطاعت بعد لأى أن تختار وفدًا مثلها فيا تبقى من اجتماعات مجلس الجامعة ، وإن لم تواصل عملها بسبب شدة الخلاف بين القادة . وحين عاد جمال الحسينى من منفاه فى روديسيا ، وهو ما تم التوصل إليه خلال اجتماعات مؤتمر لانكستر هاوس ، حاول أن يجرى تعديلات فى اللجنة العربية العليا بإضافة اسماء جديدة إليها . ولما لم تجتمع اللجنة لتنظر فى الأمر ، اختار أن يتولى القيام بذلك بنفسه ، مما أدى إلى انشقاق اللجنة إلى لجنتين ضمت إحداهما ممثلى الأحزاب باستثناء الحزب العربى وبعض المستقلين ، وبذلك كان قيامها بمثابة أكبر تحالف ضد الحزب العربى وزعامة الحاج أمين . وحين اجتمع مجلس الجامعة العربية فى بلودان (٨ ـ يونيه ١٩٤٦) قرر دعوة « قيادات » عرب فلسطين إلى الاتحاد وإنشاء هيئة

---

(1) F.O. 141/1084, The Office of the Minister - Resident in the Middle East to sir Walter Smart (British Embassy, Cairo), dated 16-4-46.

تمثلهم ـ وهكذا دعى قادة الجبهتين وفرض عليهم إنشاء لجنة واحدة اختيرت مناصفة فيما بين القيادتين ، وترك منصب رئاسة اللجنة الجديدة شاغرًا مجاملة للحاج أمين الذى كان لا يزال فى فرنسا ، وإن عين ابن عمه جمال الحسينى نائبًا للرئيس [١] . وأطلق على اللجنة الجديدة اسم « الهيئة العربية العليا » التى ما لبثت أن تم الاعتراف بها ـ باعتبارها ممثلة للشعب الفلسطينى ـ من قبل كل من الحكومة البريطانية وهيئة الأمم المتحدة واعتبرتها بريطانيا نظيرًا للوكالة اليهودية . وبعد أن لجأ المفتى إلى القاهرة بعد فراره من معتقله فى فرنسا [٢] أصبح يوجه نشاطات اللجنة من القاهرة ومن العواصم العربية الأخرى التى انتقل إليها ، فى حين كان جمال الحسينى الرئيس الفعلى للهيئة [٣] . وقد أضاف الحاج أمين إلى الهيئة أعضاء جددا وفرض عليها اتجاهاته بحيث استطاع فى كثير من الأحيان أن يتغلب على اتجاهات عبد الرحمن عزام الأميل إلى الاعتدال . وفى فلسطين كانت أوامر المفتى تنفذ بحذافيرها مما أنعش قوة شيعة آل الحسينى فى كل مدن فلسطين وقراها وأضعف قوة منافسيهم وجعل اتجاه الحركة الوطنية الفلسطينية أميل إلى التطرف . وعلى أى حال فقد رفضت الجامعة العربية اقتراح المفتى الخاص بإعلان دولة عربية فى فلسطين تشرف عليها الهيئة العربية العليا .

على أن الخلافات بين عرب فلسطين هى التى جعلت الجامعة العربية ـ منذ إعلان ميثاقها ـ تتولى الكلام باسم فلسطين وتوجه الكفاح العربى فى سبيلها على الصعيدين العربى والدولى . وهكذا لم يتح لأية هيئة شعبية أن تمارس الكفاح إلا من خلال الجامعة وبموافقتها وذلك باستثناء المندوب الفلسطينى الذى عينته الجامعة ممثلا لفلسطين فيها . فهى التى توسطت فى أمر إطلاق سراح جمال الحسينى وعودته من منفاه ، وهى التى تولت الدفاع عن القضية الفلسطينية ـ فما أن صدر تقرير اللجنة الإنجليزية ـ الأمريكية حتى عقد الملوك والرؤساء العرب اجتماعا فى ضيعة الملك فاروق فى أنشاص قرب القاهرة حضره ملك مصر ورئيسا جمهوريتى سوريا ولبنان والملك عبد الله حاكم إمارة شرق الأردن والأمير سعود ولى عهد المملكة العربية

---

(١) ناجى علوش : المقاومة العربية فى فلسطين ١٩١٧ ـ ١٩٤٨ (مركز الأبحاث ـ منظمة التحرير الفلسطينية ـ بيروت ١٩٦٧) ، ص . ١٤ ـ ٤١ .

(٢) ليس من المستبعد أن يكون الموظفون الفرنسيون قد ساعدوا الحاج أمين على الفرار من معتقله فى فرنسا بهدف الانتقام من بريطانيا التى كانت قد أخرجت فرنسا من سوريا ولبنان (كرستوفرسايكس ـ المرجع السابق . ص ٣٥٦) .

(٣) تضمن البرنامج السياسى للهيئة انشاء دولة اتحادية ديمقراطية فى فلسطين ـ وتبنيها لهذا البرنامج هو الذى جعلها ترفض اقتراحات حكومة العمال الخاصة بفلسطين وتقاطع لجنة الأمم المتحدة وترفض قرار التقسيم .

السعودية والأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق وسيف الإسلام عبد الله مندوبًا عن الإمام يحيي حاكم اليمن . وقد حصل سير وولتر سمارت ـ القائم بأعمال السفارة البريطانية ـ من نورى السعيد على تفاصيل المناقشات التى دارت فى اجتماع أنشاص : فقد اقترح الأمير عبد الله ان تقوم كل دولة عضو بالجامعة العربية بجمع الأموال لمساعدة عرب فلسطين ولم يقترح أن تخصص هذه الأموال لمساندة المقاومة المسلحة(١) فى حين تكلم شكرى القوتلى رئيس الجمهورية السورية بحماسة تفوق حماس العاهل الاردنى(٢) . وأخيرا صدر عن الاجتماع بيان أعلنه الأمين العام للجامعة العربية فى ٣٠ مايو ١٩٤٦ جاء فيه أن المجتمعين رأوا أن قضية فلسطين « ليست خاصة بعرب فلسطين وحدهم ، بل هى قضية العرب جميعا وأن فلسطين عربية يتحتم على دول العرب وشعوبها صيانة عروبتها وأنه ليس فى إمكان هذه الدول أن توافق بوجه من الوجوه على أية هجرة جديدة ويعتبرون ذلك نقضا صريحًا للكتاب الأبيض الذى ارتبط به الشرف البريطانى ولهم عظيم الأمل ألا يعكر صفو علائق المودة القائمة بين الدول والشعوب العربية من جهة والدولتين الديمقراطيتين الصديقتين من جهة أخرى أى تشبث من جانبهما يرمى إلى إقرار تدابير ماسة بحقوق عرب فلسطين حرصًا منهم على دوام هذه الصداقة وتفاديًا لرد فعل ينشأ بسبب ذلك ويفضى إلى اضطرابات قد يكون لها أثر فى السلم العام »(٣) .

ثم انعقد مؤتمر للجامعة العربية فى بلودان فى لبنان فى أوائل يونيه ١٩٤٦ وصدرت عنه قرارات علنية وأخرى سرية وذلك بعد أن رفض اقتراحًا تقدم به جمال الحسينى وكان يقضى بتشكيل جيش عربى يحتل فلسطين ويكسر شوكة الصهيونيين . فقد أعلن المؤتمر انتقاده للجنة التحقيق الإنجليزية ـ الأمريكية وندد بتحيزها وتوصياتها . وصدرت بذلك مذكرة من الجامعة العربية ومن كل حكومة عربية على انفراد إلى بريطانيا التى طولبت حكومتها بالتفاوض لإنهاء الوضع القائم فى فلسطين ، حتى إذا لم تنته المفاوضة إلى حل مرض قبل أول سبتمبر فحينئذ يعرض العرب قضية فلسطين على الأمم المتحدة طبقا للبند الخاص بالانتقال بأراضى الانتداب إلى نظام الوصاية . وبنت الدول العربية موقفها هذا على اعتبار أنها « الدول التى يعنيها الأمر

---

(١) صرح عبد الله للأخوين كيمشى بأن مؤتمر أنشاص لم يكن فى الأصل خاصا بالمشكلة الفلسطينية بل كان يستهدف تنسيق إجراءات مقاومة الشيوعية وفق ما طالب به ممثلو بريطانيا فى القاهرة .

John and David Kimche, op. cit., P. 47.

(2) F.O. 141/1084, Despt. dated 29-5-46.

(٣) انظر الملحق (١)

بصفة مباشرة» كما اشتملت القرارات العلنية إنشاء مكاتب للمقاطعة فى كل دولة ومنع تصدير المواد الأولية المساعدة للإنتاج اليهودى ومقاطعة المؤسسات الصهيونية ووضع تشريع فى كل دولة عربية ينص على اعتبار بيع العقار للصهيونيين وتهريب اليهود إلى فلسطين والمساعدة على ذلك جرمًا جنائيا ورفض كل أشكال تقسيم فلسطين من حيث المبدأ وإنشاء لجان دفاع عن فلسطين فى كل دولة وإصدار طابع باسم فلسطين ترصد حصيلته للقضية الفلسطينية .

أما مقررات بلودان السرية فقد تضمنت النظر فى إلغاء امتيازات البترول الممنوحة لكل من بريطانيا والولايات المتحدة فى البلدان العربية ومقاطعة الدولتين فى جميع المجالات الاقتصادية وعدم السماح لها أو لرعاياهما بأى امتياز اقتصادى جديد وتقديم الشكوى ضدهما إلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ومقاطعتهما مقاطعة أدبية. وفى بلودان انقسم الزعماء العرب إلى أنصار التدخل ومنهم الملك عبد الله والمندوبون السوريون والمفتى والشبيهين بأنصار التدخل ومنهم مندوبو العراق ولبنان والرافضين للتدخل وهم مندوبو مصر والمملكة العربية السعودية الذين عارضوا كل خطوة من شأنها أن تؤدى إلى تدخل الجيوش العربية بصفة رسمية فى فلسطين[1] . وقد رفضت أغلبية الوفود مبدأ مقاطعة بريطانيا أو الولايات المتحدة أو كليهما ، كما رفضت مبدأ التدخل المسلح لصالح عرب فلسطين ، على اعتبار أن كلاً الاقتراحين غير عمليين ، وأعربت عن استعداد دولها للمساهمة فى حل مشكلة اليهود المشردين بشرط ألا تتحمل فلسطين كل المائة ألف يهودى[2] . وحين اقترح بعض المسئولين العرب (توفيق السويدى وربما سعد الله الجابرى) اللجوء إلى الأمم المتحدة اعترض الأمين العام للجامعة العربية على اتخاذ هذه الخطوة لأنه كان يخشى أن تتخذ الهيئة الدولية قرارًا فى غير صالح العرب ولأن نجاح المساعى العربية فى المنظمة الدولية كان يتطلب تدخل روسيا[3] .

وحين وصلت لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة إلى المشرق العربى استقبلتها فلسطين والعواصم العربية بالإضراب ، ولو أن الدول العربية قررت التعاون معها على أساس أنها أعضاء فى الأمم المتحدة . وفى ١٦ سبتمبر ١٩٤٧ اجتمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية فى صوفر بلبنان لبحث تقرير اللجنة وتحديد موقف الدول العربية منه ومن القضية الفلسطينية .

---

(1) Jon and David Kimche, op. cit., pp. 48-9.
(2) F.O. 141/1084, Beirut to Cairo, dated 13-6-46.
(3) F.O. 141/1090, To Walter Smart and a copy to Overton, dated 13-5-46.

وبعد المداولة اتخذ المجتمعون ـ وهم ممثلو جميع الدول الأعضاء بالجامعة العربية وممثل فلسطين ـ القرارات التالية :

١ ـ مقاومة تنفيذ مقترحات اللجنة وكل تدبير آخر لا يحقق استقلال فلسطين باعتبارها دولة عربية .

٢ ـ يقاوم عرب فلسطين التقسيم مستندين إلى دعم البلاد العربية لهم بالمال والعتاد والرجال دفاعا عن كيانهم ، ولا تستطيع الحكومات العربية كبت شعور شعوبها الثائرة ولا أن تقف مكتوفة اليدين أمام خطر يهدد البلاد العربية جميعا ، بل إنها ستضطر إلى مباشرة كل عمل حاسم من شأنه أن يدفع العدوان ويعيد الحق إلى نصابه .

٣ ـ إرسال مذكرة إلى كل من بريطانيا والولايات المتحدة يفهم منها أن كل قرار يتخذ بصدد فلسطين دون أن ينص على قيام دولة عربية مستقلة فيها يهدد بإثارة اضطرابات خطيرة فى الشرق الأوسط وأن الدول العربية عازمة على تأييد عرب فلسطين فى كل ما يقومون به عندئذ من أعمال فى سبيل الدفاع عن عروبة وطنهم وحريتهم .

٤ ـ تأليف اللجنة الفنية العسكرية من مندوبين عسكريين عن الدول العربية ، على أن توكل إلى هذه اللجنة مهمة دراسة جميع النواحى العسكرية فى فلسطين وتقديم التوصيات لمجلس الجامعة على ضوء الاجتماعات الممكنة الوقوع على أثر انسحاب القوات البريطانية من فلسطين .

أما مقررات اجتماع صوفر السرية فكانت كالآتى :

١ ـ تعتبر اللجنة السياسية توصيات لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة ماسة بحقوق عرب فلسطين فى الاستقلال ومناقضة لكل الوعود التى قطعت للعرب ولمبادئ الأمم المتحدة ذاتها . وترى اللجنة أن تنفيذ هذه التوصيات لابد أن يعرض الأمن العام فى فلسطين وفى كل العالم العربى للخطر ـ لهذا قررت أن تحقيق استقلال فلسطين وحريتها والدفاع عن وجودها يقتضيان ضرورة اتباع كل الوسائل العملية والمقبولة لضمان عدم تنفيذ هذه التوصيات وأى إجراءات أخرى من شأنها المساس باستقلال فلسطين باعتبارها دولة عربية .

٢ ـ توصى اللجنة بأن توجه كل دولة من الدول الأعضاء فى الجامعة العربية مذكرة إلى

الحكومتين البريطانية والأمريكية تلفت نظر كل منهما إلى الأخطار الحقيقية التى تهدد أمن واستقرار الشرق الأوسط وتحملها مسئولية النتائج إذا ما اتخذت أى قرارات تمس حق الفلسطينيين فى إقامة دولة مستقلة .

٣ ـ تنصح اللجنة الدول العربية بمواصلة جهودها الدبلوماسية لكى تبين للدول الأعضاء فى الأمم المتحدة أن للدول العربية كل الحق فى أن تعارض بشدة فرض توصيات لجنة تقصى الحقائق وأن تتوقع منها مساندة مطالبة العرب للأمم المتحدة باستقلال فلسطين .

٤ ـ تطلب اللجنة من الدول الأعضاء فى الجامعة العربية أن تقدم لعرب فلسطين المساعدة المالية والسلاح والرجال على أن تتولى مسئولية تنظيم الجهود والتصرف فى المساعدة التى تقترحها الدول العربية لجنة فنية دائمة تمثل فيها الدول الأعضاء وفلسطين على أن تكون القاهرة مقرا لهذه اللجنة التى حددت مهامها على الوجه التالى :

(ا) دراسة الوسائل اللازمة لتقوية الدفاع عن فلسطين .

(ب) تنسيق وتنظيم المساعدة المادية التى تقدمها الدول العربية .

(جـ) الإشراف على إنفاق الأموال التى تقدمها الدول العربية .

٥ ـ توصى اللجنة السياسية الدول الأعضاء بفتح أبوابها لاستقبال الأطفال والنساء والمسنين وأن تقدم لهم المساعدة فى حالة نشوب الاضطرابات فى فلسطين بالصورة التى ترغم بعض سكانها العرب على مبارحتها .

٦ ـ تقترح اللجنة فى جلسة مجلس الجامعة العربية التالية إخطار الحكومتين البريطانية والأمريكية بمقررات بلودان السرية [١] .

وبعد أن تأكد للدول العربية أن الجمعية العامة للأمم المتحدة توشك أن تصدر قرار التقسيم انعقد مجلس الجامعة العربية فى عاليه بلبنان وحضره رؤساء وزارات الدول العربية ، ووزع عليه تقرير اللجنة الفنية العسكرية الذى أشار إلى تفوق اليهود على عرب فلسطين ، ثم أصدر توصياته التى تقضى بأن تحشد الحكومات العربية بعض قطاعات من جيوشها على حدود

---

(1) F.O. 141/1233, no. 1783, F.O. to Cairo, dated 25-9-47.

فلسطين[1] وأن تبادر إلى تقديم السلاح إلى عرب فلسطين الذين يقطنون المناطق المتاخمة لليهود وأن تخصص من أجل ذلك ١٠,٠٠٠ بندقية مع ذخائرها. كما أوصى بتدريب الشباب فى المناطق غير المتاخمة لليهود وتعبئتهم للمعركة المقبلة وإنشاء قيادة عربية تتولى هذا الأمر وبأن يرصد على الفور مبلغ من المال يوضع تحت تصرفها لا يقل عن مليون جنيه ، على أن تتولى الإنفاق منه لجنة خاصة . وقد بنيت الخطة العسكرية على أساس إقامة لجان فى كل مدينة أو قرية تتولى الدفاع عن نفسها ، على أن ترابط الجيوش العربية على الحدود لتمد يد المساعدة إلى «المجاهدين الفلسطينيين» ، كما اعتمد مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه للفرقة العربية (الجيش الأردنى) حتى تستغنى جزئيا عن التبعية لبريطانيا . وحرصا على تجنب الخطر الذى وجد الملوك والرؤساء أن عبد الله يشكله نتيجة لطموحاته وإمكانياته العسكرية ، قرروا إنشاء جيش تحرير عربى يعمل فى فلسطين حتى قبل الانسحاب البريطانى . وجرى تعيين الجنرال طه الهاشمى (العراق) قائدا لهذا الجيش ، ولو أن قائده الحقيقى كان الضابط السورى السابق فوزى القاوقجى الذى سبق له أن قاد القوات العربية غير النظامية خلال الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) . وما لبث أن أنشئت لجنة عسكرية لتحقيق هذه الأهداف من مندوبين عن العراق وسوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن ، ولو أن مندوب شرق الأردن لم يشترك فى نشاط اللجنة التى اتخذت دمشق مقرا لها واختارت العميد طه الهاشمى مسئولا عن شئون التدريب والتعبئة. وانشئ معسكر لتدريب المتطوعين ومدرسة لتخريج الضباط الفلسطينيين فى قطنا ـ وكان مركز التدريب يعد الأفواج ويرسلها إلى فلسطين ـ وقد بدأت الأفواج بدخول فلسطين منذ الشهور الأولى لعام ١٩٤٨ . ووافقت الهيئة العربية العليا على قرارات مجلس الجامعة الأخير لأنها كانت تمثل وجهة نظرها ولأنها تزودها بالمعونة المادية [2] والمعنوية دون أن تفقدها السيطرة على توجيه المعركة فى فلسطين. ولهذا أخذت تعمل على إعداد المنظمات الدفاعية وشراء الأسلحة وإدخالها إلى فلسطين ، ولم تلبث أن عينت عبد القادر الحسينى ، أحد قادة ثورة

---

(١) أعلن رئيس الوزراء المصرى محمود فهمى النقراشى فى عاليه «أن مصر إذا كانت توافق على الاشتراك فى هذه المظاهرة العسكرية فإنها غير مستعدة للمضى أكثر من ذلك» . (أحمد الشقيرى : **أربعون عاما فى الحياة العربية والدولية** ـ دار النهار ـ بيروت ١٩٦٩ . ص ٣٩٠) .

(٢) كان مجلس الجامعة العربية قد قرر فى اجتماعاته (١٧ ـ ٢٩ مارس ١٩٤٧) أن تقدم دول الجامعة العربية المال للهيئة العربية العليا لتمكينها من العمل . كما اتخذ قرار مماثل فى اجتماعات مجلس الجامعة (٨ ـ ١٢ / ٦ / ١٩٤٦) . إلا أن ما تسلمته الهيئة حتى يونية ١٩٤٨ لم يتجاوز ١٤٣.٠٠٠ جنيه دفعت سوريا ١٠٣.٠٠٠ منها (ناجى علوش . المرجع السابق . ص ١٤٢) .

١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ ورئيس أحد الأفواج التى جهزتها اللجنة العسكرية فى دمشق ، قائدًا عاما لقوات الجهاد المقدس التى أنشأتها .

وبرغم كل هذه المشاورات والاستعدادات التى أجرتها الجامعة العربية فلم يصدق أحد أن بريطانيا ستنسحب من فلسطين أو تنهى الانتداب . لهذا أرسل بيفن تعليماته إلى ممثلى بلده فى العالم العربى بأن ينتهزوا كل الفرص ليؤكدوا للصحافة والجماهير فى كل بلد عربى أن بريطانيا مصممة على تنفيذ قرارها[1] . وحين صدر قرار التقسيم فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ وأثار موجات من الغضب الشديد فى العالم العربى ، أرسل بيفن منشورًا دوريا إلى العواصم العربية لفت فيه نظر الحكومات العربية إلى ضرورة عدم تسببها فى تعقيدات فى الوقت الذى لا تزال فيه السلطات البريطانية تسيطر على الوضع فى فلسطين قبل الانسحاب وتلتزم بقمع القلاقل أيا كان مثيروها وإلى ضرورة عملها على كبح جماح كل من يحاول من رعاياها شق طريقه إلى فلسطين لإثارة الاضطرابات فيها ، وكذلك الحال بالنسبة إلى التنظيمات والأشخاص الذين يحاولون داخل أراضيها إثارة الاضطرابات من الخارج ـ وأكد بيفن أن تعليماته هذه تنطبق بوجه خاص على سوريا ولبنان[2] . وفى منشور دورى آخر[3] كلف بيفن ممثلى بريطانيا فى البلدان العربية بإبلاغ حكوماتها بأن الانسحاب البريطانى من فلسطين سوف ينتهى قبل أول أغسطس ١٩٤٨ ، وأن الحكومة البريطانية ستبلغها بالتاريخ المحدد لاستكمال الانسحاب فى أقرب وقت ممكن ، وأن استكمال هذا الانسحاب يقتضى ، على أسس عسكرية وإدارية محضة ، أن

---

(1) F.O. 141/1233, F.O. to Cairo. dated 4 and 16-10-48.

صرح بيفن لنورى السعيد فى ديسمبر ١٩٤٧ بأن بريطانيا ستنسحب من فلسطين فى أقرب وقت ممكن . لأن الانتداب كان يفرض عليها التزامات مربكة . ولأن الانسحاب كان يطلق يدها فى اتباع سياسة مترابطة فى الشرق الأوسط ككل .

F.O. 141/1233, no. 2249, F.O. to Cairo, dated 11-12-47.
(2) F.O. 141/1233, no. 2188 (Confid.) from Bevin, dated 2-12-47.

وقد وجه هذا المنشور الدورى إلى القاهرة وبغداد وعمان وجدة ودمشق وكراتشى والقاهرة والوفد البريطانى فى الأمم المتحدة وسفارة بريطانيا فى واشنطون ومكتب الشرق الأوسط البريطانى فى القاهرة

(3) Ibid, dated 4-12-47.

وقد وجه هذا المنشور الدورى إلى القاهرة وبغداد وجدة ودمشق وبيروت وعمان والقدس ومكتب الشرق الأوسط وعدن والوفد البريطانى فى الأمم المتحدة .

تتحمل حكومة فلسطين المسئولية الإدارية فى شتى ربوع فلسطين طيلة عدة شهور ، وأن الحكومة البريطانية قد أوضحت أنها لن تسمح لقواتها أو ادارتها خلال هذه الفترة بأن تسخر لفرض تسوية لا يقبلها كل من العرب واليهود ـ وبالتالى فإن لها الحق فى مقابل ذلك فى أن تطلب من الدول العربية ألا تقوم بما من شأنه أن يعرقل انسحابها المنظم أو يرغمها ـ فى الوقت الذى لا تزال تسيطر فيه على فلسطين ـ على اتخاذ إجراءات تستهدف قمع الاضطرابات فى فلسطين .

وقد أدى إصرار بريطانيا على إتمام الانسحاب من فلسطين إلى الكشف عن نوايا الحكومات العربية التى ، برغم محاولتها تهدئة مشاعر جماهيرها بالتصريحات التى تنذر بالويل والثبور وعظائم الأمور ، كانت غير مستعدة للقتال الجدى . فضعف الدول العربية العسكرى ، وكذلك الحال بالنسبة إلى عرب فلسطين ، كان أمرًا معروفًا للجميع . وكانت الوكالة اليهودية على اقتناع بأن الدول العربية غير مهتمة بالزج بأنفسها فى خضم المشكلة الفلسطينية لأن ذلك من شأنه أن يؤدى إلى مواجهة مع بريطانيا والولايات المتحدة . وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت مصر مشغولة بالمطالبة بجلاء القوات البريطانية عن أراضيها فى الوقت الذى كان فيه اهتمامها الحقيقى موجها إلى السودان وليبيا . كما أن العراق كانت مشغولة بمحاربة الأكراد وكانت تعتمد اعتمادًا كليا على الجيش البريطانى . أما بالنسبة إلى سوريا ولبنان ، اللتين لم تحصلا على الاستقلال إلا منذ فترة وجيزة ، فلم يكن لديهما جيش يعتد به . وأما السعودية فلم تكن لها حدود مشتركة مع فلسطين ، ولما كانت علاقاتها مع شرق الأردن متوترة بسبب العداء التقليدى بين آل سعود والهاشميين ، فلم يكن من المتوقع أن ترسل قواتها إلى فلسطين.[1]

ويصور الدكتور محمد حسين هيكل مواقف الدول العربية خلال هذه الفترة على الوجه التالى : « (لعلها) لم تكن تقدر مدى ما يجول بخاطر الصهيونيين من مطامع ، أو أنها على الأقل لم تكن تقدر أن هذه المطامع ستلقى صدى قويا فى المجامع الدولية . لهذا كانت تبحث الأمر على هون ، مقتنعة دائما بأن انجلترا لن تدع اليهود يصبحون أصحاب الكلمة العليا فى فلسطين اقتناعا منهم بأن انجلترا تحرص كل الحرص على أن تكون فلسطين نقطة ارتكازها

(1) Joseph Heller, op. cit., p. 147.

الأساسية فى الشرق الاوسط كله »[1] . وهكذا نجد الملك فاروق يفسر غضبه من صدور قرار التقسيم بأنه فرض عليه القيام بأعمال لم يكن يرغب فى الاضطلاع بها[2] فى الوقت الذى كان من الصعب فيه التنبؤ بموقف مصر التى كانت تعتبر نفسها زعيمة للجامعة العربية التى لم تقبل التقسيم ، والتى كان من المتوقع أن تنادى بعدم اشتراك أى قوة عربية فى تنفيذه . إلا أن وزارة الخارجية البريطانية كانت تتوقع أن يكون موقف الحكومة المصرية مخالفًا إذا ما اعتقدت أن الأمم المتحدة مصممة على تنفيذ قرار التقسيم بإرسال قوة دولية إلى فلسطين لفرضه ، خاصة وأن المصريين أيقنوا ـ فى الوقت الذى بدأت تنتشر فيه الشكوك حول قدرة العرب على التغلب على اليهود ـ من أن الإدلاء بخطب واتخاذ قرارات ، بل وجمع الأموال باسم فلسطين ، شيء وخوض القتال شيء آخر » .

وكان من رأى بيفن أن من المحتمل أن تجد الحكومة المصرية (وربما أى حكومة عربية أخرى) أن من الصعب جدا عليها أن تتبنى الاعتراف بوجود دولة يهودية ، على اعتبار أن مثل هذه الخطوة من شأنها أن توفر للمعارضة سلاحًا قويا يجعل من المستحيل بالنسبة إليها أن تنفذ هذه السياسة ، بل أن تبقى فى الحكم . واستشف وزير الخارجية البريطانى أن العرب ، فى حالة قبولهم بقيام الدولة اليهودية ، سيعملون على الحيلولة دون توسعها ، مما يجعلهم يرحبون بالمساعدة البريطانية التى نصت عليها معاهدات التحالف المعقودة مع بعض الدول العربية ـ **ولهذا كان يرحب بقيام الأمم المتحدة بإجراءات صارمة على اعتبار أن ذلك يوفر لبريطانيا فائدة مزدوجة**[3] . وقد حاول وزير الخارجية المصرى أحمد خشبة أن يقنع السفير البريطانى فى القاهرة بأن على بريطانيا أن تستعمل حق الفيتو فى الأمم المتحدة للحيلولة دون قيام الدولة اليهودية ، ملمحًا إلى استحالة السيطرة على الشعور العام ومنع المتطوعين من التجمع للدفاع عن القضية العربية فى فلسطين وإلى أن الدولة اليهودية ، بإمكانياتها الدعائية القوية وبنفوذها ، ستشكل مركزًا نشطًا للدعاية الشيوعية وستعمد إلى التوسع خارج حدودها ، وبالتالى فإن الدول العربية تعتبر القضاء عليها ، أو حتى الحيلولة دون قيامها ، مسألة حياة أو موت ، وأنها لذلك ستلجأ إلى مجلس الأمن . وأضاف خشبة أنه طالما أن بريطانيا غير مسئولة بصورة مباشرة

---

(١) مذكرات فى السياسة المصرية جـ ٣ (دار المعارف ـ القاهرة ١٩٧٨) ، ص ٢٥ .

(2) no. 2249 supra

(3) F.O. 141/1246, Draft from F.O. to Cairo, dated 28-1-48.

عن قرار التقسيم ، فإنها فى حل من إعلان رأيها الخاص بأن هذا القرار غير عملى .[1]

أما الملك عبد الله ، الذى أبدى للسفير البريطانى فى عمان جزعه من احتمال انسحاب بريطانيا من فلسطين وتأثره لاتخاذها مثل هذا القرار قبل التشاور معه ليس فقط باعتباره حليفا ، بل باعتباره صديقًا قديمًا ، لابد أن يتأثر وضعه تأثرًا بالغا نتيجة لاتخاذ هذه الخطوة[2] ، فإنه صرح لدبلوماسى يونانى بأنه كان يخطط لضم القسم العربى من فلسطين إلى أملاكه ، وهو ما أكده أيضا موظف أردنى فى الأمم المتحدة للوفد الأمريكى فى المنظمة الدولية[3] . وما أن تقرر التقسيم حتى اتضح أن الملك عبد الله مصمم على استغلاله لمصلحته ــ فنى اليوم التالى للتصويت فى الأمم المتحدة اقترح على دول الجامعة العربية أن تمول استيلاء شرق الأردن على فلسطين ، خاصة وأن مملكته لم تكن عضوا بالأمم المتحدة وبالتالى كان بإمكانها أن تتحدى قرار التقسيم[4] . وقد جرى رفض هذا الاقتراح لأسباب ترتبط بالخلافات العربية وبتصدى كل من مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية والمفتى لمشروعات عبد الله المرتبطة بمشروع سوريا الكبرى ، مما شق الجامعة العربية إلى قسمين : فعلى حين أن العراق الذى كان يحكمه الهاشميون كان يسعى هو الآخر إلى تحقيق مشروع الهلال الخصيب ولا يعترض كثيرًا على مخططات الملك عبد الله فقد شكلت مصر وسوريا وللمملكة العربية السعودية محورًا يستهدف عرقلة المشروعات الهاشمية فى الوقت الذى أبدى فيه لبنان حرصه على استقلاله خاصة وأن ميثاق الجامعة العربية احتوى على ضمانات تتصل بسيادة كل الدول الأعضاء فى الجامعة مما شل أى محاولة من جانب العراق وشرق الأردن للاندماج مع سوريا أو لتغيير شكل حكومتها من ملكية إلى جمهورية ، وأن مصر التى تزعمت الجامعة العربية بادرت إلى إدراك أن مصلحتها

(1) F.O. 141/1233, no. 2266, Campbell to F.O. dated 5-12-47.

(2) Ibid, no. 34, Amman to F.O., dated 3-10-47.

(3) Evan Wilson, op. cit., p. 115.

(4) O. Persson, op. cit., p. 61 and Kedourie, The Chatham House...etc., pp. 230-1.

كان عبد الله قد ألمح لجولدا مايرسون (مائير فيما بعد) ــ العضو بالوكالة اليهودية ــ قبل التقسيم بأنه على استعداد لضم القسم العربى فيما لو تقرر التقسيم ، وعرض على اليهود الصداقة والسلام ، خاصة وأن الحاج أمين كان بمثابة العدو المشترك بالنسبة إلى كلا الطرفين ــ بل إنه طالب اليهود بأن يتنازلوا له عن مزيد من الأراضى بحيث يمكنه الادعاء بأنه حصل على صفقة فى صالح الفلسطينيين تفوق ما منحته إياهم الأمم المتحدة (Ben Gurion, P.159 ; Rar-Zohar) . وفى ١٠ مايو صرح عبد الله لزواره من اليهود بأنه لم يعد يسيطر على مصيره ، ولكن جولدا مايرسون رفضت عرضه الخاص باستيلائه على فلسطين كلها ومنحه الاستقلال الذاتى لليهود (أو برسون ، المصدر السابق ، ص ٤١) .

القومية تقتضى حصر الهاشميين والحيلولة دون ظهور كتلة إقليمية من القوة بحيث تسعى إلى تحديها فى المشرق العربى ــ ومن ثم كان حجر الأساس فى سياستها الخاصة بالمشرق يقوم على الحيلولة دون وقوع سوريا تحت طائلة نفوذ عمان أو بغداد . لهذا كله عكست دوائر الجامعة العربية الشكوك المتبادلة بين الهاشميين وخصومهم ، فى الوقت الذى كان فيه عبد الله يمقت الأمين العام للجامعة ــ عبد الرحمن عزام ــ ويرى أنه لن يتردد فى تحطيم كل ما قد يعترض سبيله خدمة لوطنه مصر ، وأنه يدير شئون الجامعة وفقا لما تمليه هذه المصلحة ويميل إلى وجوب إخضاع مصالح العرب لمصلحة مصر حتى وإن اقتضى الأمر تشجيع الانقسامات العربية . وبالإضافة إلى ذلك فقد كان هاشميو بغداد وعمان يرون أن عزام يتصرف كما لو كان رئيسا لدولة عظمى بدل التزامه بدوره الحقيق الذى كان العراقيون يرون أنه لا يتعدى كونه أمينا عاما لهيئة استشارية[١] ، ويركنون فى سبيل تحقيق مشروعاتهم ، إلى حسن نوايا بريطانيا التى ، على أى حال ، كان لا يعنيها سوى تنفيذ سياساتها الخاصة .

ويذهب الكاتبان الصهيونيان جون وديفد كيمشى[٢] . إلى أن أتلى وبيفن كانا يعتقدان أن انسحاب بريطانيا من فلسطين لابد أن يستتبع بعض القتال وبالتالى فإن مصير فلسطين كان سيتقرر فى ميدان القتال لا فى أروقة الأمم المتحدة وأن الأمر لم يكن ليقتصر على احتلال عبد الله للقسم العربى من فلسطين ، بل إن مستشارى بيفن تبينوا أن ثمة اتفاقا بين بريطانيا وعبد الله على أن تحتل الفرقة العربية بعض المناطق المخصصة لليهود بحيث تكون مساحة الدولة اليهودية أصغر مما توخاه قرار التقسيم وبالتالى تضطر هذه الدولة إلى طلب حماية بريطانيا بهدف التوصل إلى تسوية مع جاراتها العربيات . بل إن كثيرًا من المؤلفات الصهيونية تثير شكوكًا واسعة النطاق بصدد موقف بريطانيا وتذهب إلى أنها ، وقد أزمعت الانسحاب من فلسطين بحلول يوم ١٥ مايو ١٩٤٨ ، سعت إلى التأثير سلفا فى نتيجة الحرب المتوقعة لصالح العرب[٣] . كما تذهب هذه المؤلفات إلى أن بريطانيا هى التى حرضت العرب ، وعبد الله بوجه خاص ، على دخول فلسطين بهدف العمل على استمرار الانتداب البريطانى وتنفيذ

---

(١) راجع بحثنا : «مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية» .
(2) **Both Sides of the Hill**, p. 39.
(3) Noah Lucas, **The Modern History of Israel**, p. 235 and p. 249.

مخططات بريطانيا الاستراتيجية فى الشرق الأوسط . وهم يستشهدون على ذلك بعدم محاولة الإنجليز إقامة حكومة ولو مؤقته فى فلسطين أو جهاز يتولى إدارتها بعد أن يغادروها وبعدم تنفيذهم مطالبة الأمم المتحدة لهم بإنشاء قوات بوليس مسلحة وإعادة فتح باب الهجرة أمام اليهود وتخطيط الحدود التى نص عليها قرار التقسيم ، وبعدم سماح السلطات البريطانية للجنة « الحجاج الخمسة المنعزلين » ــ الموكول إليها تنفيذ قرار التقسيم والاضطلاع بإدارة فلسطين خلال فترة الانتقال ــ بدخول البلاد قبل أول مايو ١٩٤٨ [١] ، وبأن بريطانيا أمدت الجيوش الأردنية والمصرية والعراقية بالسلاح وفقا لمانصت عليه معاهدات التحالف فى الوقت الذى فرضت فيه حظرًا على دخول الأسلحة إلى فلسطين . ويذهب أهارون كوهين [٢] ، إلى أن بريطانيا قد سعت إلى تحويل الصدام اليهودى ــ البريطانى إلى صدام يهودى ــ عربى وإلى أن الإنجليز ، وقد اشتدت حدة القتال فى فلسطين بين العرب واليهود ، سعوا إلى إيجاد فوضى اقتصادية وعسكرية وإدارية تنفيذًا لمخططاتهم . ويفسر الزعيم الصهيونى بن جوريون نشوب حرب ١٩٤٨ على الوجه التالى [٣] : بدأ الغزو حتى قبل انتهاء الانتداب ، تسانده دولة الانتداب من وراء ستار وتحميه بصورة علنية . وليس سرا أن القوات الغازية تلقت معظم ، إن لم يكن كل ، عتادها من الحكومة البريطانية . وهناك ما يحملنا على الاعتقاد بأن التكتيكات والقيادة كانت تستفيد من الارتباط الوثيق بنفس القيادة . ففى عهد الانتداب كان هذا التشابك يتخفى سرا : فقد حرصت الدول العربية المجاورة على عدم الاعتراف بالمسئولية عن الفدائيين ، فى الوقت الذى حرصت فيه دولة الانتداب على الظهور بمظهر الحياد . ولكن انكشف كل شيء : فقد غزتنا لبنان وسوريا وشرق الأردن والعراق ومصر (وهى الدول) التى حصلت على كميات كبيرة من الأسلحة الحديثة نتيجة لمساعى هو يتهول الودية ، (كما) وضع العرب خطة تستهدف القضاء السريع على الدولة الوليدة » . وبعد أن ينتقد بن جوريون الدور الذى لعبته بريطانيا يندد بما أطلق عليه اسم «مؤامرة بيفن القبيحة [٤] » .

---

(١) أشار رتشارد كروسمان (Palestine Mission, p. 72) إلى أن بيفن بذل كل ما فى وسعه لتحويل فلسطين إلى دولة عربية تضم أقلية يهودية ، وإلى أنه بعد صدور قرار التقسيم وقيام الدولة اليهودية سعى إلى تعريضها «لضربة قاضية» .

(2) **Israel and the Arab World**, p. 184 and p. 240.

(3) **Rebirth and Destiny of Israel**, p. 241.

(٤) كما وصفها ونستون تشرشل بحرب بيفن « القذرة » ضد يهود فلسطين Bar-Zohar, **op. cit.**, p. 148.

ويشكك كثير من الكتاب العرب بدورهم فى نوايا بريطانيا ويتهمونها كذلك بالتحريض على قتال اليهود وهى تعرف سلفا أن الجيوش العربية لابد أن تمنى بالهزيمة بالشكل الذى يبرر احتلالها هى لمصر والعراق وشرق الأردن . فمثلا يذهب عارف العارف[١] إلى أن بريطانيا « اعتزمت الانسحاب من الميدان كدولة منتدبة على أن تعود إليه فيما بعد بشكل آخر يصون كرامتها ويضمن لها قسطًا من الغنم دون أن تتحمل وحدها الغرم كله » . كما يذهب محمد فيصل عبد المنعم[٢] إلى أن تشايمان أندورز ـ القائم بأعمال السفارة البريطانية فى القاهرة ـ قد توجه قبل حرب فلسطين بأشهر قليلة إلى القصر الملكى مؤكدًا أن بريطانيا ستمد الجيش المصرى بما يحتاج إليه من سلاح وقال : « إن الحكومة البريطانية يسرها أن يقوم الجيش المصرى بتلقين العصابات الإرهابية الإسرائيلية درسًا فى الأدب بعد كل الإهانات التى ألحقتها هذه العصابات بالقوات البريطانية » . ومن الطبيعى أن يندد الروس بالدور الذى لعبته بريطانيا فى فلسطين ـ ومن ذلك ذهاب جالينا نكتينا إلى أن تقدير بريطانيا فيما يتعلق بالانسحاب من فلسطين عقب صدور قرار التقسيم كان مبنيا على أن العرب سينتصرون على اليهود بمساعدة بريطانيا مع قيام اتحاد بين البرجوازية الإنجليزية والدوائر القومية العربية[٣] .

ورغم ذلك كله فإنه يبدو أن الحكومة البريطانية لم تستطع منذ صدور قرار التقسيم أن تستقر على قرار ، فهى قد أصابها الاضطراب نتيجة لموقف الولايات المتحدة وعنف الإرهاب الصهيونى وحرصها على صداقة العرب جريًا وراء مخططاتها الدفاعية فى الشرق الأوسط . ولو كانت بريطانيا تسعى إلى تسهيل انتصار العرب على اليهود لا تخذت خطوات حاسمة لعرقلة تطور تنظيم اليهود الإدارى والعسكرى خاصة وقد كانت لديها القوات اللازمة لتنفيذ مثل هذه السياسة فيما لو أخذت بها . ويؤكد سير الآن كيركبرايد[٤] السفير البريطانى فى عمان فى أواخر الأربعينات والمؤرخة البريطانية إليزابيت مونرو[٥] أن تفسير ما حدث بالنسبة إلى فلسطين خلال هذه الفترة هو أن الوزراء البريطانيين ، وقد نفد صبرهم نتيجة لطول استمرار التمرد

(١) النكبة : نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود (١٩٤٧ ـ ٥٢) ـ صيدا ـ بدون تاريخ ص ٧ .

(٢) أسرار ١٩٤٨ (القاهرة ١٩٦٨) . ص ١٩٦ ـ ٧ .

(٣) جالينا نكتينا : دولة إسرائيل ـ خصائص التطور السياسى والاقتصادى (دار الهلال القاهرة) بدون تاريخ . ص ٤٥ .

(4) Sir Alec Kirkbride. From the Wings, pp. 25-6

(5) Britain's Moment in the Middle East, pp. 163-5

والإرهاب فى فلسطين ، لم يجل بخاطرهم سوى التهرب من أى مسئولية عما يحدث فى فلسطين فى المستقبل . ويمسك الكاتب البريطانى كرستوفر سايكس العصا من الوسط[1] فلا يدين سياسة الحكومة البريطانية إدانة كاملة ولا يعفيها تمامًا من المسئولية ـ فهو يذهب إلى أنها كانت أميل إلى خطط الملك عبد الله الذى كان لا يشك فى قرار بريطانيا الخاص بالانسحاب من فلسطين نظرا لأن جلوب وكيركبرايد كان بإمكانهما إطلاعه على حقيقة الأمر وتشجيعه على السير وفق الخطط البريطانية . ومن رأى سايكس أن بريطانيا ، شأنها شأن العرب واليهود ، لم تكن موقنة من قرب نشوب الحرب فى فلسطين ، وأن سياستها فى ذلك الوقت لا تزال تشكل لغزًا ، ومن المحتمل أنها كانت تشكل لغزًا بالنسبة إلى المسئولين عن تخطيطها وتنفيذها . ونحن أميل إلى الاعتقاد بأن الحكومة البريطانية التى آثرت رسميا الوقوف على الحياد بين العرب واليهود كانت لا تمانع فى تنفيذ التقسيم على ألا تتحمل مسئوليته أمام الرأى العام العربى ، وأنها اختارت الملك عبد الله لكى يقوم من ناحيته باحتلال القسم العربى من فلسطين ، بالاتفاق مع اليهود إن أمكن ، وبذلك يواجه الدول العربية الأخرى بأمر واقع لا يسعها أن تعترض عليه بصورة جدية ، وبذلك يمكن حل المشكلة الفلسطينية حلاً سلميا[2] .

ونحن نستدل على رأينا هذا بأن نورى السعيد صرح فى أواخر عام ١٩٤٧ بأن البلدان العربية باتت تتطلع إلى الحكومة البريطانية وبأنه كان يعتقد بوجوب بذل محاولة أخرى للمصالحة فى الوقت المناسب . ورغم ذلك فقد كان من رأى رئيس الوزراء العراقى صالح جبر أن تقوم القوات الاردنية والعراقية باحتلال فلسطين كلها بعد انسحاب الإنجليز وبذلك تفرض أمرًا واقعًا لاتستطيع الدول العربية الأخرى أن تعترض عليه وبذلك يمكن تجنب سفك الدماء وتوفير الضمانات الضرورية لليهود . وكان صالح جبر على ثقة باستطاعته التوصل إلى تسوية مناسبة مع الحكومة البريطانية من شأنها أن توفر لها حلاً للمشكلة الفلسطينية وتمهد السبيل لعقد معاهدة بينها وبين الإدارة الفلسطينية الجديدة[3] . وقد سبق أن ألمحنا إلى أن وزير الخارجية

---

(1) Cross-Roads to Isrel, pp. 388ff

(٢) راجع ما سبق أن ذكرناه حول اتفاق أبو الهدى ـ بيفن .

(3) F.O. 141/1233, no. 2249, F.O. to Cairo, dated 11-12-47; no. 263 dated 10-10-47 and another one dated 13-10-47 (both from Beirut to Cairo).

العراق فى ذلك الحين . فاضل جمالى . قد لمح فى عام ١٩٤٧ إلى وجود اتفاق بريطانى ـ عراقى ينص على دخول القوات العراقية إلى كل المناطق التى تنسحب منها القوات البريطانية بحيث يتم احتلال العراق لكل فلسطين بالاشتراك مع المجاهدين الفلسطينيين بالشكل الذى يقضى على احتمال قيام الدولة اليهودية . إلا أننا نشك فى دقة تصريح وزير الخارجية العراقى ، على اعتبار أن الدوائر البريطانية اعتبرت مقترحات صالح جبر المماثلة غير عملية ، فى الوقت الذى لم تستبعد فيه أن تواتيها الفرصة إن عاجلاً أو آجلاً لبذل مساعيها الودية من أجل تضييق شقة الخلاف بين العرب واليهود . لهذا نجدها تصدر التعليمات إلى مكتب الشرق الأوسط بالقاهرة لكى يتنبه لأى دليل يشير إلى استعداد الجانب العربى لدراسة هذا الاحتمال واستغلال كل الفرص لإيجاد أو تشجيع فكرة أن المصالحة هى خير وسيلة لإيجاد مخرج من الموقف الخطر والمتوتر القائم فى ذلك الوقت .[١] وربما كانت هذه المساعى البريطانية من وراء جعل الزعماء العرب يعتقدون أن هيئة الأمم لن تفسح المجال للقتال وأن الإنجليز معهم على كل حال[٢] ـ بل أن وزير الخارجية المصرى أبلغ السفير البريطانى فى القاهرة قبيل نشوب الحرب فى فلسطين ، بأن الأمل الوحيد الحقيقى يرتبط ببقاء بريطانيا فى فلسطين « حتى النهاية » .[٣]

ونحن لا نستطيع القطع بالجانب الذى بدأ القتال فى فلسطين ـ فالمصادر اليهودية تجمع على أن عرب فلسطين هم الذين بدأوا القتال فى اليوم التالى لصدور قرار التقسم ، فى حين يؤكد الكاتب الأردنى حازم زكى نسيبة[٤] أن اليهود بدأوا بعد ثلاثة أيام من صدور قرار التقسيم فى تنفيذ خطة دالت (Dalet) التى كانوا قد أعدوها سلفا وكانت تقضى بالاستيلاء على أكبر قدر من فلسطين : القسم اليهودى وما يتيسر من القسم العربى ، وحبذا لو أمكن الوصول إلى نهر الأردن . وعلى أى حال فبينما كان اليهود يخضعون لقيادة موحدة تضع لهم الخطط وتعد

---

(1) Ibid no. 2270, F.O. to Cairo, dated 15-12-47.

(٢) **فلسطين فى مذكرات فوزى القاوقجى** (إعداد خيرية قاسمية) ـ منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث ودار القدس جـ ٢ . ١٩٧٥ ، ص١٢٧ .

F.O. 141/1246, Campbell to F.O., dated 1-5-48 and no. 199 dated 17-4-48

(٣) يذهب عارف العارف (**المرجع السابق . ص ٢٢**) إلى أن عزام صرح بأنه استنفد جميع الوسائل الدبلوماسية لإقناع الإنجليز بتأجيل انسحابهم من فلسطين وتأييد بقائهم فترة أخرى إلى أن يعاد السلم إلى نصابه ويوجد حل سلمى للمشكلة .

(4) Hazem Zaki Nuseibeh, **Palestine and the United Nations**, p.24

العدة لتجميع أكبر قدر من الأسلحة ، كان الجانب العربي نهبا للانقسامات ما بين الفلسطينيين أنفسهم الذين اشتدت صراعاتهم الداخلية فى الوقت الذى كانت فيه الدول العربية تخشى كل منها «شقيقتها» وتتآمر عليها . وكان قد انعقد بعد صدور قرار التقسيم اجتماع للجامعة العربية على مستوى رؤساء الحكومات وتقرر فيه ـ كما رأينا ـ إنشاء لجنة عسكرية تحت إشراف اللواء إسماعيل صفوت لتنسيق الخطط . كما تقرر توزيع القوات المسلحة فى تنظيمين : جيش المجاهدين الفلسطينيين الذى يعمل من الداخل ، وجيش الإنقاذ العربي الذى يتكون من ضباط وجنود متطوعين ويدخل فلسطين فى الوقت المناسب وتشرف عليه الجامعة العربية فى حين تشرف الهيئة العربية العليا على جيش المجاهدين . وكان عرب فلسطين منقسمين ما بين أنصار المفتى وخصومه ، خاصة وأنه كان يستهدف قيام دولة فلسطينية مستقلة تحت رئاسته وبالتالى لم يكن يحبذ دخول القوات العربية النظامية إلى فلسطين خشية أن تسلبه السلطة بعد النصر النهائى . ولم تسلم الفصائل التى أخذت فى التسلل عبر الحدود من هذا الصراع : فقد ناصب المفتى العداء لفوزى القاوقجى قائد جيش الإنقاذ الذى تشكل من متطوعين من الدول العربية وأمكنه الدخول إلى فلسطين فى أوائل عام ١٩٤٨ ، فى حين كان المفتى يستند إلى قوات المجاهدين وفصيلة الإخوان المسلمين المصريين[١] الذين تسللوا إلى غزة والنقب . وبالإضافة إلى هذا فقد أبدت سوريا تخوفها من عزم الملك عبد الله على تحقيق مشروع سوريا الكبرى عن طريق فلسطين ، فى حين تخوف عبد الله من طلب ابن سعود تخصيص منطقة له فى شرق الأردن لكى يحشد فيها قواته استعدادًا لدخول فلسطين ، وخشى أن يكون ذلك جزءًا من مؤمرة يدبرها الملك السعودى والرئيس السورى شكرى القوتلى لتقسيم شرق الأردن ، ومن ثم إلحاحه على الحكومة العراقية لكى ترسل فورًا قوة إلى شرق الأردن لإحباط كل مؤامرة سورية ـ سعودية[٢] . بل لقد امتد الشك إلى القاوقجى ذاته لاحتمال مساعدته هو وبعض ضباطه للملك عبد الله فى تحقيق مشروع سوريا الكبرى أو إعلانه فى فلسطين إدارة مستقلة وقيامه بانقلاب فى سوريا وقبضه على زمام الجيش السورى[٣] .

---

(١) عن دور الإخوان المسلمين فى فلسطين انظر :

Thomas Mayer, **The Military Force of Islam,** in Elie Kedouric and Sylira H aim, **Zionism and Arabism in Palestine and Israel,** pp. 100-111.

(٢) فلسطين فى مذكرات القاوقجى جـ ٢ . ص ١٣٥ ـ ٣٦ . ص ١٩٧

(٣) نفس المصدر . ص ١٣٦

وعلى أى حال فبعد صدور قرار التقسيم مباشرة تصاعدت الصدامات بين العرب واليهود فى القدس وحيفا ويافا . وما لبثت الهيئة العربية العليا أن سعت إلى تجنيد المتطوعين فى شتى مدن وقرى فلسطين وإلى شن حرب الفدائيين على المستوطنات والمواصلات اليهودية وإلحاق الضرر بالأملاك اليهودية . وقد قام عرب فلسطين فى البداية بشن الهجمات على مسئوليتهم الخاصة ، دون وجود أى تنسيق فى هذه المرحلة حتى على المستوى المحلى ، وكثيرا ما كانت الخطط تعترضها المنازعات بين أتباع المفتى وخصومهم من أتباع أسرة النشاشيبى وهى المنازعات التى وصلت أحيانًا إلى حد القيام بأعمال الاغتيال . على أن عددا من الزعماء العرب المعتدلين سعوا خلال الأسابيع التى تلت صدور قرار التقسيم إلى التدخل لدى حكومة الانتداب والجماعتين العربية واليهودية لوقف سفك الدماء .

وكان من الممكن التوصل إلى حل سلمى للمشكلة ، برغم صعوبة تحقيق ذلك ، لولا تطرف الهيئة العربية العليا واستجابة الدول العربية للسخط الجماهيرى العام ومحاولتها تنفيذ المقررات التى اتخذتها فى بلودان وعاليه وصوفر ـ هذا برغم أن الحكومات الأردنية والسعودية والمصرية كانت تعارض التدخل بقواتها المسلحة . وقد وصف القاوقجى فى مذكراته الجهود التى بذلت لإدخال جيش الإنقاذ إلى فلسطين بعد الإفلات من رقابة القوات البريطانية ، وإن كانت المصادر اليهودية والصهيونية تؤكد أن دخول الجيش إلى فلسطين قد تم بتواطؤ من السلطات البريطانية أو على الأقل بتغاضيها ، ورغم ما يذكره القاوقجى فى مذكراته عن الجهود التى بذلها والانتصارات الضخمة التى حققها فإن كثيرًا من المصادر اليهودية والبريطانية لا تثنى على كفاءته أو على نظام قواته وتلمح إلى أن هذه الانتصارات لم ترد إلا فى بيانات القاوقجى ذاته .

على أن المصادر الصهيونية تمعن فى تصوير الخطر الذى تعرض له يهود فلسطين نتيجة لنشاط هذه القوات العربية غير النظامية [1] . وأغلب الظن أن القيادة الصهيونية سارت فى

---

(١) انظر ـ على سبيل المثال :

Chaim Herzog, **The Arab - Israeli Wars**, pp. 17ff.

وقد قدرت مخابرات الجيش الأمريكى القوات العربية فى فلسطين (نوفمبر ١٩٤٧) بثلاثة وثلاثين ألفا معظمهم أعضاء فى منظمات شبه عسكرية سيئة التجهيز . كما قدرت أن بإمكان اليهود أن يحشدوا . ويسلحوا بأسلحة متطورة ، حوالى ٢٠٠,٠٠٠ رجل وامرأة لهم بعض الخبرة بالقتال .

Stephen Green, Taking Sides: America's secret relations with a militant Israel; 1948-1967 (Faber and Faber, 1984), p. 68.

البداية على خطة دفاعية تستهدف المحافظة على سلامة المناطق اليهودية مع إبداء ضبط النفس إلى أن تأتيها الأسلحة من الخارج وتتبين ما إذا كانت الدول العربية ستتدخل فى القتال أم لا . وهكذا أمكن للفدائيين العرب أن يقسموا فلسطين إلى ثلاث جبهات رئيسية : الشمالية ويتولى قيادتها فوزى القاوقجى وأديب الشيشكلى والوسطى ويتولى قيادتها عبد القادر الحسينى والجنوبية (فى النقب) التى وقعت المسئولية عنها فى أيدى الإخوان المسلمين المصريين . ورغم عدم وجود تنسيق بين الجبهات الثلاث فقد استمرت الهجمات العربية على المستوطنات والأحياء اليهودية وبخاصة فى القدس وأمكن للفدائيين العرب أن يقطعوا المواصلات بين تل أبيب والقدس وبين حيفا والجليل الغربى وبين طبرية والجليل الشرقى وبين العفولة ووادى بيسان . كما أمكن عزل المستوطنات اليهودية فى النقب عن بقية فلسطين . وقد ارتبط موقف بريطانيا من تسلل المحاربين العرب إلى فلسطين بعوامل ثلاثة :

١ ـ أثره على المحافظة على القانون والنظام فى فلسطين .
٢ ـ الموقف الحرج الذى تتعرض له الحكومة البريطانية أمام الأمم المتحدة .
٣ ـ علاقات الحكومة البريطانية بالعالم العربى ككل .

وكان المندوب السامى البريطانى فى فلسطين يعتقد أنه يستحيل على حكومته أن تبقى ساكنة إزاء أعمال التسلل العربية من ناحية سوريا وشرق الأردن وغيرهما وأنه قد لا يمكن فى المستقبل القريب تجنب اتخاذ إجراءات أكثر تشددًا . ولكنه من ناحية أخرى كان لا يود اتخاذ موقف معاد من شرق الأردن ويقدر صعوبات الملك عبد الله[1] . وحين ساء وضع اليهود فى القدس وازدادت خسائرهم البشرية بانتظام فى غيرها من الأماكن اشتد ضغط بن جوريون فى سبيل شن هجوم مباشر برغم وجود الإنجليز فى فلسطين ـ فقد اتضحت الأهمية السياسية لاستعراض قدرة اليهود العسكرية على الدفاع عن حدود الدولة المقترحة ، خاصة وأن النجاحات الواضحة التى أحرزها العرب خلال الشهور الأربعة الأولى التى مضت منذ بدء القتال قد أغرت بعض دوائر الولايات المتحدة ـ كما سنرى ـ بالتراجع عن توصية التقسيم[2] .

فقد حل بالإدارة الأمريكية نفس الاضطراب الذى سبق أن حل بالحكومة البريطانية . فقد ناصرت الولايات المتحدة التقسيم على اعتبار أنه يستتبع أخف الأضرار ولم تتوقع أن تتسع

(1) F.O. 141/1246, no. 34. Jerusalem to Cairo, dated 4-2-48.
(2) Noah Lucas, op. cit., p. 251.

دائرة القتال فى فلسطين بحيث تهدد المصالح الغربية فى الشرق الأوسط ، بل اعتقدت أن الكل سيسلمون بالأمر الواقع ولو بشيء من التردد[1] . وفى ٢٧ يناير ١٩٤٨ كتب المعلق السياسى الشهير جيمس رستون مقالاً عن فلسطين فى جريدة النيويورك تايمز أشار فيه إلى ازدياد الاتجاه داخل وزارة الخارجية الأمريكية ومجلس الوزراء إلى تطبيق سياسة خارجية يتحد فيها الحزبان فيما يتعلق بكل ما يتصل بفلسطين من مسائل ، وبذلك يمكن الحيلولة دون تأثير العوامل السياسية الداخلية فى المستقبل على قرارات الولايات المتحدة الخاصة بفلسطين . ولمح رستون إلى الجهود التى كان يبذلها أنصار الصهيونية لحث الحكومة الأمريكية على إرسال قواتها إلى فلسطين للمساعدة فى تنفيذ قرار التقسيم وإلى أن أصحاب الاتجاه الجديد فى وزارة الخارجية ومجلس الوزراء كانوا يرون أن عدم وجود تفاهم بين الحزبين حول هذه المسألة ، وبخاصة فى ذلك العام الذى كان مقيضًا له أن يشهد انتخابات رئاسية ، من شأنه أن يؤدى إلى استمرار الضغط على الحكومة لكى تواصل مساندتها للتقسيم ولحكومة فلسطين حين يتحقق استقلالها السياسى ، خاصة وأنه كان من المتوقع أن تسعى الدولة اليهودية بعد قيامها إلى كسب مساندة الولايات المتحدة لتحقيق هذا الغرض . وأعرب رستون عن اعتقاده بضعف الأدلة على اتجاه الحكومة الأمريكية إلى سحب مساندتها للتقسيم ، رغم إشارته إلى وجود اتجاه فى وزارتى الخارجية والدفاع إلى توفير قوة من الدول الصغرى مهمتها تنفيذ التقسيم وذلك حرصًا على الحيلولة دون تدهور علاقات الولايات المتحدة بالدول العربية[2] . ذلك أن رفض العرب لقبول التقسيم ونشوب القتال فى فلسطين وعجز الأمم المتحدة عن فرض قراراتها قد زاد فى مخاوف مخططى السياسة الأمريكية فى الوقت الذى اشتد فيه ضغط دوائر البترول والبنتاجون (وزارة الدفاع) وموظفى وزارة الخارجية فى سبيل حث الولايات المتحدة على التراجع عن مساندتها للتقسيم أو على الأقل على حرمان الدولة اليهودية المقترحة من منطقة النقب . فقد بدا حينئذ أن أى قوة دولية ترسل إلى فلسطين لابد أن تواجه معركة كاملة فى وقت شديد الحساسية بالنسبة إلى الحرب الباردة .

فقد شهد شهر فبراير ١٩٤٨ انقلابًا شيوعيا فى براغ أدى إلى دخول تشيكوسلوفاكيا فى

---

(1) **Cabinet Papers** 127/281, no. 399, Inverchapel to F.O., dated 21-1-48.

(2) F.O. 371/ 68649, no. 422. Inverchapel to F.O., dated 27-1-48.

منظومة الدول الاشتراكية . وفى نفس الوقت باشر الاتحاد السوفيتى ضغوطه وتهديداته المستمرة ضد إيران وتركيا والنمسا والمجر مما كان يؤذن بقرب حدوث مواجهة حقيقية مع الاتحاد السوفيتى ، الذى كان يسعى إلى إفشال مشروع مارشال فى الوقت الذى كان فيه الشيوعيون يهددون فرنسا وإيطاليا وكان فيه الروس يقدمون المساعدة الفعالة للمتمردين اليساريين فى اليونان ولشيوعيى اسكنديناوه وإيران والصين وكوريا ويقضون فيه على الحكومات الدستورية فى البلقان . لهذا كله ازدادت مخاوف زعماء الولايات المتحدة من امتداد التغلغل الشيوعى إلى مناطق حساسة تقع فى دائرة النفوذ الغربى وبالتالى اشتد ساعد المعارضين للتقسيم الذين سعوا إلى الحيلولة دون اختراق السوفيت لمنطقة الشرق الأوسط . ففى اجتماع مجلس الأمن القومى الذى انعقد فى ١٧ فبراير قدر الجنرال ألفريد جرونتر أن فرض التقسيم يستلزم إرسال ٨٠,٠٠٠ ـ ١٦٠,٠٠٠ جندى إلى فلسطين وأن على الولايات المتحدة فى هذه الحالة أن تعلن التعبئة الجزئية . وكانت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين قد أحاطت مجلس الأمن علمًا بأن قرار التقسيم لا يمكن تنفيذه إلا إذا توفرت لها قوات غير فلسطينية كافية حين تنتقل إليها إدارة فلسطين . ولكن مندوب الولايات المتحدة صرح بأن مجلس الأمن ليست له صلاحية فرض تسوية سياسية فى الوقت الذى كان فيه المندوب البريطانى لايزال يرفض خطة التقسيم نظرًا لاشتداد مقاومة العرب لها . لهذا لم يستطع مجلس الأمن أن يتفق على ما هو أكثر من الدعوة إلى قيام هدنة فى فلسطين وحظر دخول المحاربين والأسلحة والعتاد الحربى إليها . وأشارت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين إلى أنها « ترى من واجبها أن تخطر الجمعية العامة بأن النزاع المسلح الذى تضطلع به العناصر العربية ، فلسطينية وغير فلسطينية ، وعدم تعاون دولة الانتداب وتدهور الأمن فى فلسطين وعدم تزويد مجلس الأمن للجنة بالمساعدة المسلحة اللازمة ـ كل ذلك جعل من المستحيل (عليها) أن تنفذ قرار الجمعية العامة »[1] .

وأدى تخوف الدوائر الحكومية الأمريكية من الموقف إلى تراجع واشنطون عن قرار التقسيم . وكانت دوائر الحكومة الأمريكية قد ناقشت هذه المسألة على مدى واسع منذ أواخر عام ١٩٤٧ ـ ففى ١٧ ديسمبر ١٩٤٧ صاغت وزارة الخارجية ورقة عمل بقصد توزيعها على أعضاء مجلس الأمن القومى أشارت فيها إلى استحالة تنفيذ التقسيم ، ثم وزع فريق تخطيط

(1) O Persson, op. cit., pp. 36-37.

السياسة فى الوزارة (١٩ يناير) ورقة أثارت شكوكًا حقيقية حول كون التقسيم عمليا وذلك نظرًا للمعارضة العربية التى بدت منذ صدور قرار التقسيم . كما أشارت إلى خطأ الافتراضات التى قامت على أساسها مساندة قرار التقسيم وحثت حكومة الولايات المتحدة على إعادة المسألة من جديد إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وحثها على التوصل إلى حل بديل . وفى ٣ فبراير قدم دين راسك ـ مدير مكتب الشئون السياسية المتصلة بالأمم المتحدة التابع لوزارة الخارجية ـ وجهات نظر مشابهة ضمنها مذكرة وجهها إلى لوفيت وزير الخارجية بالوكالة . وشاركه وجهات نظره هذه لوى هندرسون وزملاؤه بقسم الشرق الأدنى بوزارة الخارجية وجيمس فورستال وزير الدفاع الذى كان مهتمًا بعدم إغضاب العالم الاسلامى ويرى أن المسائل الداخلية (أصوات اليهود) لايجب أن يكون لها تأثير على السياسة الخارجية . وفى ١٢ فبراير عرضت المسألة على مجلس الأمن القومى الذى دلل فيه فورستال على أن أى محاولة تبذلها الولايات المتحدة لفرض التقسيم لابد أن تستتبع تعبئة جزئية للقوات المسلحة فى الوقت الذى وجد فيه اتفاق عام على وجوب عدم إرسال القوات الأمريكية لفرض التقسيم . لهذا كله اهتم مجلس الأمن القومى بسلسلة من التقارير الواردة من المراكز السياسية فى الشرق الأوسط التى تنبأت بتدخل الدول العربية عسكريا على مدى واسع بالشكل الذى قد يرغم الولايات المتحدة على إرسال قواتها إلى فلسطين دفاعًا عن اليهود ، وهو ما سعت وزارتا الخارجية والدفاع إلى تجنبه بكل مالديهما من وسائل .

وفى ٢٤ فبراير خاطب وارين أوستن[1] ـ رئيس وفد الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة ـ مجلس الأمن الدولى وبين أن ميثاق المنظمة الدولية لايمنح المجلس صلاحية فرض قرار الجمعية العامة الخاص بالتقسيم ، واقترح أن يقوم ممثلو الأعضاء الخمسة الدائمين بالاتفاق على ما يجب عمله بعد ذلك .

ورغم أن أوستن لم يعترض حينئذ على التقسيم بوجه خاص فقد جرى تفسير ملحوظاته على نطاق واسع على أنها بمثابة إشارة إلى تفكير الولايات المتحدة فى شىء جديد . لهذا امتنع

---

(١) اشترك فى صياغة تصريح وارين أوستن مساعدو دين راسك ولوى هندرسون اللذين عرضاه على مارشال الذى بلغ وارين أوستن بأنه يحظى بموافقة الرئيس ترومان (جانين ص ١٦١) ، ويناقش جانين فى كتابه مدى علم الرئيس ترومان بكل هذه التحركات . ويعفيه من مسئولية التغيير الذى طرأ على السياسة الأمريكية .

السكرتير العام للمنظمة الدولية ـ تريجفى لى ـ ومساعده رالف بانش عن أن يقدما لمجلس الأمن خطة كانا قد وضعاها بصدد تشكيل قوة دولية مهمتها تنفيذ قرار التقسيم . وصوت مجلس الأمن بالموافقة على اقتراح أوستن ، إلا أن ممثلى الدول الخمس الكبرى لم يتوصلوا إلى اتفاق جماعى برغم تقديم ممثلى الولايات المتحدة والصين الوطنية وفرنسا للمجلس مذكرة جاء فيها أنه لا يمكن تنفيذ التقسيم سلميا[1] .

وما أن تبين الصهيونيون أن مساندة الولايات المتحدد للتقسيم على وشك الانهيار حتى قاموا هم وأنصارهم بحملة ضخمة ، فذهبوا إلى أن مقاومة العرب لقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة يمس سلطة المنظمة الدولية ويزعزع الثقة فى قدرتها على التغلب على الأزمات التى قد تطرأ فى المستقبل وقد تشترك فيها الدول العظمى[2] . وخلال أسبوع واحد من شهر فبراير تلقت وزارة الخارجية أكثر من ٢٢,٠٠٠ برقية تتعلق بفلسطين ، وفى خلال أسبوعين جمعت الجباية اليهودية المتحدة ٣٥ مليون دولار ، فى حين اشتد نقد اليهود الأمريكان للإدارة الأمريكية التى طالبوها بإلغاء حظر تصدير الأسلحة إلى فلسطين . ولم يكن الصهيونيون وحدهم هم الذين أعلنوا سخطهم على هذا التحول الذى طرأ على السياسة الأمريكية ـ إذ أعلن الكثيرون من الأمريكان أسفهم لما قد يترتب عليه من ضعضعة هيبة الولايات المتحدة فى الخارج ووصفه بعضهم بأنه انتصار « لسياسة النفط » وتهدئة مخزية للعرب ، كما وصفته جريدة النيويورك تايمز بأنه « استسلام واضح أمام التهديد باستعمال القوة » . كما انتقد البعض الآخر الإدارة الامريكية ووزارة الخارجية واتهموهما بقصر النظر حين أرغمتا الأمم المتحدة على اتباع خطة غير عملية وزعزعتا هيبتها بالصورة التى تضعف سلطتها فى أماكن أخرى غير فلسطين مثل اليونان وكوريا ـ وهكذا جرت مقارنات كثيرة بين الأمم المتحدة وسابقتها عصبة الأمم وتنبأ البعض بأن تواجه الهيئة الدولية الجديدة نفس المصير[3] .

ورغم ذلك فقد صرح أو ستن فى ١٩ مارس بعدم إمكان تنفيذ قرار التقسيم بالطرق السلمية وبأنه قد اتضح أن مجلس الأمن غير مستعد للمضى قدما فى تسخير جهوده الخاصة بتنفيذ التقسيم فى ظل الظروف القائمة . لهذا اقترح التوصل إلى هدنة مؤقته ووضع فلسطين تحت

---

(1) Evan Wilson, op. cit., p. 133

(2) F.O. 371/68648, Washington to F.O., dated 24-2-48

(3) F.O. 371/68648, no. 1560 Washington to F.O. dated 22-3-48.

وصاية الأمم المتحدة « إلى أن يمكن عقد دورة خاصة ثانية للجمعية العامة بهدف إجراء مزيد من الدراسة لمستقبل فلسطين » . وكان معنى هذا الاقتراح فى الواقع إلغاء قرار التقسيم ووفاة الدولة اليهودية قبل أن ترى النور[1] . وقد فسر لورد إنفر شاپل – سفير بريطانيا فى الولايات المتحدة – التحرك الأمريكى الجديد على الوجه التالى[2] :

١ – أن الرئيس ترومان ووزير خارجيته ، لابد قد شعرا ، وهما يواجهان موقفا دوليًا آخذا فى التدهور السريع ، بضرورة الاهتمام المتزايد بوجهات نظر وزير الدفاع ورؤساء الأركان الذين كانوا باستمرار شديدى التنبه للنتائج الاستراتيجية المترتبة على التقسيم بالنسبة إلى الولايات المتحدة وذلك فى حالة وصول مقاومة العرب إلى الحد الذى يستلزم استخدام قوة دولية ، خاصة وأنهم كانوا يخشون أن يؤدى تشكيل هذه القوة وقيامها بمهامها إلى توفير الفرصة للقوات السوفيتية لوضع أقدامها فى منطقة حيوية من الشرق الأوسط تطل على البحر المتوسط .

٢ – ولما كانت الأحداث قد أثبتت خطأ الافتراض الخاص بإمكان تنفيذ التقسيم سلميا ، فقد اتضح للرئيس ومستشاريه السياسيين أن إرضاء أنصار الصهيونية لايمكن أن يتحقق إلا فى مقابل فقد عدد أكبر من الناخبين الذين لابد أن يبدوا اعتراضهم الشديد على سفك دماء الأمريكيين دفاعًا عن اليهود – وحينئذ لاتستطيع الإدارة أن تحصل على أى فائدة انتخابية من المشكلة الفلسطينية إلا إذا استطاعت أن توضح للناخبين اهتمامها بالمصالح القومية .

٣ – ولما كان عدد كبير من أخلص أنصار الحزب الديمقراطى قد أبدوا يأسهم من إمكان إعادة انتخاب ترومان ، فيحتمل أنه ضاق صدره بكل الضغوط الداخلية التى كانت تحول دون إداركه الحقيق للمشكلة الفلسطينية .

٤ – لهذا فضل إنفر شاپل الاعتقاد فى كل الأحوال باتجاه الإدارة الأمريكية إلى اتخاذ موقف مستقل من هذه المشكلة بسبب ضعف موقفها الانتخابى واستبعد محاولتها التخلص من ...اعها على حساب بريطانيا. وفى رسالة أخرى[3] أشار إنفرشاپل إلى مقال نشر فى

(1) Bar-Zohar, op. cit., p.150.
(2) F.O. 371 68647. no. 1347, to F.O. dated 20-3-48.
(3) F.O. 371 68648. no. 1443, Inverchapel to F.O., dated 25-3-

جريدة النيويورك تايمز فى ٢٥ مارس جاء فيه أن مارشال بلغ لجنة الشئون الخارجية فى اليوم السابق بأن الاهتمام بنجاح برنامج مساعدة أوروبا كان عاملاً حاسمًا فى تعديل سياسة الولايات المتحدة الخاصة بفلسطين . وقد ركز هذا المقال على النقاط الآتية :

١ ــ تزعمت الولايات المتحدة الدعوة إلى التقسيم فى البداية على اعتقاد أن عرب فلسطين ويهودها سيتكيفون آخر الأمر للموقف الجديد دون ضغط كبير من الدوائر الخارجية .

٢ ــ ولكن ثبت خطأ هذا الافتراض ــ وحين اتضح أن تنفيذ قرار التقسيم يستلزم قوات عسكرية ضخمة يحتمل أن تبقى فترة طويلة فى فلسطين أحست الولايات المتحدة باضطرارها إلى إعادة النظر فى الموقف .

٣ ــ ولما كان من المحتمل جدا أن يؤدى قيام الأمم المتحدة بتنفيذ القرار إلى وصول قوات روسية كبيرة إلى فلسطين والمناطق المجاورة لها وبقائها فيها فإن ذلك من شأنه أن يشكل خطورة كبيرة على اليونان وتركيا وعلى حقول النفط العربية ذات الأهمية الحيوية بالنسبة إلى الولايات المتحدة وبرنامج إنعاش أوروبا وما يستتبعه ذلك من زعزعة أمن « الديمقراطيات » الغربية فى البحر المتوسط إلى حد كبير .

٤ ــ لكل هذه الأسباب لم تجد الولايات المتحدة مناصًا من العودة إلى الأمم المتحدة والتخلى عن موقفها السابق .

أما مارشال فقد فسر خطته الجديدة فى مؤتمر صحفى عقده فى لوس أنجليس على الوجه التالى[1] : « يبدو لى أن أسلوب العمل الذى اقترحه أوستن ، بعد أن درسته مليا ، أقرب الحلول إلى الصواب . وأنا زكيته للرئيس فوجد لديه قبولاً . إن الاعتبار الاهم فيما يتعلق بوضع فلسطين هو الحاجة إلى المحافظة على السلام بعد انتهاء الانتداب . ومن رأينا أن من واجب الأمم المتحدة أن تبذل أقصى ما فى وسعها لإيقاف القتال وإنقاذ الأرواح التى ستزهق بعد انسحاب بريطانيا . إن الموقف الخطير الذى أشار إليه الرئيس فى رسالته الأخيرة للكونجرس يؤكد من جديد ضرورة الحيلولة دون نشوب الحرب العلنية فى فلسطين . وإن الدافع من وراء اهتمام

(1) Ibid, no. 1351, Inverchapel to F.O., dated 21-3-48.

الولايات المتحدة بالتوصل إلى تسوية سلمية لفلسطين لا يستند فقط إلى اعتبارات إنسانية محضة ، بل إنه يستند كذلك إلى عوامل حيوية تتصل بأمننا القومى . لقد ساندت الولايات المتحدة خطة التقسيم خلال الخريف الماضى ، ومنذ ذلك الوقت درسنا احتمال التطبيق السلمى لهذه الخطة ، ومن ثم سعينا إلى الحصول على موافقة مجلس الأمن عليها باعتبارها منطلقا لعمله . إلا أن سعينا ووجه بالفشل .... كما فشلت محاولتنا التى تلت ذلك للتوصل على أساس التشاور بين الدول الخمس الكبرى ، إلى أساس ما للاتفاق يمكن عن طريقه تنفيذ التقسيم بسلام . كما لم يمكن تطوير أى قدر من الاتفاق بين عرب فلسطين ويهودها أو أى اتفاق جوهرى بين الاعضاء الدائمين حول كيفية إنجاز مجلس الأمن لعمله . وقد أوضحت المشاورات الرسمية التى جرت مع أعضاء آخرين بالمجلس أنه لن يصدر قرارًا بخصوص تنفيذ التقسيم . وبالإضافة إلى الجهود المبذولة داخل الأمم المتحدة ، فقد حاولنا عبثًا بالوسائل الدبلوماسية أن نحصل على قدر أوسع من القبول لتوصيات الجمعية العامة . ويواجهنا الآن الموقف الخاص بأن الانتداب سينتهى فى ١٥ مايو دون أن توجد حكومة وريثة تضطلع فى هذا التاريخ بالمحافظة على القانون والنظام . لهذا لابد من فرض هدنة ـ ولا يمكن التوصل إلى هدنة حربية دون وجود هدنة سياسية ـ ولكن هذه الأخيرة ستجعلنا نصل إلى ١٥ (مايو) دون وجود ترتيبات مبدئية للمحافظة على النظام فى ظل هذا الموقف . إن الولايات المتحدة تقترح إقامة وصاية مؤقته للمحافظة على السلام والتمهيد لتسوية متفق عليها يمكن إجراؤها بمجرد التوصل إلى حل سلمى وتنفيذ هذا الحل دون مساس بأى شكل بالتسوية السياسية النهائية التى قد يمكن التوصل إليها . وقد كررت الولايات المتحدة مراراً أننا نسعى إلى حل فلسطينى فى نطاق الأمم المتحدة وإننا لن نسعى إلى القيام بعمل منفرد بصدد هذه المسألة . واقتراح وصاية الأمم المتحدة دون مساس بالحل النهائى لا يهدف إلى ماهو أبعد من توفير الأمم المتحدة منطلقًا للعمل لمواجهة الموقف الراهن فى فلسطين » .

كما أمَّن ترومان على النقاط الرئيسية الواردة فى خطاب مارشال وأشار[1] إلى أن الولايات المتحدة لم تقترح الوصاية إلا بعد استهلاك الجهود للعثور على وسيلة لتنفيذ التقسيم بالطرق السلمية ولم تقصد بها أن تكون بديلاً لخطة التقسيم أو أن تكون على حساب طبيعة التسوية السلمية

(1) Ibid, no. 1440, Inverchapel to F.O., dated 25-3-48.

النهائية . واقترح ترومان ضرورة التوصل إلى هدنة مباشرة بين العرب واليهود فى فلسطين بهدف الحيلولة دون وقوع كارثة ، وذكر أنه أعطى تعليمات لوارين أوستن لكى يحث مجلس الأمن على دعوة العرب واليهود إلى التفاوض تحت إشراف المجلس من أجل التوصل إلى الهدنة . وأبدى الرئيس الامريكى استعداد بلاده لتقديم كل مساعدة للأمم المتحدة من أجل إيقاف سفك الدماء والتوصل إلى تسوية سلمية . فإذا ما وافقت الأمم المتحدة على قيام وصاية مؤقتة اضطلعت الولايات المتحدة بنصيبها من المسئولية الضرورية . وقد بين الرئيس فى إجابته على الأسئلة الموجهة إليه بعد إلقاء خطابه أنه لا يزال يفضل التقسيم ، ولكنه يعتبر الوصاية وسيلة ضرورية ، وكرر تعهد الولايات المتحدة بمساندة الوصاية دون أن يؤدى ذلك إلى استخدام القوات الأمريكية ، على اعتبار أن الوصاية لا يجب بالضرورة أن تفرض بالقوة .

وكان تصور الولايات المتحدة لخطة الوصاية المؤقتة يقوم على إمكان تحقيق أحد الحلول التالية :

١ ــ اضطلاع دولة واحدة بالوصاية ــ وهذا الحل مرفوض تماما بحكم أن الحكومة البريطانية لن تقبل تنفيذه ــ فى حين لن تقبل أى دولة ــ باستثناء الاتحاد السوفيتى ــ تحمل هذه المسئولية ، بما فى ذلك الولايات المتحدة .

٢ ــ أن يضطلع به عدد قليل من الدول (مثل بريطانيا والولايات المتحدة ودولة أو دولتين اخريين مع استبعاد الاتحاد السوفيتى) . ولم تكن الحكومة الأمريكية تستبعد هذا الحل إذا ما وافقت عليه دول أخرى .

٣ ــ أن تتحمل الأمم المتحدة مسئولية الوصاية . وكانت الولايات المتحدة تفضل هذا الحل الأخير[١] . وقد تلقت السفارة الأمريكية فى لندن تعليمات تقضى بالحصول على موافقة الحكومة البريطانية على الخطة التالية فيما يتعلق بفلسطين[٢] :

(ا) تبذل بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا أقصى ما فى وسعها ، بالوسائل الدبلوماسية وبغيرها من الوسائل ، للتوصل إلى هدنة بين اليهود والعرب فى

(1) F.O. 371/68648, no. 1346, Inverchapel to F.O., dated 20-3-48.
(2) F.O. 371/68649, no. 1527 (top secret), F.O. to New York, dated 14-4-48.

فلسطين . وتتوقف شروط الهدنة على سلوك الأطراف ، على أن يكون الأساس المبدئي وقف إطلاق النار مع تثبيت الوضع السياسى .

(ب) توافق الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا على أن تتقدم سويا بتقديم اقتراح الوصاية إلى الجمعية العامة .

(جـ) تتحمل الدول الثلاث معا مسئولية مساعدة الحاكم العام لفلسطين على المحافظة على الأمن إذا ما ثبت أن قوات البوليس التى قد توفرها المصادر المحلية والمتطوعون بحاجة إلى تعزيز . ويتوقف هذا التعزيز على مجريات مفاوضات الهدنة .

(د) تشترك الدول الثلاث فى دعوة عدد من أعضاء الأمم المتحدة الآخرين إلى الاشتراك فى تحمل مسئولية الأمن وذلك لتوفير قاعدة واسعة للأمم المتحدة . وقد جاء فى هذه التعليمات أن الحكومة الأمريكية ترى أن الحرب فى فلسطين ستكون ذات أهمية كبرى بالنسبة إلى السلام العالمى وإلى أمن كل من الولايات المتحدة وبريطانيا ، وأنها تبنى موقفها على الاعتبارات التالية :

١ ـ أن أمن الشرق الأوسط حيوى بالنسبة إلى أمن العالم الغربى .

٢ ـ يجب وقف القتال بين اليهود والعرب لأسباب إنسانية ، خاصة وأن استمراره قد يؤدى إلى مزيد من استغلال السوفيت للموقف مما قد يؤدى إلى قيام كيان يدور فى فلك السوفيت على الأقل فى جزء من فلسطين .

٣ ـ أن المحاولات الخاصة بضمان أمن اليونان وتركيا وإيران ستتعرض للتغلغل السوفيتى فى فلسطين وأن تسوية المشكلة الفلسطينية ستمهد لخطوات أخرى تقوم بها الولايات المتحدة وبريطانيا لضمان أمن الشرق الأوسط .

٤ ـ أن إقامة القوات البريطانية والأمريكية والفرنسية فى فلسطين ستؤدى إلى تثبيت الأوضاع فى هذه المنطقة الهامة .

٥ ـ أن الولايات المتحدة لا تستطيع الاضطلاع بالتزامات منفردة فى الشرق الأوسط ـ فإذا ما عجزت هى وبريطانيا عن التعاون فى سبيل الحيلولة دون تطور موقف فى فلسطين من شأنه أن يجعلها عرضة للتغلغل الشيوعى فإن كل الجهود الرامية للمحافظة على أمن منطقة شرق البحر المتوسط والشرق الأوسط ستتعرض للخطر .

٦ ـ أن استمرار القتال فى الشرق الأوسط سيعرض نجاح برنامج الإنعاش الأوروبى للخطر ـ

فى هذه الحالة لا يمكن الوفاء بمتطلبات أوروبا النفطية الكبيرة التى لابد أن يأتى معظمها من الشرق الأوسط .

٧ ـ أن عدم التوصل إلى تسوية مؤقتة سيؤدى إلى إعلان حكومتين إحداهما عربية والأخرى يهودية فى ١٥ مايو ـ وستدعى كل من هاتين الحكومتين أنها هى الحكومة الشرعية ، وستحصلان على اعتراف من جانب عدد من الدول مما يترتب عليه موقف شديد الخطورة .

٨ ـ أن فشل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا فى التوصل إلى حل سلمى للمشكلة الفلسطينية بعد ١٥ مايو سيلحق ضررًا كبيرًا بهيبة كل من الحكومات الثلاث والأمم المتحدة .

٩ ـ أن فشل الدول الثلاث فى توفير قيادة حقيقية ومسئولة سيؤدى إلى فشل الحصول على تعاون أغلبية الأمم المتحدة فى حل المشكلة الفلسطينية دون توفير فرصة للاتحاد السوفيتى لا ستغلال الوضع فى فلسطين .

١٠ ـ إزاء إصرار بريطانيا على انهاء الانتداب فى ١٥ مايو فلن يتوفر احتمال قيام حكومة مؤقتة فى فلسطين إلا عن طريق الوصاية .

١١ ـ لن توجد بعد ١٥ مايو سلطة فى فلسطين بإمكانها الاضطلاع بالمسئولية الحكومية أو الإدارية ولابد أن يلقى العالم مسئولية ترك فلسطين فى مثل هذه الأحوال على كاهل بريطانيا ويحملها مسئولية ما يترتب على انسحابها من مشاكل .

١٢ ـ إذا ما تشبثت بريطانيا برفض الاشتراك فى التوصل إلى حل ، فلابد أن يؤدى ذلك إلى سخط الرأى العام الأمريكى ويضعف التعاون الوثيق بين بريطانيا والولايات المتحدة وهو التعاون الذى يتطلبه الموقف الدولى ويشجع أعضاء آخرين فى المنظمة الدولية على إعلان سخطهم الصريح على عدم تعاون بريطانيا فى سبيل التوصل إلى حل مشكلة طرحتها هى على الأمم المتحدة للحصول على توصياتها .

وقد صدرت التعليمات للسفارة الأمريكية فى باريس لكى تقدم المقترحات السابقة إلى الحكومة الفرنسية التى اعتذرت عن عدم تقديم قوات فرنسية للعمل فى فلسطين وعن الاشتراك فى مساندة اقتراح الوصاية برغم إبداء استعدادها لإعلان موافقتها عليه من حيث المبدأ بعد أن

يتقدم به الوفد الأمريكى [1] . أما بريطانيا فلم ترحب بدورها بالمقترحات الأمريكية ـ فقد كان من رأى بيفن أن الأمل ضعيف فى التوصل إلى هدنة فعالة وأنه إذا ما تقررت الهدنة دون اتفاق مع العرب واليهود فسيعود الوضع إلى ماكان عليه بصدد مسألة التقسيم ، على اعتبار ضرورة فرض الهدنة فى الوقت الذى كانت بريطانيا ترفض فيه الاشتراك فى فرض تسوية على أى من الطرفين ، وقد أبدى بيفن للسفير الأمريكى أنه كان يفترض باستمرار أن اليهود قد ينتصرون فى بداية القتال ، ولكنه كان يخشى أن يتسع نطاق الحرب بعد أن تشترك فيها دول إسلامية مثل الباكستان مما قد يزعزع أمن الشرق الأوسط والعالم الإسلامى بأسره ـ ومن ثم مواصلته التمسك بضرورة التوصل إلى تسوية يوافق عليها الطرفان ولا تفرض على أى منهما [2] ، وكان يرى أن من التعسف أن تطالب بريطانيا فى هذه المرحلة المتأخرة بالعدول عن الانسحاب من فلسطين وأن تضطلع بالتزامات جديدة تضمن مواصلة قيام قواتها بمواجهة موقف كان من الواجب ألا يطرأ فيما لو أتيح لها السعى إلى التوصل الى تسوية فلسطينية دون تدخل خارجى [3] . وأشار إلى أن الموقف المضطرب فى فلسطين ناتج عن عدم اكتراث الجمعية العامة بوجهة النظر البريطانية التى علقت الحل الأمثل على اتفاق طرفى النزاع وأخذها (الجمعية العامة) بخطة انحازت إلى الإدعاءات المتطرفة لأحد الطرفين المتنازعين ، ولمح إلى أن من أهم مخاطر التقسيم احتمال وقوع الدولة اليهودية المستقلة فى براثن النفوذ الروسى وإلى أن العرب واليهود لن يقبلوا الهدنة أو الوصاية المؤقتة ، خاصة وأن اليهود كانوا قد أبدوا مرارًا وتكرارًا رغبتهم فى إقامة دولتهم بعد ١٥ مايو وأن العرب كان لابد أن يقفوا موقفا مشابهًا إلا إذا صيغت الوصاية بالشكل الذى يفى بمطالبهم [4] ـ وفى هذه الحالة سيرفض اليهود ذلك . وبين

---

(١) من الوفد البريطانى فى الأمم المتحدة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩ـ ٤ـ ١٩٤٨ (F.O. 371/68649, no. 1202) وكان بيفن يعتقد أن عودة الفرنسيين إلى الشرق الأوسط قد تستتبع ردود فعل سيئة جدا فى الدول العربية وبخاصة فى سوريا ولبنان وشمالى إفريقيا (من وزارة الخارجية إلى سفارة بريطانيا فى واشنطون والوفد البريطانى إلى الأمم المتحدة بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٤٨ . (F.O. 371/68648,no. 3195)

(2) F.O. 371/68649, no. 589, Bevin to Inverchapel 21-4-48

(٣) لمح بيفن بذلك إلى أن التدخل الأمريكى هو الذى قلب خططه رأسا على عقب .

(٤) رفضت الوكالة اليهودية المقترحات الأمريكية فى حين لم يرفض العرب الوصاية الانتقالية من حيث المبدأ بل طالبوا بتعديل المقترحات الخاصة بالهجرة اليهودية ـ (الوثيقة رقم ١٢٠٢ المؤرخة ١٩ / ٤ / ١٩٤٨ التى سبقت الإشارة إليها) .

بيفن أن واشنطون لم تقدر حجم القوة التى يتطلبها فرض الوصاية ـ فحتى لو أبدى الطرفان رسميا قبولها للهدنة أو الوصاية ، فإن المتطرفين فى كلا الجانبين لن يقبلوها بحيث تطرأ أحداث لن يكون بإمكان المعتدلين فى كلا الجانبين أن يسيطروا عليها . كما أشار فى رده على المقترحات الأمريكية إلى أن الرأى العام البريطانى لن يحتمل ازهاق الأرواح الإنجليزية بعد ١٥ مايو نتيجة لفرض قرارات سياسية على فلسطين أو للمحافظة على السلام بين العرب واليهود . فبإمكان بريطانيا ـ فى رأيه ـ أن تساعد على تنفيذ الهدنة ، ولكنها ستهتم بعد ذلك بسحب قواتها فى الوقت الذى ستكون فيه ـ من الوجهة السياسية ـ فى حل من القيام بدور أكثر فعالية فيما يتعلق بالجهود المبذولة للتوصل إلى حل سياسى للمشكلة الفلسطينية . وخلص بيفن إلى أن قيام القوات البريطانية والأمريكية بأعمال حربية ضد القوات العربية أو اعتراضها طريق تحقيق أمانى العرب لابد أن يكون له أثر سيئ فى علاقات الولايات المتحدة وبريطانيا بالدول العربية مما يفسح المجال لتغلغل النفوذ الشيوعى[١] . لهذا صدرت التعليمات إلى القائد العام فى الشرق الأوسط بألا يهاجم أى قوات تعبر حدود فلسطين إلا إذا هاجمت هذه القوات المواقع أو المواصلات البريطانية أو المواقع والمستوطنات اليهودية ، وجرى لفت نظره هو والمندوب السامى إلى ما يستتبع أى إجراء يتخذانه من نتائج سياسية خطيرة فى البلدان العربية المجاورة التى بلغت بأن إرسال التعزيزات الجوية إلى المنطقة كان يستهدف تمكين بريطانيا من الاضطلاع بمسئوليتها حتى ١٥ مايو ومن اتخاذ إجراءات فعالة ضد من يتسبب فى حدوث القلاقل فى فلسطين[٢] .
ولما كان بيفن قد عقد العزم على عدم تراجع بريطانيا عن الانسحاب من فلسطين فإنه حرص على عدم التقدم بأى مقترحات جديدة على اعتبار أن ذلك قد يستتبع الضغط على بريطانيا لكى تطيل أمد بقائها فى فلسطين[٣] ، خاصة وأنه كان لا يرى ضرورة إبقاء قوات فى فلسطين إذا ما صدر قرار صارم بشأن إقامة دولة اتحادية فلسطينية ـ فتحقيق ذلك كان من شأنه إخراج المتطوعين العرب من فلسطين[٤] .

(١) مسودة مذكرة مقدمة إلى وزير الخارجية للاستعانة بها خلال مناقشته مع رئيس الوزراء ووزير الدفاع فى ١٥ إبريل حول مذكرة السفارة الأمريكية المؤرخة ٣١ إبريل ١٩٤٨ . (F.O. 371/68649)

(2) F.O. 141/1246, no. 604, F.O. to Cairo, dated 3-5-48.
(3) F.O. 371/68648, no. 671.

من وزارة الخارجية إلى الوفد البريطانى فى الأمم المتحدة فى ١٣ / ٢ / ١٩٤٨ (F.O. 371/68648, no. 671)
(4) F.O. 371/68649, Bevin to Inverchapel, dated 19-4-48.

ومهما كان الأمر فقد سعى بيفن إلى مساندة فكرة الهدنة التى قررها مجلس الأمن برغم عدم تفاؤله بصدد قبولها ، وزكى إقامة حكومة مؤقتة على اعتبار أن مشروع الوصاية الأمريكى ذو طابع عام ولا يحسم موضوع الحل النهائى ، ودعا إلى إيجاد إطار يتمكن العرب واليهود من التفاوض طبقا له على أن يسبق ذلك قيام هدنة حقيقية ـ فى هذه الحالة ستوضع تحت تصرف الحاكم العام قوات بوليس محلية بالإضافة إلى الهاجاناه والفرقة العربية (الجيش الأردنى) وقوات متطوعين دولية تشرف على الأماكن المقدسة . كما اقترح إرسال قوات أمريكية بهدف إيقاف القتال والهجرة غير الشرعية ، ولكنه لم يستبعد إرسال قوات بحرية مشتركة . ورغم ذلك فإنه لم يكن متفائلاً بصدد قيام هدنة فعالة ، وأبدى رغبته فى أن يناقش مع الأمريكان ضرورة اتخاذ إجراءات فعالة لحصر النزاع فى حالة عدم التوصل إلى هدنة ونشوب القتال بين الدول العربية واليهود بعد انتهاء الانسحاب البريطانى من فلسطين ـ فى هذه الحالة كان يرى أن حصر النزاع على الوجه الأمثل يقتضى قفل الحدود البرية والبحرية بإرسال قوات كبيرة من الخارج يقتصر دور بريطانيا فيما يتعلق بها على الإسهام بقوات بحرية وجوية وذلك فقط فى حالة إرسال الدول الأخرى القوات اللازمة لقفل الحدود البرية[١] .

وفى تلك الأثناء أبدت الأمم المتحدة اعتراضها على المشروع الأمريكى الخاص بفرض الوصاية على فلسطين ، خاصة وأن الحكومة الأمريكية لم تبد استعدادا للاشتراك فى تنفيذ مقترحاتها . كما أن ديفد نايلز وكلارك كليفورد ـ المستشاران بالبيت الأبيض ـ كانا لا يزالان يحثان الرئيس ترومان على مواصلة مساندة خطة التقسيم التى كانا يريان أنها تتمشى مع المصالح الأمريكية وتساعد على إعادة انتخاب الرئيس فى الوقت الذى اقترب فيه موعد انتخابات الرئاسة . وكان كليفورد قد قدم لترومان فى ٨ مارس مذكرة تفصيلية تدعو إلى فرض التقسيم بالقوة على اعتبار أن عدم تنفيذ الأمم المتحدة للتقسيم قد يؤدى إلى تدخل روسيا من طرف واحد بحجة المحافظة على السلام العالمى والدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة . وذهبت المذكرة إلى أن عدم تنفيذ القرار الذى كان الضغط الأمريكى وراء صدوره كفيل بضعضعة الهيبة الأمركية فى شتى أنحاء العالم وانهيار الأمم المتحدة التام . ثم دعت مذكرة كليفورد إلى أن تناشد الولايات

---

(1) Ibid, notes for conversation with US Ambassador (undated)- and secretary of state (signed B.B. Burrow) dated 19-4-48.

المتحدة مجلس الأمن لكى يفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية ضد الدول العربية باعتبارها معتدية وتهدد السلام العالمى . كما دعت إلى رفع الحظر الأمريكى على تصدير الأسلحة إلى الشرق الأوسط وإلى مناشدة الأمم المتحدة لبريطانيا لكى تتعاون فى تنفيذ التقسيم وإلى تشكيل قوة طوارئ دولية لفرضه[1] .

وبينما المشاورات تجرى بين لندن وواشنطون وفى أروقة الأمم المتحدة قرر قادة الوكالة اليهودية تنفيذ التقسيم سواء بموافقة الأمم المتحدة والولايات المتحدة أو بدون موافقتها ، ومن ثم انتقالهم من الدفاع إلى الهجوم وفقا لما دعا إليه بن جوريون . واستطاع اليهود فى ميدان القتال أن ينفذوا تقسيم فلسطين **الفعلى** ذاهبين إلى أنهم لم يقوموا إلا بتنفيذ قرار الأمم المتحدة الصادر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ . وباقتراب نهاية الانتداب اتضح للإدارة الأمريكية أن اقتراحات وزارة الخارجية الخاصة بالوصاية على وشك الفشل . وفى ٢٣ ابريل أقر مجلس الأمن قيام لجنة قنصلية فى القدس تضم قناصل بلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة مهمتها مراقبة الهدنة التى أقرتها المنظمة الدولية . وفى ١٤ مايو قررت الجمعية العامة تعيين وسيط للأمم المتحدة فى فلسطين هو الكونت فولك برنادوت السويدى الذى لم تحدد مهامه أو سلطته بأى شكل من الأشكال ، كما أعفيت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين من مسئولياتها . وكانت بريطانيا قد وافقت على المقترحات الأمريكية الخاصة بالهدنة وباشرت ضغطًا شديدًا وناجحًا على الحكومات العربية لكى لا تقوم بالتدخل فى فلسطين حتى ١٥ مايو « برغم الاستفزازات اليهودية المستمرة » . وفى ١٤ مايو كانت بريطانيا تباشر ضغطًا على الدول العربية لكى توافق على مقترحات الهدنة الأمريكية[2] التى حثت كلاً من العرب واليهود على عدم إقامة أى دولة فى فلسطين . وكان ثمة من الأسباب ما يدعو إلى الاعتقاد بأن العرب سيبدون استعدادا لمناقشة هذه الشروط فيما لو قدمت لهم رسميا ، واتخذت بريطانيا الترتيبات الخاصة بأن تبذل الولايات المتحدة مساعيها بهذا الصدد[3] ، ولو أن الحكومة الأمريكية لم تقدم إلى الحكومات العربية على الإطلاق مقترحاتها الخاصة بالهدنة[4] .

---

(1) Kurzman op. cit., p. 87.

(2) F.O. 371, 68649, no. 5535, F.O. to gnverchapel, dated 22-5-48.

(3) F.O. 371 · 68650, signed BABB, dated 24-5-48

(4) F.O. 371 68649, no. 5535 supra

وفى تلك الأثناء كان اليهود يستعدون لخوض غمار الحرب ضد العرب . فقد كان ممثلوهم دائبي السعى لشراء الأسلحة والعتاد الحربى فى الولايات المتحدة وأوربا الغربية وتشيكوسلوفاكيا ، وأمكنهم تهريب كثير من هذه الأسلحة إلى فلسطين قبل انتهاء الانتداب ، فى الوقت الذى كان فيه يهود فلسطين يعبئون الرجال والنساء للخدمة العسكرية . كما بذلت جهود ضخمة لتحصيل الأموال من اليهود خارج فلسطين ، وأمكن جمع مبالغ كبيرة من المال وبخاصة من يهود الولايات المتحدة . وفى ١٤ مايو أعلن الزعماء اليهود فى فلسطين قيام دولة إسرائيل – وفى إعلان الاستقلال لم ترد إشارة إلى حدود الدولة الجديدة ، خاصة وأن أغلب الزعماء اليهود كانوا أميل إلى رسم الحدود بقوة السلاح إذا ما أعلن العرب الحرب على إسرائيل . وبعد إحدى عشرة دقيقة من إعلان الدولة اليهودية اعترف بها الرئيس ترومان اعترافا فعليا de facto . فقد بدا أن النجاحات التى حققها اليهود ضد عرب فلسطين ، وهى النجاحات التى قضت على المخاوف الخاصة بحاجة التقسيم إلى مساندة القوات الأمريكية ، قد أقنعت الإدارة الأمريكية بعدم إمكان الحيلولة دون إعلان الدولة الجديدة وأنها لن تخسر شيئا حين تتخذ خطوة تتمشى مع اتجاهات قطاع عريض من الناخبين الأمريكان ، فى الوقت الذى اتضح فيه أن الكونجرس سيستجيب للضغط الصهيونى الشديد حتى ولو حاول الرئيس أن يتصدى له . ولا يقل عن ذلك أهمية أن الإدارة الأمريكية كانت متنبهة إلى نيات روسيا الخاصة بسرعة الاعتراف بالدولة اليهودية بهدف إرباك حكومة الولايات المتحدة وكسب نقطة دعائية إذا ما سبقت الولايات المتحدة فى الاعتراف وجعلت حكام تل أبيب أقل استعدادا لقبول النفوذ الغربى .[١] ومهما كان الأمر فإن سرعة اعتراف الرئيس ترومان بالدولة اليهودية لم يخرجها إلى حيز الوجود ، بحكم أنها وقفت على قدميها فى ميدان القتال ، ولو أن هذا الاعتراف وفر لها الشرعية الدولية وقضى على احتمال التدخل العسكرى البريطانى [٢] – هذا

(١) كانت لدى وزير الدفاع الأمريكى فى أوائل مايو ١٩٤٨ تقديرات عن قوة اليهود جعلته يخلص إلى أن القوات اليهودية فى فلسطين كانت تتفوق على كل القوات العربية مجتمعة فى الرجال والتجهيز والتدريب . وبعد اندلاع الحرب بأربعة أيام قدم قسم المخابرات العسكرية الأمريكية إلى رئيس الأركان مذكرة قدرت قوات الجامعة العربية فى داخل فلسطين وعلى حدودها بحوالى ٢٠,٠٠٠ مقاتل مضافا إليهم حوالى ١٣,٠٠٠ محارب فلسطينى . كما قدر القوات اليهودية بأربعين ألفا يساندهم حوالى ٥٠,٠٠٠ من المليشيا .

Green, op. cit., pp. 70-71.

(2) F.O. 371/68650, no. 848. John Balfour to Bevin, dated 29-5-48.

برغم مفاجأته للدوائر السياسية فى العالم بما فى ذلك مندوبو الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة .

وقد أدى اعتراف الأمم المتحدة(١) السريع بالدولة اليهودية إلى فشل محاولة التوصل إلى هدنة فيما يتعلق بالقدس وفلسطين كلها . حقيقة إن العرب وافقوا على الهدنة الخاصة بالقدس مما أدى إلى السماح لليهود المقيمين فيها بالحصول عن المؤن اللازمة تحت إشراف محايد ، إلا أن اليهود رفضوا مقابلة المندوب السامى لمناقشة الهدنة العامة . ورغم نجاح المندوب السامى البريطانى فى ضمان وقف إطلاق النار فى القدس إلا أن عصابة شتيرن خرقت هذا الاتفاق بمجرد انتهاء الانتداب مما ترتب عليه استئناف القتال فى القدس . كما أن اعتراف الولايات المتحدة بالدولة اليهودية قد حدث فى الوقت الذى صدر فيه قرار الأمم المتحدة الخاص بإعفاء لجنة الأمم المتحدة من مهامها وجرى فيه تعيين الوسيط الدولى ، وهما أمران لم يكن الإجراء الأمريكى يتمشى معهما. وإزاء كل ذلك وضعف الأمل فى إيقاف القتال الذى كان يوشك أن يندلع عقب انتهاء الانتداب بارحت الفرقة العربية فلسطين باستثناء قوة صغيرة لم تتمكن من الخروج فى الوقت المناسب . ثم تنصلت بريطانيا من أى مسئولية عن الفرقة العربية ، وأصدرت تعليماتها للضباط البريطانيين العاملين فيها بالانسحاب من فلسطين إذا ما اشتبكت الفرقة فى قتال مع الدولة اليهودية على أثر قيام هذه الأخيرة باختراق الحدود التى رسمها قرار التقسيم .

ورغم ذلك كله فإن بيفن كان لا يزال يسعى إلى التوصل إلى الحل السلمى ووقف إطلاق النار الذى كان يرى أنه يهيئ الفرصة للسير تدريجيا صوب التسوية (٢) ـ فقد كان يعتقد أن بإمكان اليهود والعرب أن يجتمعوا بعد جلاء القوات البريطانية سواء فى إطار الهدنة أو فى إطار وقف إطلاق النار أو لجنة الأمم المتحدة وأن يبدأوا المفاوضات خاصة إذا ما أمكن وقف التوسع اليهودى وشعر العرب أنهم سيحصلون على العدل والأمن (٣) . وإذا كان اليهود لم يترددوا فى إعلان دولتهم قبيل انتهاء الانتداب البريطانى ، فإن اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية كانت

---

(1) Ganin, op. cit., p.188.

وقد شبه مدير الجامعة الأمريكية فى بيروت ـ فى رسالة وجهها إلى جريدة النيويورك تايمز ـ اعتراف الولايات المتحدة بإسرايل بالهجوم اليابانى على بيرل هاربر وهو الهجوم الذى تم فى الوقت الذى كانت تدور فيه المفاوضات مع الأمريكان .

F.O. 371/68650, Memorandum Signed BABB dated 24-5-48.

(2) F.O. 371/68650, Signed BABB, Supra.

(3) Ibid (top secret - appreciation dated 24-5-48.

قد قررت فى ١٢ إبريل أن تتدخل الجيوش العربية لإنقاذ عرب فلسطين وحددت يوم ١٥ مايو لحركة هذه الجيوش برغم تدهور أحوال العرب فى فلسطين وبرغم اقتناع بريطانيا بعدم احتمال نشوب الحرب وبإمكان حل المشكلة سلميا بصورة أو بأخرى . ولكن الحكومات العربية لم تكن فى الواقع ترغب فى خوض القتال . فى الوقت الذى تحرك فيه الشارع العربى الذى سبق لهذه الحكومات أن ألهبت مشاعره . بحيث أصبح هو صاحب القرار الفعلى وحاول فيه الحاج أمين الحسينى الذى كان شديد الحماسة لخوض الحرب أن يستغلها فى إقامة جمهورية فلسطينية يرأسها هو خاصة وأنه كان يحظى بمساندة مصر وسوريا الحريصتين على إفشال مشروع سوريا الكبرى .

الفصـل الخامـس

بريطانيا وحرب فلسطين

فشلت الجامعة العربية فى التوصل إلى سياسة مشتركة فى مواجهة بريطانيا وفى إقامة تحالف عسكرى ضد العدوان الخارجى فى الوقت الذى ساء فيه الموقف الداخلى فى بعض الدول العربية نتيجة للضغوط الاقتصادية والاجتماعية وفشل حكوماتها فى تحقيق الأمانى الوطنية والقومية . ورغم ذلك فقد اتضح أن الزعماء العرب قد قرروا امتشاق الحسام بعد أن ضللتهم دعاياتهم الحماسية خاصة وأنهم استهتروا بقوة اليهود نتيجة عدم إدراكهم حقيقة الموقف فى فلسطين واعتقدوا أن بإمكانهم هزيمة اليهود دون صعوبة كبيرة . ولم يشذ عن ذلك إلا الملك عبد الله الذى كان فى وضع يمكنه من إلقاء نظرة متوازنة وذلك بسبب إدراكه مدى استعداد اليهود وعجز العرب بحيث كان غير متحمس لخوض غمار الحرب وأميل إلى اصطناع الدبلوماسية لحل الموقف لصالحه وصالح مشروع سوريا الكبرى . إلا أن خصومه فى مصر وفلسطين لم يكونوا على استعداد للسماح له بحل المشكلة سلميا مما دفعه إلى مقابلة جولدا مائير فى مايو ١٩٤٨ فى محاولة أخيرة للتوصل إلى ميثاق عدم اعتداء بينه وبين اليهود . وفى خلال هذه المقابلة التى لم تكن الأولى بين الطرفين ، تقدم عبد الله باقتراح جديد لتجنب الحرب يقتضى عدم تقسيم فلسطين وحصول اليهود على استقلال ذاتى فى قسم من البلاد ، على ان تتحد فلسطين مع شرق الأردن خلال سنة ويضمها برلمان مشترك لليهود فيه ٥٠٪ من الأعضاء . وقد رفضت مائير هذا العرض ، خاصة وأن اليهود كانوا قرروا إعلان دولتهم بعد انتهاء الانتداب البريطانى . حينئذ أفادت المعلومات بانهيار الروح المعنوية العربية فى فلسطين وامتدادها الى جيش الانقاذ الذى صرح قائده ــ القاوقجى ــ بأن وضعه حرج وبأنه بحاجة إلى مزيد من القوات فى أقرب وقت ــ وهذا هو الذى دفع الملك عبد الله إلى أن يبرق للجنة السياسية

بالجامعة العربية فى القاهرة [١] يعرض عليها أن يقوم بإنقاذ فلسطين بجيشه الذى كان أكثر الجيوش العربية فاعلية ويتمتع بالميزة الخاصة بوجود جزء من قواته فى فلسطين فى نطاق الجيش البريطانى . وحين أدركت الدول العربية أنه لا يمكن إنقاذ فلسطين إلا على يد الملك الأردنى سعت الجامعة العربية لإقناعه بالتدخل . ولتحقيق هذا الهدف وصل إسماعيل صفوت إلى عمان حاملاً رسالة من الأمين العام للجامعة العربية تفيد بقبول عرض الملك الأردنى بامتنان وبأن لابديل عن تكليف شرق الأردن بالمهمة بشرط الاستيلاء على فلسطين كلها وبقائها دولة عربية وألا يقبل الملك الأردنى بالتقسيم [٢] . وفى خلال المحادثات التى جرت بين صفوت والملك الأردنى تكلم الأول كما لو كانت الفرقة العربية تحت قيادته على حين أوضح عبد الله أنه يتوقع أن يوضع جيش الإنقاذ تحت قيادة أردنية وألا تتاح للفرقة العربية حرية العمل فى فلسطين قبل ١٥ مايو . وحين سأله صفوت عما إذا كان يعترض على وضع قوة عراقية فى شرق الأردن لتكون على استعداد للعمل بعد ١٥ مايو أبدى الملك موافقته بشرط أن توضع هذه القوة تحت قيادة أردنية . وهكذا بدا أن الملك عبد الله كان يسعى إلى فرض شروطه بعد أن أدرك أن الجامعة العربية قد اضطرت فى آخر المطاف إلى تعديل موقفها من نوايا شرق الأردن إزاء فلسطين وإن لم توافق دون تحفظ على هذه النوايا خاصة وأن عزام كان يهدف إلى وضع الفرقة العربية تحت إشراف الجامعة [٣] .

وعلى أى حال فقد وافقت اللجنة السياسية بالجامعة العربية على عرض شرق الأردن الخاص بإنقاذ فلسطين وتولى عزام ذاته المبادرة بشأن قبول هذا العرض وإن كان رئيس وزراء مصر قد اتهم رئيس الوزراء السورى ، الذى عارض القبول ، بأنه على استعداد للتضحية بفلسطين على مذبح أحقاده الشخصية . وفى ٢٩ إبريل عقد اجتماع فى عمان لمناقشة الموقف فى فلسطين حضره عبد الله وعبد الإله والوزراء الأردنيون والعراقيون وعزام ، وكان من المتوقع أن يلحق بهم رئيس

---

(١) فى ١٢ إبريل ١٩٤٨ قابل الملك فاروق رؤساء الوفود باللجنة السياسية بالجامعة العربية وأقر رئيس ديوانه أن يتلو عليهم ما يلى : « إن دخول الجيوش العربية إلى فلسطين لا يمكن أن يكون إلا كحل مؤقت خال من كل صفة من صفات الاحتلال أو التجزئة وأنه يجب أن يفهم صراحة أنه بعد إتمام تحريرها تسلم إلى أهلها لحكمها » . ولم يلبث ملوك الدول العربية ورؤساؤها أن وافقوا بالإجماع على هذا القرار وأعلنوا للرأى العام العربى والدولى عزمهم على تحرير فلسطين .

(2) F.O. 371/68649, no. 227, Kirkbride to F.O., dated 16-4-48.

(3) Ibid. no. 231, from the same, dated 17-4-48.

وزراء لبنان ووزير الدفاع اللبنانى ـ وكان الوصى ووزراؤه قد جاءوا من مصر بتعهد من جانب الحكومة المصرية بدخول الجيش المصرى إلى جنوبى فلسطين إذا ما تعهدت الدول العربية الأخرى بالتدخل بقواتها المسلحة فى نفس الوقت . وقد تقرر فى اجتماع عمان من حيث المبدأ أن تبادر الجيوش العربية إلى دخول فلسطين ، ولو أن الملك عبد الله أثار نقاشا حادًا حين صرح بأنه لايستطيع التدخل قبل ١٥ مايو ، فى حين صرح آخرون بأنهم لايستطيعون الالتزام بهذا التاريخ نتيجة للأعمال العدوانية الهجومية التى كان يقوم بها اليهود . وقد تغلب رئيس الوزراء الأردنى على هذه الصعوبة حين اقترح أن يتم التدخل العسكرى حين يكون الجميع مستعدين . ولكن لم تلبث أن ثارت المناقشة الجوهرية حول القيادة فقد ذهب عبد الله إلى ضرورة وضعها فى يد شرق الأردن على أن تكون قاعدتها عمان ، فى حين كان عزام أميل إلى وضعها فى دمشق تحت قيادة إسماعيل صفوت أو جنرال عراقى آخر (نور الدين محمود) ـ ورفض رئيس الوزراء الأردنى هذا الاقتراح وفى النهاية اتفق الحاضرون على أن تحتفظ كل دولة بقيادتها المستقلة وأن تخصص لها منطقة عمليات فى فلسطين وأن يعين الملك عبد الله « قائدًا عاما فخريا » دون أن يكون ثمة قائد عام فعلى . فقد اعترض العراق على تعيين قائد عام مصرى ، ورفضت مصر تعيين قائد عام عراقى ، فى حين كان تعيين القائد العام للقوات الأردنية (جون باجوت جلوب) قائدًا عاما للجيوش العربية أمرًا غير وارد بسبب الشك فى تبعيته لدولته الأم بريطانيا . وكان معنى الفشل فى تشكيل قيادة عامة مشتركة أن القوات العربية التى كان من المتوخى أن تدخل فلسطين لن تخضع لأى تنسيق . وعلى أى حال فقد خصصت الجامعة العربية مبلغ ١٫٥ مليون جنيه لتمويل المراحل الأولى من العمليات ، على أن تكون الخطوة التالية أن يجتمع ممثلو هيئات أركان الجيوش لوضع تفاصيل الخطط الخاصة بتحركات الجيوش ومسألة التموين التى أبدى الجميع غموضا بصددها [٢] .

ولم تستطع الخطب والتصريحات الحماسية التى أدلى بها عزام إخفاء الحقيقة الخاصة بأن الجامعة العربية كانت تفتقد الدافع القومى العام والجهاز الإدارى اللازم للتنسيق بين الجيوش العربية ـ فقبيل دخول الجيوش العربية إلى فلسطين فى ١٥ مايو كان يبدو على عزام الاضطراب

---

(١) يذهب عارف العارف (درس النكبة ، ص ٣٤٣) إلى أن رؤساء الأركان العرب أسندوا القيادة العليا للملك عبد الله بطلب منه وإصرار من وزارة الخارجية البريطانية . ويشير إلى أن طلب الملك محفوظ فى ملفات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة .

(2) F.O. 141/1246, no. 44 Amman to Cairo, dated 29-4-48.

والإجهاد ، خاصة وأنه لم يكن يتوقع أن تؤدى المسألة الفلسطينية إلى إعلان الحرب على اليهود وأنه كان يعتبرها مجرد « مسألة سياسية »[١] . وقد سبق لارتباكه أن جعله يعرض على بريطانيا إنشاء هيئة عسكرية عربية مهمتها الاشتراك مع الإنجليز فى إجراء محادثات حول إنشاء هيئة مشتركة للدفاع عن الشرق الأوسط على المستوى الفنى[٢] . كما عرض إقامة اتفاق عسكرى بين الدول العربية وبريطانيا وأبدى تحبيذه للتوصل إلى معاهدات بين الدول العربية على نمط المعاهدة الأردنية الأخيرة ، وإن لم يبين الصلة بين سلسلة المعاهدات هذه وبين بريطانيا أو الكتلة الغربية ، ولو أنه تصور أن تكون هذه الصلة ذات طابع اقتصادى على نمط مشروع مارشال الخاص بإنعاش أوروبا وأن تعاون الدول العربية مع الغرب لمقاومة العدوان الخارجى على الشرق الأوسط كان يقتضى إعداد الرأى العام لقبوله[٣] . وقد أصاب عزام كبد الحقيقة حين أشار للسفير البريطانى فى القاهرة إلى أن الاستعدادات العسكرية التى كانت تقوم بها الدول العربية تستهدف إنقاذ الزعماء العرب من جماهيرهم التى ذهب إلى احتمال قيامها بقتلهم إذا لم يقوموا بإجراء ما ، وأكد له أن دخول المتطوعين العرب إلى فلسطين لم يعدُ أن يكون إجراءً دفاعيا بحكم أن اليهود كانوا يشنون الهجوم فى كل مكان بما فى ذلك المناطق المخصصة للدولة العربية[٤] . فالحكومات العربية كانت فى الواقع أميل إلى المهادنة حفاظاً على ماء الوجه خاصة وأن الجماهير العربية كانت تطالب بالمبادرة بالقيام بعمل مباشر ، كما كانت نهبا للتردد يشلها احتمال نشوب ثورات شعبية فى حالة عدم اتخاذها إجراء حاسمًا أو فى حالة تعرضها لهزيمة عسكرية فى فلسطين ، ومن ثم بحثها عن صيغة تجنبها كلا الاحتمالين .

وفى ١٧ إبريل كان عزام قد زار السفير البريطانى فى القاهرة لينقل إليه شفهيا القرارات التى اتخذتها اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية وهى تقضى بأن تمدد بريطانيا انتدابها على فلسطين تمهيدا لقيام دولة فلسطينية مستقلة بشرط أن توقف الهجرة اليهودية ويتوقف العمل بقرار التقسم . وقد لمح عزام إلى أن البديل هو حرب الاستنزاف التى توقع أن ينتصر العرب فى نهايتها وإن كان ذلك يستلزم بعض السنين ، كما لمح إلى أن بإمكان العرب فرض نطاق صحى

---

(1) F.O. 816/156, Memorandum from Glubb to Piric Gordon, dated 4-6-49.
(2) F.O. 141/1277, Minute (Signed C.T. Barclay) dated 19-3-48.
(3) F.O. 141/1314, Chapman-Andrews to F.O. dated 16-4-48.
(4) F.O. 141/1246, no. 143, Cairo to F.O., dated 28-4-48.

حول فلسطين لحسم النزاع ومنع امتداد القتال إلى الشرق الأوسط . وفى محادثة أجراها عزام مع سير جلبرت كلايتون المستشار السياسى بمكتب الشرق الأوسط البريطانى فى القاهرة فى ١٦ إبريل طرح بديلاً لتمديد الانتداب وهو أن تقوم الولايات المتحدة وبريطانيا بالاشتراك مع دولة عربية أو أكثر بالتمهيد لإقامة دولة مستقلة فى فلسطين ، مشيرًا إلى أن اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية على استعداد تام لقبول الهدنة توطئة لوقف القتال بشرط التخلى نهائيا عن قرار التقسيم والاستجابة للمطالب التالية :

١ ـ وقف الهجرة اليهودية فى مقابل وقف تسلل العرب إلى داخل فلسطين.

٢ ـ مبارحة اليهود غير الحاصلين على الجنسية الفلسطينية فى مقابل مبارحة الفدائيين العرب .

٣ ـ نزع سلاح الطرفين المتحاربين واتخاذ الاحتياطات اللازمة للإشراف على نزع السلاح .

خاصة وأن العرب كانوا فى رأيه على استعداد لوقف القتال الدائر فى فلسطين دون أن يعترفوا بوجود دولة يهودية [١]

وعلى حين بدت العراق وشرق الأردن فى مناقشات الجامعة العربية أكثر الدول العربية مناداة بالتدخل العسكرى ، إلا أن سوريا ومصر والسعودية والفلسطينيين ، كل لأسبابه الخاصة ، عارضوا هذا الاتجاه شكا فى نوايا الملك عبد الله ، وإن كانت هذه الأطراف قد أخفت معارضتها لاستخدام الجيوش النظامية بإدلاء مسئوليها بتصريحات ومقترحات سياسية متطرفة . وكانت مصر منذ البداية أقل أعضاء الجامعة العربية حماسة للتدخل العسكرى وحاولت أن تواجه ضغط العراق وشرق الأردن بتأجيل قرار التدخل لأطول فترة ممكنة وتجاهل معظم القرارات الفعالة . فلم يكن فى مصلحة المسئولين المصريين ، وهم يواجهون الإنجليز والصعوبات الداخلية الضخمة فى المجالين الاجتماعى والسياسى ، أن يزجوا بالجيش فى المعركة ، خاصة وأنهم كانوا يدركون أنه غير مستعد للاشتراك فى القتال . هذا إلى أنهم كانوا يدركون أن اليهود أكثر تنظيمًا وتسليحًا وأن عرب فلسطين هم الذين سيتلقون الصدمة الأولى بحكم أن القادة اليهود قد تلقوا تدريبًا جيدًا على الحرب وأن خبراء من الاتحاد السوفيتى كانوا قد وصلوا إلى فلسطين [٢] . لهذا ساندت الحكومة المصرية الإخوان المسلمين الذين تسللوا إلى

---

(1) F.O. 141/1233, Emery to Tomlyn, dated 12-12-47.

(2) F.O. 141/1233, from Emery to Tomlyn, dated 12-12-47.

قطاع غزة والنقب فى أوائل عام ١٩٤٨ وشجعت الضباط والجنود على الاستقالة من العمل بالقوات المسلحة بهدف التطوع للقتال إلى جانب إخوتهم الفلسطينيين. ورغم ذلك فلم تكن الدوائر المصرية توافق على قيام القوات الأردنية وحدها باحتلال القسم العربى من فلسطين، ولو أن تردد مصر فى تحريك قواتها المسلحة عبر الحدود كان يجعل من الصعب عليها أن تعترض على الإحتلال الأردنى فيما لو أدى إلى المحافظة على الأمن والتمهيد لحل وسط ما. وكان من رأى السفير البريطانى فى القاهرة أن المصريين كانوا أميل إلى القول بأنه طالما أن العرب سيسيطرون على أى حال على المناطق المخصصة لهم فى قرار التقسيم فإنهم لن يستفيدوا شيئًا من الاحتلال الأردنى للقسم العربى من فلسطين على اعتبار أن هذا الإجراء سيفسر على أنه محاولة للتوسع الهاشمى [١].

ورغم أن الحكومات العربية كانت أميل إلى قبول اقتراح الهدنة الذى تبنته كل من بريطانيا والولايات المتحدة، إلا أن الملك عبد الله كان من أشد معارضى الهدنة التى أعلن رفضه لها رسميا فى ١٣ مايو حين زارت عمان لجنة مجلس الأمن الخاصة بالهدنة. فقد أعلن فى الإذاعة رفضه لهذه المقترحات وأنه لن يسير فى ركاب الجامعة العربية إذا ماقبلتها، بل سيأمر جيشه بالزحف على فلسطين بعد ١٥ مايو. وموقف عبد الله هذا مرتبط بخطته الخاصة بضم القسم العربى من فلسطين دون اكتراث بموقف الدول العربية الأخرى ـ فالحرب وحدها هى التى تضفى الشرعية على هذا الضم [٢]. وسر تجاهل عبد الله للدول العربية الأخرى التى لم تيأس قبل ١٥ مايو من إمكان التوصل إلى صيغة تمنع نشوب الحرب، خاصة وأن الولايات المتحدة كانت ـ كما سبق أن رأينا ـ قد عدلت موقفها وأبدت استعدادها للتخلى عن قرار التقسيم، هو أنه كان يدرك أن الموقف فى صالحه بعد أن تغلب اليهود على الفلسطينيين وعلى جيش الإنقاذ [٣]. فقد كان متحمساً لاحتلال أجزاء فلسطين العربية وفق مانص عليه قرار التقسيم، وبخاصة القدس ذات الأهمية الكبرى بالنسبة إلى العالمين العربى والإسلامى، وهى المدينة التى تضم رفات والده الشريف حسين، وكان بإمكانها أن تعوض الهاشميين بعض الشىء عن فقدهم للبقاع الإسلامية المقدسة فى الحجاز.

---

(1) F.O. 141/1246, Campbell to F.O. dated 2-1-48.
(2) Ibid, teleg. no. 478, Cairo to F.O., dated 17-4-48.

(٣) صرح مصدر فرنسى فى أوائل مايو ١٩٤٨ بأن المعاهدة البريطانية ـ الأردنية كانت تتضمن بندا سرياً يعد عبد الله بعرش فلسطين وأن السعودية وسوريا ومصر قد شجعت على خوض الحرب بهدف توريطه تمهيدًا لإقامة حكومة فلسطينية برأسها المفتى، وأن هذا هو سر توجه جولدا ما يرسون (ماثير فيما بعد) لمقابلة عبد الله.

وفى أوائل مايو أرسل الزعماء العرب المجتمعون فى دمشق رسالة إلى رئيس الوزراء الأردنى يحثونه فيها من جديد على التدخل المباشر فى فلسطين. وكانت إجابة رئيس الوزراء تنم عن التهرب من تحديد تاريخ دخول الفرقة العربية إلى فلسطين وعن الالتزام بقرار شرق الأردن السابق الخاص بعدم الاشتراك إلا فى حركة عامة من جانب كل الدول العربية بعد حسم مسألة القيادة ـ ومن الواضح أنه كان يهدف إلى كسب الوقت[1]. وحينئذ تحركت مخاوف الملك فاروق من احتمال سيطرة الملك عبد الله على فلسطين وسيره قدما صوب تحقيق أطماعه الخاصة بمشروع سوريا الكبرى ـ لهذا قرر فى آخر لحظة الاشتراك فى الحرب دون أن يتوفر للقيادة المصرية الوقت الكافى لتعبئة الاحتياطى، خاصة وأن ملك مصر كان يتوقع عدم نشوب معارك كبرى بحيث لاتعدو الحرب أن تكون مظاهرة سياسية ـ فقد كان يهدف إلى إقامة حكومة أغلبية فى ركاب الجيوش المنتصرة من المحتمل جدا أن يرأسها المفتى وبذلك يمكن عرقلة مشروع سوريا الكبرى[2]، خاصة وأن عبد الرحمن عزام قد مناه بتبوؤ زعامة العالم العربى كله وأقنعه بأن إنقاذ فلسطين، الذى زين له أنه سيتحقق بسهولة خلال ثلاثة أسابيع، سيكون الخطوة الأولى التى تقوم بها الجامعة العربية، تحت زعامة مصر، لضمان حرية ليبيا أولا ثم بقية شمال إفريقيا[3]. وكان فاروق قد توصل إلى أن القيام بمغامرة حربية من شأنه أن يحول أنظار الرأى العام المصرى عن المشاكل الداخلية التى كانت تواجه البلاد وأن يقوى سلطته. وكان مجلس الشيوخ المصرى قد عقد جلسه سرية اتخذ فيها قرارا يشتم منه أن الحكومة المصرية لم تلتزم بصفة قطعية بالتدخل المسلح فى فلسطين بل طلبت ـ وحصلت على ـ موافقة برلمانية على مثل هذه السياسة فى حالة عدم التوصل إلى هدنة فى شتى ربوع فلسطين[4]، ولو أن رئيس الوزراء المصرى، محمود فهمى النقراشى، أبلغ مجلس النواب فى جلسة سرية انعقدت فى ١٤ مايو

(1) F.O. 141/1246, no. 59, Amman to Cairo, dated 6-5-1948.

(2) Ö. Persson, op. cit., p. 57.

(3) F.O. 141/1247, no. 1098, Campbell to F.O., dated 23-7-48.

وثيقة أخرى بنفس الملف من كامبل إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢٤ يوليه ١٩٤٨. وقد صرح المستشار الصحفى للملك فاروق بأن هذا الأخير تلقى معلومات غير صحيحة من عزام ووزير الحربية محمد حيدر وبأن هذه المعلومات هى التى أغرت الملك بإرسال جيشه إلى فلسطين فى ١٥ مايو (رسالة من كامبل إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٧/ ٧/ ٤٨).

(4) F.O. 141/1246, Cairo to F.O. dated 12-5-48.

بأن الجيش المصرى لن يبرح البلاد بأى حال طالما ترابط القوات البريطانية فوق أراضيها[1] . وهناك من يقول إن الانجليز كانوا يريدون أن تدخل مصر الحرب لأنهم عرفوا عن طريق بعثتهم التى كانت تعمل فى مصر أن المصريين بسبب قلة جنودهم وأسلحتهم سيخسرون الحرب لامحالة . وكانوا يريدون أن تعرف مصر قدرها فتقف عند حدها ولاتطالبهم بالخروج من بلادها[2] . بل إن فوزى القاوقجى اتهم بريطانيا وأمريكا بإثارة الحرب لفرض سياستها المقررة دون أن يستطيع العرب أن يوجهوا إليها أى لوم أو اتهام . بحكم أن الإنجليز والأمريكان كانوا يرغبون فى أن يدخل العرب الحرب ليخسروها[3] .

وهكذا دخلت الجيوش الأردنية والمصرية والعراقية والسورية واللبنانية[4] فلسطين فى ١٥ مايو وهى تجهل كل الجهل حالة اليهود ومقدار قواتهم ومدى تسلحهم ومناعة تحصيناتهم ، فى الوقت الذى كان فيه اليهود يعرفون كل شىء تقريبًا عن هذه الجيوش . ومن الإجراءات الأولى التى بادر الملك عبد الله إلى اتخاذها بصفته قائدًا عامًا فخريًا حل جيش الإنقاذ والعمل على مبارحته لفلسطين[5] . ولو أن هذا الجيش واصل القتال برغم انتهاء مهمته فى صبيحة يوم ١٥ مايو لدى دخول الجيوش العربية إلى فلسطين . وعلى أى حال فلم يلبث القاوقجى أن انصاع فيما بعد لأوامر الملك عبد الله بسبب عدم مساندة الجامعة العربية له نتيجة لخشية الزعماء السوريين من أن يضع الملك عبد الله يده على جيش الإنقاذ ويستعمله لحسابه الخاص فيما يتعلق بمشروع سوريا

---

(١) رسالتان من كامبل إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٢ – ١٢ – ٤٨ .

(٢) عارف العارف . درس النكبة ص ٣٤٠

(٣) **فلسطين فى مذكرات القاوقجى . جـ ٢ . ص ٢٨٣ – ٤ .**

ينقل أحمد حمروش (**قصة ثورة ٢٣ يولية . جـ ١ . ص ١٣٢ – ٣**) عن مذكرات الدكتور/محمد حسين هيكل أن فؤاد سراج الدين – زعيم المعارضة الوفدية فى مجلس الشيوخ – سأل النقراشى خلال جلسة البرلمان المنعقدة فى ١٢ مايو والتى طلب فيها النقراشى دخول القوات المسلحة المصرية إلى فلسطين . عما إذا كان قد قدر موقف الإنجليز ووعد بلفور وعن احتمالات طعنهم للجيش المصرى من الخلف وأن إجابة النقراشى كانت على الوجه التالى : « إننى متفائل – ونحن نعرف قوة اليهود تمامًا . وأنا أحب أن أطمئنك إلى أن الإنجليز أيضا هم الذين شجعونى على ذلك » .

(٤) قدمت السعودية قوة صغيرة لكى تنضم إلى الجيش المصرى .

(٥) فى مارس ١٩٤٨ عرض الملك عبد الله على القاوقجى أن ينضم إليه فى تحقيق مشروع سوريا الكبرى . ويذكر القاوقجى أنه اعتذر عن ذلك لأنه كان يضع فلسطين نصب عينيه قبل أى شىء آخر . (فلسطين فى مذكرات القاوقجى . جـ ٢ . ص ١٥٢ – ٣) .

الكبرى[١] . وما أن بدأ القتال بين الجيوش العربية والقوات الصهيونية حتى حث بيفن حكومة الولايات المتحدة على أن تساند فى مجلس الأمن القرار البريطانى الداعى الفريقين المتحاربين إلى وقف إطلاق النار ـ فقد كان من المتوقع ـ فى حالة وقف القتال والسماح للقوات اليهودية والعربية بالتحرك إلى داخل أقسام فلسطين العربية واليهودية ـ تحديد التسوية السلمية الممكن ترتيبها تحت إشراف الوسيط الدولى فولك برنادوت السويدى الذى تم تعيينه فى ٢٠ مايو . كما اقترح بيفن على الأمريكان عدم التسرع فى رفع الحظر على تصدير الأسلحة ـ ولم يكن ينوى الاعتراف بالدولة اليهودية فى المستقبل القريب أو مساندة أى اقتراح بقبولها عضوا فى الأمم المتحدة . فرغم اعتراف الأمريكان الواقعى De Facto بالدولة اليهودية فإنهم لم يلتزموا بأى اعتراف محدد بالحدود ولهذا كان بيفن أميل ـ فى حالة قبول الطرفين حلاً وسطًا ـ إلى أن يقوم هذا القبول على أساس حدود تختلف عن تلك التى أوصى بها قرار التقسيم . كما كان شديد الرغبة فى أن يواصل الأمريكان حظرهم لتصدير السلاح ـ ففى حالة إلغائهم له كان من المحتم أن تضطر بريطانيا إلى تصدير الأسلحة للدول العربية[٢] ، وفى هذه الحالة تكون قد سلحت جانبًا فى الوقت الذى تسلح فيه الولايات المتحدة الجانب الآخر ، مما ينذر بالاصطدام بين الدولتين[٣] . ولم تكون مهمة بيفن فى مواجهة الأمريكان بالمهمة السهلة ـ فمنذ انتهاء الانتداب تركز التعليق فى الولايات المتحدة على ما أطلق عليها اسم الغزو العربى ـ إذ صورت القوات العربية بأنها متفوقة على قوات اليهود وبأنها هى التى شنت العدوان ، كما وصفت « الفرقة العربية » بوجه عام بأنها تحظى بالتمويل والتدريب البريطانيين وقيل الكثير عن أن عبد الله العوبة فى يد بريطانيا التى كان بإمكانها أن تسيطر بسهولة على نشاطاته فيما لو أرادت ، وبالتالى ساند أنصار الصهيونية رفع الحظر الأمريكى على تصدير الأسلحة بمن فى ذلك الناطقون بلسانهم فى الكونجرس . وكانت الإدارة الأمريكية شديدة الحساسية لهذه الضغوط الصهيونية لأسباب انتخابية بحيث وجهت النقد إلى الإنجليز

---

(1) O Persson, p. 50

(٢) كان الإنجليز قد وافقوا فى الأمم المتحدة على وقف تزويد العراق ومصر وشرق الأردن بالأسلحة برغم العقود التى كان قد جرى توقيعها بهذا الصدد وقد التزمت بريطانيا بموافقتها هذه باعتبارها جزءا من محاولة قيام حظر عام تصدير الأسلحة إلى الفريقين المتحاربين . هذا برغم أن اليهود كانوا قد توصلوا إلى اتفاقية سلام مع تشيكوسلوفاكيا . عن تفاصيل هذه الصفقة راجع :

Arnold Krammer, op. cit. - Green, pp. 58ff

(3) F.O. 371/68649, teleg. no. 5459 (immediate - secret), F.O. to Washington, dated 20-5-48.

لاتباعهم سياسة مكيافيلية غير مترابطة على أساس أنهم يناصرون إقامة هدنة فى فلسطين فى الوقت الذى يقدمون فيه المساعدة العسكرية للعرب .

وعلى أى حال فمن الحلول التى جالت فى ذهن بيفن أن يبدأ برنادوت فى التفكير فى نوع الجهاز الممكن أو المطلوب لتحقيق بعض الأهداف التى علقت على الاتحاد الاقتصادى الوارد فى قرار الأمم المتحدة الصادر فى ٢٩ نوفمبر . وكان لديه حل آخر هو أن تتخلى الدول العربية عن قيام دولة عربية فى فلسطين وأن تستولى كل منها على جزء من أراضيها : فيضم الملك عبد الله القسم الأوسط من المنطقة العربية وربما غزة ، ويضم المصريون المنطقة الممتدة بين الحدود المصرية وغزة نظرًا لاحتلالهم لها وتقتسم مصر وشرق الأردن صحراء النقب . وكان هذا الحل الأخير يتمشى مع مصالح بريطانيا خاصة إذا ما حصل عبد الله على مخرج إلى البحر عند غزة ــ فمن شأن ذلك أن يوفر حاجزًا قويا فى وجه التوسع الشيوعى صوب الشرق والجنوب ويوفر لبريطانيا منطقة واسعة من الأراضى العربية الصديقة التى بإمكانها أن تسمح لها بالحصول على تسهيلات استراتيجية ، فى حين أن دولة عربية مستقلة فى فلسطين ستكون من الصغر والضعف بحيث لا يمكنها الوقوف على قدميها وقد تنهار نتيجة للضغط والتغلغل الصهيونيين . وفى حالة فشل مثل هذه الخطة نتيجة للمنافسات العربية كان بيفن يرى أن من المحتمل التوصل إلى حل سريع باشتراك الدول العربية فى السيطرة على غزة وإيجاد ممر بين غزة والعقبة [١] . وفى محاولة بريطانيا إقناع العرب بقبول وقف إطلاق النار أشارت إلى أن تقدم القوات العربية قد توقف إلى حد كبير وأن مرور الوقت سيمكن اليهود من زيادة قواتهم واستيراد مزيد من العتاد الحربى وبخاصة الطيران ، خاصة وأنهم كانوا يعدون العدة للقيام بهجوم مضاد كبير يساعدهم على غزو الأراضى العربية خارج فلسطين . وقد أشار بيفن إلى أن قبول العرب لوقف إطلاق النار فى الوقت الذى يرفضه اليهود من شأنه أن يكسب العرب ثقل الشعور والضغط الدوليين ، فى حين أن رفضهم سيجعل بريطانيا عاجزة عن بذل مزيد من الجهود لصالحهم . كما أشار إلى أن استمرار القتال سيؤدى إلى تدهور وضعهم العسكرى وخسارتهم لقسط كبير من المساندة الدولية لقضيتهم وإلى اتخاذ إجراءات دولية ضدهم من شأنها أن تستتبع انهيار أنظمتهم

---

(1) F.O. 141/1246, no. 706, F.O. to Cairo, dated 25-5-48.

السياسية والاقتصادية[١] . وبالإضافة إلى هذا فقد أبدى بيفن أسفه لاستمرار الأخبار المبالغ فيها التى كانت تتداولها الصحافة العربية حول النجاحات التى حققتها الجيوش العربية ولرفض العرب قيام دولة يهودية ، ونبه الدول العربية إلى أن جيوشها لن تلبث أن تواجه فى المستقبل القريب نقصًا شديدًا فى الذخيرة ــ وبالتالى كان فى صف قبول كل من العرب واليهود تقديم تنازلات سياسية باعتبار ذلك أفضل من مخاطر محاولة حسم النزاع بالقوة المسلحة ، وأشار إلى أن العرب سيتوصلون إلى مزايا معينة من إقامة منطقة محددة تحت السيطرة اليهودية ــ سواء أطلق عليها اسم دولة أم لا ــ على اعتبار أن ذلك سيحول دون مزيد من توسع اليهود وسيؤدى إلى تحديد الهجرة .

وفى النهاية أمكن فى يونية التوصل إلى هدنة مداها أربعة أسابيع . وكانت هذه الهدنة فى صالح اليهود[٢] الذين كانوا يواجهون الضغط العربى قبل أن تصلهم كميات الأسلحة التى كانوا ينتظرونها من الخارج وبخاصة من تشيكوسلوفاكيا وأمريكا وبريطانيا وفرنسا . وما أن وافق العرب واليهود على الهدنة حتى تحققت المرحلة الأولى صوب محاولة بريطانيا حل المشكلة الفلسطينية وفق مشروعات بيفن ، خاصة وأنه كان لا يمكن تجنب صدور توصية جديدة من جانب الأمم المتحدة تزكى قيام دولة يهودية مما يفرض على العرب أحد خيارين هما : الاعتراف بالدولة اليهودية أو استئناف القتال ــ وفى هذه الحالة يواجه الزعماء العرب موقفًا صعبًا : فإذا ما قبلوا بقيام الدولة اليهودية فإن ذلك سيؤدى إلى كشف زيف تصريحاتهم البراقة وماتضمنته بياناتهم اليومية من انتصارات ضخمة . أما فى حالة استئناف القتال فقد كان من المتوقع أن

---

(1) F.O. 141/1246, no. 853, F.O. to Cairo, dated 30-5-48 and no. 753, F.O. to Cairo, dated 23-5-48.

(٢) عزز العرب خلال الهدنة قواتهم بنسبة الثلث فأوصلوا أعدادها إلى ٣٥٫٠٠٠ مقاتل فى حين أوصل اليهود قواتهم إلى ٦٠٫٠٠٠ مقاتل .

Safran, Israel - the embattled ally, p. 57 .

فى أواسط يونية قدرت هيئة الأركان الأمريكية المشتركة الاحتياطى البشرى لدى كل من الطرفين المتقاتلين على الوجه التالى : الحد الأعلى لتعبئة اليهود ١٨٥٫٠٠٠ والعرب حوالى ١٤٠٫٠٠٠ من الجنود الممكن أن يشتركوا فى القتال اشتراكا فعليا . وفى نوفمبر قدر الانجليز أن القوة الجوية الاسرائيلية بلغت حوالى ١٥٠ ــ ١٦٠ طائرة حربية يقودها متطوعون أجانب (Green, pp. 72-3) ويؤكد جرين أن اليهود كانوا يتفوقون على العرب فى كل معركة يخوضونها سواء فى العدد أو العدة . وقد قدرت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ــ بعد الهدنة الأولى ــ أن القوات اليهودية كانت تتفوق على القوات العربية «فى فلسطين أو بالقرب منها» بما نسبته ١ : ٢ ، ورجحت أن يتمكن اليهود من القيام بهجوم شامل ويطردوا القوات العربية من فلسطين . (Ibid, p 34)

يواجهوا الهزيمة ثم يلجأوا لبريطانيا طلباً للنصح ، حينئذ يواجهونها بخيارات صعبة . لهذا زكى مكتب الشرق الأوسط بالقاهرة أن تنصح لندن العرب بالتسليم بقيام الدولة اليهودية رغم أن مثل هذه النصيحة قد تعرض بريطانيا للاتهام بأنها قضت على روح ، بل نص ، محالفاتها . كما أن بريطانيا كانت تواجه أسطورة آخذة فى الانتشار مفادها أن الجيوش العربية كانت على وشك إحراز نصر كامل وأن ذلك لم يتحقق نتيجة لضغط بريطانيا فى سبيل الهدنة ورفضها تزويد العرب بالأسلحة[1] التى جرى دفع أثمانها بعد توقيع عقودها . لهذا زكى مكتب الشرق الأوسط أن يقال للعرب إنهم والانجليز شركاء فى هذه القضية : فالدولة اليهودية فى غير صالح الطرفين وليس بإمكان بريطانيا أن تواجه أمريكا وروسيا معا وليس فى صالح أحد أن تواجه الأمم المتحدة الهزيمة ــ وبالتالى فعلى بريطانيا والعرب أن يسلموا بما لم يمكن تجنبه ، وقد يكون من الممكن تخفيف وقع إقرارهم للأمر الواقع ولو قليلا بالتأكيد للعرب بأن بريطانيا ستبذل لهم المساعدة إذا ما حاولت الدولة اليهودية أن تقوم بمزيد من التوسع على حساب الأراضى العربية .[2]

وقد دافع بيفن عن موقف بلاده من الدول العربية خاصة وأنها لم تحثها على التدخل المسلح فى فلسطين ولم تعدها بالمساعدة إذا ما قامت بذلك ــ فقد دخلت جيوش هذه الدول فلسطين بمحض اختيارها فى معظم الأحوال دون أن تحاط بريطانيا علما بذلك مسبقا . وأشار إلى أن القدر الضئيل من النجاحات العسكرية التى حققتها هذه الدول يدل على أن قواتها عاجزة عن القيام بعمليات عسكرية كبيرة كفيلة بالقضاء على الدولة اليهودية . وبين بيفن أن بريطانيا ،

---

(١) كانت مصر بعد نشوب الحرب قد طلبت من بريطانيا أن تزودها بالأسلحة . إلا أن الحكومة البريطانية اعتذرت عن تلبية هذا الطلب وبلغت مصر وبلدان الشرق الأوسط الأخرى بأنها قررت قصر تقديم الأسلحة على الوفاء بطلبات كانت قد تقدمت بها الحكومات التى تربطها معاهدات ببريطانيا ــ فإذا ما أخلت بهذا الشرط كان من المؤكد أن ترفع الولايات المتحدة حظرها لتصدير الأسلحة F.O. 141/1246, no. 742, F.O. to Cairo, dated 21-5-48 ــ ورقم ٣٩ . بنفس الملف) . كما بررت الحكومة البريطانية موقفها هذا بأن المعاهدات التى وقعتها مع كل من مصر والعراق وشرق الأردن ترتبط بالتزاماتها إزاء الأمم المتحدة خاصة وأنها نصحت العرب مرارا وتكرارا بعدم شن الحرب وقبول الهدنة بالشكل الذى يقوى وضعهم من وجهة القانون الدولى . فى حين أن شن الدول العربية للحرب مناف لهذا القانون بحكم أنها لم تتعرض لعدوان مسلح F.O. 141/1247, Campbell to F.O. dated 1-7-48

(٢) نفس الملف ــ مذكرة من القاهرة بتاريخ ١٧ يولية ٤٨ و ١٤١/ ١٢٩٢ ــ من وزارة الخارجية البريطانية إلى مستشارية سفارتها بالقاهرة بتاريخ ٤ يونيه ١٩٤٨) .

قبل التوصل إلى الهدنة . واصلت تقديم العتاد الحربي لكل من مصر وشرق الأردن والعراق وأنها كانت هي صاحبة المبادرة الخاصة بتعيين الوسيط الدولي الذي لم يُلْزَم بتنفيذ قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة . وأشار إلى أن الحكومة البريطانية أمكنها بصعوبة أن تحول دون إدانة الدول العربية ، وأنه لولا ذلك لا عتبرت معتدية ولا ستتبع ذلك نتائج خطيرة . كما أشار إلى أن الهدنة جاءت في وقت كانت فيه القوات العربية منتشرة على مساحات واسعة من فلسطين وكانت إمداداتها توشك أن تنفد . وأنكر بيفن أن فرض الهدنة حال دون الانتصار النهائي للعرب . بل بين أنه حال دون تعرضهم لهزائم محققة . وطالب الدول العربية بأن تصارح شعوبها بالحقائق التي حجبت عنها وأن تعدها لمواجهة نتائج ذلك توطئة للتوصل إلى تسوية نهائية[1] ترضي كلا من العرب واليهود . مقترحا القيام بجهد جديد في مجلس الأمن لاستيعاب أعداد كبيرة من اليهود المشردين في أماكن أخرى غير فلسطين . كما كان أميل إلى ضمان حدود الدولة اليهودية خاصة وأن العرب كانوا يخشون أن يتكدس المهاجرون اليهود في داخلها وأن يزداد تطورها الاقتصادي والاجتماعي بمساعدة الدولارات الأمريكية وأن تنفجر بمرور الزمن خارج حدودها وتحاول التوسع على حساب جيرانها .[2] وأشار بيفن إلى وجود منطلقات لإقناع اليهود بقبول تسوية ملمحا إلى أن تطوير المنطقة اليهودية اقتصاديا يستلزم تعاونها مع السكان العرب وإلى أن من واجب اليهود أن يتطلعوا إلى إقامة علاقات تجارية حسنة مع الدول العربية المجاورة وبخاصة فيما يتعلق بالوفاء بحاجاتهم النفطية . كما لمح إلى أن قدرة فلسطين على استيعاب مزيد من المهاجرين تتوقف على تطوير الدولة اليهودية اقتصاديا وإلى أن هذا بدوره كان يتوقف على تعاون العرب معها .[3]

وقد حاولت بريطانيا اتخاذ الخطوات اللازمة لتمديد وقف إطلاق النار في حالة عدم التوصل إلى اتفاق خلال أسابيع الهدنة الأربعة وأن تحاول ــ بالتعاون مع الولايات المتحدة إن أمكن ــ التوصل إلى أحد الحلين الآتيين :

١ ــ التقسيم الذي يتضمن إيجاد دولة يهودية على أن تكون مساحتها أصغر من المساحة التي أقرتها خطة الجمعية العامة . فإذا ما تقرر التقسيم فحينئذ يتم توزيع معظم المناطق العربية بين

---

(1) F.O. 141/1247, no. 1454, F.O. to Cairo, dated 25-8-48.
(2) F.O. 371/68650, no. 6612 & no. 889, F.O. to Inverchapel, dated 18-6-48.
(3) F.O. 141/1247, no. 1056, F.O. to Cairo and other capitals, dated 21-6-48.

شرق الأردن ومصر بشرط أن يؤكد الملك عبد الله لسوريا والسعودية أنه قد تخلى عن مخططاته العدائية إزاءهما .

٢ ـ ترتيب مؤقت ينص على قيام السلطة اليهودية فى أجزاء معينة من فلسطين والسلطة العربية فى بعضها الآخر ـ والهدف من ذلك هو أن تتمكن الحكومات العربية من تهدئة رأيها العام على أن يكون مفهومًا أن هذا الحل سينتهى بالتقسيم فى نهاية المطاف .[١]

وقد أبدى عزام ، بعد وقف إطلاق النار ، أسفه لأن القتال لم يستمر لمدة شهرين أو ثلاثة شهور أخرى كانت فى رأيه كفيلة بتمكين العرب من تحقيق النصر النهائى وحسم المسألة اليهودية فى فلسطين لمدة قرن من الزمان . وأشار عزام إلى أن اللجنة السياسية للجامعة العربية قد بلغت الوسيط بنوع التسوية التى يمكنها قبولها : فهى قد تكون على استعداد لتجاوز المقترحات العربية السابقة المفضية إلى الاستقلال الذاتى المحلى ، ولكنها مع ذلك أبدت إصرارها على قيام حكومة مركزية تتولى الإشراف على الشئون ذات الأهمية الحيوية بما فى ذلك الهجرة وحسم مشكلة الأراضى . وقد حاول برنادوت أن يقنع الزعماء العرب بالالتقاء فى مؤتمر مع الزعماء اليهود ، ولكن العرب رفضوا هذا العرض بشدة ، كما رفض عزام أى حل وسط يتضمن قيام دولة يهودية ذات سيادة ، مفضلا مواصلة القتال أيا كانت نتائجه على أى اعتراف بقيام دولة يهودية : فأى تعاون مع اليهود ، فى رأيه ، مسألة مستبعدة على اعتبار أن اليهود لا يمكن الوثوق بهم ، وأن زعماءهم لابد أن يقعوا تحت سيطرة عناصر لا تكتفى بالتقسيم بل تطمع فى ضم شرق الأردن ـ واستشهد عزام على عدم إمكان الثقة باليهود بخرقهم للهدنة .[٢] وهكذا كانت اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية تواجه قرارًا شديد الصعوبة ـ إذ كان عليها أن توافق أولاً على تمديد وقف إطلاق النار فى الوقت الذى حسن فيه اليهود وضعهم إلى حد كبير . وقد صرح السفير البريطانى فى القاهرة لرئيس الوزراء العراقى بأن مجلس الأمن سيعلن بالتأكيد، فى حالة استئناف القتال نتيجة لقرار عربى ، أن العرب معتدون وأن من المحتمل جدا أن يتخذ إجراء طبقًا للبند السابع من ميثاق الأمم المتحدة ـ وفى هذه الحالة لن يمكن لبريطانيا أن تتحدى قرار الأغلبية ـ وبالتالى بيّن كامپل ميزة تمديد الهدنة على اعتبار أن استئناف القتال

---

(1) F.O. 371/68650, despt. (Signed Wright) dated 15-6-48.
(2) F.O. 141/1247, no. 21, Cairo to F.O. dated 9-7-48.

كان بمثابة مغامرة بالنسبة إلى العرب على اعتبار أن احتمالات النصر مشكوك فيها إلى حد كبير[1] أما الملك فاروق فكان يرى أنه يستحيل على سبع دول عربية أن تتراجع أمام «عصابات من المجرمين» وإن صرح بأنه فى حالة تعرض المصريين والعرب للهزيمة ، فإن الوسيلة الوحيدة لتلافيها هى أن تصدر الأمم المتحدة قرارًا بوقف القتال مع التهديد باستخدام القوة ــ وحينئذ يقبل العرب ذلك مع احتفاظهم بشرفهم وإنقاذهم ماء وجوههم . ولهذا كان يرى أن من واجب الأمم المتحدة أن تعلن قيام الدولة اليهودية داخل حدود واضحة وأن تصدر أوامرها للدول العربية بعدم مهاجمتها وإلا تعرضت لما تتخذه المنظمة الدولية من إجراءات فعالة ، على أن تصدر الأوامر لليهود بالانسحاب من المناطق غير اليهودية فى فلسطين . أما عن الحل النهائى للمشكلة فيمكن ــ فى رأيه ــ أن يتم حسمه بإجراء عرب فلسطين لاستفتاء حر .[2]

وفى تلك الأثناء أعد برنادوت مقترحاته التى اكتملت فى ٢٧ يونية وكانت تتضمن إجراء تعديلات على قرار التقسيم : فقد ألغت قيام الدولة العربية واقترحت قيام تحالف عسكرى واقتصادى وسياسى بين الدولة اليهودية ومملكة شرق الأردن . فبدلا من قيام دولتين فى فلسطين زكت قيام عضوين مستقلين يربط بينهما اتحاد فدرالى يكون فيه الشريك العربى داخلاً فى نطاق شرق الأردن ، كما اقترح برنادوت هجرة يهودية مطلقة خلال العامين الأولين ثم يترك أمر تقرير مدى طاقة فلسطين الاستيعابية فى يد المجلس الاجتماعى والاقتصادى التابع للأمم المتحدة . كما اقترح عودة كل اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ورد أملاكهم إليهم ، وانتزاع النقب من الدولة اليهودية وضمها إلى شرق الأردن فى مقابل ضم منطقة الجليل الغربى إلى إسرائيل ومنح القدس لشرق الأردن على أن يتمتع سكانها اليهود بالاستقلال الذاتى الكامل فى إدارة شئونهم وأن تصبح حيفًا ومطار اللد منطقتين حرتين . ونحن نستشف من مقترحات برنادوت ما يلى :

١ ــ وضع الملك عبد الله يده على مساحة تتراوح ما بين ٥٠ ٪ إلى ٨٠ ٪ من فلسطين

(1) Ibid, Draft no. 986, Campbell to F.O., dated 7-7-48.

(2) Ibid, no. 1012, from Cairo to F.O., dated 8-7-48.

وذلك بحصوله ليس فقط على فلسطين العربية كما أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة . بل أيضًا على القدس والنقب .

٢ ـ اطمئنان بريطانيا إلى سيطرة أصدقائها الأردنيين على مساحة واسعة من فلسطين مما يمكنهم من المحافظة على قسط كبير من نفوذهم وعلى قواعدهم العسكرية[١] فى فلسطين . وبالإضافة إلى ذلك فكان يمكن ضمان سلامة مواصلاتهم الإمبراطورية بجعل مطار اللد حرا . وكذلك الحال بالنسبة إلى ميناء حيفا بما فى ذلك نهايات خطوط النفط ومصافى تكريره .

٣ ـ أن زعماء الدول العربية الأخرى سيجدون فلسطين وقد قسمت ما بين أعدائهم الصهيونيين والملك عبد الله أهم منافسيهم السياسيين .

٤ ـ فقدان عرب فلسطين للدولة العربية التى وعدتهم بها الأمم المتحدة . واستياء أتباع المفتى من التهام أعدائهم لكل فلسطين .

٥ ـ مواجهة الدولة اليهودية بإضعاف سيادتها فى ملامح كثيرة هامة بما فى ذلك السياسة الخارجية والدفاع والهجرة وتقليل مساحتها إلى حد كبير نتيجة لانتزاع كل ـ أو معظم ـ النقب منها ، فى الوقت الذى يتحتم عليها فيه أن تمنح اللاجئين العرب حق العودة إلى ديارهم .[٢]

وقد رفضت إسرائيل مقترحات برنادوت لأنها كانت شديدة الشك فى وقوعه تحت النفوذ البريطانى ولأنه سعى إلى تغيير خريطة قرار التقسيم على حسابها . كما هاجم المندوب الروسى فى الأمم المتحدة ـ أندريه جروميكو ـ هذه المقترحات ملمحًا إلى أنها قد جرت صياغتها فى وزارة الخارجية البريطانية وإلى أنها لا تتمشى مع قرار التقسيم الذى أصدرته الجمعية العامة . واتهم جروميكو بريطانيا والولايات المتحدة بمحاولة تقوية نفوذهما فى الشرق الأوسط خدمة لمصالحهما الاستراتيجية ولحساب احتكارات النفط[٣] .

---

(١) أعربت بريطانيا عن رضاها عن مقترحات برنادوت على اعتبار أنها كفيلة بتجميد الموقف فى الشرق الأوسط بجعل الاتفاق بين إسرائيل وشرق الأردن ممكنا وتوفير الاتصال بين مصر والمشرق العربى عبر النقب بالصورة التى تخدم مصالح الغرب النفطية . كما أبدت سرورها لأن هذه المقترحات كانت تتيح الفرصة لعودة الوفاق الإنجليزى الأمريكى .

(O Persson, pp. 212-13)

(2) **Ibid**, pp. 146-7.

(٣) صرح بيفن لوزير شرق الأردن المفوض فى لندن بأن بريطانيا توافق على مقترحات برنادوت وتود أن تقوم التسوية على أساسها بشرط أن تتمشى حدود الدولة اليهودية إلى حد كبير مع حدود التقسيم وتحصل شرق الأردن على كل أراضى

كما رفض العرب هذه المقترحات التى قبرت فى المهد . وعلى حين قبلت إسرائيل تمديد الهدنة وكذلك الحال بالنسبة إلى شرق الأردن والسعودية والعراق ولبنان ، إلا أن المصريين والسوريين أصروا على استئناف القتال . فقد سبق لأجهزة إعلامهم أن روجت للانتصارات العربية المدوية بحيث كان من الصعب عليهما تبرير استمرار الهدنة[1] . وهكذا بدأ المصريون القتال بعد انتهاء أمد الهدنة (٩ يونية) ، وكان ذلك مقدمة لحرب الأيام العشرة التى أحرز خلالها اليهود انتصارات سريعة بعد أن خطط قادتهم لإنهاء مرحلة الدفاع والانتقال إلى الهجوم . فقد احتل الإسرائيليون اللد والرملة وأمكن تأمين تل أبيب وتوسيع الممر الذى يوصل القدس بالجنوب وتطهير معظم خط السكة الحديدية الموصل إلى القدس ووقف الهجوم المصرى على الجبهة الجنوبية . وحين فرضت الأمم المتحدة هدنة ثانية فى مساء ١٨ يولية كان الإسرائيليون قد نجحوا فى فتح ممر ضيق يفضى إلى النقب وسدوا الطريق الممتد من الشرق إلى الغرب فيما بين المجدل وبيت جبرين . وحين نلق نظرة عامة على العمليات العسكرية فى يولية خلال حرب الأيام العشرة نلحظ أن القوات الإسرائيلية قد أحرزت تقدمًا ملحوظًا : فقد نما سلاحها الجوى بعد الحصول على طائرات مسرشميت من تشيكوسلوفاكيا وعلى ثلاث قلاع طائرة استطاعت أن تغير على القاهرة ودمشق .

= فلسطين العربية وتقسم النقب مع مصر فى مقابل ضم الجليل الغربى ويافا إلى الدولة اليهودية وتدويل القدس وقيام ميناء حر فى حيفا ومطار حر فى اللد .

F.O. 371/68644, no. 1154, F.O. to Amman, dated 16-12-48.
F.O. 816/133,no. 1089, Bevin to Kirkbride, dated 25-11-48.
F.O. 816,142, no. 1153, F.O. to Amman, dated 16-12-48.

راجع كذلك

Hurewitz, **The Struggle for Palestine**, p. 148 and p. 323.

(١) لم يود الملك عبد الله الانفراد بقبول مقترحات الوسيط الدولى ومن ثم رفضه لها . ولم يلبث برنادوت أن عدل مقترحاته الأصلية فى التقرير النهائى الذى أعده هو وزملاؤه فى رودس وقدمه للأمم المتحدة فى ١٦ سبتمبر : فقد تخلى عن خطة الاتحاد السياسى والاقتصادى . كما تخلى عن منح القدس للعرب وجعل منها دولة تشرف عليها الأمم المتحدة ولم يتراجع عن منح النقب . بالإضافة إلى مدينتى اللد والرملة (اللتين كان اليهود قد استولوا عليهما وشيكا) . للعرب فى مقابل منح اليهود منطقة الجليل الغربى . ولم يتخل عن توصيته بعودة اللاجئين العرب . وقد رفض كل من اليهود والعرب هذه المقترحات الجديدة . وفى يوم ١٧ سبتمبر اغتيل برنادوت قرب القدس على أيدى بعض المتطرفين اليهود .

وكان الفشل مصير الهدنة الثانية شأنها فى ذلك شأن سابقتها ولاحقتها بحكم أنها لم تكن تمهد لتسوية ما . وعلى أى حال فبعد أن زكى تقرير برنادوت ضم الأراضى العربية فى فلسطين إلى شرق الأردن بشرط إجراء تعديلات على الحدود تراها الدول العربية الأخرى عملية أو مرغوبًا فيها ، اعترضت الجامعة العربية على ذلك وأقامت فى ١٨ سبتمبر ١٩٤٨ إدارة ظل فى غزة يتولى أمرها أنصار المفتى وحصلت على الاعتراف بها من جانب دول الجامعة العربية (باستثناء شرق الأردن) وأفغانستان باعتبارها الحكومة الشرعية الوحيدة فى فلسطين . وكان من الواضح أن هذه الحكومة لن تقف على قدميها ، بل لم يكن يقصد منها أن تبقى طويلا – إذ أبلغ عزام الدوائر البريطانية فى القاهرة بأنها ستكون ذات فائدة حين يصل الأمر إلى المساومة مع اليهود . كما أن تأكيد الباجهجى للملك عبد الله على طبيعتها المؤقتة مما يدل على أن الزعماء العرب الجادين كانوا يتوقعون أنها لن تستطيع ممارسة سلطتها فى كل فلسطين أو البقاء طويلا حتى باعتبارها حكومة فلسطين العربية[1] . على أنه يبدو أن الدوافع الكامنة وراء قيام « حكومة عموم فلسطين » كانت على الوجه التالى :

١ – الرغبة فى تهدئة الرأى العام العربى .

٢ – الإصرار على المحافظة على وضع العرب القانونى ، بمعنى ادعاء العرب السيادة على كل فلسطين . ومن المحتمل أن القرار استهدف توفير بديل للاعتراف الدولى بإسرائيل والحيلولة دون اعتراف أى حكومة عربية بالدولة اليهودية بصورة غير مباشرة عن طريق الاستحواذ على مناطق عربية – بمعنى أن القرار كان موجهًا ضد شرق الأردن .

٣ – الإصرار على مواصلة التصدى للدولة اليهودية وإقرار احتمال عجز الحكومات العربية صراحة عن مواصلة القتال . فإقامة حكومة فلسطينية فى المنفى قد توفر مرتكزًا للمقاومة العربية ، فى الوقت الذى يوفر فيه قرار تشكيلها ومحاولة وضع قوات عربية مسلحة تحت سيطرتها للحكومات العربية الأخرى وسيلة للتنصل من أى مسئولية عن نشوب الحرب بل ولسحب القوات العربية من فلسطين وبذلك يمكن التوصل إلى وسيلة لتهدئة السخط الشعبى ،

(1) F.O. 371/68643, no. 1433, Chapman-Andrews to F.O., dated 15-10-48.

فى حين أن استيلاء الملك عبد الله على القسم العربى فى فلسطين لن يؤدى فقط إلى المساس بصفة غير مباشرة بوضع العرب القانونى بل سيؤدى كذلك إلى جعل استمرار المقاومة على أرض فلسطين على الأقل أمرًا شبه مستحيل[1]

وقد أعلن مجلس وزراء « حكومة عموم فلسطين[2] » التى كانت قاعدتها غزة الواقعة تحت الإدارة المصرية أن القدس عاصمة الدولة الجديدة وأنه الممثل الوحيد لفلسطين والفلسطينيين ، كما ادعت الحكومة الجديدة أنها صاحبة السلطة على فلسطين كلها ورفضت أى نوع من التقسيم . ثم بذلت محاولة لإقناع الملك عبد الله برفض فلسطين العربية إذا ما عرضت عليه ، ولكنه رفض قبول هذه الخطة أو أى خطة أخرى من شأنها أن تمهد السبيل للتوصل إلى تسوية . وفى ٨ سبتمبر وصل الحاج أمين الحسينى إلى غزة بمساعدة بعض ضباط مصر الأحرار ، وفى أول أكتوبر انعقد مؤتمر فلسطينى أقر دستورًا لفلسطين حددت فيه السلطات على الوجه التالى :

١ ــ مجلس وطنى يتكون من ممثلى شعب فلسطين .

٢ ــ مجلس أعلى يتكون من رئيس المجلس الوطنى ورئيس المحكمة العليا ورئيس الحكومة ويكون رئيس المجلس الوطنى رئيسًا له . ويقوم هذا المجلس بوظيفة رئيس الجمهورية أو الملك ، فيدعو لانعقاد المجلس الوطنى ويكلف من يراه مناسبًا لرئاسة الدولة ويصادق على تشكيل الوزراة .

٣ ــ الحكومة ــ وتتكون من رئيس وأعضاء يسمون وزراء .

٤ ــ مجلس الدفاع ــ ويتكون من رئيس المجلس الوطنى رئيسًا ورئيس الحكومة ووزير الدفاع . واختير الحاج أمين الحسينى رئيسًا للمجلس الوطنى كما اختير أحمد حلمى عبد الباقى رئيسًا للحكومة . وأبلغ رئيس الحكومة الحكومات العربية والجامعة العربية بخبر إنشاء حكومة عموم فلسطين وأصدر المجلس الوطنى قرارًا أعلن فيه استقلال فلسطين كلها بحدودها الطبيعية .

وقد رفض الملك عبد الله قيام هذه الحكومة التى تحدت سلطته على الأراضى التى كان يسيطر عليها جيشه وأعلن أنه سيقاومها ، وطالب بالقضاء عليها مدعيًا أنها لم تنتخب بطريقة

(1) F.O. 141/1246, no. 218, Beirut to Cairo, dated 20-9-48.

(٢) كان مجلس الوزراء يضم عددا من الشخصيات الفلسطينية البارزة .

ديمقراطية وأن مجرد وجودها كان يتضمن اعتراف الجامعة العربية والفلسطينيين بخطة التقسيم وبالتالى بالدولة اليهودية ، وبأن هذا الاعتراف الصريح غير وارد لأنه لا يتمشى مع الأهداف التى أعلنتها الأمة العربية . ومما شجع الملك عبد الله على مقاومة قيام حكومة عموم فلسطين أنها لم يكن لها جيش أو ميزانية أو « بلد » تحكمه بحكم أنها لم توجد إلا على الورق . وحين استؤنف القتال فى ١٠ أكتوبر ومنيت القوات المصرية بالهزائم فى النقب اضطر بعض أعضاء الحكومة إلى الهرب من غزة إلى عواصم عربية آمنة مثل دمشق وبيروت والقاهرة ، وما لبث عدد متزايد من أعضائها أن توجهوا إلى عمان . وحينئذ أدرك البعض أن احتمال إقامة حكومة عربية مستقلة فى القدس آخذ فى الضعف فى حين بدا الاتحاد مع شرق الأردن أكثر احتمالا وربما اجدى نفعًا .[1] لهذا حاول الملك عبد الله اجتذاب أعضاء مجلس الحكومة التى كانت تعوزها مساندة الفلسطينيين داخل وخارج شرق الأردن ، خاصة وأن انتقال عدد متزايد من أعضائها إلى عمان قد وجه إليها ضربة قاضية ، وأنه كان بإمكان الملك عبد الله أن يوجه إليها ضربات قاتلة بحكم أن جيشه كان يسيطر على معظم فلسطين والفلسطينيين مما أوضح ضعف سلطتها ، وتحويلها إلى هيئة لا معنى لها مما ساعد عبد الله على تحقيق مشروعاته .

وفى سبتمبر ١٩٤٨ أعرب الشيخ سليمان التاجى الفاروق « باسم اللاجئين فى الأردن » ، « أنهم يعارضون قيام أى حكومة عربية شكلها زعماء تخلوا عنهم وهربوا إلى أماكن آمنة - وطالب الملك عبد الله بأن يضمن حقوق اللاجئين تحت سلطته . ثم انعقد المؤتمر الفلسطينى الأول فى عمان بهدف التعبير عن رفض أعضائه لحكومة عموم فلسطين والتعبير عن ولائهم للملك عبد الله . وقد أعلن عجاج نويهض ، الدرزى الأصل الذى اختير سكرتيرًا للمؤتمر وكان يقوم بتوجيهه ، أن حكومة عموم فلسطين قد تشكلت ضد رغبات ومصالح كل العرب وأنه لايرغب فى أن تشكل أى حكومة فلسطينية ، بشرط أن يختارها كل الفلسطينيين ، إلا بعد تحرير البلاد تحريرًا تامًا على أيدى الدول العربية . وجاءت نفس التصريحات من جانب سكان القدس والبيرة وجنين حين زارهم الحاكم الأردنى العام لفلسطين ، كما وردت تصريحات مشابهة من بعض أهالى رام الله والرملة والخليل وغيرها[٢] . إلا أن عبد الله وأنصاره ترددوا فى

---

(1) F.O. 371/68643, no. 578, Jerusalem to F.O., dated 29-10-48.

(٢) راجع التفاصيل فى :

Avi Plascov, **The Palestinian Refugees in Jordan; 1948-57**, Chap. I, especially pp. 10-16.

اتخاذ الخطوة التالية ، بحكم أنه كان مهتما بالتعرف على موقف كل من بريطانيا والولايات المتحدة من ضمه للقسم العربى من فلسطين ، وأنه كان يأمل فى أن تسرى المعاهدة البريطانية ـ الأردنية الموقعة فى أوائل ١٩٤٨ على الضفة الغربية وأن تعترف الولايات المتحدة بمملكته .
لهذا كان من وراء الحشد الفلسطينى الكبير الذى اجتمع فى أريحا فى أول ديسمبر لتأييده وكانت قد دعت إليه الهيئة التنفيذية للمؤتمر العربى الفلسطينى الأول ـ وكان هذه المرة يضم « وفودًا من كل أنحاء فلسطين». وكان اختيار أريحا على الأراضى الفلسطينية مكانًا لانعقاد المؤتمر الثانى يستهدف إضفاء أهمية على الانطباع الخاص بأن الفلسطينيين يتصرفون بوحى من إرادتهم الحرة . وأنهم حين يقررون إعلان عبد الله ملكًا إنما يعبرون عن قناعتهم بهذا الخصوص . وقد حضر الاجتماع حوالى ٣٫٠٠٠ مندوب قرروا أن « تتألف من فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية مملكة واحدة وأن يبايع جلالة الملك عبد الله بن الحسين ملكًا دستوريًا على فلسطين[١] » .

وقد أثارت مقررات أريحا هجومًا مصريا عنيفا ووجه رئيس الوزراء المصرى رسالة إلى رئيس وزراء الأردن احتج فيها على أن تتبع أى دولة عربية سياسة مستقلة وأكد فيها على أهمية ظهور الدول العربية أمام العالم بمظهر الجبهة المتحدة . وقد جاء فى رسالة الاحتجاج الصادرة عن الحكومة المصرية أن ثمة اتفاقًا جماعيا بين الدول العربية على تحرير فلسطين جريًا وراء دوافع إنسانية وأن القرارات التى اتخذها « مهاجرون إلى عمان » فى أريحا لا تعبر إلا عن رأى أقلية من الفلسطينيين وليست قرارات شعب فلسطين لأن من اتخذوها لم يستطيعوا أن يعبروا عن آرائهم بحرية . كما أشارت إلى أن قرارات أريحا ستؤدى إلى نتائج خطيرة إذا لم تتم معالجة الموقف على الوجه الصحيح ، وأن الملك فاروق قد اتصل برؤساء الدول العربية على أمل أن يؤدى التعاون إلى تنبيه الملك عبد الله إلى خطورة الموقف الذى يعرض الوحدة العربية للانهيار .[٢]

ورغم أن القصر الملكى المصرى قد أصدر تعليماته للصحافة لكى تهاجم الملك عبد الله باعتباره «خائنا للقضية العربية» ،[٣] فقد أكد البرلمان الأردنى بالإجماع مصادقة مجلس الوزراء على قرارات أريحا . وخلال المناقشات التى جرت بهذا الخصوص شن أعضاء البرلمان

(١) يوجد نص القرار فى ملف وزارة الخارجية البريطانية رقم ١٤٢/٨١٦ . انظر الملحق (٤) .

(2) F.O. 141/1247, no. 1716, Campbell to F.O., dated 11-12-48.

(3) Ibid, no. 1717, Campbell to F.O., dated 11-12-48.

الأردنى هجومًا عنيفا على أحقاد الزعماء وآثارها الضارة بالقضية الفلسطينية . كما استاء بعض الفلسطينيين لهجوم الصحافة المصرية على الملك عبد الله وأخذوا يتساءلون : إلى متى يجب عليهم أن يقاسوا بسبب أحقاد الدول العربية ؟ ولماذا لا يسمح لهم بالاتحاد مع شرق الأردن إذا ما رغبوا فى ذلك ؟ وما الذى يعطى مصر حق التدخل ؟ كما التف الأردنيون حول الملك عبد الله وصمموا على إتمام الاتحاد بين شرق الأردن وفلسطين العربية حتى ولو أدى ذلك إلى انسحاب شرق الأردن من الجامعة العربية [1] وكانت النكبات التى حلت بالجيش المصرى فى النقب وما قيل عن سرعة فرار حكومة عموم فلسطين من غزة قد أدت إلى القضاء على السلطة الواهية التى تمتعت بها هذه الحكومة فى أراضى فلسطين العربية بحيث بدا للبعض أن احتمال قيام حكومة عربية مستقلة آخذ فى الضعف فى الوقت الذى بدا فيه أن الاتحاد مع شرق الأردن أكثر احتمالا وربما أجدى نفعًا [2] .

ورأت الدوائر البريطانية ضرورة العمل على إجراء مصالحة مصرية ـ أردنية حرصًا على مصالح بريطانيا فى الشرق الأوسط حتى لو استدعى الأمر إعطاء مصر جزءا مما تبقى من فلسطين والتمهيد للتوصل إلى التسوية المناسبة لإنهاء الحرب . وكان من رأى بيفن أن من الخطورة أن يتفاوض عبد الله مع اليهود : فإذا ما قرر قبول اتحاد فلسطين وشرق الأردن رسميا دون أن يوضح أنه يقصد القسم العربى من فلسطين كان لزامًا على بريطانيا أن توضح أنها لا تعترف بأى ادعاء من جانبه بالمناطق الداخلة فى نطاق الدولة اليهودية [3] . وأيا كان الأمر فقد كانت بريطانيا حريصة على المحافظة على التماسك العربى على اعتبار أنه يخدم مصالحها على المدى البعيد [4] . فلو شجعت عبد الله على التمادى فى تجاهل كل الدول العربية الأخرى لأدى ذلك إلى احتمال تعرض هذه المصالح لمخاطر جسيمة : فقد تتعثر آمالها فى تحسين علاقاتها مع مصر ، وقد تجد نفسها وقد تورطت فى مزيد من الالتزامات مع شرق الأردن المعادية لكل جاراتها العربيات التى لن تجد من الصعوبة عليها أن تتسبب لعبد الله فى مشاكل ضخمة ، كاطلاقها أيدى أنصار المفتى وغيرهم مما يعود بالفائدة على اليهود وحدهم . [5] لهذا كانت بريطانيا أميل

(1) F.O. 816/142, no. 952, Amman to F.O., dated 14-12-48.
(2) F.O. 371/68643, no. 578, Jerusalem to F.O., dated 29-10-48.
(3) F.O. 816/142, no. 199, Bevin to Kirkbride, dated 1-1-49.
(4) F.O. 371/68643, no. 427, BMEO. to Kirkbride, dated 21-12-48.
(5) F.O. 816/142, no. 159, BMEO. to Kirkbride, dated 21-12-48.

إلى حث عبد الله على التريث مما يمهد للتوصل إلى تفاهم مع مصر وغيرها من أعضاء الجامعة العربية بحيث يمكنه تجنب القطيعة مع بقية العالم العربى ويحقق مايصبو إليه، أى التوصل إلى هدنة **واقعية** تمكنه من توسيع أراضى شرق الأردن **على أساس الأمر الواقع** (١) فلو واصل خصامه مع العالم العربى فلن يكون أمامه خيار سوى الارتماء فى أحضان اليهود ، وحينئذ لن يكون الأمر متصلاً بسوريا الكبرى بل بإسرائيل الكبرى مما يستتبع زعزعة السلام فى الشرق الأوسط (٢) . ورغم أن بريطانيا كانت أميل إلى تخلى عبد الله مؤقتًا عن عزمه إعلان نفسه ملكًا على فلسطين وشرق الأردن إلا أنها لم تكن تعترض من الناحية العملية على احتمالات ضم القسم العربى من فلسطين إلى شرق الأردن (٣) . كما كانت أميل إلى تضييق شقة الخلاف بين مصر وشرق الأردن خاصة وأن سياسة اليهود كانت تستهدف ضرب الدولتين بعضهما ببعض وبالعراق بهدف التوصل إلى تسوية منفصلة مع كل من الدول الثلاث (٤) .

وكان رد عبد الله على المساعى البريطانية هو قبوله تبادل وجهات النظر مع المصريين ولكن دون التخلى عن مقررات أريحا (٥) . وحينئذ طرحت بريطانيا خطة تقسيم ما تبقى من فلسطين بين عبد الله ومصر ـ إذ من شأن ذلك أن يقوى مركز شرق الأردن فى مواجهة النقد الذى كان يوجه إليه من جانب الدول العربية الأخرى ، وبخاصة سوريا التى كان يمكن إعطاؤها ولو نصيبا صغيرًا من فلسطين . ولم يكن بيفن ـ من الناحية الاستراتيجية ـ يمانع فى حصول شرق الأردن على كل النقب وعلى كل ـ أو جزء كبير من ـ القسم العربى من فلسطين بل وعلى ممر إلى البحر المتوسط (٦) . وحثت الحكومة البريطانية عبد الله وحكومته على مواصلة المحادثات التى كانت قد بدأت مع ممثلى اليهود على أمل التأكد من نواياهم ، وتهيئة السبيل ، إذا أمكن ، للتسوية النهائية فى الوقت الذى كانت فيه الدوائر العسكرية البريطانية تفضل بقاء النقب فى أيدى العرب (٧) .

(1) F.O. 371/68644, no. 1750, Campbell to F.o., 18-12-48

ولو أن بيفن كان يرى أن تمضى شرق الأردن فى سبيلها وحدها إذا ماكان التنسيق مع مصر متعذرا . أو إذا رفضت مقترحاته .

Ibid. teleg. no. 1153, F.O. to Amman. dated 16-12-48.

(2) F.O. 816/142, no. 976, BMEO. to Kirkbride, dated 22-12-48.

(3) Ibid, no. 1166, Bevin to Kirkbride, dated 22-12-48.

(4) F.O. 141/1329, Chapman-Andrews to F.O., dated 21-1-49.

(5) F.O. 816/142, no. 976, Kirkbride to Bevin, dated 28-12-48.

(6) Ibid, Bevin to Kirkbride, dated 28-11-48; F.O. 141/1246, Beirut to Cairo (no. 212) dated 11-9-48.

(7) F.O. 371/68644, no. 1152 Supra and F.O. 141/1246, BMEO to F.O. dated 7-12-48.

ورغم أن مصر كانت فى أوائل الحرب لا تبدى أى رغبة فى الاستحواذ على المنطقة الممتدة من الحدود المصرية إلى غزة لمجرد أن قواتها قد احتلتها ، بل كانت تفضل قيام دولة اتحادية فى فلسطين ، إلا أنها ما لبثت أن فضلت وضع يدها على هذه المنطقة حتى لا تقع فى يد عبد الله إذ ما طالب بالسيطرة على أكبر قدر من القسم المخصص من فلسطين للعرب[١] . وكانت الهزائم التى لحقت بالقوات المصرية قد جعلت القاهرة أميل إلى الاستحواذ على جزء من فلسطين تبرر به للرأى العام التضحيات التى بذلتها خلال الحرب ، ومن ثم مطالبتها بكل النقب وبميناء العقبة .[٢] أو على الأقل بجنوبى النقب وذلك حتى لا يحصل عليها عبد الله أو إسرائيل[٣] . ولكن الدوائر الإسرائيلية أبدت عدم استعدادها للتخلى عن النقب التى توفر لإسرائيل مخرجًا إلى الشرق فى حالة نشوب حرب أوربية خاصة وأن الإسرائيليين كانوا شديدى الشك فى أن بريطانيا ، خدمة لمصالحها الأستراتيجية ورغبة منها فى الحصول على قواعد فى فلسطين ، كانت تضغط على شرق الأردن لكى تطالب بأراض فى النقب[٤] .

أما عبد الله فكان لا يمانع فى استيلاء اليهود على النقب إذا ما أحس بأنه لن يحصل على غزة ، خاصة وأن من شأن ذلك أن يوجد منطقة عازلة بين أراضيه وبين مصر ولو أن الدوائر البريطانية أبدت اعتراضها على وقوع النقب فى أيدى اليهود لأن ذلك يجعل من الصعب على بريطانيا أن تنفذ الالتزامات المنصوص عليها فى المعاهدة الأردنية ـ البريطانية إلا عن طريق الجو . وكان بيفن ـ كما سبق أن رأينا ـ لا يرحب باعتماد عبد الله شبه الكامل على اليهود إذا ما عقد معهم صلحًا منفردًا وأغضب الدول العربية . لهذا رأى أن اتصال الحكومة البريطانية باليهود ، بالتعاون مع الحكومة الأمريكية إذا ما أمكن ذلك ، أمر لازم لضمان مصالح بريطانيا الاستراتيجية وقدرتها على تنفيذ التزاماتها التى نصت عليها المعاهدة البريطانية ـ الأردنية ولتوفير ضمانات فعالة من الناحية العملية لأى تسوية بين عبد الله واليهود .[٥]

إلا أن كل هذه المساومات لم تجد نفعًا إزاء الانتصارات المتلاحقة التى أحرزها اليهود فى كل

(1) F.O. 141/1246, no. 93 Campbell to F.O. dated 5-6-48 and another desp. from the same dated 29-5-48.
(2) Ibid. from Campbell to F.O. dated 11-9-48.
(3) F.O. 816/142, no. 341, Chapman-Andvrews to Kirkbride, dated 16-12-48.
(4) F.O. 141/1329, William Strang (F.O.) to Campbell, dated 12-12-48.
(5) Ibid. no. 697, Hugh Dow (Jerusalem) to F.O., dated 20-12-48.

الجبهات وبخاصة فى القطاع الجنوبى على حساب المصريين الذين حوصرت قوة كبيرة من جنودهم (حوالى ٤٫٠٠٠ مقاتل) فى الفالوجا . كما عزلت قوة أخرى فى منطقة الخليل ـ القدس . وقد ازداد الضغط فى مجلس الأمن ـ الذى أصدر وقفًا لإطلاق النار فى ٢٩ ديسمبر ـ لإرغام الإسرائيليين على الانسحاب إلى خطوط ١٤ أكتوبر بمعنى السماح بعزل النقب من جديد . وقد أقنع هذا الضغط السياسى ، الذى لعبت فيه بريطانيا الدور الأكبر ، القيادة الإسرائيلية بضرورة طرد المصريين من فلسطين وإبعاد الخطر الذى كانت تشكله القوات المصرية الموجودة فى قطاع غزة بالنسبة إلى النقب وأمن الاسرائيليين بوجه عام . وفوق كل شىء كان الإسرائيليون يدركون أن الحكومة البريطانية ترفض ضم النقب إلى إسرائيل فى الوقت الذى كانت فيه خطة برنادوت القاضية بمنح النقب للعرب فى مقابل الجليل لا تزال تلقى التأييد من بعض الدول الغربية . لهذا قررت الحكومة الإسرائيلية القيام بعملية عسكرية فى النقب الهدف منها تدمير القوات المصرية التى كانت موزعة على قوس واسع وعزل القوات الموجودة فى الشرق عن تلك الموجودة فى الغرب وحرمان القوات المصرية عن مصادر تموينها وإيجاد وضع عسكرى يرغم المصريين على الجلوس إلى مائدة المفاوضات . وبدأت العمليات الخاصة بتحقيق هذا الهدف فى ٢٢ ديسمبر وفيها استخدمت القوات الإسرائيلية الطيران والقوات البحرية . وبحلول ٢٧ ديسمبر كانت الجبهة الشرقية المصرية قد انهارت نهائيا ـ فقد تعرضت كل القوات الموجودة فى المنطقة لأوضاع أرغمتها إما على التسليم أو على الفرار . وفى ليلة ٢٨ ديسمبر عبرت القوات الإسرائيلية الحدود المصرية وتقدمت صوب العريش بقصد تهديدها هى ورفح وتشجيع المصريين على سحب ما تبقى من قواتهم فى جنوب غربى فلسطين . وفى ٢٩ ديسمبر أصدر مجلس الأمن وقفًا جديدًا لإطلاق النار فى الوقت الذى لم يؤد فيه استنجاد مصر بالدول العربية الأخرى للقيام بهجوم ضد القوات الإسرائيلية لتخفيف الضغط على الجيش المصرى إلى أى نتيجة . وهكذا كان من المتوقع أن يتحول الجيش المصرى بعد وقت قصير إلى مجموعات صغيرة منعزلة عند العريش ورفح وغزة والفالوجه والخليل دون أن يعززه أى غطاء جوى ، بحيث لا تستطيع هذه المجموعات المعزولة أن تقاوم لمدة طويلة . ولو حدث وانهارت هذه القوات لا ستحال إخفاء ضخامة الكارثة عن الرأى العام المصرى ، وبالتالى كان من شأن ذلك أن يؤدى إلى انعكاسات سياسية واسعة النطاق من زاوية الموقف الداخلى فى مصر

وعلاقات مصر ببريطانيا فى المستقبل[1] . لهذا نصح كامبل حكومته باتخاذ إجراء فعال لضمان طرد اليهود من الأراضى المصرية فى أقرب وقت بحيث تزداد هيبة بريطانيا فى مصر وغيرها من **البلدان العربية بالشكل الذى يساعدها على الضغط فى سبيل التوصل إلى تسوية .**[2] كما كان من رأى مكتب الشرق الأوسط البريطانى فى القاهرة أن قرار مجلس الأمن لا يمكنه وحده أن ينقذ العرب . فلم يكن من المتوقع أن تردع العقوبات التى تضمنها هذا القرار السلطات الإسرائيلية التى أسكرتها نشوة النصر . كما عبر المكتب عن شكه فى أن تستطيع الجيوش العربية ، باستثناء الجيش الأردنى ، أن تستفيد من مجرد تزويدها بالأسلحة ، وبالتالى كان لا يمكن تقديم المساعدة للعرب إلا عن طريق تدخل القوات البريطانية وإلا فرض اليهود شروط السلام بما يتضمنه ذلك من تأثير على الاستقرار الداخلى فى مختلف الدول العربية ، ولو أن هذا التدخل العسكرى من شأنه أن يوجه ضربة شديدة لعلاقات بريطانيا بالولايات المتحدة ، وقد يعرض بريطانيا لموقف صعب فى الأمم المتحدة ــ فما لم تتخذ بريطانيا خطوات تنقذ العرب من نهاية مأساوية للحرب ، فإن وضعها كله فى هذه المنطقة سيتعرض لخطر فادح[3] .

إلا أن المصريين كانوا يخشون أن يترتب على عرض بريطانيا للمساعدة ، أو طلب مصر لها ، أن تؤكد بريطانيا فعالية معاهدة ١٩٣٦[4] التى كانوا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يسعون إلى تعديلها أو إلغائها . ولكن بريطانيا لم تنتظر طلب مصر للمساعدة بل طبقت البند السابع من معاهدة ١٩٣٦ الذى كان ينص على أن يبادر أحد الطرفين بصفته حليفًا إلى مساعدة الطرف الآخر فى حالة اشتباكه فى حرب وذلك سعيًا إلى تحقيق خططها الاستراتيجية

---

(1) F.O. 141/1321, no. 1807, Campbell to F.O., dated 29-12-48.

(٢) شكا المصريون من أن بريطانيا ساعدت شرق الأردن أكثر مما ساعدت مصر . وكان تعليق بيفن على ذلك أن معاهدة ١٩٣٦ لم تطبق فى حين طبقت المعاهدة البريطانية ــ الأردنية . كما أشار إلى أن إرسال قوات بريطانيا إلى العقبة كان من مستلزمات تنفيذ بريطانيا لالتزاماتها التى نصت عليها المعاهدة فى حين أن نفس الموقف لم يفرض نفسه فى مصر التى توجد فيها قواعد بريطانية بالفعل .

F.O. 141/1329, F.O. to cairo (no. 60) dated 7-1-49)

(3) F.O. 141/1246, BMEO to F.O. (no. 534) dated 31-12-48.

(4) F.O. 141/1329, minute from Campbell dated 1-1-49.

برضى المصريين فى المستقبل .[1] ورغم أن الولايات المتحدة لم تصخ سمعا لطلب بريطانيا الخاص بالضغط على إسرائيل وإلزامها بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بوقف إطلاق النار . وذلك خوفًا من إغضاب « اللوبى الصهيونى » إلا أن السفير الأمريكى فى تل أبيب قدم إلى الحكومة الإسرائيلية إنذارًا موجها إليها من الحكومة البريطانية[2] مفاده أن عدم انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء سيرغم بريطانيا على تطبيق معاهدة ١٩٣٦ . وحينئذ أصدر بن جوريون إلى القائد الإسرائيلى فى القطاع الجنوبى ـ إيجال ألون ـ أمرًا بإرجاء الهجوم على العريش وسحب قواته من الأراضى المصرية فى أقرب وقت . ولكن القوات الإسرائيلية شددت هجومها على رفح بهدف عزل القوات المصرية الموجودة فى قطاع غزة . وحينئذ اضطرت مصر إلى إبداء استعدادها للدخول فى مفاوضات تستهدف التوصل إلى اتفاقية هدنة . وأشتد الضغط فى الأمم المتحدة وغيرها ضد إسرائيل وأرسل الإنجليز دورية مقاتلات جوية لاستطلاع الوضع فى سيناء والتأكد من انسحاب الإسرائيليين من الأراضى المصرية أسقط منها الإسرائيليون خمس طائرات فى ٧ يناير . وقد أدى التحرك البريطانى إلى ردع الإسرائيليين الذين وافقوا فى ٧ يناير على وقف إطلاق النار بعد أن ضمنوا إمكان السيطرة على جنوبى صحراء النقب التى كانت شرق الأردن تفكر فى ضمها . وكانت مصر هى البادئة بالمفاوضات الفعلية مع اليهود فى رودس (١٣ يناير ١٩٤٩) تحت إشراف الأمم المتحدة وبذلك نجحت إسرائيل فى إجلاس مصر على مائدة المفاوضات تحت وطأة تطويق قواتها وعزلها فى جنوبى فلسطين . ووقعت اتفاقية الهدنة بين الطرفين فى ٢٤ فبراير وبمقتضاها بقيت خطوط الجبهة كما كانت عليه حين انتهى القتال وتحولت إلى خطوط الهدنة . وقد ورد فى مقدمة الهدنة أنها تمهد لقيام سلام دائم فى فلسطين . وبقى قطاع غزة فى يد مصر وبذلك أصبحت سيطرة إسرائيل على النقب لا ينازعها فيها أحد . وسمح

---

(1) F.O. 141/1321, draft teleg. no. 1803, Campbell to F.O. dated 29-12-48.

أيضا نفس الملف رقم ٣ من كامبل إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٤٩/١/٧ وفى نفس الوقت كان الإنجليز يسعون إلى استغلال صعوبة وضع مصر للتوصل إلى معاهدة جديدة فى إطار الدفاع المشترك تمنحهم من المزايا ما يفوق ما كانت تنص عليه معاهده ١٩٣٦ .

(٢) بعث الرئيس الأمريكى برسالة شديدة اللهجة إلى السلطات اليهودية حول اختراق القوات اليهودية للحدود المصرية . وقد أثبتت هذه الرسالة فاعليتها ـ وكانت بريطانيا قد حثت الولايات المتحدة على بذل كل ما فى وسعها لإيقاف القتال .

(F.O. 141, 1329, no. 43 F.O. to Cairo dated 6-1-49

للقوة المصرية المحاصرة فى الفالوجة بالانسحاب بأسلحتها والعودة إلى مصر . ثم تلت ذلك اتفاقية الهدنة الموقعة مع لبنان (٢٣ مارس ١٩٤٩) على نمط الاتفاقية المصرية ـ الإسرائيلية وبمقتضاها انسحبت القوات الإسرائيلية من المنطقة التى احتلتها فى لبنان .

وبعد أن خرجت مصر من ميدان القتال حول بن جوريون نظره من جديد صوب الشرق . ورغم أنه كان لا يزال أميل إلى الاعتقاد بضرورة خوض مزيد من القتال فى سبيل الاستيلاء على القدس وشمال الضفة الغربية ، إلا أنه قرر فى النهاية التخلى عن الخيار العسكرى إذا ما أمكنه التوصل إلى سلام حقيقى مع شرق الأردن . وكان موشى ديان وإلياهو ساسون قد قاما خلال شهر يناير باتصالات سرية مع الملك عبد الله الذى أبدى استعداده للتوصل إلى تسوية سلمية . ومن المسائل التى جرت مناقشتها حصول الأردن على مخرج إلى البحر عبر قطاع غزة فى حين أبدى عبد الله معارضته الشديدة لسيطرة إسرائيل على قرية أم الرشراش[1] الواقعة على خليج العقبة والتى كانت القوات الإسرائيلية قد استولت عليها .

وكانت بريطانيا فى تلك الأثناء قد قررت اتخاذ الخطوات التالية لكى تكون فى وضع يمكنها من تنفيذ التزاماتها المترتبة على المعاهدة البريطانية ـ الأردنية وذلك فى حالة تعرض أراضى شرق الأردن للعدوان اليهودى :

١ ـ تحريك عتاد ومؤن إضافية إلى عمان لتعزيز الوحدة البريطانية الموجودة بها .
٢ ـ تحريك عتاد ومؤن إضافية للفرقة العربية .
٣ ـ وضع القوات البريطانية المرابطة فى الأردن فى حالة استعداد للتحرك لدى أول أشارة إلى العقبة إذا ماطلبت الحكومة الأردنية ذلك وفقًا للمعاهدة[2] . ومن ناحية أخرى كان بيفن لا يمانع فى الاعتراف بإسرائيل بعد التوصل إلى تسوية مرضية ولم يكن يستبعد احتمال مساندة بريطانيا لها حين تتقدم بطلب لعضوية الأمم المتحدة[3]

وحين ساءت أوضاع الجيش المصرى فى جنوبى فلسطين وقررت بريطانيا إرهاب اليهود بإرسال طائراتها إلى الجبهة وفق ما سبقت الإشارة إليه ، قررت تلبية طلب الحكومة الأردنية

---

(١) سيقوم فى موقع أم الرشراش فى المستقبل ميناء إيلات .

(2) F.O. 816/142, no. 1187, Bevin to Kirkbride, dated 30-12-48.
(3) F.O. 141/1246, F.O. to UKDEL, dated 3-12-48 (no. 1453).

بخصوص تطبيق معاهدة ١٩٤٨ الموقعة مع الأردن وذلك بإرسال قوة بريطانية إلى العقبة . وفى ٨ يناير ١٩٤٩ أصدرت تصريحا جاء فيه [١] أن خرق إسرائيل لقرار مجلس الأمن الصادر فى ٤ نوفمبر ١٩٤٨ بشأن وقف إطلاق النار فى الوقت الذى وصلت فيه إلى الحكومة البريطانية معلومات تفيد بأن اليهود لديهم قوات جوية وبرية قوية مزودة بعتاد قدمت تشيكوسلوفاكيا معظمه فى حين أن الدول العربية قد تضعضعت قواها إلى حد كبير نتيجة للحظر الذى تمسكت به بريطانيا . كل ذلك قد دفع الحكومة الأردنية إلى مطالبة بريطانيا بتطبيق معاهدة التحالف ، وأن بريطانيا ستفى بالتزاماتها . هذه ــ وبالتالى أرسلت بريطانيا بعض قطعها البحرية إلى ميناء العقبة .

وإزاء هذه التحركات البريطانية وقعت إسرائيل مع شرق الأردن اتفاقية الشونة [٢] فى أول إبريل وهى الاتفاقية التى حددت الخطوط الفاصلة بين القوات الإسرائيلية والأردنية وعلى أساسها وقعت شرق الأردن اتفاقية [٣] الهدنة فى ٣ إبريل . وفى ٢٠ يولية وقعت سوريا اتفاقية مماثلة ، على حين تنصلت كل من المملكة العربية السعودية والعراق من التوقيع لسبب أو آخر .

وما أن تم التوصل إلى كل ذلك حتى كانت قد تكشفت أبعاد السياسة البريطانية خلال الحرب . ففى ١٩ يناير ١٩٤٩ كان بيفن قد أوضح أن هدف هذه السياسة هو انتهاز فرصة الجو المناسب الذى أوجده بدء محادثات رودس والموقف الصلب الذى اتخذته الحكومة البريطانية فى العقبة واحتمال اعترافها باليهود **واقعيا** لكى يجرى التحرك صوب إقامة هدنة عامة ثم إجراء محادثات من شأنها أن تؤدى فى أسرع وقت ممكن إلى تسوية نهائية ، على أن تقوم الدول العربية التى يعنيها الأمر بالتفاوض حول التسوية الإقليمية الخاصة برسم الحدود مع الدولة اليهودية ثم

---

(1) F.O. 141/1329, no. 59, F.O. to Cairo, dated 7-1-49.

(٢) يوجد نص الاتفاقية فى الملف ١٤٥/٨١٦ من وثائق وزارة الخارجية البريطانية ، وهو ملحق بمكاتبة من المفوضية البريطانية فى عمان إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٤٩/٤/٣ .

(3) F.O. 141/1329, no. 146, F.O. to Cairo, dated 19-1-49.

كان مكتب الشرق الأوسط البريطانى بالقاهرة ضد إجراء مفاوضات مباشرة بين عبد الله واليهود لأن من شأن ذلك أن يؤدى إلى عزل شرق الأردن عن الدول العربية الأخرى ووقوعها تحت سيطرة إسرائيل مما يهدد الاستراتيجية البريطانية فى الشرق الأوسط . إذ أن القاعدة البريطانية فى مصر لن تكون آمنه بحكم أن القوات الموجودة فيها ستضطر إلى التحرك عبر دولة معادية . خاصة وأن إسرائيل أعلنت أن سياستها تقوم على الحياد بين الشرق والغرب .

F.O. 141/1246, no. 45, BMEO to F.O., dated 28-12-48

تشترك بريطانيا فى التسوية النهائية الواقعية بعد أن تقدم نصيحة عامة لكل الدول العربية واقتراحًا لابن سعود بأن يبارك المفاوضات ونوع التسوية التى يحتمل أن تخرج إلى حيز الوجود وبذل جهد إضافى لضمان التنسيق بين سياستى مصر وشرق الأردن . إلا أن الحكومة الأمريكية التى أبدت رغبتها هى الأخرى فى إنهاء الحرب والتوصل إلى تسوية كانت شديدة الحرص على عدم إغضاب إسرائيل رغبة فى ضمها إلى المعسكر الغربى وعدم دفعها إلى الارتماء فى أحضان روسيا .[١] وبالتدريج أصبحت الحكومة البريطانية مقتنعة بضرورة توثيق العلاقات بين البلدان العربية وإسرائيل من جهة وبين الغرب من جهة أخرى ـ فإذا ما حصلت بريطانيا على صداقة إسرائيل على حساب وضعها ونفوذها فى البلدان العربية تكون قد خسرت أكثر مما ربحته . وهكذا قبلت بريطانيا قيام إسرائيل باعتباره حقيقة واقعة واعترفت بها واقعيًا de facto فى ٢٩ يناير ١٩٤٩ م وأزمعت الاعتراف القانونى بها فى أقرب وقت أملا فى كسبها إلى جانب الغرب وجعلها تلعب دورها فى الدفاع عن الشرق الأوسط فى وجه التغلغل الشيوعى و « العدوان » السوفيتى . وفى نفس الوقت كانت الحكومة البريطانية ملزمة بالمحافظة على الصداقات والمحالفات القائمة مع الدول العربية ـ «بشرط الإبقاء على مصالحها فى قاعدة قناة السويس والنفط وعدم تهديد إسرائيل لها ، بالإضافة إلى حرصها على إقامة السلام بل والصداقة بين إسرائيل والدول العربية . ولكنها لن ترحب بحصول إسرائيل على مزيد من الأراضى العربية دون مقابل أو أن تسيطر على اقتصاد الدول العربية أو تفرض عليها سيطرتها السياسية ، بل إنها ستساعد الدول العربية على مقاومة مثل هذه الأطماع ... فمن زاوية الدفاع يجب أن يكون هدفنا البعيد هو تغطية الشرق الأوسط كله بشبكة من اتفاقيات الدفاع ـ وحبذا لو تشكل حلف الشرق الأوسط ليكمل حلف الأطلنطى »[٢] .

ولكن ثبت على مرور الأيام أن حرب فلسطين كانت فى الواقع مؤشرًا إلى أزمة الإمبراطورية البريطانية . فقد كانت الحلقة الأولى فى سلسلة اضمحلال هذه الإمبراطورية : إذ أن هزيمة بريطانيا فيها كانت أكبر بكثير من هزيمة البلدان العربية ، ففى خلال عقد من الزمن فقدت بريطانيا كل مواضع سيطرتها المباشرة فى الشرق الأوسط وكانت تسير قدما أيضا صوب

(1) F.O. 141/1329, nos. 123&124, F.O. to Cairo, dated 13-14 Jan., 1949.

(2) **Cabinet Papers** 21/2087, copy no. 75 dated 30 July 1949 (Secret): Middle East Policy - General Principles and Problems.

فقدان سيطرتها المباشرة على موارد النفط الغنية فى المنطقة[1] حقيقة إن بيفن طفق يسعى إلى الحصول على المعاهدات والقواعد مما كيف سياسته الفلسطينية ذات الوجهين ، إلا أن فشل سياسته أفقده القواعد والموانى وأكسبه احتقار كل من العرب[2] واليهود . فهو قد ناصب اليهود العداء فى الوقت الذى طبق فيه حظر تصدير الأسلحة إلى العرب بما فى ذلك الدول المتحالفة مع بريطانيا فى الوقت الذى عملت فيه دول أخرى أعضاء فى الأمم المتحدة على بناء قوة اليهود مما أفقد المحالفات مع بريطانيا أى قيمة عملية ـ فهى لم تقدم للعرب سوى نصائح لا طائل من ورائها وأثبتت عجزها فى الوقت الذى احتاج فيه العرب إلى مساعدتها . وبالتالى ستزداد المطالبة بإلغاء المعاهدات البريطانية المعقودة مع مصر وشرق الأردن (المملكة الأردنية الهاشمية) والعراق وبالقضاء على المصالح البريطانية المقررة فى هذه الدول وغيرها من البلدان العربية . فمنذ وعد بلفور ركبت بريطانيا حصانين ، ثم لم تلبث أن دفعت الثمن غاليًا بعد أن حملها العرب مسئولية مأساة شعب فلسطين وخلق الدولة اليهودية التى كان قيامها مؤذنا بسلسلة من الحروب والقلاقل التى لا يزال العرب يرزحون تحت وطأتها .

---

(1) CF. Jon and David Kimche, **op. cit.**, pp. 273-277.

(٢) اتهم حسين عنان باشا ـ أحد أصدقاء بريطانيا فى مصر ـ بريطانيا بأنها كانت تلعب دورا مكيافيليا فى فلسطين منذ نهاية الانتداب . وذهب إلى أن البريطانيين هم الذين دفعوا العرب واليهود إلى محاربة بعضهم البعض أملا فى أن يتمكنوا من فرض تسوية تتمشى مع مصالحهم . وساد الاعتقاد فى مصر بأن السياسة البريطانية ذات أهداف شريرة .
F.O. 141/1247, Memorandum from Cairo, dated 12 July 1948.



ملاحق

الملحق (١)

بيان إنشاص

بيـــان
عن اجتماع ملوك العرب ورؤسائهم وأمرائهم

تشاور أصحاب الجلالة والفخامة والسمو رؤساء دول الجامعة العربية ممثلين بأشخاصهم أو بوكلائهم فى المؤتمر الخاص الذى عقد فى زهراء انشاص فى يومى ٢٨ , ٢٩ مايو سنة ١٩٤٦ بدعوة من حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق ملك مصر وصاحب بلاد النوبة والسودان وكردفان ودارفور ، وقد حضره صاحب الفخامة السيد شكرى القوتلى رئيس الجمهورية السورية ، وحضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله ملك شرقى الأردن ، وحضرة صاحب السمو الملكى الأمير عبد الإله الوصى على عرش العراق وحضرة صاحب الفخامة الشيخ بشارة الخورى رئيس الجمهورية اللبنانية وحضرة صاحب السمو الملكى الأمير سعود ولى عهد المملكة العربية السعودية وحضرة صاحب السمو الملكى الأمير سيف الإسلام عبد الله نجل جلالة الإمام يحيى ملك اليمن .

وبعد المداولة فى المسائل العامة والخاصة بالشئون العربية . وجدوا أنفسهم متفقين تمام الاتفاق على أن البلاد العربية المشتركة فى جامعة دولهم ترغب رغبة أكيدة فى السلم الدائم بينها وبين جميع دول العالم وأن عليها بذل كل ما تستطيع فى سبيل تأييد السلم وأنهم يرون أن من أعظم الوسائل إلى ذلك التعاون الصادق مع هيئة الأمم المتحدة وتقويتها واحترامها وتنمية الثقة بها .

ثم تداولوا فى قضية فلسطين من شتى نواحيها فرأوا أن قضيتها ليست قضية خاصة بعرب فلسطين وحدهم بل هى قضية العرب جميعا وأن فلسطين عربية يتحتم على دول العرب وشعوبها صيانة عروبتها وأنه ليس فى إمكان هذه الدول أن توافق بوجه من الوجوه على أية هجرة جديدة ويعتبرون ذلك نقضا صريحا للكتاب الأبيض الذى ارتبط به الشرف البريطانى ، ولهم عظيم الأمل ألا يعكر صفو علائق المودة القائمة بين الدول والشعوب العربية من جهة والدولتين

الديمقراطيتين الصديقتين من جهة أخرى أى تشبث من جانبهما يرمى إلى إقرار تدابير ماسة بحقوق عرب فلسطين حرصا منهم على دوام هذه الصداقة وتفاديا لرد فعل ينشأ بسبب ذلك . ويفضى إلى اضطرابات يكون لها أسوأ الأثر فى السلم العام .

أما فيما رأوا زيادة على ذلك فقد كلفوا الأمين العام لجامعة الدول العربية أن يحمل إلى مجلس الجامعة نتائج ابحاثهم ومداولاتهم وتوجيهاتهم فى هذا الشأن ليتخذ أفعل الوسائل لصيانة مستقبل هذا الوطن العزيز على قلوب العرب اجمعين .

ثم تناولوا بالبحث مسألة طرابلس وبرقة ووجدوا أنفسهم متفقين تمام الاتفاق على أن استقلال هذه البلاد أمر طبيعى وعادل وأن حكوماتهم متفقة على ضرورته لأمن مصر والبلاد العربية وأن على جامعة الدول العربية التى قضى ميثاقها برعاية شئون العرب ومصالحهم أن تهيئ الأسباب لهذا الاستقلال وأن تتعهده فى بادئ الأمر بالرعاية اللازمة لظهور حكومة عربية فى تلك البلاد ومعاونتها ادبيا وماديا حتى تستطيع النهوض بمسئوليتها داخلا وخارجا كعضو من أعضاء جامعة الدول العربية .

ثم اقترح بعض أعضاء المؤتمر التشاور فى المسألة المصرية ، فبعد المداولة وجدوا أنفسهم متفقين على أن تحقيق مطالب مصر القومية واستكمال سيادتها وجلاء القوات البريطانية عنها أمر لابد منه ، وأن قضية مصر قضية عامة لهم وهم يؤيدون مطالبها الحقة ويسندونها بكل ما فى استطاعتهم . وقد سرهم ما سارعت إليه الحكومة البريطانية فى تصريحها الذى القاه المستر أتلى رئيس وزارتها فى مجلس العموم بتاريخ ٧ مايو الذى أعلن فيه عزم حكومته على سحب قواتها البرية والبحرية والجوية من الأراضى المصرية مما كان له أحسن الأثر فى نفوسهم ونفوس حكوماتهم وشعوبهم والذى يأملون أن تستفتح به الحكومة البريطانية عهدًا جديدًا فى علاقاتها مع مصر الشقيقة تلك العلاقات التى يرجون أن تقام على أمتن أسس الصداقة والثقة بين دولتين متساويتين ، وهم يعلمون أن فى هذه الصدافة والثقة أكبر أسباب الاستقرار والسلام فى هذه الناحية من العالم .

ثم تناولوا شئون البلاد العربية الأخرى وقد عرض عليهم كثير من شكواها ، فوجدوا أنفسهم متفقين على وجوب السعى لحريتها وتركوا لجامعة الدول العربية أن تسعى لتحقيق رغبات أهلها ومشاركتهم فى جامعة الدول العربية .

وأخيرا يغتنمون فرصة اجتماعهم هذه ليبعثوا كأخوة متضامنين متحدين إلى شعوبهم بأطيب التمنيات لرفاهيتهم وسعادتهم ومجدهم ويعلنوا ثقتهم التامة بمستقبل زاهر كريم لائق بماضى العرب المجيد .

ثم قرر أصحاب الجلالة والفخامة والسمو الملكى التوجه بوافر الشكر إلى أخيهم حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق على أن هيأ لهم هذا الاجتماع التاريخى الذى يرجون للعرب من ورائه خيرا لبلادهم وإعزازا لجامعتهم .

زهراء إنشاص

٢٧ جمادى الآخر سنة ١٣٦٥

٢٩ مايو سنة ١٩٤٦

الملحق (٢)

مشروع معاهدة الدفاع المشترك

السعودية البريطانية*

* كان هذا المشروع صورة طبق الأصل من معاهدة بورتسماوث (جبر – بيفن) ونصه العربي وأرد في ملف وزارة الخارجية البريطانية :

F.O. 905/78 XC/A 29634.

ديباجة

المادة ـ ١

سيكون سلام دائم وصداقة بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك البلاد العربية السعودية وتستمر محالفة وثيقة بين الفريقين المتعاقدين الساميين وتقديسا لصداقتهما وتفاهمها الودى وعلاقاتهما الحسنة يتعهد كلا الفريقين المتعاقدين الساميين بأن لا يتخذ فى بلد أجنبى أية موقف مخالف للمحالفة أو موقف قد يحدث صعوبات للطرف الآخر هناك .

المادة ـ ٢

إذا نتج أى نزاع بين احد الفريقين المتعاقدين الساميين وبين فريق ثالث، وكان ذلك النزاع يؤدى إلى خطر حالة قطع العلاقات مع تلك الدولة فالفريقان المتعاقدان الساميان يتحدان معا لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية بمقتضى نصوص ميثاق الأمم المتحدة ونصوص أى تعهدات دولية أخرى قد يمكن تطبيقها على الحالة .

المادة ـ ٣

إذا اشتبك أى الفريقين المتعاقدين الساميين فى حرب رغما عن نصوص المادة ٢ من المعاهدة يأتى الفريق الآخر على الفور لمساعدته كتدبير دفاع تضامنى خاضع دائما لنصوص المادة ٤ من المعاهدة الحالية وفى حالة تهديد عدوانى وشيك يتحد على الفور الفريقان المتعاقدان الساميان على وسائل الدفاع اللازمة .

المادة ـ ٤

لا شيء فى المعاهدة الحالية يقصد منه أو سيقصد منه بأى حال من الأحوال الإجحاف

بالحقوق والتعهدات التى تؤول أو قد تؤول إلى أحد الفريقين المتعاقدين الساميين بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة أو بمقتضى أى اتفاقية دولية أو اتفاقيات أو معاهدات .

المادة ـ ٥

أن المعاهدة الحالية التى ملحقها جزء متمما لها تلغى المادة ٢ من المعاهدة المبرمة فى جدة فى يوم عشرين من شهر مايو ١٩٢٧ ميلادية الموافق ليوم ١٨ ذى القعدة سنة ١٣٤٥ هجرية وتبقى موادها الباقية مع الكتب والمذكرات المفسرة أو غير المفسرة المتبادلة فى سنة ١٩٢٧ و سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٤٣ بصدده سارية المفصول حسب ما أعدّ له بإجراء تبادل المذكرات بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة والحكومة العربية السعودية فى اليوم الثالث من شهر أكتوبر ١٩٤٣ .

ملحق

المادة ـ ١

(أ) يعترف الفريقان المتعاقدان الساميان بإنه للمصالح المشتركة لكليهما يجب أن يكون صاحب الجلالة البريطانية فى مركز يمكنه من القيام بتعهداته بمقتضى المادة ٣ من المعاهدة .

(ب) فى حالة اشتباك أحد الفريقين المتعاقدين الساميين فى حرب أو فى حالة تهديد عدوان يطلب صاحب الجلالة ملك البلاد العربية السعودية من صاحب الجلالة البريطانية أن يبعث فورا إلى البلاد العربية السعودية القوات اللازمة من جميع الاسلحة ويقدم لصاحب الجلال البريطانى جميع التسهيلات والمساعدة فى الأراضى العربية السعودية التى فى مقدوره ، ذلك استعمال جميع وسائل المواصلات .

(جـ) يتعهد صاحب الجلالة ملك البلاد العربية السعودية أن يمنح التسهيلات اللازمة لبناء وصيانة مطارات ومنشآت عسكرية أخرى تلزم لتأمين الدفاع عن المناطق الحيوية فى البلاد العربية السعودية .

(د) تراجع لجنة الدفاع المشترك المشار إليها فى المادة ٤ من هذا الملحق الفريقين المتعاقدين الساميين فيما يختص بتعيين الامكنة ونوع المطارات والمنشآت العسكرية المذكورة فى الفقرة (جـ) المذكورة اعلاه ويكون استعمال هذه المطارات والمنشآت العسكرية لأغراض مدنية أو تجارية خاضعا لتوصيات لجنة الدفاع المشترك .

(هـ) قد يدعو صاحب الجلالة ملك البلاد العربية السعودية وحدات قوات صاحب الجلالة البريطانية المسلحة لتستعمل هذه المطارات والمنشآت العسكرية باستشارة لجنة الدفاع المشترك على ضوء الظروف السائدة فى ذلك الحين .

(و) يوافق صاحب الجلالة ملك البلاد العربية السعودية بالسماح لطائرات صاحب الجلالة البريطانية لتطير عابرة أراضى البلاد العربية السعودية ولحرية استعمال المطارات المذكورة فى الفقرة (جـ) المذكورة اعلاه وذلك عندما تكون مارة ترانسيت.

(ز) تستعمل قوات صاحب الجلالة ملك البلاد العربية السعودية المسلحة المطارات بالاشتراك والتعاون مع وحدات القوات المسلحة لصاحب الجلالة البريطانية كما قد توجد هناك.

(حـ) لن يطلب من صاحب الجلالة البريطانية أن يدفع أى مصاريف عن استعمال قواته الجوية لأى مطار آخر فى البلاد العربية السعودية.

المادة ـ ٢

يقدم صاحب الجلالة ملك البلاد العربية السعودية على مصاريفه القوات اللازمة لحراسة المطارات والمنشآت العسكرية المشار إليها فى المادة ١

المادة ـ ٣

ولكى تحصل القوات المسلحة للفريقين المتعاقدين الساميين على الفعلية اللازمة فى التعاون كل مع الآخر.

١ ـ يقدم صاحب الجلالة البريطانية التسهيلات المناسبة فى المملكة المتحدة وفى أى مستعمرة بريطانية أو محمية تديرها حكومة المملكة المتحدة لتدريب قوات صاحب الجلالة ملك البلاد العربية السعودية المسلحة كما توصى بذلك من وقت لآخر لجنة الدفاع المشتركة.

٢ ـ يوجد صاحب الجلالة البريطانية وحدات عملية من قواته المسلحة لتعمل فى عمليات تدريب مشتركة مع قوات صاحب الجلالة ملك البلاد العربية السعودية المسلحة لمدة كافية فى كل سنة.

٣ ـ يسمح صاحب الجلالة ملك البلاد العربية السعودية باستعمال المطارات والمنشآت العسكرية فى البلاد العربية السعودية لغرض هذا التدريب المشترك.

المادة ـ ٤

ولمصالح الدفاع المشترك للمملكة المتحدة والبلاد العربية السعودية تعين لجنة استشارية

دائمية مشتركة فورا عند سريان مفعول هذه المعاهدة لتنسيق مسائل الدفاع بين حكومة المملكة المتحدة وحكومة البلاد العربية السعودية فى نطاق المعاهدة الحالية .

وهذه الهيئة التى تعرف بأنها لجنة الدفاع المشترك الانجلو عربية سعودية تتركب من ممثلين عسكريين اكفاء من الحكومتين باعداد متساوية وعملها يشمل :

(أ) وضع خطط متفق عليها فى المصالح المشتركة لكلا البلدين .

(ب) الاستشارات الفورية عند تهديد حرب .

(جـ) تنسيق الوسائل لتمكين قوات أحد الفريقين المتعاقدين الساميين للقيام بالتزاماتها بمقتضى المادة ٣ من المعاهدة بما فى ذلك تقديم التوصيات إلى الفريقين المتعاقدين الساميين فيما يختص بإيجاد الأمكنة ونوع المطارات والمنشآت العسكرية المذكورة فى المادة ١ . (حـ) من هذا الملحق والاستفادة منها للأغراض المدنية أو التجارية .

(د) الاستشارة بشأن تدريب القوات العربية السعودية وتقديم المعدات وتقدم لجنة الدفاع المشترك تقارير سنوية على ذلك وتوصيات لحكومتى الفريقين المتعاقدين الساميين .

(هـ) الترتيبات بخصوص عمليات التدريب المشترك المشار إليها فى المادة ٣ من هذا الملحق .

المادة ـ ٥

يوافق صاحب الجلالة ملك البلاد العربية السعودية على أن يقدم اذا دعت الحاجة وعند الطلب جميع التسهيلات اللازمة لتحركات وحدات قوات صاحب الجلالة البريطانية عند مرورها ترانسيت عابرة البلاد العربية السعودية بمعداتها وعتادها .

المادة ـ ٦

إذا نشأ أى خلاف فيما يتعلق بتطبيق أو تفسير هذه المعاهدة وأخفق المتعاقدان الساميان فى تسويته بالمفاوضات المباشرة يحال الخلاف إلى محكمة العدل الدولية الا اذا اتفق الفريقان على طريقة أخرى لتسويته .

المادة ـ ٧

تبرم هذه المعاهدة ويسرى مفعولها عند تبادل أوراق الإبرام الذى يكون بأسرع ما يمكن

بعد التوقيع وتبقى سارية المفعول مدة عشرين سنة من تاريخ سريان مفعولها وفى أى وقت بعد مضى خمس عشرة سنة من تاريخ سريان هذه المعاهدة يمكن المفاوضة فى تعديلها بطلب من أحد الفريقين المتعاقدين الساميين وهو تعاون الفريقين المتعاقدين الساميين المستمر للدفاع عن مصالحها المشتركة وأن مدة الخمس عشرة سنة ستخفض إذا تمت طريقة كاملة لاتفاقية سلام بمقتضى المادة ٤٣ من ميثاق الأمم المتحدة قبل مضى الخمس عشرة سنة وإذا لم تعدل المعاهدة الحالية فى نهاية العشرين سنة فتبقى سارية المفعول إلى أن تمضى سنة واحدة من بعد تقديم أحد الفريقين المتعاقدين الساميين للآخر إعلانا بانتهائها عن الطريق الدبلوماسى .

لقد وقع المندوبون المفوضون على هذه المعاهدة ووضعوا اختامهم وهم يعتقدون صحتها .



الملحق (٣)

نص خطاب عدم مصادقة «ابن سعود» على مشروع المعاهدة مع بريطانيا*

* يوجد نص هذا الخطاب باللغة العربية فى ملف وزارة الخارجية البريطانية :

). 905/78 XC/A 29634.

مذكرة

٢٠ ربيع الأول ١٣٦٢
٣١ يناير ١٩٤٨

تأكيدًا للحديث الشفوى أحب أن تحيطوا الحكومة البريطانية الصديقة علما بأن صداقتنا فى الماضى كانت ولاتزال تنطوى دائـمًا على الإخلاص والوفاء كما أن صداقتها معنا كذلك لم تزل سائرة على هذه الروح الطيبة .

وأنه بالرغم من أنه لم تكن هناك معاهدات تحالف فى الماضى فإن موقفنا فى الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية لا سيما فى أشد الأيام حلكة معلوم لدى الحكومة البريطانية ولن يكون موقفنا فى المستقبل بحول الله أقل من موقفنا فى الماضى فإن صداقتنا مع الحكومة البريطانية أصبحت صداقة تقليدية سيتوارثها أولادنا من بعدنا إن شاء الله وستزيدها الأيام قوة ومتانة .

إن معاهدة جدة قد كفلت ونظمت العلاقات الودية بين حكومتينا وقد أثبتت الأيام قوة هذه المعاهدة وفائدتها والعبرة فى المعاهدات هى النية الخالصة والإخلاص فى التنفيذ والرغبة الصادقة فى المحافظة على روحها .

إن المعاهدة التى قدمت إلينا لا تختلف مطلقا عن المعاهدة العراقية الحديثة ولا يخفاكم أن وضع بلادنا السياسى والاجتماعى وموقعه الجغرافى يختلف تمام الاختلاف عن الأوضاع الحاضرة فى العراق وغيرها . ولذا فإنى لم أر إمكانا للبحث فيها لا سيما بعدما وقع فى العراق .

وإن المراجعات التى قمنا بها إنما كان يقصد منها تسهيل سبيل الدفاع عن بلادنا والمحافظة على الأمن فى الداخل وذلك بتوفير السلاح الحديث والمهمات العسكرية التى تستلزمها بلاد واسعة الأطراف كبلادنا وذلك أسوة بما تقدمه الحكومة البريطانية للبلاد المجاورة وأن تستعمل الحكومة البريطانية نفوذها الطيب للإبقاء على السلم وحسن التفاهم مع من لها علاقة به من الحكومات

المجاورة . والا فإن التعاون مع الحكومة البريطانية على استتباب الأمن فى الشرق الأدنى ودفع الأخطار عنه قدقمنا به بما نمكله من الوسائل فى الحربين الماضيتين وسيكون المستقبل خيرًا من الماضى بحول الله وقوته . إن الصداقة المتينة التى بينى وبين الحكومة البريطانية والتى أوثقت عراها الحوادث لن تقوى العوادى إن شاء الله على النيل منها ، وإنى فى الختام أؤكد لكم أنى كعربى مسلم سوف لا أنثنى فى كلمتى أو أخل بعهد قطعته على نفسى ... .



الملحق (٤)

مقررات المؤتمر العربى الفلسطينى*
الثانى المنعقد فى أريحا

* نقلنا نص المقررات المكتوب باللغتين العربية والإنجليزية عن ملف وزارة الخارجية البريطانية رقم ١٤٢/٨١٦ .

المؤتمر العربى الفلسطينى الثانى
أريحا ـ فلسطين

٤ كانون الأول سنة ١٩٤٨

حضرة صاحب السعادة سيرالك كركبرايد الوزير المفوض البريطانى عمان

تحية واحترام ، وأما بعد ، فإننى أتشرف بأن أقدم إلى سعادتكم مع كتابى هذا نسخة من مقررات « المؤتمر العربى الفلسطينى الثانى » المنعقد فى مدينة أريحا فى اليوم الثلاثين من شهر محرم ١٣٦٨ وفق اليوم الأول من شهر كانون الأول ١٩٤٨ لتتفضلوا برفع هذه المقررات إلى حكومتكم المحترمة .

وأنى ألفت نظر سعادتكم إلى ما جاء فى المقرر رقم (١) من أن المؤتمر قد قرر « أن تتألف من فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية مملكة واحدة ، وأن يبايع جلالة الملك عبد الله بن الحسين ملكًا دستوريًا على فلسطين» ، وعملا بالمقرر رقم (٤) فقد تشرفت هيئة المؤتمر إثر ارْفضَاضِه يوم عقده ، بالمثول بين يدى جلالة الملك عبد الله المعظم فى قصر المعلى « بالشونة » ومعها جمهور كبير من رجال المؤتمر وممثلى أهل الحل والعقد ، وعرضوا باسم المؤتمر الممثل للأمة على جلالته هذه المقررات المنطوية على المبايعة الشرعية الصحيحة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

محمد على الجعبرى
رئيس المؤتمر العربى
الفلسطينى الثانى

مقرّرات

المؤتمر العربي الفلسطيني الثاني المنعقد في مدينة أريحا

في اليوم الثلاثين من شهر محرم سنة ١٣٦٨

وفق اليوم الأول من شهر كانون أول ١٩٤٨

١ ـ لما كانت فلسطين جزءا من البلاد العربية ، وكان الانتداب الذى فرض عليها بغير رضى من أهلها واستمر حتى ١٩٤٨/٥/١٥ حائلاً دون وصولها إلى الاستقلال أو انضمامها إلى أحد الأقطار الشقيقة المستقلة ، ولما كان أهل فلسطين اليوم يرون على ضوء الواقع من الأوضاع السياسية والعسكرية فى فلسطين ، أن الوقت قد حان للعمل الحاسم لصيانة مستقبلهم وتقرير مصيرهم النهائى ، والاشتراك مع البلاد العربية المجاورة فى حياة مستقلة حرة ، فإن هذا المؤتمر يقرر أن تتألف من فلسطين والمملكة الأردنية الهاشمية مملكة واحدة ، وأن يبايع جلالة الملك عبد الله بن الحسين ملكًا دستوريًا على فلسطين .

٢ ـ يشكر المؤتمر الدول العربية على ما بذلته من جهود عسكرية وسياسية لحفظ عروبة فلسطين ومقدساتها ، ويحيى جيوشها العربية المرابطة فى مختلف أنحاء البلاد ، ويطلب من الدول العربية أن تتم مهمة التحرير التى أعلنتها عند دخول فلسطين .

٣ ـ يطلب المؤتمر من دول الجامعة العربية ومنظمة الأمم المتحدة المبادرة إلى اتخاذ الوسائل الفعالة لإعادة النازحين من عرب فلسطين إلى بلادهم بأقرب وقت ممكن ، وإعطائهم التعويض المالى الكافى عما أصابهم من خسائر .

٤ ـ يقرر المؤتمر أن يرفع قرار المبايعة التى أعلنت بالإجماع فى هذا المؤتمر وقرار طلب توحيد البلدين الشقيقين ، إلى حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله بن الحسين ، عاهل المملكة الاردنية الهاشمية ، بعد ارفضاض المؤتمر بلا تراخ ، وأن يتم تبليغ المقررات بجملتها إلى دول الجامعة العربية ومنظمة الأمم المتحدة والممثلين السياسيين فى عمان .

عضو مكتب المؤتمر	عضو مكتب المؤتمر	أمين السر	نائب الرئيس	رئيس المؤتمر العربى الفلسطينى الثانى
كمال حنون	حكمت التاجى الفاروقى	حجاج نويهض	فؤاد عطاء الله	محمد على الجعبرى

Decisions taken by the 2nd Arab Palestinian Conference held at Jericho on the 1st of December, 1948.

1) As Palestine used to form a part of natural Syria
Arab World
and as the mandate was imposed thereon against the will of the people and remained in force up to the 15th of May 1948 preventing Palestine from attaining independence or joining one of the sister Arab independent countries, and in view of the fact that the people of Palestine see today in the light of the present political and military situation in Palestine that the time has come when a decisive step should be taken to safeguard their future, exercise their final self determination and participate with adjacent Arab countries in a settled and free life, in view of all these reasons, the Conference decides that Palestine and the Transjordan Hashemite Kingdom should incorporate into one Kingdom and to acknowledge His Majesty King Abdulla ibn Hussein as the Constitutional King of Palestine.

2) The Conference thanks the Arab States for their military and political efforts paid by them for the preservance of Palestine Arabism and sacredness. The Conference hails the Arab armies now stationed in various parts of Palestine and demand from the Arab Governments to accomplish the task of liberating the country which they announced when they first entered it.

3) The Conference requests states members of the Arab League as well as U.N.O. to take an immediate and decisive action in order to enable Palestinian Arab refugees to return to their homes as soon as possible and to give them adequate reparations for their losses.

4) The Conference decides that the decisions which was unanimously taken in regard both to acknowledge His Majesty King Abdulla as King of Palestine as well as incorporation of the two sister countries must immediately on conclusion of the conference be submitted to His Majesty King Abdulla ibn Hussein, King of the Transjordan Hashemite Kingdom. It also decides that the decision as a whole should be conveyed to member states of the Arab League, U.N.O. and all diplomatic representatives at Amman.

(Sgd) Mohd. Ali Jabari
(President of the 2nd Palestinian Arab Conference

(Sgd) Fouad Atalla
(Vice President)

(Sgd) Ajaj Nouweihid
(Secretary)

(Sgd) Hikmat al Taji al Farouqi
(Member of the Board of Conference)

(Sgd) Kamal Hannoun

الملحق (٥)

خطة أردنية فيما يتعلق بالتسوية النهائية للمشكلة الفلسطينية*

* يوجد نص الخطة فى ملف وزارة الخارجية البريطانية :

F.O. 816 / 159 XC / A 29470

5. 25/8/49

TOP SECRET

A TRANSJORDAN PLAN
FOR THE FINAL SETTLEMENT OF THE PALESTINE CASE
(IN THE LIGHT OF ITS PRESENT PICTURE)

Prelude

1. After the League of Arab States failed to bring about a settlement of the Palestine Case, in the form and objectives towards which the League was aiming, it has become absolutely essential, in the interests of the Palestine Arabs as well as in the interests of Transjordan itself, that this Kingdom should set her mind, as early as possible, on putting an end to the unfortunate situation prevailing at present and that it should not await, any longer, the achievement of the solution by the method of "political negotiations" followed so far by the Arab States. Such negotiations are at present confined to the discussions of the International Conciliation Commission at the Lausanne Conference and of certain other limited international circles. No real effort is being made by the Arab States to affect the future of these negotiations or their results. On the other side, the Jews are showing every energy in the field of independent action without limiting their activities exclusively to their participation in the Lausanne discussions or other forms of international attempts to solve the problem.

2. It is now evident that the Arab States, which failed in the treatment of the Palestine Case from both the political and military aspects, are suffering at present from a severe shock which compelled them to move the case from the leading position of importance to another inferior place. They have become contented with the continuance of binding themselves to this case by weak links which do not go further than taking part in the international discussions or appearing at the international conferences. And even in such a small part as they play, their interest does not seem to extend beyond questions of secondary degree such as the Arab refugees, complaints from the continuous Jewish aggressions and similar partial points which do not produce valuable effect on the main problem. It appears to the observer that the Arab States, by such a course as they are following, simply aim at covering their faces vis-a-vis the Arab and the international public opinions, without giving due care to the unceasing deterioration into which the basic case of Palestine is driving nor showing moral courage to face the problem boldly by committing themselves to a clear policy which would entail a final political settlement, the production of which has become most vital for the termination of the state of unhealthiness, anxiety and instability which now dominates Palestine and the Arab countries and for bringing to an end the conditions of misery and destitution of the Arab refugees, who are facing the serious danger of extermination.

Furthermore, the internal troubles which most of the Arab States are having at the present time have forced the Governments of such States to turn their whole attention and endeavours to the treatment of those difficulties. This additional factor would weaken the hope that those States will, at least before a long time, be in a position to revive their energy and prospects in the service of the Palestine Cause.

3. It is perhaps an admitted fact that the position of Transjordan, in such a situation as is briefly described above, differs entirely from that of its sister countries. The family relationships, the immediate neighbourhood with long common frontiers, the very close associations and the joint and intermixed interests which link between Transjordan and Palestine,

/make

make it extremely difficult, if not impossible, for Transjordan to reduce her concern about the course of events in Palestine, whether in the past or in the future. With such important considerations in view, it is a principal duty of Transjordan to strongly maintain its viewpoint that the final settlement, on just grounds, of the Palestine Problem is a vital matter for the interests of Transjordan and that speed in reaching such a settlement is a fundamental aim of its foreign policy, because it is something which mainly affects the very existence of the State and its future, in addition to the fact that it bears directly on the status of Palestine and the future of its destitute Arab population. In so far as those Palestine Arabs are concerned, Transjordan cannot be expected to relieve herself of her responsibility towards them nor could she convince herself that she has accomplished the task, which she undertook jointly with the other Arab League State members, of securing their liberation, self-determination and peaceful habitation in their home country.

4. The above-mentioned reasons make it incumbent upon Transjordan not to neglect her interests nor to overlook the importance of safeguarding them from exposure to loss or danger. Transjordan is, therefore, called upon to shoulder her responsibilities by an independent action, which must not yield to the assumption that any of the other Arab States will give her the amount of support enough for her feeling of safety over these vital interests. Hence the necessity arises for Transjordan to lay out a political policy of her own for the settlement of the Palestine Case, in the light of its present picture, provided that such policy should aim at certain main objectives, which the framers and executors thereof are bound to take into full consideration in order to guarantee its success to the most reasonable limit.

MAIN OBJECTIVES OF THE POLICY

5. The policy must aim at the following main objectives:-

(a) To safeguard the vital interests of Transjordan.
(b) To safeguard the vital interests of the Palestine Arabs and refugees.
(c) To conform with the resolutions of the United Nations Organization.
(d) To fall in line with the British and American policies to ensure the support of the two Governments and the British in particular.
(e) To take precautions against possible resistance and opposition from the Arab States and the Arab League.

6. The Lausanne Conference, so far, has not given grounds for optimism. The Jews appear to be adopting an evasive attitude with the object of gaining time to approach the coming Ordinary Session of the United Nations General Assembly in September next when the Palestine question is expected to be reviewed in the light of the achievement, or otherwise, of the recommendations of the Conciliation Commission. This course is unsafe since it may add fresh obstacles in the way towards the realization of Transjordan's aims. No one can foretell what the Conciliation Commission's recommendations may be nor what the General Assembly may decide after they have reconsidered the case. Furthermore, the Jews will continue their activities in the international circles. These factors may well influence the

/existing

existing legal situation and produce modifications in the Partition Scheme of November 1947 which, till now, stands as the only official measure adopted by the United Nations Organization and the only valid international decision on Palestine. If any modifications are introduced into the Scheme, they are certain to be to the advantage of the Jews.

7. The preceding arguments show that the element of "Time" is not, therefore, on the side of Transjordan in so far as her Palestine policy is concerned. Thus the application of the suggested plan becomes imminent and, consequently, its enforcement should most advisably precede the conclusion of the Lausanne Conference but, definitely, the session of the General Assembly in September. The plan proposed hereafter is designed on this fundamental consideration.

THE PLAN
(ITS GENERAL OUTLINES)

8. It has been mentioned above that the Partition Scheme of November 1947 is the only Resolution adopted by the United Nations General Assembly for the settlement of the Palestine Case and that it stands till this day as the only valid legal action of that International Organization. What happened, actually, was that while the Arabs refused the said Resolution at the time, the Jews for their part accepted it and declared the formation of their Independent State in Palestine on the foundation of that Resolution and by the force of its legality, on the same day on which the British Mandate over Palestine officially terminated. Transjordan was not then and still is not, a member of the United Nations Organization. She was not therefore in a qulified nor competent position to express her own views or to give her vote concerning the partition proposed in that International Theatre.

The Political Plan, as suggested below, takes this argument as one of its basic elements. The procedure is as follows:-

(a) Transjordan declares her acceptance of the partition plan, as adopted by the General Assembly of the United Nations Organization in November 1947.

(b) Transjordan declares, at the same time, the formal annexation of the Arab part of Palestine, as allotted under the said Plan, to the territory of Transjordan.

(c) As from the date of annexation the Arab Section, which at present is directly under the administration of the Trans-Jordan Government, becomes an integral part of the Kingdom and subject to its full sovereignty.

(d) Transjordan considers the remaining sections of the Arab part of Palestine, as assigned under the Partition Plan (which sections are now in Jewish hands), as sections of Transjordan territory under Jewish military occupation. Transjordan would thus claim and demand the evacuation of those sections and the surrender thereof to the Transjordan authorities. The claim to be made to the Security Council and other competent authorities of the United Nations Organization.

(e) It would seem necessary, at the outset, to uphold the Partition Scheme, as resolved by the General Assembly, and demand its enforcement literally, for the purpose of inviting t agreement and support of the General Assembly on the consideration that it is their own Resolution and they are therefore bound to give every assistance to the measures of its execution.

/Nevertheless

Nevertheless, when the present plan proceeds through its hopeful stages and wins international backing, it may be suitable then to show readiness to negotiate with the Jews for agreement on any territorial adjustments which they may desire to make on an exchange basis.

PRACTICAL RESULTS OF THE PLAN

9. The adoption of this plan will lead to the following practical results:-

(a) To block the way against the Jews in their efforts to procure advantageous modifications in the partition resolution on the grounds of their present military position in Palestine.

(b) To remove the likelihood of influencing the Conciliation Commission and the General Assembly by Jewish attempts at modifying the Partition Resolution. Such likelihood would be greatly reduced when Transjordan declares its acceptance of the partition scheme in its capacity as an Arab State of direct interests in Palestine.

(c) To terminate the provisional administrative system existing at present in the Transjordan Arab Section of Palestine and to finally subject this Section to the provisions of the Transjordan Constitution and Transjordan Legislation.

(d) To place the Arab Section, referred to above, as from the date of its formal annexation, under the effect of the Anglo-Transjordan Treaty of Alliance and thus to secure British military assistance in the event of any Jewish aggression on that Section.

(e) To put Transjordan on a legitimate standing in her demand for the immediate evacuation of the remaining sections of the Arab Part of Palestine. With the acquisition of those sections, Transjordan would have well safeguarded her vital interests and guaranteed future development.

(f) It is most unlikely that the Arab League, or any State Member thereof, would be in a position to oppose or resist those measures since they have already agreed to follow the basis of the Partition Scheme in the current Lausanne discussions. If opposition should be anticipated, in any case its effect would be insignificant indeed, as the Arab League itself, with all its combined forces, was unable to bring the Palestine Case to a more favourable conclusion.

CERTAIN DIFFICULTIES FACING THE PLAN

10. There are two main difficulties which should be taken into serious account and which should be, undoubtedly, overcome, to guarantee the success of the Plan:-

(a) That Transjordan should be able to justify the entry into Palestine, and the presence therein, of its armed forces, in the face of the continued protests of the Jews and their supporters. Transjordan must also be able to defend her competence to enforce the annexation of the Arab Part of Palestine to its territory, in the face of the argument of "aggression" which the Jews and their supporters would likewise use to destroy the Plan.

/(b)

(b) That Transjordan should be able to persuade the British Government of the soundness of her annexation action in order to obtain the agreement of her Ally to the viewpoint that the Treaty provisions must apply to the annexed territory and, consequently, to rely on British military aid in the event of Jewish attack thereon.

11. As regards the first point, Transjordan could justify the presence of its armed forces in Palestine on the following two principal arguments:-

(a) Transjordan is a neighbouring Arab State of intimate relations with and direct interests in Palestine. Her position as such has been internationally recognized since it was always invited to take part in the discussions and conferences on Palestine, whether by the Mandatory Power during the Mandatory Régime, or by the United Nations Organization and its various Commissions, since the Mandate ended and the case fell back into the trust of the said International Organization.

(b) The entry of Transjordan forces into Palestine at the termination of the Mandate, and their presence therein till now, took place on the request and demand of the Arab population for their protection from Jewish atrocities after the British Authority ceased to exist and no Government or other form of Authority was formed to acquire responsibility for the administration of the country and the maintenance of law and order. The massacre of "Deir Yasin" will ever stand as an undeniable proof of the necessity for that protection legitimatel awarded to the Palestine Arabs. Nevertheless, the Transjordan forces, in carrying out their duty, did not, at any time, exceed the territorial limits assigned to the Arabs under the Partition Scheme, nor did they, in any of their military movements, even under the most provocative circumstances, trespass over the areas allotted to the Jews under that Scheme.

12. In regard to the second point, Paragraph (b) of Article (1) of the Appendix to the Anglo-Transjordan Treaty of Alliance, dated the 15th March 1948, provides that "in the event of either of the High Contracting Parties becoming engaged in war or a menace of hostilities, each High Contracting Party will invite the other to bring to his territory or territory controlled by him, the necessary forces of all arms .... etc."

In view of this express provision, Transjordan possesses full right to demand the military assistance of her Ally in the event of the Arab Section being threatened by Jewish hostile action, on the grounds that that Section became a part of Transjordan territory or - in the last degree of interpretation - a territory occupied by Transjordan.

The clause in the Treaty that its provisions should be continued in the light of obligations under the United Nations Charter does not apply in this case since the action of Transjordan would be in full conformity with the Resolutions of the United Nations.

A WARNING

If Transjordan does not take this last opportunity whi presents itself and does not hasten to put her policy into effect, it is much feared that the Partition Plan, (after undergoing certain modifications to the Jewish advantage) may be brought into being in the shape of an Independent Arab State

/placed

placed under the auspices of the United Nations or some other form of International Trusteeship or protection. This is what the Jews want and are working for, what Russia will strongly support and what American may not be able to oppose. Needless to say that this also is what the other Arab States will positively accept.

18th July 1949



المراجع

١ ـ وثائق بريطانية غير منشورة :

ـ أوراق مجلس الوزراء البريطانى

ـ محفوظات وزارة الخارجية البريطانية . (F.O.) Foreign Office

٢ ـ وثائق منشورة :

(أ) عربية :

ـ القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ (وزارة الخارجية المصرية ، ١٩٥٥)

(ب) إفرنجية :

— Great Britain and Egypt, 1914-1951. Information Papers No 19,R.I.I.A. (London, 1952).

— Report of the Anglo-American Committee of Inquiry regarding the problems of European Jewry and Palestine, Lausanne, 20 April 1946 (London, H.M. Stationery Office), Miscellaneous NO.8 (1946).

— The Jewish plan for Palestine: Memoranda and statements presented by the Jewish Agency for Palestine to the United Nation's Special Committee on Palestine (Jerusalem, 1947).

— Arab Higher Committee: A Collection of Official Documents relating to the Palestine Question, 1917-1947, submilted to the general assembly of the United Nations, November, 1947.

— The Palestine Arab Case, Cairo, April 1947.

— Arab League, The problem of Palestine: Evidence submitted by the Arab Office, Jerusalem, to the Anglo-American Committee of Inquiry, March, 1946, Washington D.C., 1946.

– The political History of Palestine under British Mandate, Memorandum by H.B.M.S. government presented in 1947 to the United Nations, Special

Committee on Palestine. Jerusalem, 1947.

— Proposals for the Future of Palestine: July, 1946-February 1947. cnd. 7044, London, 1947..

— United Nations Document A/648. Report of the United Nation's Mediator Count Folke Bernadotte. New York, 1948.

— United Nation's general Assembly. 2nd Ses, Report of the United Nation's Special Committee on Palestine. Vol.I New York,1947.

— Hurewitz, J.C. (ed.), Diplomacy in the near and Middle East Vol.11 (princeton, 1956).

٣ ـ المذكرات :

أ ـ عربية :

ـ إسماعيل صدقى : مذكراتى (القاهرة ١٩٥٠).

ـ عبد الله التل : كارثة فلسطين (القاهرة ١٩٥٩).

ـ طه الهاشمى : مفكرات عن الحرب (بغداد ١٩٤٩).

ـ أحمد الشقيرى : أربعون عاما فى الحياة العربية والدولية (بيروت ١٩٦٩).

ـ محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية جـ ٣ (القاهرة ١٩٧٨).

ـ خيرية قاسمية : فلسطين فى مذكرات فوزى القاوقجى جـ ٢. منظمة التحرير الفلسطينية (بيروت ١٩٧٥).

ب ـ إفرنجية :

— Abdallah, King of Transjordan, Memoirs. New Yew York, 1950.

— Abdallah, King of Transjordan, Memoirs. My Memoirs Completed. Longmans, London and New York, 1978.

— Bentwich, Norman and Helen, Mandate Memories, 1918-48 (London, 1965).

— Crossman, Richard, Palestine Mission. A Personal Record (London, Hamish Hamilton, 1947).

— Glubb, J.A.,A Soldier with the Arabs (London, 1959).

— Weizmann, Chaim, Trial and Error (Schoken Books, N.Y., 1966).

— Kirkbride, Alec, From the Wings: Amman Memoirs, 1947-51 (Frank Cass, London, 1976).

٤ ـ مصادر مطبوعة :

أ ـ عربية :

- أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، جـ ١ (بيروت ١٩٧٤) .
- أحمد عبد الرحيم مصطفى : العلاقات المصرية ـ البريطانية ، ١٩٣٦ ـ ١٩٥٦ (القاهرة ١٩٦٨) .
- أحمد عبد الرحيم مصطفى : الولايات المتحدة والمشرق العربى (الكويت ١٩٧٨) .
- أحمد عبد الرحيم مصطفى : مشروع سوريا الكبرى وعلاقته بضم الضفة الغربية . (حوليات كلية الآداب ـ جامعة الكويت ـ الرسالة الثالثة والعشرون ـ الحولية الخامسة ـ ١٩٨٤ م ـ ١٤٠٤ هـ) .
- أنيس صايغ : الهاشميون وقضية فلسطين (بيروت ١٩٦١) .
- جالينا نكتينا : دولة إسرائيل ـ خصائص التطور السياسى والاقتصادى (دار الهلال ـ القاهرة ـ بدون تاريخ) .
- سيتون وليمز (م . ف) : بريطانيا والدول العربية ١٩٢٠ ـ ١٩٤٨ ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى (القاهرة ١٩٥٢) .
- شفيق الرشيدات : فلسطين تاريخا ... وعبرة ... ومصيرا (بيروت ١٩٦١) .
- صبحى ياسين : حرب العصابات فى فلسطين (القاهرة ١٩٧٦) .
- صلاح العقاد : المشرق العربى المعاصر (القاهرة ١٩٧٩) .
- عارف العارف : النكبة : نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود ، جـ ١ ، جـ ٢ ، صيدا بدون تاريخ .
- عاصم الدسوقى : الصهيونية والقضية الفلسطينية فى الكونجرس الأمريكى ، ١٩٤٣ ـ ١٩٤٥ (الرياض ١٩٨٣) .
- لوكاز هيرزويز : ألمانيا الهتلرية والعالم العربى ـ ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى . القاهرة ١٩٧١ .
- محمد فيصل عبد المنعم : أسرار ١٩٤٨ (القاهرة ١٩٦٨)

– ناجى علوش : المقاومة العربية فى فلسطين ١٩١٧ – ٤٨ (بيروت ١٩٦٧).

— Allen, Richard, Imperialism and Nationalism in the Fertile Crescent: Sources and prospects of the Arab-Israeli Conflict (OXford U.P., 1974).
— Allon, Yigal, The Making of Israeli's Army (Vallentine and Mitchell, London, 1969).
— Arakie, Margaret, The Broken sword of Justice: America, Israel and the Palestine Tragedy (London, 1973).
— Bar-Zohar, Michael, Ben Gurion, tr. Peter Kedron (London, Weidenfeld and Nicolson 1978).
— Ben Gurion David, Rebirth and Destiny of Israel (London, 1959).
— My Talks with Arab Leaders-The 3nd press (New York, 1973).
— Ben Halpern, The Idea of the Jewish State (Harvard U.P., 1969).
— Bernadotte, Folke, to Jerusalem-translated from the Swedish by Joan Bulman (London, Hodder and Stoughton, 1951).
— Bethell, Nicholas, The Plaestine Triangle: The Struggle between the British, the Jews and the Arabs, 1935-48 (London, 1979).
— Campbell, John, Defence of the Middle East: Problems of American Policy (New York, 1961).
— Bullard, Sir Reader, Britain and the Middle East. New York, 1951.
— Cohen, Israel, Israel and the Arab World (abridged ed.) Beacon Press, Boston, 1976.
— Cohen, Michael J., Palestine-Retreat from the Mandate, the making of British Policy, 1936-1948 (London, 1979).
— Crossman, Richard, A Nation Reborn-The Israel of Weizmann and Ben Gurion (Hamish Hamilton, London, 1960)
— Darby, Philip, Britsh Defence Policy East of Suez, 1947-1968 (R.I.I.A., Oxford U.P., London, 1973).
— Fitzsimons, Empire by Treaty: Britain and the Middle East in the 20th century (London 1965).
— Flapan, Simha, Zionism and the Palestinians (Croon Helm, 1978).
— Gabbay, Rony E.,A Political study of the Arab-Jewish Conflict. (Paris, Librairie, Minard, 1959).
— Ganin, Zvi, American Jewry and Israel, 1945-48. (Holmes & Meier, N.Y. & London,1979).
— Gilbert, Martin, Exile and Return: The Emergence of the Jewish Statehood (Weidenfeld & Nicolson 1978).
— Green, Stephen, Taking sides: America's Secret relatians with a militant Israel;

1948-1967 (Faber and Faber, Landon and Boston, 1984).
— Herzog Chaim, the Arab-Israli Wars: War and Peace in the Middle East (Arms and Armour press, London, 1982).
— Hurewitz, J.C., The Struggle for Palestine (Greenwood Press, N.Y., 1968).
Hyamson, H.M., Palestine under the Mandate, 1920-48 (Methuen, Oxford U.P., 1954).
— John, Robert and Sami Hadawi, The Palestine Diary, II, 1945-48 (The Palestine Research Center, Beirut, 1970).
— Jones, Philip (Compiler), Britain and Palestine, 1914-48: Archival Sourcs for the History of the Mandate (Oxford U.P., 1979).
— Kedourie, Elie, The Chatham House Version and other Middle Eastern Studies (Weidenfeld and Nicolson, London, 1970).
— Id and Sylvia Haim (eds.) Zionsim and Arabism in Palestine and Israel (Frank Cass, London, 1982).
— Khadduri, Majid, Independent Iraq, 1932-59,2nd ed., (London, 1960).
— Kimche, Jon and David, Both sides of the Hill: Britain and the Palestine War (Secker and Warburg, London, 1960).
— Kirk, John, The Middle East, 1945-50 (Oxford U.P., 1954).
— Kirkbride, Alec, A Crackle of Thorns, (John Murray, London, 1956).
— Krammer, Arnold, The Forgotten Friendsip: Israel and the Soviet Bloc, 1947-53 (Univ. of Illinois Press, 1974).
— Kurzman, Dan, Genesis 1948: The First Arab - Israeli war (Vallentine and Mitchell, London, 1970).
— Laqueur, Walter S., History of Zionism. (London, 1972).
— Laqueur, Walter S., The Soviet Union and the Middle East (London, 1963).
— Laqueur, Walter S., Communism and Nationalism in the Middle East. (Routledge & Kegan Paul, London, 1956).
— Lenczowski, The Middle East in World Affairs (Ithaca, N.Y., 1956).
— Lielenthal, Alfred M., What Price Israel (Beirut, 1969).
— Lucas, Noah, The Modern History of Israel (Weidenfeld & Nicolson, 1975).
— Marlowe, John, Anglo - Egyption Relations, 1800-53 (London, 1954).
— Id, The Seat of P.late (Cresset Press, London, 1959).
— Monroe, Elizabeth, Britain's Moment in the Middle East, 1914-56 (Methuen, London, 1965).
— Nuseibeh, Hazem Zaki, Palestine and the United Nations (Quartet Books, 1981).
— O'Ballance, Edgar, The Arab - Isreali War, 1948 (London, 1956).
— O'Persson, Mediation and assassination: Count Bernadotte's Mission to Palestine, 1948 (Ithaca press, London, 1979).
— Plascov, Avi, The Palestinian Refugees in Jordan, 1948-57 (Fr. Cass, 1981).
— Polk, William, David Stamler and Edmond Asfour, Backdrop to Tragedy: The Struggle for Palestine (Beacon Press, 1957.)

— Sachar, Howard, Europe Leaves the Middle East, 1936-54 (Allen Lane, London, 1974).

— Sacher, Harry, Israel - the establishment of a state (Weidenfeld & Nicolson, 1952).

— Safran, Nadav, Israel, the embattled Ally (Harvard U.P., 1978).

— Seale, Patrick, The Struggle for Syria: A Study of Post - War Arab Politics, 1945-58 (Oxford U.P., 1965).

— Speiser, E.A., The United States and the Near East (Greenwood Press, 1971).

— Stevens, Richard P., American Zionism and United States Foreign Policy (N.Y., 1962).

— Sykes, Christopher, Cross - Roads to Israel (Collins, London, 1965).

— Taylor, Alan, Prelude to Israel: Analysis of Zionist diplomacy (N.Y., 1959).

— Wilson, Evan, Decision on Palestine: How the United States came to recognize Israel (Stanford, 1979).

— Wilson, Harold, The Chariot of Israel: Britain, America and the State of Israel (Weidenfeld Nicolson, (981).

الدوريات :

— Middle Eastern Studies (London).

المحتويات





بريطانيا وفلسطين

- اشتدت الخلافات بين الكتاب والمؤرخين والساسة حول طبيعة السياسة البريطانية تجاه فلسطين فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . فالعرب يحملونها مسئولية التطورات التى أدت إلى ظهور الدولة اليهودية وهزيمتهم فى حرب ١٩٤٨ ، فى حين أن الكتاب الصهيونيين يتهمونها بالتنكر لوعودها والتحيز للعرب خدمة لأهدافها النفطية والاستراتيجية والسعى إلى وأد مشروع الدولة اليهودية . وبين هذا وذاك تحيط العواطف والنوازع والأحقاد بتفسير الأحداث بحيث يجد المؤرخ صعوبة كبرى فى استشفاف الحقيقة النسبية . لهذا سعيت إلى الاطلاع على الوثائق البريطانية غير المنشورة بعد السماح للباحثين بذلك عقب انتهاء فترة الحظر التقليدية ومداها ثلاثون عاما . وجعلت منها العمود الفقرى لهذا البحث الذى أظن أنه أول بحث موضوعى حول السياسة البريطانية إزاء فلسطين خلال الفترة الممتدة ما بين عامى ١٩٤٥ و ١٩٤٩ .
- ومن الطبيعى أن تصدم بعض الحقائق الواردة فى الصفحات التالية بعض القراء العرب وبخاصة أولئك الذين يشككون ـ عن جهل بطبيعة الوثائق ومن سطروها ، فى مدى دقتها فى تصوير الأحداث .
- ولما كانت الحكومات العربية لم تقم حتى الآن بترتيب أوراقها الرسمية والسماح بالاطلاع عليها ـ فإن الوثائق البريطانية لا غنى عنها لكل من يسعى إلى دراسة مختلف الموضوعات المتصلة بالتاريخ العربى الحديث والمعاصر .
- وأحب أن أنبه الجميع إلى أن الحقيقة وحدها ـ على مرارتها ، هى التى تمهد لنا الطريق السوى لفهم الأصول التاريخية لمشاكلنا ورسم المسار الذى من شأنه أن يساعدنا ، ولو بعد لأى ـ على حل قضايانا القومية على الوجه الصحيح .

د . أحمد عبد الرحيم مصطفى